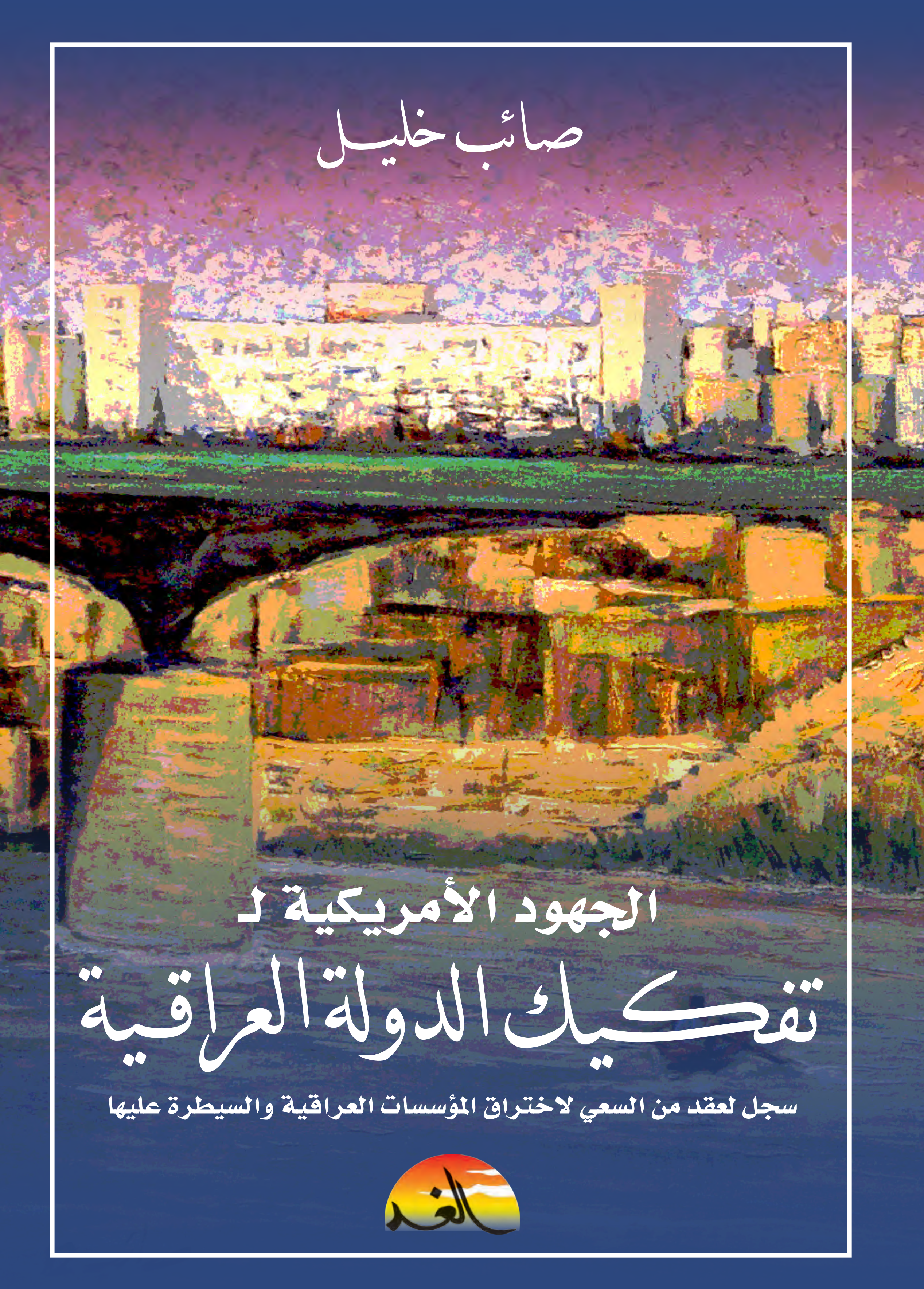

صائب خليل
الجهود الأمريكية لـ
تفكيك الدولة العراقية
سجل لعقد من السعي لاختراق المؤسسات العراقية والسيطرة عليها
الغد

الجهود الأمريكية
لتفكيك الدولة العراقية

لوحة الغلاف: صائب خليل
تصميم الغلاف: صائب خليل

الجهود الأمريكية لتفكيك الدولة العراقية

تحليل لعملية تفكيك منظومة السيادة للدولة العراقية
وتثبيت السيطرة على مفاصلها من قبل الإحتلال الأمريكي

صائب خليل

اسم الكتاب: الجهود الأمريكية لتفكيك الدولة العراقية

تأليـــــف: صائب خليل

القطـــــع: 17 × 24

عدد الصفحات: 384

تاريخ الطـباعة: 1435هـ - 2014م

الطبــــاعة: قاهر للطباعة الفنية الحديثة

الناشـــــر: دار الغـد

التــوزيـــع: دار الملاّك للفنــون والآداب والنشـــر

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد
١٧٧٥ لسنة ٢٠١٤

المحتويات

الفصل الأول
السيطرة على الإقتصاد

الفصل الثاني
السيطرة على القرار السياسي

الفصل الثالث

الصداقة أو "الذئب بجلد خروف"

الفصل الرابع

الضغط الأمريكي لإعادة البعث إلى السلطة

مقدمة

لاشك أن عملية تفكيك وتحطيم سيادة الشعب العراقي على وطنه لم تبدأ بالإحتلال الأمريكي، بل كانت في صميم نشوء الدولة العراقية، ثم تدرجت ونمت مع نمو الدكتاتورية التي وصلت أوجّها في عهد صدام حسين، والتي حظيت غالباً بالدعم الأمريكي. فسيادة الشعب على بلاده لا تسلب بواسطة الإحتلال فقط، بل أيضاً بواسطة الدكتاتوريات الداخلية ايضاً. وغالباً ما تتعاون الدكتاتورية والإحتلال على الشعب وسيادته التي تريانها العدو الأكبر لهما. وإن كان هذا قد حدث بشكل أكثر وضوحاً في بلدان أخرى مثل شيلي وإيران مثلاً حين تعاون الأمريكان مع كل من دكتاتوريتي بينوشيت والشاه لإسقاط سيادة الشعب الشيلي والإيراني على بلاديهما، فإن ما حدث ويحدث في العراق، وإن كان لا يختلف في الخطوط العامة عن أية حالة مماثلة، إلا أن تفاصيلها تشكف للشعب العراقي والشعوب التي قد تستفيد منها، الكثير من الدروس الهامة.

رغم أنه لم ينعم بالسلام يوماً، إلا أن العراق يمر اليوم بمنعطف خطير ليس على مستقبله فقط، بل على وجوده أساساً. وليس ذلك غريب على دولة تحتل من قبل جهة تتبنى أيديولوجية ذات طبيعة توسعية عدوانية ترى أن كل شيء في العالم ملك لها، أو يجب أن يكون كذلك، وفوق ذلك فهي تلتزم منذ الخميسنات بسياسة تتبنى الإيديولوجية الصهيونية فيما يتعلق بالدول العربية والإسلامية عموماً بما يحمله ذلك من خطر شديد على تلك الدول.

ومنذ البداية، تميزت العلاقة الأميركية مع العراق باتباعها لهدف مركزي للأجندة الإسرائيلية، يتمثل بمحاصرة خيارات شعبه وتحطيم إرادته، ومنعه من

استخدام ثروته لبناء بلاده. فإضافة إلى تأسيس الإرهاب ودعم الفساد، قام الإحتلال بنصب سلسلة مدروسة بعناية من الألغام في الدستور وفي كل المؤسسات التي خلقها بغرض تأمين توجيهها بعد مغادرته، وشل البلاد عن اتخاذ أي قرار مستقل، ولسنوات طويلة قادمة.

المقالات في هذا الكتاب تتميز بإنها قد كتبت ونشرت ونوقشت أثناء الحدث وهو مازال ساخناً، وهو ما يعطيها قيمة أرشيفية مهمةً لما فيها من تفاصيل حية وتحاليل كتبت ضمن "السياق" التاريخي للأحداث والواقع الذي حدثت فيه، مما يتيح إعطاء صورة أدق لتلك الأحداث ضمن المحتوى الزمكاني الصحيح لها، ويجنبها إلى حد بعيد خطأ الإجتزاء المفتعل للأحداث، الذي يميز بعض التحليلات التاريخية. وقد تم تصنيف ومراجعة المقالات وتحديث نصوصها بالحد الأدنى اللازم لوضوح المعنى لقارئ يطلع عليها بعد زمن يصل احياناً إلى ما يقارب العقد ليخرج القارئ برؤية أوضح للصورة العامة لما جرى في العراق في العقد الماضي فيما يتعلق بالسعي الأمريكي لتفكيك المؤسسات العراقية والسيطرة عليها.

ولأجل جمع المعلومات بشكل مفهوم، فقد صنفت حسب موضوعها إلى فصول، وأُلحق بكل فصل مقدمة لربط مواد مقالات ذلك الفصل في كل موحد، ليساعد القارئ على ربط الأحداث المتعلقة بموضوع ذلك الفصل ورؤية تطورها مع الوقت، حتى حين تكون متباعدة زمنياً. وأرفقت غالبية تلك المقالات بعدد كبير من المصادر والراوبط تغطي جميع الإدعاءات المهمة التي استعملتها للوصول إلى استنتاجاتي ومواقفي من القضايا التي تم تناولها، ولذلك فهي بالتالي مرجع موثق ومصنف لهذه الفترة الحرجة من تاريخ العراق، والتي ستحدد بلا شك مستقبل شعبه لزمن طويل.

لقد وجدت من خلال معايشتي للأحداث وردود الأفعال الشعبية عليها، إن أخطر ما يواجه الشعب العراقي في المرحلة القادمة، هو الجهل الكبير بالتاريخ الإستعماري الأمريكي والنظام الأمريكي، وبالتالي الجهل شبه التام بالأهداف الأمريكية، مما يسبب العجز عن تخيل أبعاد الضرر الذي يمكن أن يلحقه الساسة الأمريكان في بلاده. ولذلك فقد استعنت في مقالات عديدة بتحليلات غربية وأميركية

بشكل خاص، وقدمت مقارنات عديدة لما يحدث في العراق مع ما سبق أن حدث لدول أخرى وجدت نفسها تحت الإحتلال الأميركي في التاريخ القريب وما كانت النتائج، لوضع القارئ في موقع يتيح له فهم العقلية الغربية وفهم أهدافها وتكوين رد الفعل المناسب حولها.

وقد ساعد الإحتلال الأمريكي في تحقيق الكثير من أهداف إسرائيل في العراق، والتي يبدو أنه تبناها بشكل كامل، تعطش الشعب إلى الحرية من دكتاتورية صدام حسين إلى درجة أنهم كانوا يرفضون رؤية علامات الخطر رغم وضوحها وتزايدها مع السنين. كذلك عجز الغالبية الساحقة من مثقفي الشعب العراقي عن بذل الجهد اللازم لغلق تلك الثغرة من خلال المتابعة الموضوعية الجريئة للأحداث وقراءة التاريخ اللازم لربطها مع بعض وتكوين فهم صحيح لما يجري وتأسيس رد فعل سريع ومناسب عليه، والتصدي للمؤامرات التي لا تحصى التي حيكت لتحطيم بلادهم. ولم يقتصر هذا الخلل على الأفراد، بل أن جميع الأحزاب الوطنية العراقية بدت ضائعة متخبطة وغارقة بدرجة أو بأخرى، أما بأنانيتها أو في الأوهام التي بثها الإعلام "العراقي" الذي أسسته أميركا وسيطرت عليه مؤسساتها بالكامل.

كتب أحد القراء معلقاً على مقالة لي : "لقد درس الغرب منذ أيام المستشرقين مفاصل و"صامولات" هيكل هذا المجتمع وصنعوا المفكات بالشكل والحجم المناسب لتفكيكه". ولقد برهنت الأحداث المتتالية النجاح الساحق في تحطيم البلاد وتمزيق الشعب. أنا أكتب هذه الحروف والعراق يمر بلحظة تاريخية ويناقش بعد اختراق قوات "داعش" للموصل واحتلالها له إثر خيانة عسكرية كبرى لقواد القوات المرابطة فيه، قرار انقسامه إلى ثلاثة اقسام كما أرادت إسرائيل وعبر عنه مشروع الصهيوني الأمريكي بايدن، ودخوله دهاليز مظلمة قد لا يخرج منها أبداً. ورغم أن الإحتلال الأمريكي بذاته لم يكن رحيماً لأحد، خاصة دول العالم الثالث، فإن إضافة الأجندة الإسرائيلية إلى الأجندة الأمريكية، بل وفوقها، يجعل من الوضع العراقي اكثر خطورة بشكل كبير، حيث صار من الواضح للجميع الآن أن تلك الأجندة تصل إلى حد التمزيق والتدمير المتعمد لمجرد التدمير، بهدف إبقاء البلد متخلفاً ومغرقاً بالمشاكل وبعيداً عن أن يقول كلمته في مستقبل المنطقة، وذلك لن يكون في صالح إسرائيل بالتأكيد. وقد أشار رجل الأمن الإسرائيلي المخضرم آفي دختر إلى أن

إسرائيل حققت في العراق أكثر مما كانت تحلم به.

لقد لعب الإعلام الذي اسسه الأمريكان في العراق دوراً خطيراً في تحطيم البلاد وتقسيم الشعب إلى أجزاء متعادية، مستخدماً إمكانيات علمية ليس للشعب العراقي أية خبرة لمواجهتها والحذر منها وأية مناعة لتوقي الكوارث التي تحملها.

وقد سعت الإدارة الأمريكية في عهدي بوش الإبن وأوباما، وبواسطة جيش من الإعلاميين العراقيين المشبوهين، أول ما سعت إلى تأكيد وتنمية ما فعلته الدكتاتورية بالشعب العراقي من تحطيم الإعتداد بالنفس ودفن الشعور بالمواطنة وإشاعة أخلاق فردية دنيئة وتركت المواطن يعيش في حالة ضياع إعلامي ورعب من الإرهاب وخوف وقلق مستمر من المستقبل، يجعله مستعداً لقبول كل شيء، بما فيها مشاريع وأوضاع لم يكن سيقبلها لو كان وضعه طبيعياً. وقد أصرت تلك الأجهزة المشبوهة، ومنذ الأيام الأولى للإحتلال على خلق صورة تمزق المجتمع وتحطم أخلاقة الرابطة، في رأس كل فرد، حينما فتحت المخازن ودعت المواطنين إلى سرقتها ونقلت صورهم في كل فضائياتها لتوحي لملايين العراقيين أنهم يعيشون حالة "المنزل المحترق" الذي لا يوجد اعتراض أخلاقي على "اخذ" ما يمكن أخذه منه، وبالتالي لتشجيعهم على القيام بذات العمل، وهكذا يكبر الفساد وينتعش دون عارض اخلاقي، كما تكبر كرة الثلج المتدحرجة.

وطبيعي أننا لم نستطع في هذا الكتاب تغطية جميع المحاور التي تمثل صراع البقاء بين الإحتلال وبين الشعب ولا كل الوسائل والأحابيل التي اتبعها الأول للسيطرة على الثاني في مختلف جوانب تلك العلاقة المريرة، فاكتفينا بتغطية محاور محددة كالسياسة والإقتصاد والإنتخابات والسعي لإعادة بقايا النظام السابق، وتركنا الكثير من المحاور الأخرى مثل الإعلام والإرهاب والطائفية بأمل تناولها في كتب أخرى مستقبلاً، رغم أنها جميعاً ترتبط بشكل حيوي يجعل من المستحيل فصلها عن بعضها البعض دون حدوث ثغرات أساسية في كل منها. فالإرهاب مرتبط بالفساد وهما مرتبطان بسعي الولايات المتحدة لتخريب البلاد وكذلك سعيها لإعادة بقايا النظام السابق. ومثل ذلك فإن السيطرة على الإقتصاد مرتبط بالسيطرة على السياسة وإفساد الديمقراطية وشل المؤسسات الحكومية والقدرة على إفشال اية حكومة لا يرغب بها المحتل.

لقد ركزت في الفصل الأول على الفعاليات الأمريكية للسيطرة على الإقتصاد العراقي والمؤسسات الإقتصادية العراقية. وكانت بعض تلك الفعاليات والأدوات مكشوفة وعلنية مثل النص الدستوري الذي يفرض على الشعب اتباع قوانين "حرية السوق"، والتي لم يكن للشعب رأي فيها، خاصة إن علمنا أن الدستور لم ينشر إلا بعد أن تم التصويت عليه! كما أن حشر وتثبيت تلك الخيارات الغير محددة في طبيعتها والتي تحتوي مساحات كبيرة من المناطق الرمادية التي تحدد عادة من خلال مفاوضات شاقة وطويلة ووضعها في الدستور، دليل قوي على أن من وضعها يخشى ان ينتبه الشعب مستقبلاً إلى انها في غير صالحه ويسعى لتغييرها. لذلك فقد وضعت في حماية النص الدستوري الذي تمت حمايته أيضاً بأدوات بالغة التقييد، فلم يشترط تغيير النص الدستوري فقط موافقة ثلثي مجلس النواب كما هو المعمول به في بقية دول العالم، بل أشترط أيضاً عدم معارضة أية ثلاثة محافظات لذلك التغيير. وقد قصد من وضع هذا النص أن يحمي الفخاخ التي نصبت في الدستور من أجل خنق الديمقراطية، من خلال أصوات محافظات كردستان التي يضمن أصواتها إلى حد بعيد أن تتبع القرارات الأمريكية والأجندات الإسرائيلية للبلاد، وقد كان قادة كردستان أهم صوت أميركي إسرائيلي في تحديد مواد الدستور ومن خلال الشخصيات المتواجدة في كردستان من هؤلاء وكان أهمهم السيد كالبريث الذي كان مستشار الكرد لوضع الدستور بشكل يحطم المركز ويجعله العوبة ولقمة سائغة بيدهم، وهذا ما نراه بالفعل.

وعدا تلك الأدوات المكشوفة فهناك أخرى خفية او شبه خفية، والتي تكشفت للعراقيين تدريجياً ومن خلال الصدف وحدها، مثل الأنظمة التي تثبت تبعية البنك التجاري العراقي لمصرف جي بي موركان وخضوع العراق بالتالي للإملاءات الأمريكية في تجارته وتحديد من يتعامل معهم. وكذلك قانون البنك المركزي العراقي الذي يجعله بعيداً عن أية سلطة لها علاقة بالشعب وممثليه ويحمي موظفيه بشكل غير مسبوق من المحاسبة بأي شكل، ليتمكنوا من تمرير سرقات الجهات المالية العالمية بكل الطرق المقنونة وغير المقنونة، ودون أن يخشوا العقاب. كذلك تم تكبيل العراق من خلال معاهدات متعددة مثل "العهد الدولي"، ومعاهدات الصداقة والتي تضمن وضع العراقيل والصعوبات أمام أية محاولة للتفكير بتحرير اقتصاده من الهيمنة

الرأسمالية العالمية، وتركه ضحية مباشرة لألاعيب المصارف العالمية وأزماتها.

وفي الفصل الثاني الذي يركز على الضغط الأمريكي على الساسة والمؤسسات السياسية للسيطرة عليهما، فنكتشف بوضوح أن كل الإدعاءات التي يسوقها دعاة الإحتلال الأمريكي وصداقته عن "الديمقراطية" ليست سوى أوهام ضرورية لتمرير سيطرة تامة على القرار السياسي العراقي من الخارج، وأن تزوير إرادة الشعب والسعي الحثيث لفرض عملاء أميركا والساقطين الآخرين المرشحين لعمالتها على قمة المؤسسات السياسية، أمر لا يقبل الشك.

لقد بلغ الأمر أن يتحدث قادة الولايات المتحدة عمن يفضلون وفي أي منصب يفضلونه لحكم العراق، وبصراحة يكشفها أحد الكتب الأمريكية ("نهاية اللعبة: الصراع من أجل العراق، من جورج بوش إلى أوباما") والذي لا يبقي فرصة لأية أوهام عن الديمقراطية الأمريكية.

لقد تم تمرير هذه الأوهام المدمرة للشعب العراقي من قبل مجموعة من الإعلاميين العراقيين المعروفي الأسماء، ممن سيبرهن التاريخ أنهم كانوا من أشد أعداء الشعب العراقي إمعاناً في دفعه إلى المصيدة الأمريكية الإسرائيلية، وسيضعهم في المكان الذي يستحقه من ارتضى دوره في تضليل وتحطيم الضحية التي هي أهله وشعبه.

كانت الجهود للسيطرة على المؤسسات السياسية في العراق مستمرة بلا توقف، لكن كان لها بضعة نقاط زمنية مميزة تتمثل بإزاحة رئيس الحكومة المنتخب إبراهيم الجعفري وإعادة التصويت الذي رفع المالكي إلى رأس السلطة، والذي برهنت السنوات التالية أنه مريض بشهوة السلطة والحكم، وأن لديه استعدادات كبيرة لتقديم التنازلات المدمرة على حساب شعبه وبلده من أجل احتفاظه بالسلطة. ولا شك أن الأمريكان حين قبلوا به بديلا للجعفري، كانوا يعرفون الرجل وما يدور في خلده ويدركون إمكانيات ابتزازه.

ونظراً لطول الفصل الثاني، فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء، يركز الجزء الأول على السعي الأمريكي لتزوير الإنتخابات بشكل مباشر من خلال السيطرة على منظومة اتصالات المفوضية العليا للإنتخابات، من قبل شركة "ناشطة" المرتبطة

بمنظمة مجاهدي خلق المرتبطة بشكل لا انفصام له بالموساد والسي آي أي. وكذلك كشف حقيقة أن برامج الحاسبة التي تقرر عدد الأصوات النهائي، مجهولة المصدر! وهو لا يعني في مثل هذه الحالات إلا أنها في يد تلك الجهات المشبوهة ذاتها، وهذا بحد ذاته يفند أية ادعاءات بإمكان إجراء إنتخابات ديمقراطية والوصول إلى نتائج حقيقية ولو بالحد الأدنى. ولقد كشفنا في هذا الكتاب تفاصيل كثيرة جداً حول هذا الموضوع، حيث كان كاتب السطور، الصوت الوحيد في حينها الذي تابع تلك الثغرات الهائلة في منظومة الإنتخابات وحذّر منها كثيراً ونبه البعض إلى ما يجري من تحتهم من "مياه" آسنة، بينما كان الإعلام في العراق وخارجه يشيد بالإنتخابات ويدعو إلى احترام نتائجها وينقل الآراء الغريبة للمحتال الذي وضعوه على رأس تلك المؤسسة الخطيرة، فرج الحيدري، الذي كان يرتجف من مجرد ذكر المطالبة بإعادة عد الأصوات.

وفي الجزء الثاني من الفصل الثاني نناقش موضوع "الضغط على الساسة" والذي كان ينفذ بشكل مباشر وشخصي من قبل السفارة الأمريكية في بغداد، وتبين الأمثلة في الفصل، كيفية قيام الأخيرة بالإتصال مباشرة بكل من يقف بوجه إرادتها في مجلس الوزراء أو غيره، في عملية ابتزاز وتهديد مكشوفة هدفها الضغط على القادة العراقيين ودفعهم إلى تجاوز مصالح البلد وتجاوز البرلمان والدستور من أجل تنفيذ أجندة الإحتلال الامريكي ومصالحه.

وفي الجزء الثالث والأخير من هذا الفصل (ساسة العراق والتملق للمحتل) نسلط الضوء على تأثير الضغوط التي شرحناها، على بعض الساسة العراقيين ومظاهر خضوعهم لإملاءات الأمريكان بالضغط وأحياناً لمجرد وعود أمريكية بدعم ترشيحهم لمناصب قيادية.

وخصص الفصل الثالث لكشف وهم "الصداقة" الذي جرى تسويقه من قبل الإعلام الأميركي في العراق ومن تمكن من شرائهم من الإعلاميين العراقيين. وهذا الفصل لا يتحدث عن تفاصيل "معاهدة الصداقة" وظروف الضغط لتوقيعها، فذلك موضوع أكبر من أن يوضع هنا في فصل، وربما تحتاج المقالات الكثيرة التي كتبتها لتغطية تلك المعاهدة وما أحاط بها، إلى كتاب مستقل، لكننا نتحدث هنا بشكل عام

عن وهم ''الصداقة'' الأمريكية وتفنيد ادعائها وكشف أكاذيب "المصالح المشتركة" من خلال مناقشة أقوال أوباما والمالكي في "مؤتمر واشنطن"، وكذلك من المعنى الكامن في حقيقة السفارة العملاقة التي تربض فوق صدر بغداد رغماً عن العراقيين الذين عبروا عن موقفهم الواعي من الإحتلال الامريكي في أكثر من عملية استفتاء قامت بها دوائر الإحتلال و مؤسساته الإحصائية والتي كشفت الكره الشديد الذي يكنه الشعب العراقي للإحتلال الأمريكي.

وركز الفصل الرابع والأخير بكليته لفضح المساعي الأميركية لإعادة بقايا البعث الصدامي إلى السلطة، لكثرة التفاصيل الخطيرة التي أحاطت بذلك الموضوع، والذي نفند فيه أكاذيب جوقة الإعلاميين من دعاة أميركا والقائلة بأن لها الفضل في تحرير العراق من هؤلاء وأن هذا كان هدفها الذي يجب أن نشكرها عليه. تبين مقالات هذا الفصل أيضاً بوضوح ومن خلال المقارنة التاريخية أن الخطة الأمريكية في إعادة السلطة إلى الحكومات الدكتاتورية التي ادعت أنها حررت البلاد منها، خطة قديمة واستراتيجية ثابتة طالما اتبعتها في مستعمراتها الأخرى في أميركا الجنوبية والوسطى، وتاريخها الدموي الإرهابي.

أن التفاصيل الكثيرة التي تثبت تلك الحقيقة، أكبر من ان تغطيها كل اكاذيب الإعلام، لكن هؤلاء الدعاة الذي ابتلى العراق بمثلهم، وهم أخطر في دورهم التدميري للبلاد، من اللصوص والفاسدين بلا شك، هؤلاء لم ولن ينظروا إلى أي من تلك الحقائق ولن يهمهم أي دليل أو برهان. إننا نقدم في هذه المقالات، تلك الحقائق للشعب لكي يرى الهوة التي سقط فيها، ويرى المتسببين بها أيضاً، ويتخذ موقفه منها ومنهم.

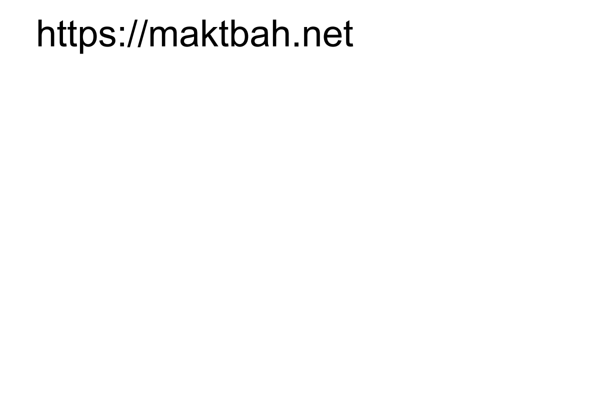
يمكننا أن نرى اليوم أن الأحداث في السنوات التي مرت منذ كتابة المقالات الأولى، أكدت صحة الغالبية الساحقة مما جاء فيها من توقعات استندت إلى التحليلات والحقائق في حينها، وهو ما يدعونا إلى الثقة أكثر بتلك التحليلات وبأهمية الحقائق التي اختيرت من بين أكوام الأحداث، واعتبارها العلامات الحاملة لأهم الدلالات على ما يحمله الحاضر من أحداث المستقبل.

صائب خليل

تموز ٢٠١٤

الفصل الأول

السيطرة على الإقتصاد



تمهيد

حين ضرب الإعصار مدينة نيو أورلينز كان عيداً بالنسبة للجمهوريين الأثرياء، حيث نقلت الكاتبة نعومي كلاين في كتابة "الصدمة والألم" عن أحدهم قوله: "لم نستطع نحن أن نحطم نظام البيوت الحكومي، ألآن الله قد حطمه لنا"! وقال آخر: "أمامنا صفحة نظيفة لنبدأ، وهي مليئة بالفرص!" ويشرح هؤلاء كيف أن على الشركات أن تستفيد من فرصة الدمار لتؤسس انظمة للقطاع الخاص وتمنع العام، وأنها إن تأخرت بضعة اسابيع، تكون الفرصة قد ذهبت!

وحين سقط العراق بفك الولايات المتحدة التي استلمت بلداً وشعبا محطماً، أي بالظرف الأمثل بالنسبة للرأسمالية لتبني نظاماً "مثالياً" في تطرفه الرأسمالي ووحشيته. وقد عمل الإحتلال على تحطيم القطاع الحكومي بقسوة تامة وفتح أسواق العراق بدون أية تعرفة كمركية أو حدود أو نظام لفترة طويلة حتى اختنقت الأسواق بالبضاعة والشوارع بالسيارات، وتم تأسيس نظام مصرفي يرتبط مباشرة بالمصارف الأمريكية ولا يسمح له بالتصرف خارج تعليماتها ووضع على رأس النظام المصرفي مثل بقية مؤسسات البلد، اشخاص يؤمنون بالنظام الرأسمالي وإلى حد بعيد بالتبعية الأمريكية، وخلال السنوات التالية تم إكمال تصميم تلك المؤسسات ليساق البلد إلى وضع مأساوي بالمعنى الحرفي للكلمة وفي كل الجوانب، ومن أولها الجانب الإقتصادي.

التحدي الكبير للإحتلال كان كيف يمكن السيطرة على بلد يمتلك ثروة طبيعية هائلة، وليس بحاجة إلى أن يقترض من احد؟ فكان الإفساد هو الحل إضافة إلى أدوات متعددة أخرى. فترى العراق يقترض من البنك الدولي بضعة ملايين ليعيدها

له قبل أن يحين موعد دفعها، لأنه لم يكن بحاجة إليها بل المطلوب هو حجة لكي يوقع العراق على استسلامه الإقتصادي لشروط البنك الدولي المدمرة المعروفة في العالم.

"وثيقة العهد" التي اقترحها الرئيس بوش والتي تدعي أنها تهدف إلى ايجاد شراكة دائمة بين العراق و"المجتمع الدولي"، وكيلت لها المدائح والتسميات: "مشروع مارشال جديد"، "يحقق الاستقرار والأمن للشعب العراقي" لكن تلك الوثيقة لم تكن سوى واحد من الفخاخ التي تركها الإحتلال لتحطيم البلاد وتكبيلها.

يجب أن لا يلقى كل اللوم على الإحتلال في الخلل الإقتصادي الذي يتسبب به وسيتسبب بالمزيد منه، ذلك الإتجاه القسري نحو حرية السوق، بل يشمل اللوم التخلف الشديد في الرؤية الإقتصادية لدى ساسة العراق، وحتى المثقفين منهم، وتصورهم أن الإقتصاد الرأسمالي هو الحل. في " هذه رؤيتي للعراق .." كتب ابراهيم الجعفري : " أما التحدي الكبير الآخر الذي تواجهه حكومتي فيتمثل في انعاش الاقتصاد. فقد اغرق العراق بعقود من سياسات البعث الاشتراكية، التي جعلت الملايين يعتمدون على هبات الحكومة. يجب علينا أن نشجع المقاولات والمشاريع بينما نحاول اقامة ما يكفي من شبكات الحماية للناس الأقل امتيازا، فإعادة تأهيل الاقتصاد تستدعي اجراء بعض التغييرات الصارمة، مثل تقليص الدعم الحكومي للبنزين، وهو ما بدأته حكومتي."

ليس من الواضح من هذا إن كان الجعفري يبحث عن اقتصاد وحشي في حريته أم ان له تحديداته التي ينطلق منها فكر الصدر في كتابه "إقتصادنا"، وهذا الأخير هو ما نفترض، إلا أن هذا الإتجاه والحماس الشديد له يبقى أمراً مخيفاً يمكن ان يدفع بالبلاد بعيداً في تحطيم الإقتصاد بالإتجاه نحو قوانين السوق.

في مقالة "السوق، القائد الضرورة الجديد: تعليقات على نص وثيقة العهد الدولي" التي كتبتها في عام ٢٠٠٧، حاولت شرح التناقض بين حرية الشعب في اختيار طريقه الإقتصادي، التي تضمنها الديمقراطية، وبين ضغط قوانين الإحتلال واتفاقاته مع القادة الذين اختارهم خصيصاً لهذا الغرض. وقد حدد ما هو مسموح به للعراق ضمن "إطار عمل ثابت للإقتصاد الكلي وبما ينسجم واتفاقية SBA المبرمة مع صندوق النقد الدولي، بغض النظر عما إذا كان ذلك في مصلحة العراق أم لا.

وفي مقالة "الصناعة تخصخص شركاتها، بينما ينشغل الشعب بدرء خطر "الصداقة"..." التي كتبت عام ٢٠٠٨، والتي كشفت السعي لخصخصة الشركات الحكومية ببيعها كيفما اتفق وبشكل لصوصي، حيث بدا حماس شديد مثير للشبهات للإستثمار وحرية السوق والخصخصة، وقبل أن يتهيأ الظرف المناسب لتحقيق إنجازها بالحد الأدنى من المصداقية، وفي الوقت الذي تعاني الحكومة من فائض نقدي كبير وليس العكس!

وفي مقالة "المهدي المنتظر الجديد: الإستثمار" (٢٠٠٧) اركز على كشف الحماس الحكومي، وخاصة بعض السياسيين، لقوانين الإستثمار وتفنيد ادعاءاتهم بضرورته وعجالته مبينا التناقضات و الشبهات التي تدور حول الموضوع الذي لا اشك أنه قضية سرقة دولية لا اكثر، كما هو في بقية البلدان، خاصة المتأخرة منها.

وتشرح مقالة "ألغام أميركية تحت النظام المصرفي العراقي" كيف أسس الإحتلال نظاماً مصرفياً ووضع له قانوناً يضع بينه وبين الدولة وممثلي الشعب حائطاً يمنعهم من استعماله لمصلحة الشعب، وجعل من جميع موظفيه محصنين من المحاسبة لأي ظرف كان بل أن البنك ملزم أن يدفع تكاليف الدفاع عن أي موظف يتعرض للمحاسبة! وهو ما يبين النية لدفع هؤلاء للتعامل مع أموال البلاد بشكل فاسد لصالح الرأسمال العالي وبشكل مضر للبلاد، واضطروا إلى وضع قوانين الحصانة لهم لكي يحموا ذلك الفساد من المحاسبة، فلا تجد الحكومة طريقاً لمحاسبة أي موظف إلا بتجاوز القانون!

ويكشف وزير الكهرباء السابق رعد شلال العاني الذي أوردت خطابه الوداعي في مجلس النواب العراقي في مقالي "خطابي الشهرستاني وشلال العاني في البرلمان مع ملاحظات حولهما" مدى سيطرة المنظومة البنكية العالمية على بنك التجارة وعدم قدرة العراق عقد أية صفقات ذات حجم كبير إلا بموافقة بنك جي بي موركان، والخاضع بدوره للأنظمة الأمريكية! كذلك كشف الوزير حجم فساد هائل في الدولة متمثلاً باستثمارات القطاع الخاص في الكهرباء، والتي تعد لصوصية بحجم غير معروف ربما على مستوى العالم. وكان واضحاً أن ترتيب تهمة فساد له (تمت تبرئته منها لاحقاً) كان امراً مدبراً للتخلص منه لأنه "ثرثر كثيراً" وجاءوا بوزير يرضى بكل ما يقال له.

وفي مقالة "انتاج النفط ليس إنتاجاً – (١) النفط بين التخطيط والإعلام" (٢٠١٠) إنبه إلى ضرورة التعامل مع ثروة العراق بحرص والإبتعاد عن الهيجان الإعلامي لرفع ما يسمى بالإنتاج، وما هو بإنتاج، وبلا حدود، وبدون أية دراسة لحاجة البلد وفوق قدرته على استعمال تلك الأموال بشكل كبير.

وفي مقالة "قانون البنى التحتية ١- الصراع السياسي وخلل القانون" بينت الصراع السياسي حول القانون من جهة، وإلى ضحالة وعشوائية القانون من الجهة الأخرى، والذي تضع الحكومة كل ثقلها وراءه وكأنه المنقذ للإقتصاد وللمواطن العراقي، رغم أنه يبدو بكل تفاصيله وكأنه مصيدة ديون كلاسيكية من تلك التي تعد لتحطيم البلدان والسيطرة عليها بطريقة "القاتل الإقتصادي" التي شرحها العميل السابق جون بيركنز.

وفي مقالة "مركز النهرين لتخريج العملاء وقادة المؤامرات يفتتح في بغداد" (٢٠١٢) أتحدث عن خطر مراكز التدريب والتعليم الأمريكية والتي تخرج ضمن ما تخرج، شحنات من العملاء ورجال السوق الذين تعلم أنهم في النهاية سيكونون طوع يدها لمصلحتهم، إن لم يكونوا تحت أوامرها المباشرة كعملاء، وسقت امثلة على ذلك من بلدان أخرى.

وفي المقالة الأخيرة في هذا الفصل نشير بشكل غير مباشر إلى عملية دفع الحكومة العراقية إلى سيناريو دول الخليج العربي في تخصيص موارد البلاد لشراء الأسلحة وحرمان التنمية منها.

السوق، القائد الضرورة الجديد: تعليقات على نص وثيقة ”العهد الدولي“

(كتبت في ٢٠٠٧-٠٥-٠٣)

حين تبدأ بقراءة نصوص مشروع ”العهد الدولي“ يخيل اليك للوهلة الأولى انك في حلم تترك فيه الأرض وأرذالها لتصعد الى الجنة. لقد قرر العالم كله - العراق والمجتمع الدولي - ”تعزيز شراكتهما بغية رفع المستوى المعيشي للشعب العراقي“. لاهم لهم إلا ان يصل العراق الى ”استكمال عملية إعادة إعمار العراق وتمهيد الطريق أمامه للوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي والازدهار في مجتمع يسوده نظام سياسي ديمقراطي اتحادي تعددي“.، وكما يقول مدير المكتب الإعلامي للأمم المتحدة بالقاهرة ماهر ناصر فأن ”وثيقة "العهد الدولي" ليست إلا ”خطة وطنية“ للعراق من اجل ”السلام والحكم الرشيد وإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية“. العالم يهب ”للدعم المالي والتقني والسياسي“ والغاء الديون وكل ما يحلم به العراق.

كل هذا يجبرك ان تتساءل: وماذا سنقدم مقابل كل هذا الكرم العالمي؟

تقول مسودة الوثيقة إنهم يريدون منا ”التوصل الى اجماع وطني وادماج سياسي لكل طوائف الشعب العراقي وسيادة القانون وتشكيل قوات أمن وفقا لمعايير المهارة والكفاءة ومحاربة الفساد وبناء وتحسين المؤسسات الوطنية واتباع أسلوب الشفافية والكفاءة في قطاع النفط... على أن تعمل الحكومة العراقية على توفير الاحتياجات الرئيسية وحماية حقوق المواطنين وضمان الاستخدام الأمثل لموارد البلاد لمصلحة الجميع“.

فجأة طار الشر وذهبت الهمجية من العالم! لقد احتاجت دولة صغيرة جريحة

الى المساعدة، فهب الجميع لنجدتها...دون اي مقابل كما ترون. لنلق نظرة على بقية النص، واضع مقتطفاته بين ''علامات اقتباس''

النصوص الملائكية غزيرة لكن بينها تنتشر هنا وهناك، وفي اواخر الجمل، عبارات ليست من لغة سكان السماء السابعة، فنقرأ بعد ''إرساء اقتصاد ينعم بالازدهار وقاعدة إنتاج متنوعة قادرة على توفير متطلبات التنمية المستدامة'' أنها يجب ان تكون ''وفقاً لعوامل السوق''!... فجأة يتحول الملائكة الى ''أولاد سوق''!

''المجتمع الدولي'' يريد لنا ''عوامل السوق'' كطريقة وحيدة ملزمة للعراق حاضراً ومستقبلاً. وتؤكد العبارة التالية ايضاً على حدود الإطار المسموح به للعراق: ''تدعيم أسس النمو الاقتصادي بما في ذلك إطار عمل ثابت للاقتصاد الكلي وبما ينسجم واتفاقية SBA * المبرمة مع صندوق النقد الدولي''.

لطالما وجه الليبراليون النقد الشديد الى الشيوعية الستالينية لأنها تستعمل ''اطار عمل ثابت للإقتصاد''، ولطالما اتهمت بالجمود و ''الأدلجة'' وابتعادها عن ''البراغماتية'' والمرونة اللازمة للعمل حسب ما يتطلبه الموقف والقدرة الضرورية لتغيير المسيرة إن تبين خطؤها، فماذا جرى لهؤلاء الليبراليين ليفرضوا اليوم ''اطار عمل ثابت''؟ ماذا لو رأى الشعب العراقي مستقبلاً ان ''عوامل السوق'' لاتحقق مصلحته؟ وماذا لو اراد استعمال الديمقراطية التي انعم عليه ''المجتمع الدولي'' بها، فانتخب حكومة تناسب افكاره هذه، وقرر هو وحكومته أن ''عوامل السوق'' ليست مناسبة له؟ ما هو حق الأردن واميركا و مصر والسعودية والبنك الدولي ان تقرر لنا وفق اية عوامل يجب ان نعمل وايها نتجنب في داخل بلادنا وفي شؤوننا الخاصة؟ أليس من حقنا أن نعتبر مجالات الصحة والتعليم والنقل العام مثلاً اموراً أخطرَ من ان تسلم الى شركة لايهمها سوى الربح الأقصى، يمكنها ان تهرب من العراق مع الجمل بما حمل، ولا سلطة لنا عليها؟ لماذا يجب ان نحصل على موافقة البنك الدولي على الرواتب المخصصة للعاطلين عن العمل قبل إقرارها؟ هل سيسمح لنا بدعم المواهب العراقية الناشئة في الرياضة والفن والأدب، وهل سيمكن دعم التعليم للفقراء دون ان يعترض احد باعتبارها مشاريع لاتدر ربحاً؟

لماذا يريد ''المجتمع الدولي'' تحرير القطاع الخاص وتقييدنا بالإلتزام به؟

لاشك ان ''للمجتمع الدولي'' اسبابه. تقول وثيقة العهد: ''فقد أثبتت تجارب في مناطق أخرى ان النمو المستدام في التوظيف والمستوى المعيشي لابد أن تتم قيادته من خلال قطاع خاص متين ومتنوع''.

تجارب ''المناطق الأخرى'' تقول ان ليس هناك (في احسن الأحوال) إلا علاقة واهية بين النمو والقطاع الخاص الحر من تخطيط الدولة، لكن هناك علاقة وطيدة بينه وبين الفساد المالي والسياسي للبلد، خاصة إذا كان قطاعاً خاصاً قوياً مثل الشركات الأجنبية العابرة للأوطان والقوانين الوطنية.

إن أي رجل اعمال في العالم سيفضل انشاء معمل للأيس كريم على المساهمة في إدامة السكك الحديدية. رجل الأعمال يبحث عن الربح السريع، اما النمو فما يؤثر فيه حقاً هو بناء الهيكل التحتي للبلد من طرق وسكك حديد واصلاح تربة وجرف انهار ومؤسسات تعليم مجانية، وهي امور يتركها القطاع الخاص للدولة لتحمل اموال الشعب تكاليفها، ليعود فيستغلها مجاناً اوبكلفة مدعومة او يتملكها في عمليات الخصخصة بقيمة لاتمثل قيمتها.

لذلك فان المتابع لتأريخ النمو في ''المناطق الأخرى'' سيجد ان الجميع بلا استثناء، ويشمل هذا الدول الإشتراكية (السابقة) والصين الحالية واليابان وكوريا وبقية نمور اسيا بل وحتى اميركا وبريطانيا وفرنسا، قد نما من خلال قيادة الدولة لإقتصاد شديد الحمائية. انه الطريق الذي اتبعه جميع المتقدمين حين ارادوا الوقوف على أرجلهم، وهاهم يريدون منع الباقين من سلوكه من خلال شروط صندوق النقد الدولي!

يكرر البروفسور نعوم جومسكي: ''لدي العديد من الأمثلة على دول حطمها اقتصاد السوق. ولا اعرف مثالاً واحداً لدولة حققت التنمية من خلال اتباعها لتلك القوانين. من يعرف مثالاً لذلك فيسعدني ان استمع له''، انها دعوة وتحد من جومسكي لكتاب ''العهد الدولي'' لتقديم قائمتهم المزعومة ''المناطق الأخرى''.

حماس قادة العراق لإرضاء ''المجتمع الدولي'' ليس له حدود، فهاهو نص اخر يؤكد ضرورة ''السماح للقطاع الخاص بلعب دور قيادي في النشاط الاقتصادي''. فأقصى طموح نعرفه للقطاع الخاص في اشد الدول ليبرالية في العالم هو حرية

العمل دون تدخل الحكومة. اما في عراق ''المجتمع الدولي'' فللقطاع الخاص ''دور قيادي'' في الدولة. هذا رغم اننا نعلم ان ما تجيده الشركات ليس قيادة الإقتصاد، لأنها تؤمن اصلاً ان الإقتصاد يجب ان يكون بلا قيادة ولا تخطيط، حيث ان عبارة ''الإقتصاد المخطط'' تعتبر سبة، والعالم الامثل هو "حارة كلمن ايدو الو".

أما الحكومة، وفق العهد الدولي، فسيكون لها ''دور مهم تضطلع به بطرق عدة تضمن الإدارة الرشيدة للعوائد النفطية''.

وارجوك ان لاتتوهم ان كلمة ''الرشيدة'' تعني تماما ''مصلحة الشعب''، وهي ليست بالبراءة التي تتصورها.

ولنعد مرة اخرى الى جومسكي وهو ينقل لنا تصور البنك الدولي لـ ''الفلاح الرشيد'' في اميركا الوسطى، فهو من يزرع الغلال المناسبة للتصدير، وليس ما يحتاجه سكان البلد، باعتبار ان التصدير ذو مردود أعلى للفلاح والشركات التي تستفيد من استيراد الغلة قليلة الكلفة. لكن النتيجة بالنسبة للبلد هي ارتفاع شديد في اسعار المواد الغذائية يصيب كل فقراء البلد ويسحب حتى من ''الفلاح الرشيد'' فرق السعر الذي حققه واحياناً يصل حد المجاعات. انه مثال على الإقتصاد الذي سوف ''يقوده السوق''.

يقف البنك الدولي دائماً بالضد من اي دعم حكومي لمشروع حماية اجتماعية ويعتبره ضمن مقاييس السوق اموالاً ضائعة وإستعمال ''غير رشيد'' للثروات لأنها لا تدر ربحاً منظوراً. وقد دشن سياسته في العراق حين اجبر الحكومة العراقية السابقة على تصرف ''رشيد'' يتمثل بالغاء الدعم للمنتجات النفطية والإلغاء التدريجي للحصة التموينية، غير عابئ بما لذلك من تأثير على الفقراء من السكان، فالبنك ليس مؤسسة خيرية بالتأكيد.

يقول ''العهد'' انه يهدف الى ''خلق إطار عمل قانوني وتنظيمي يدير الاقتصاد الكلي ويحمي الفئات الضعيفة ويوفر الأمن - بيد أن مصدر الازدهار الفعلي لابد أن يمر من خلال القطاع الخاص''. ان اللصق الإعتباطي الركيك لـ ''القطاع الخاص''، والتأكيد على ضرورته، يشبه فعل من يبغي وضع ضوابط لإجبارالناس على أمر، يعلم انهم سيكتشفون أنه في غير صالحهم، بسد الطريق عليهم لتغييره.

ماذا عن القضاء على الفقر في البلاد؟ لاينسى كاتب نص ''العهد'' ان يعطي ''دوراً خاصاً للحكومة في تنظيم هذا النشاط وحمايته من آثار التقلبات الخارجية'' و ''حماية الفقراء والفئات الضعيفة من الحرمان والجوع''. سيكون على ديمقراطيتنا اذن ان تحمي للشركات ارتفاع ارباحها من اي ''تقلبات خارجية'' اما الشعب فتحميه من ''الحرمان والجوع'' فقط.

يقول ''العهد'': ''يتطلب التحول الاقتصادي دعماً ومشاركة شعبية واسعة. تلتزم الحكومة بحشد الإجماع الوطني حول برنامج عملها'' فهل يعني هذا ان الجماهير الشعبية الواسعة التي تتظاهر اليوم في الجنوب والشمال بمناسبة عيد العمال ضد الظلم في العمل، سوف تتحول بفضل ''العهد''، وتجتمع في تظاهرات حاشدة تطالب الحكومة بتسليم موارد النفط الى شركات ''المجتمع الدولي'' والمصانع الى اثرياء القطاع الخاص، وتقوم الحكومة بتأمين ''مشاركة شعبية واسعة'' في حملات عمل شعبي تطوعي في مصانع السادة الجدد مثلاً؟

هذا ''العهد'' مليء بالإنشاء والتوريات. فـ ''الإصلاحات الاقتصادية'' فتعني حيثما وردت تهيئة البلد ليمكن سرقته بشكل قانوني. واما ''المصالحة الوطنية'' فقد استخدمت بمعنى إجبار الحكومة على قبول مرشحي الأمريكان فيها لشل اي قرار لايروق لهم. ولايعني ''تشكيل قوات أمنية على أساس المهنية'' إلا تسليم الملف الأمني الى من تريده اميركا، وان يبقى هناك مهما تغيرت الحكومات، ورغبة اميركا لبسط تأثيرها على قيادة الأمن في البلاد عالمية وليست مقصورة على العراق والعالم الثالث، فالجهاز الأمني هو الاكثر بعداً عن تأثير الديمقراطية ومراقبتها.

تنطلق الحكومة العراقية من ان ''المجتمع الدولي'' لايثق بها، لذا فهي تتعهد منذ السطور الأولى: ''أن يسعى العراق بقوة إلى تعزيز الانسجام والتفاهم بين جميع جيرانه، بحيث لا يسمح باستخدام أراضيه ومواده بما يتعارض مع مصالح أي من جيرانه''. لكن ماذا عن القواعد العسكرية لـ ''المجتمع الدولي'' والتي يقود الحماس لها الرئيس الطالباني. ثم ان وجود مثل هذا النص قد يغري الحكومة او البرلمان،

لاسامح الله، بالتطاول على ضيوفنا من منظمة مجاهدي خلق الإرهابية والتي وصل تقديسها حتى الى يونادم كنه.

الشعب العراقي يعامل في هذا ''العهد'' كأنه مجنون يجب توثيقه هو والحكومات التي ينتخبها لكي لا يؤذي نفسه والآخرين. انه يعامل كجيش هزم في حرب وصار عليه ان يدفع الجزية من ماله وحرية خياراته المستقبلية. والحكومة العراقية، التي تعامل في حقيقة الأمر وكأنها أسير حرب تفرض عليه الشروط ويقبلها بلا مناقشة، ''تتفهم'' عدم ثقة ''المجتمع الدولي'' بها لذا فهي تتعهد على انفسها مثلاً بـ ''إخبار الشركاء الدوليين بالمستجدات المتعلقة بتطبيق برامج حكومة العراق في المجالين السياسي والأمني والجدول الزمني التشريعي (الملحق ٣) وتوسيعها وتطويرها إذا سمحت الظروف''.

فهذه الحكومة الديمقراطية وما سيليها، لن تكون مسؤولة امام الشعب والبرلمان المنتخب عن تنفيذ وعودها الإنتخابية مثلاً، ولكنها ستقدم تقاريرها وحساباتها لـ ''الشركاء الدوليين'' لتثبت لهم حسن سلوكها وإنها لم تحد عن شروطهم ''المتعلقة بتطبيق برامج حكومة العراق في المجالين السياسي والأمني والجدول الزمني التشريعي''.

امس أرسلت الحكومة مشروع قانون النفط الجديد للبرلمان في خطوة رئيسية باتجاه تنفيذ أحد الخطوط الارشادية التي حددتها واشنطن لبغداد، كما وصفت ''رويترز'' الحدث. تزامن ذلك للسخرية مع اقدام فنزويلا على اجراءات لتأمين سيطرتها على اخر حقول النفط التي كانت الشركات تسيطر عليها.

واول امس صادف عيد العمال، وتم تنظيم المسيرات والكلمات والدبكات والهتافات والأعلام الحمراء. لكن ما هو موقف اليسار المحتفل، بهذه الإتفاقية؟ الا يجعل هذا العهد الإحتفال بعيد العمال مسرحية هزلية مؤلمة ويضع على هذا التأريخ وصمة سوداء؟ لكن من يدري، فربما يوافق يساريو العراق الحالي ان ''القطاع الخاص'' هو الطريق الوحيد للإزدهار، وانه يجب ان ''يقود الإقتصاد'' وان الحكومة يجب ان تقدم كشف حسابات دورية للبنك الدولي، فلم يعد احد يعرف اليسار من اليمين إلا من الألوان وشعارات الإحتفالات.

ربما تقول، عزيزي القارئ، انك تتفهم كل هذا، وأن لاخيار للعراق إلا في القبول باية شروط للتخلص من الإرهاب الذي يذبحه. لكن كيف سيخلصنا المجتمع الدولي من الإرهاب؟ كيف سيخيف الإنتحاريين؟ وكيف سيمنع المفخخات؟ ان كانت لديه وسائل لمنع هذه الجرائم فلماذا يشترط علينا أن توقع حكومتنا ”وثيقة العهد“ لوقفها، خاصة وإن تلك الوثيقة لا تهدف إلا لخيرنا وازدهارنا حسبما يقولون، وبالتالي ليس هناك داع لتهديدنا بالإرهاب لقبولها؟ ألا يثير هذا السؤال وحده كل شكوك العالم بالعهد وبالنوايا؟

لنواجه الحقيقة يا صاحبي: ان الوحيد الذي يمكنه وقف الإرهاب فوراً يجب ان يكون هو نفسه مصدر الإرهاب والمتحكم به! ان ما تقوله هذه الدول والبنوك في الحقيقة: هذه شروطنا لنوقف الإرهاب عليكم: سلمونا النفط والإقتصاد والأمن، وحولوا الى شركاتنا خياراتكم الإقتصادية المستقبلية. أليس هذا ابشع ابتزاز في تاريخ البلد؟ إن من يعرف تاريخ أميركا وسياستها الخارجية يعلم أن هذا السيناريو هو السيناريو القياسي في تعاملها مع دول العالم منذ نشأت، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية!

مضيف المؤتمر (حسني مبارك) يضرب لضيوفه العراقيين مثلاً ساطعاً في الحرص على سلامة الديمقراطية وتداول السلطة بانشغاله باعادة الملكية الى بلاده لتنعم بالرفاه تحت حكم ابنه بعد ان حكمها هو وما يزال لأكثر من ربع قرن، وكان اخر جهوده استبدال قانون الطوارئ المؤقت بقانون مكافحة الإرهاب الثابت، عاكساً ”مسؤولية الحكومة اتجاه مواطنيها“ من وجهة نظر العصابة الدولية التي تجتمع في القاهرة لتضع على الشعب العراقي قيودها قبل أن يصدق نفسه ويستعمل حريته من أجل بناء بلاده. اما رئيس عصابة هذا ”المجتمع الدولي“ فلنا ان نسترشد به في كافحة الفساد في العراق حين كان يطلق اللصوص الكبار من السجون ويؤمن سفرهم الى الخارج.

*****

* اتفاقية (SBA) الموقعة بين صندوق النقد الدولي والعراق والتي الزمت العراق بكتابة قانون جديد للنفط نهاية عام ٢٠٠٦ يلزم العراق باتاحة الفرصة للإستثمارات الأجنبية لدخول الصناعة النفطية. وقد تم توقيع الإتفاقية بعد اسبوع من انتخابات كانون الاول ٢٠٠٥ وقبل استلام الحكومة المنتخبة الجديدة

لمهامهــا، تضمنــت ترتيبــات لحذف ٣٠ ٪ من ديون العــراق لدول نادي باريــس. حتى الآن لاتعرف التفاصيل الكلية للإتفاق لكن العديد من الخبراء اشــار الى نوع من اتفاقيات "مشــاركة الإنتاج". ويبدو أن صندوق النقد الدولي قرر غض النظر عن هذه الشــروط لاحقاً خشــية أن تعم الفوضى في البلاد إذا استلمت الشركات قطاع النفط ووجهته إلى مصالحها وهو المصدر الوحيد للدخل العراقي.

http://www.brettonwoodsproject.org/art.shtml?x=548947

"على ماذا يفاوض فريق الأسود الأرنب؟"

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=95028

الصناعة تخصخص شركاتها، بينما ينشغل الشعب بدرء خطر "الصداقة"...

(كتبت في ٦ حزيران ٢٠٠٨)

في الوقت الذي ينشغل فيه الشعب بمقاومة معاهدة الإحتلال، استغلت وزارة الصناعة الفرصة لبيع أهم مصانع القطاع العام للشركات الخاصة العراقية والأجنبية وبشكل متعجل غير مدروس ومثير للشكوك. إن تعامل الحكومة الإقتصادي يثير أسئلة كثيرة ويشكك بدورها كممثل للشعب ومصالحه. فحماسها للإستثمار وحرية السوق والخصخصة تبدو اقرب إلى المبادئ الإيديولوجية من كونها حتى إجراءات اقتصادية تهدف إلى الربح الأقصى الرأسمالي، دع عنك هدف تعظيم المردود الإجتماعي. فنلاحظ أن الحكومة تدفع بالخصخصة قبل تهيئة الظرف المناسب والضروري لتحقيق مردود معقول للشعب. وكذلك يثير الريبة ان هذا الإجراء الذي تضطر الحكومات لإتخاذه عادة لتأمين حاجتها العاجلة من النقد، يتم في العراق في ظرف لا حاجة إلى المال فيه، بل العكس، فلدى الحكومة فائض مالي كبير لا تدري ما تفعل به! إن استعجال الخصخصة هذا قبل ظروفها المنطقية المبررة والتي قد تكسبها بعض الشرعية، يشبه استعجال الحكومة توقيع المعاهدة الإستراتيجية الخطرة مع الولايات المتحدة قبل حصول العراق على استقلاله الضروري لشرعية مثل هذه الإتفاقية ولقوة الحكومة التفاوضي أمام الطرف المقابل. فمن تخدم هذه الحكومة المنتخبة حقيقة؟

وزارة الصناعة تستغل الوضع بخصخصة كافة شركاتها!

خبر مر بسكوت وهدوء في ضجة أخبار المعاهدة يقول: "الصناعة تعلن

بيع ٥٠ ملفا استثماريا إلى القطاع الخاص والشركات الأجنبية"، جاء فيه: "توجه الحكومة العراقية، نحو دعم الصناعة العراقية والتوجه نحو القطاع الخاص، في سعي لتحويل الاقتصاد العراقي من الاشتراكي إلى الاقتصاد الحر" وأن "ملفات الاستثمار شملت كافة شركات وزارة الصناعة، ومن بينها، شركات الإسمنت والأسمدة، وأدوية سامراء، ونينوى، والبتروكيماويات".

وأوضح وزير الصناعة فوزي حريري ان "شركات الصناعات الإنشائية، وخاصة الإسمنت، إضافة إلى صناعة الأسمدة هي أكثر الشركات جذبا للمستثمرين".

يذكر أن البنك الدولي اشترط على الحكومة العراقية خفض الدعم والإنفاق الحكوميين على المواد الاستهلاكية بطريقة تصاعدية إلى أن يصل لإلغائه بالإضافة الى خفض الدعم عن الشركات المملوكة للدولة وهيكلتها، وتوفير المزيد من الدعم للقطاع الخاص، لدخول منظمة التجارة العالمية. [1]

المنطق البسيط للبيع والشراء مقابل الإيديولوجية المتطرفة

من الواضح من الخبر، ان عملية البيع تمت بالجملة وبشكل مستعجل وليس لإسباب ودراسات اقتصادية مفصلة. كتب الدكتور سلام ابراهيم عطوف كبة في مقالة سابقة عن الموضوع: "لا يمتلك العراق الاسواق المالية الفعالة والمصارف الاستثمارية والدور الاستشارية، وتعوزه الدراسات الفنية اللازمة لتقييم الاصول وتحديد الاسعار، وقطاعه الخاص الوطني ضعيف اصلا مع قلة المدخرات الوطنية، الامر الذي سيفتح الباب امام الشركات الاجنبية التي لا تلتزم بتنفيذ الخطط التنموية، اما التضحية بالاعتبارات الاجتماعية فستكون حدث ولا حرج وفي المقدمة تسريح الآلاف من العاملين وزيادة معدلات البطالة، وسوف تباع المؤسسات الرابحة والناجحة وتترك المؤسسات الخاسرة مما يزيد من اعباء الخزينة العامة". إنتهى اقتباس الأستاذ كبه، وهو كلام نجد صداه المباشر والواضح في خبر الخصخصة أعلاه!

ومادام العراق لا يمتلك المقومات اللازمة لمثل هذه الخطوة الإقتصادية فلم العجلة؟ المبرر الوحيد الممكن لذلك هو الحاجة الشديدة إلى المال، فهل هذه هي حالة العراق فعلاً؟ هذا أبعد ما يكون عن الحقيقة...

قبل اقل من شهر قال وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني إن إيرادات العراق من النفط من المؤمل أن تصل في نهاية هذا العام (٢٠٠٨) الى ٦٢ مليار دولار، ورجّح احتمال أن تصل الى ٩٠ ـ ١٠٠ مليار دولار، إذا ما تم رفع سقف الإنتاج وتحسنت أسعار النفط.! وقد دفع هذا الجهات المالية الأمريكية إلى النظر إلى الفائض المالي العراقي الذي لاتعرف الحكومة ما تفعل به، كما عبر المراقب المالي دافيد ووكر عن ذلك فقال"لدى العراقيين فائض في الخزانة ولدينا نقص في الخزانة "!! كما دعى اعضاء في الكونغرس إلى البحث فيما يستخدم العراقيون اموالهم الزائدة"!! مثل السيناتور كارل ليفين (ديمقراطي) و جون وارنر (جمهوري).

وبالفعل لاتعرف الحكومة ما تفعل بالمال الفائض الذي حصلت عليه، فقد ذكر تقرير أميركي أن العراق لم ينفق سوى ٤,٤٪ من ميزانية إعادة الإعمار حتى أغسطس ٢٠٠٧ كما قال ان معدل الانفاق قد تباطأ بصورة كبيرة بالمقارنة مع العام السابق.[٢] . ومن ناحية اخرى عجزت الوزارات والمحافظات عن صرف المبالغ المخصصة لها حتى وصل الأمر الى تهديدها بخفض تلك الحصص في العام القادم!

وكتب الدكتور مهدي الحافظ في نهاية العام الماضي: "فالعراق يمتلك اليوم احتياطيا نقديا يفوق ٢٠ مليار دولار مما عزز قيمة الدينار العراقي وقوته الشرائية أزاء العملات الأخرى. كما يتوفر رصيد كبير في صندوق التنمية العراقي بما يزيد على ١٠ مليار دولار". و "غير أن المهمة الرئيسية المطروحة تتركز في جملة من القضايا، أهمها تأمين ادارة سليمة للفائض النقدي المتراكم بما ينسجم مع حاجات المرحلة وأهداف التنمية الوطنية الشاملة".

ونلاحظ أيضاً أن العراق قام بتسديد ديونه الى صندوق النقد الدولي البالغة ٤٧١ مليون دولار في نهاية العام الماضي وقبل الموعد المقرر لها! لكن الأغرب من ذلك انه بعد اسبوع واحد من تسديد العراق لدينه لصندوق النقد الدولي، عاد ليقترض منه ٧٤٤ مليون دولار حتى آذار ٢٠٠٩!! من جهة انت حائر بما تفعله بمالك، ومن ناحية أخرى توقع قروضاً تدفع عليها أرباحاً وقيوداً، لماذا؟

يكتب نوئيل عيسى في الحوار المتمدن بشكل معبر: "النجدة صندوق النقد الدولي يقرض العراق والعراقيين!"، وعلي عرمش شوكت يكتب مستغرباً أيضاً:

"والغرابة في الامر، ان تأخذ الحكومة على عاتقها مهمة اعادة بناء البلد وتخليصها من القيود والديون الاقتصادية السابقة، وتسعى في ذات الوقت للحصول على قروض من البنك الدولي وبشروط اتعس من السابقة واكثر تدخلا في الشؤون الداخلية للبلد، فضلا عن كونها مقيدة لتوجهات الاقتصاد العراقي الوطن".

سياسة اقتصادية بلا أرقام

من يستمع إلى دعاة "الإستثمار" و "الخصخصة" واخواتها في العراق، لن يسمع حديثاً عن أرقام وحسابات كما ينتظر، بل هم يتحدثون عنها كأنها مبادئ روحانية علوية مقدسة وليس كموضوع اقتصادي يمكن أن يربح أويخسر.

"لقد حسم هؤلاء الفلسفة الاجتمااقتصادية للنظم السياسية القائمة والرؤى الآيديولوجية للملكية نحو القطاع الخاص، دون مساءلة، كأنها مسلمة من مسلمات الفكر الليبرالي لا تحتاج الى مناقشة، ليعبروا نحو مهام اختيار استراتيجية واسلوب الخصخصة الملائم"، كما يكتب الدكتور سلام ابراهيم كبة. ويبدو أن الحكومة الواقعة تحت ضغط الإحتلال مستعدة للذهاب أبعد حتى مما تتطلبه شروط الرأسمالية المنفلتة، حيث ينبه كبة: "لا يعني اعتماد آليات السوق اطلاقا خصخصة او تأجير القطاع العام او الخضوع لوصفات البنك الدولي والمؤسسات الرديفة، بل هو اعتماد آلية العرض والطلب لتحديد قيم السوق والخدمات".

كيف تتصرف حكومة منتخبة تعمل من أجل شعبها

نلاحظ أن هذا الحماس الحكومي للإستثمار، يقتصر على بيع ممتلكات القطاع العام بشكل عاجل وعلى إعفاءات ضريبية وتسهيلات قانونية، بدون إهتمام مماثل بالبنية التحتية الأكثر اهمية حتى بالنسبة لتشجيع الإستثمار، سواء أكان الوطني أم الأجنبي مما يثير سؤالاً أخر عن مصداقية الدافع من تلك الإجراءات وعلاقتها بالإستثمار، ويؤكد أن المقصود منها ليس بناء إقتصاد ما، حتى لو كان رأسمالياً، وإنما تحويل المال العام للشعب إلى أيدي الأثرياء وبالسرعة الممكنة.

أن مقارنة مواقف الحكومة في موضوعي المعاهدة الأمريكية والخصخصة يبين أنها في الحالتين لا تختار توقيت حركاتها السياسية والإقتصادية الستراتيجية

لتناسب الشعب والوطن، بل لتناسب المحتلين واللصوص. إنها تستعجل توقيع معاهدة طويلة الأمد قبل خروج المحتل وخروج العراق من الفصل السابع لتتمكن لاحقاً من تبرير القيود المهينة التي يخطط لتكبيل العراق بها، وتستعجل بيع ثروات الشعب في حملة خصخصة هوجاء قبل أن يتمكن الشعب من تفحص أين تكمن مصالحه وهل الخصخصة مفيدة له، بل وحتى قبل أن يمتلك العدة للقيام بخصخصة معقولة بالحد الأدنى، لأن تلك العدة قد تحرم هؤلاء من بعض غنيمتهم، مثلما يحرم الإستقلال، قوة الإحتلال من فرض شروطها في المعاهدة. إن محاولة إقرار العمليتين، المعاهدة والخصخصة في وقت واحد وبعجالة يثير الريبة ويدعو الى التصدي لهما معاً.

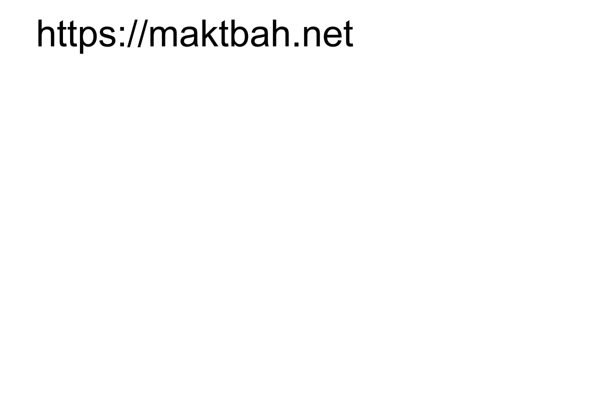
هوامش:

"الصناعة تعلن بيع ٥٠ ملفا استثمارياً"

http://iraqalaan.com/bm/Economy/-50--3.shtml

"تقرير أميركي: العراق لم ينفق سوى ٤,٤٪ من ميزانية إعادة الإعمار"

http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=4&issueno=10642&article=454445&feature=


https://maktbah.net

المهدي المنتظر الجديد: الإستثمار

(كتبت في ٢٠٠٧-٠٤-٢٩)

في انتظار مدفع الإفطار

اتذكر، عندما كان المساء يقترب في رمضان بغداد، حينما كنا صغاراً، كان التلفزيون الأسود والأبيض، يعرض صورة مدفع مع عبارة ”نحن الآن في انتظار مدفع الإفطار“. حينها كانت جميع الفعاليات تتوقف. اللعب والدراسة والشغب وحتى الكلام يقل. لم تكن العبارة وحدها، بل كان كل شيء يوحي بالإنتظار. المائدة الجاهزة، الصورة الجامدة...عيوننا المعلقة على التلفزيون، والموسيقى الهادئة المراوحة في مكانها...كل شيء في مكانه حتى يهدر المدفع بضربته المهيبة فننقض على الطعام، رغم أننا لم نكن صياماً.

لا ادري ان كان ذلك التقليد مستمراً، لكن لاشك انه لم يعد للمدفع تلك الهيبة، ولاشك ان انفجاره سيعد همسة خجولة امام فعاليات الذخيرة الحقيقية الشديدة الإنفجار التي تعزف طبولها في كل انحاء العراق.

لكن ربما كان لضجيج القنابل حكمته، فهو يخفي اصوات المؤامرات التي تستعد لإفتراس العراق، كما تغطي رائحة البارود والدم على رائحة الفضائح من سرقات عملاقة. الضجيج الذي تثيره القنابل ضروري لمنع التفكير والتساؤل بهدوء عما يحدث، وما يحدث كثير.

”وثيقة العهد“

ربما اسهمت اكتشافات النفط الكبيرة الجديدة في كردستان العراق وغربه[1] في حفز الأفكار وزيادة النشاطات السياسية لربط العراق مستقبلاً بشكل لافكاك منه

بالإرادة الأمريكية.

ومن مشاريع تكبيل العراق بقوانين الإستثمار والسوق، ما سمي بـ ”وثيقة العهد“ وهي فكرة اقترحها الرئيس بوش في العام الماضي بهدف ايجاد شراكة دائمة بين العراق و ”المجتمع الدولي“، ثم صورها العديد من السياسيين العراقيين اضافة الى الأمريكيين و العرب، بكل الصور الخيالية الجمال واعطوها كل الأسماء الحسنى، فهي ”مشروع مارشال جديد“ (الاهرام العربي)، ”يحقق الاستقرار والأمن للشعب العراقي“، ”تربط بين وفاء الحكومة العراقية لمسؤولياتها السياسية والأمنية في مقابل وفاء المجتمع الدولي والدول والمنظمات المانحة بتعهداتها المتضمنة منح العراق العديد من المساعدات والمنح ورفع الديون والمساعدة في اعادة الاعمار والاستقرار الاقتصادي“.

كلام جميل، ولكنه بصراحة كلام مجانين ايضاً. فاية حكومة في العالم، دكتاتورية كانت او منتخبة، تعمل بلا شك، وبأقصى ما تستطيع وبدون الحاجة الى اي تحفيزات من اطراف اخرى لتحقيق ما جاء فيه. لكن الذي يقرأ هذا النص يتخيل أن حكومة العراق ممتنعة بل شديدة الرفض لـ ”مسؤولياتها السياسية والأمنية“ هذه بحيث تحتاج الى جهود ٨٠ وفدا دولياً وبنكياً لإقناعها بذلك! وأنها تقبل بـ "تحمل مسؤولياتها السياسية والأمنية“ فقط بعد تعهدهم بتقديم امول سخية ”مقابل هذا الإلتزام“! إنهم اضافة الى ذلك لا يثقون بان الحكومة لن تتهرب من في اول فرصة لذا فهم يجعلوها توقع على عهد ”وثيقة العهد“ لكي لا تهمل ”مسؤولياتها“! أليس من حقنا أن نشك بأن المقصود بـ "مسؤولياتها" ليس له أية علاقة بهذه الكلمة، وأنه أمر يجب أن لا يقال في العلن، وأن تلك الكلمة استعملت للتمويه عليه؟

لن احاول هنا ازعاج من يريد التمتع بتصديق اهداف وثيقة العهد الدولي ”الرائعة“، لكن بالنسبة لي فأن الهدف الوحيد القابل للتصديق لهذا العهد، هو تأمين ”حرية الإستثمار“ على حساب خيارات الشعب ومصالحه.(٢)

حماس للخصخصة والإستثمار

جاء الحماس الإستثماري الى العراق متأخراً فلقد عرف العالم وجهه الحقيقي من خلال ازمات ” نمور اسيا“ عام ٩٧ وانهيارات المكسيك ودول امريكا الجنوبية

التي اتبعت شروط صندوق النقد الدولي في اعطاء الحرية لقوانين السوق. [٣] كذلك ينبغي النظر باهتمام الى النتائج الخطيرة لتحرير الإستثمار على روسيا. [٤] ولا يبدوا ان حال العراق سيكون افضل. الحكومة العراقية لاتبدو في هذا الموضوع كحكومة ممثلة للشعب ومدافعة عن مصالحه كما يفترض بل تبدو حائرة كيف تقنع الشعب بان يسلم ثرواته إلى الشركات، وهي اليوم تبدوا كمن يحاول رشوة الشعب العراقي للقبول بقانون النفط.

حماس طبقة الساسة العراقيين للاستثمار كبير، وقد بدأ منذ الإحتلال واستمر [٥] بالرغم من ظروف الفساد غير المناسبة لمثل تلك المشاريع ورغم العبر والدروس المتوفرة لهم من تجارب من سبقهم في آسيا واميركا الجنوبية بشكل خاص، وبالرغم من معارضة الكثير من الخبراء التي ركزت على كل من الخصخصة واستثمارات النفط [٦] وكذلك المعارضة الشعبية الكبيرة لتلك المشاريع وشكوكها بها، مثلما عارضت المنظمات الشعبية مثل تلك المشاريع في كل مكان [٧]

ومن شديدي التحمس للإستثمار وزير التخطيط السابق رئيس المركز العراقي للتنمية والحوار الوطني مهدي الحافظ، الذي - رغم انتقاداته لبعض النقاط - فهو يرى أن دعم القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي «يقفان في مقدمة المهمات الاقتصادية الاستراتيجية". لكنه حين يتحدث عن المنافسة الدولية لجذب الإستثمارات بواسطة الحوافز والإعفاءات يعود ويطمئن الناس حول مخاوفهم على السيادة الوطنية قائلاً أن معالجة هذه المخاوف ممكنة من خلال توفير ضوابط وطنية جدية تكفل حماية الإقتصاد الوطني من الهيمنة الاقتصادية الخارجية، وتتمثل أساساً في ربط القرار الاقتصادي بالقرار السياسي للدولة". ونسي ان يذكر ان "الحوافز" التي تحدث عنها هي بالضبط الغاء قوانين حماية الإقتصاد الوطني والغاء دور الدولة، وهو ماتؤكد عليه شروط البنك الدولي ايضاً.

كذلك لايجد مهدي الحافظ ضيرا من الحديث عن وجوب «صوغ سياسات وبرامج صحيحة.....لـ "مكافحة الفقر والبطالة وتحسين نوعية الحياة والخدمات الأساسية" وهو ما كان سيثير غضب المستثمرين والبنك الدولي، لو كان جاداً بالفعل.

غريب ايضاً كلام الحافظ عن جودة قانون الإستثمارباعتباره يضمن الإعفاء

من رسوم الاستيراد للمواد واعفاءات ضريبية تصل الى ١٥ سنة، مما يعني ان الفائدة الأساسية المرجوة من هذا الإستثمار في توفير المال للدولة لن تأت الا بعد ١٥ سنة، ـ هذا ان اتت- ورغم ذلك علينا أن نقتنع أن قانون الإستثمار ضروري وعاجل جداً ولاغنى عنه لحل مشاكلنا الإقتصادية الملحة الحالية! واكثر غرابة محاولته اقناعنا بأهمية الإستثمار بالإشارة إلى صعوبة تحقيق المهمات الإقتصادية الأساسية بالاعتماد فقط على عائدات الصادرات النفطية "بغياب الضمانات لاستمرار هذا المورد الحيوي في شكل ثابت ومستدام"، متناسياً بشكل ملفت للنظر ان أموال الإستثمار هي اكثر الأموال تقلباً وطيراناً واقلها "ضماناً"، وان بإمكانها ان تغادر البلاد خلال دقائق او ثوان احياناً حسب الظروف، متسببة بكوارث اقتصادية هائلة كما حدث في انهيار اسواق النمور الآسيوية في اواخر التسعينات فعن اية "ضمانات" يتحدث الحافظ؟ (٨)

الاستثمار المصري

متحمس اخر للإستثمار هو الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية علي الدباغ ونقرأ له مثلاً تصريحات عن حاجة العراق "للاستثمار المصري"، وهنا يجب التذكير، رغم احترامنا الشديد للشعبين المصري والأردني، الى ان "الإستثمار المصري" و "ألإستثمار الأردني" قد اختلط بـ "الإستثمار الإسرائيلي" بشكل يكاد يستحيل فصله، بما في ذلك من خطورة اضافية على مستقبل اقتصاد يعتمد على مثل هذا الإستثمار. وفي أحسن الأحوال، وحتى في حالة كون الإستثمار المصري نقياً من المال الإسرائيلي، فليس الإستثمار المصري بافضل او اسوأ من غيره فجميع "المستثمرين" في العالم متساوون في "الجودة!!". (٩) ومن "محاسنه" المعروفة أن لايكتفي الإستثمار بضغط العمال والتلاعب بالضريبة وتعريض البيئة للمخاطر بشكل غير مسؤول بل يمد اصابعه ليتشابك مع اسوأ عناصر المجتمع. وتقدم روسيا مثالاً ناصعاً على علاقة رأس المال مع عصابات المافيا، كما نجد امثلة على تعاون وتشابك رأس المال الخاص في مصر مع الأمن المصري للتصدي للعمال المطالبين بظروف عمل واجور افضل. (١٠)

كذلك يتناسق ذلك التعاون المالي ـ الأمني اليوم في العديد من الدول مع قوانين

"مكافحة الإرهاب" التي تتميز بالهلامية وسعة صلاحيات السلطة وغياب حدود القانون. وقد وجدت هذه الدول في تلك القوانين خير معين لقمع شعوبها حين تفكر باي معارضة لقراراتها.(١١).

ولعله من الجدير بالملاحظة ان التطورات المتسارعة حول مؤتمر شرم الشيخ حول "وثيقة العهد الدولي" الخاصة بالعراق قد رافقها نشاط تعاوني امني عراقي مصري. (١٢).

قد يقول قائل ان العراق، على العكس من مصر، دولة يتم فيها انتخاب الحكومة لذا فحتى ان كان الأمن المصري موجه لحماية الحكومة، فان الأمن العراقي موجه ضد "الإرهاب". لكن هذا مردود لسببين، اولهما ان الوضع شديد الغموض في العراق يكاد يلغي تأثير الديمقراطية وتحديداتها للسلطة، والثاني هو ان المؤسسات الأمنية هي ابعد المؤسسات عن مراقبة الشعب ومؤسساته حتى في اعرق الدول الديمقراطية، وهي لذلك تستطيع تجاوز شروط الديمقراطية دون لفت نظر القانون.

هل العراق بحاجة الى الإسراع ؟

نلاحظ ان استنتاج الحاجة الى الإستثمار لم يأت بعد فشل محاولات للعمل والتطوير بالإعتماد على القدرات الذاتية، بل تم القفز الى ذلك الإستنتاج مباشرة، وانطلق الحماس له فوراً. هذه النقطة تسبب بعض الحرج للحكومة.

لكن الخطة الجديدة ليست متقنة كما يبدو فهناك عدة مشاكل تثير حرج سياسيي الحكومة "الليبراليين" المتحمسين لتمرير الفكرة الأمريكية. المشكلة الأولى انه وبالرغم من كل الضجة حول الحاجة الماسة للمال، اعادت عدة وزارات نسبة من مخصصاتها لأنها لم تستطع ان تصرفها! (١٣) حتى لجأت الحكومة الى تهديد الوزارات بتحويل نسبة من تلك المخصصات الى وزارات اخرى مستقبلاً. اي انهم لا يعرفون ما يفعلون بالمال الموجود لديهم، ورغم ذلك يستميتون من اجل جلب المزيد منه حتى بإتفاقات اثبتت التجارب السابقة خطرها الشديد!

القروض السلهة

وهناك مشكلة ثانية هي وجود باب اخر للمال لم يغلق جيدا على ما يبدو

وهو خيار القروض السلهة من دول ليست بقوة البنك الدولي، ولاتحمل شروطاً تعسفية على السياسة الإقتصادية لحكومات العراق المستقبلية. فقد حصل العراق على قروض ميسرة الدفع ممتازة الشروط مباشرة من اليابان وايطاليا وهناك مؤشرات على استعداد صيني لتقديم قروض مماثلة.[١٤]

لايستطيع المرء ان يقيم اهمية تلك القروض بدون العودة الى تفاصيلها، ولكنها من المؤشرات الهامة على ان الثقة العالمية بثروات العراق المستقبلية الضامنة تقدم للحكومة العراقية فرصاً ذهبية لإختيارات تتيح لها الإبتعاد عن شروط البنك الدولي على حريتها في سياستها الإقتصادية وكذلك على عقود شركات النفط الإستبدادية والإتفاقات مع قوى يصعب على العراق التعامل معها مستقبلاً في حالة الخلاف.

خاتمة:الضباب عرس الذئاب: قصة مكررة

كتب أحد الكتاب قبل فترة مقالة عنوانها جميل: ''الضباب عرس الذئاب''، ففي ضجة العرس يمكن ان تحدث اشياء كثيرة دون ان تثير انتباهاً. الحروب من ''الأعراس'' التي يمكنها أن توفر ضباباً كثيفاً قادراً على إخفاء وتمرير اكبر الخطط[١٥] وذئاب اليوم لاتنتظر الضباب، بل تصنعه حين تريد ان تعرّس. لقد هيأت صدام لعرس الخليج الثاني بواسطة خداعه ليدخل عرس الخليج الأول، ويفهم متأخراً ان ''دخول الحمام مش زي خروجه''. فقد خرج صدام من حرب إيران بقوة عسكرية كبيرة ووضع مالي ميؤوس منه ليرى امامه فخاً يصعب مقاومة اغرائه يتمثل باموال هائلة تنتظره في الكويت غير المسلحة، وهو الشديد الحاجة إليها. ولزيادة الإغراء اقنعت اميركا الكويت باستفزازه بزيادة انتاجها النفطي ومن حقول مشتركة مع العراق ولتخفض اسعار النفط العالمية ايضاً. ثم قدمت السفيرة كلاسبي القشة التي قصمت رأس الحمار حين طمأنته ان اميركا ستعتبر الأمر امراً داخلياً، وفي الوقت نفسه كان الناطق باسم البيت الأبيض يرد على اسئلة الصحفيين حول التحشدات العراقية على الحدود الكويتية، بان لاتوجد اتفاقية دفاع مشترك بين اميركا والكويت!

واذا سمحنا لشيء من سؤ الظن، الذي اعتبره الحكماء العرب ''من حسن الفطن''، واعتبره زرادشت نيتشة احد الضرورات اللازمة ''لولادة الحقيقة''، لو سمحنا له ان يبحث لنا عن الحقيقة فسنجد أن اميركا استعملت وتستعمل نفس الطريق

تكراراً. فهي لم تكتف باستبعاد إعفاء العراق مع ديونه الهائلة "الفاسدة" برفض دفعها اصلاً - وهناك اساس قانوني وسوابق تأريخية لذلك - بل دفعت العراق الى الإفقار بنهب امواله[١٦] ونفطه ثم تظاهرت بالدعوة الى الغاء الديون من خلال سفرة بيكر المخصصة لذلك. لكنها عملت على افشالها علمياً حيث سبقتها مباشرة قرارات امريكية استفزازية بحرمان الدول التي لم تشارك في الحرب من اية مشاريع بناء في العراق، وهي أكثر الدول صاحبة الديون! ثم عادت لـ "تحقق" الغاء معظم تلك الديون، مرفقة بشروط البنك الدولي على السياسة الإقتصادية العراقية.

اضافة الى ذلك فان الإحتلال قام ليس فقط بتشجيع نهب البلاد، ولكن ايضاً بحماية الفساد حماية مستميتة. ففي حكومة علاوي الذي اختاره الأمريكان بشكل حاسم لا يقبل الجدل، تم وضع وزراء لصوص بمعنى الكلمة. وفي الحكومة التالية اطلق الجيش الأمريكي عنوة سراح عدة لصوص من وزراء علاوي تم القاء القبض عليهم، إضافة الى تهريبه لصوصاً اخرين خارج البلاد حين بدا ان امرهم سيكتشف.

ومثلما لم يتمكن صدام من مقاومة اغراء "الباب الوحيد" المفتوح امامه، لن يكون سهلاً على المالكي، الذي لايبدوا على وزرائه اي ذكاء مطمئن، رفض الدخول من الباب الوحيد الذي تركه له الأمريكان مفتوحاً: باب صندوق النقد الدولي والخصخصة والعولمة وقوانين الإستثمار الحر.

المهدي المنتظر الجديد

قبل اسبوع ارسل لي احد الأصدقاء ايميلاً يبدو انه متداول، يحتوي مجموعة صور لبناء صغير وجميل قامت ببنائه القوات اليابانية في السماوة على ما اتذكر، وايضاً صوراً لبعض ارصفة الشوارع المبلطة بشكل مرتب وجميل ايضاً، ومع الصور نصوص تقول ان هذا ما فعله "الإحتلال الياباني" وتسخر ممن يطالب باخراج اليابانيين.

لاشك ان الدعوة لقبول "الإحتلال" لأنه بنى بناية جميلة وبلط رصيفاً دعوة بائسة مثل دعوة طفل للتخلي عن ابويه لأن شخصاً اخر يعطيه مصاصة. ولكن صحيح ايضاً التساؤل لماذا لم تقم الحكومة بإعطاء هذه "المصاصة" الصغيرة للناس؟ لماذا تركت اولادها يتحسرون ويتعجبون من بناية صغيرة ورصيف؟ لماذا

سمحت ان تشرى عواطفهم بهذا الرخص؟ ربما افهم ان الإرهاب عرقل المشاريع الكبيرة، ولكن هل كان سيفجر الأرصفة لو ان الحكومة بنتها بنفسها؟

وهناك قصة اخرى تثير الأسئلة نفسها، حيث اثير مشروع لإعادة تأهيل المصانع المهملة التي كانت ايضاً بمبادرة او دعم من قوة الإحتلال وبالذات بول برينكلي الذي أخذ على عاتقه مسؤولية إحياء المشاريع الحكومية التي يراها نقطة انطلاق بتمويل متواضع، مثل مصنع الحافلات في جنوب بغداد وآخر لصنع معجون الطماطم في الشمال الكردي، ومصنع آخر في الرمادي لإنتاج قرميد الأرضيات المزخرف بنقوش وأزهار. وكل هذه المصانع أغلقت بعد الغزو لجملة أسباب، بما فيها إصرار سلطة الائتلاف المؤقتة التي كانت تمثل قوات الاحتلال على فرض مبدأ السوق الحرة الذي ظنته أنه سيزدهر مباشرة لملء الفراغ. عن ذلك قال الشيخ عبد الستار الريشاوي في الأنبار إن «أي فرصة لإعادة تشغيل عدد أكبر من الناس يعطي الحكومة فرصة كي تحصل على دخل من هذه المصانع هو امر مهم‘‘.

لماذا تعود الأموال المخصصة للوزارات الى الخزينة دون ان يخطر ببال احد ان يبني بها ولو شيئاً بسيطاً جميلاً يتبادل الناس صوره قائلين: ’’هذا ما فعلته الديمقراطية‘‘، فهل هذا كثير؟ بدلاً من استعمال ما هو متوفر من مال لتأكيد قيمة الديمقراطية واستقلال البلد وبناءه، يبدوا ان ثقافة الإنتظار تسيطر على الساسة العراقيين، فهل لها علاقة بتعود فكرة ’’المنقذ‘‘ القادم من مكان اخر، مثل المهدي المنتظر او المسيح المنتظر؟ من الواضح أن ’’الإستثمار‘‘ اصبح بالنسبة للكثير من السياسيين العراقيين ’’المهدي المنتظر الجديد‘‘ الذي سيحل كل المشاكل بضربة واحدة وليس علينا سوى ان ننتظر فرجه ونعجل به.

إنه الباب الوحيد الذي تركته اميركا للمالكي مفتوحاً، او تحاول اقناعه بذلك. باب الإستثمار الحر والخصخصة ووضع قوانين السوق وشروط البنك الدولي فوق الدستور والديمقراطية، ولا تشير تجارب الشعوب التي دخلت قبلنا من باب قوانين السوق بأنه سيؤدي الى الجنة.

هوامش:

((١): اكتشافات نفطية جديدة)
نشـرت معلومات تكشـف عن وجود احتياطي نفطي هائل في كردسـتان و المناطق الغربية جعلت مخزون العـراق يقفز الـى ٢٥٠ مليار برميل ليكون ثاني اكبر مخزن في العالم وقد كان الثالث بعد السـعودية وايران.
((٢): مقالتي عن وثيقة العهد الدولي)
صائب خليل: السوق، لقائد الضرورة الجديد: تعليقات على نص وثيقة ''العهد الدولي''
((٣): صندوق النقد)
''فـي كوريـا الجنوبية....وصلت اجور الكوادر العليـا فيها الى مصاف نظيراتها في البلدان الرئيسـية (في منظمـة التعـاون والتنميـة الإقتصادية)...وبرغـم ذلك لـم يلحق بها اي تحسـين يذكر فـي الظروف الإجتماعية لجمهور الشعب والعاملين''
تشـير لوموند دبلوماتيك في مايس ١٩٩٨ الى ان مديونية البلدان التي اتبعت شـروط صندوق النقد الدولي قد ارتفعت (قياسـاً الى الناتج القومي) بين الثمانينات الى التسـعينات من ٨٢٪ الى ١٥٤٪ (أي بنسـبة ٨٨٪) مقارنة بزيادة ادنى كثيراً بين الدول التي لم تتبع تلك التوصيات والتي زادت من ٥٦٪ الى ٧٦٪ (أي بنسبة ٣٦٪).
((٤): شروط سخالين٢)
في يناير ٢٠٠٥، ذر قسم المراجعه الروسي من قوانين مشاركة الإنتاج التي وقعها قائلاً:'' وصلنا الاستنتاج ان شروط سخالين ـ ٢ بالتأكيد ليست بمصلحة روسيا''.
أما الاقتصادي الرائد ايان راوتليدج فاطلق عليها اسم اتفاقية ''عدم مشاركة الانتاج''.
ومن امثلة الطبيعة التدخلية الأخطبوطية لرأس المال في السياسـة، لدور الذي لعبه رجل الأعمال اليهودي بوريس بيرزوفسـكي في روسـيا حيث كان سـبباً رئيسـياً في فوز ''الفاسـد'' يلتسـين فـي انتخابات الرئاسـة الروسـية لعام ١٩٩٦ التي خاضها في مواجهة المرشح الشيوعي غينادي زيوغانوف. وكان بيرزوفسـكي قد وضع يده على القناة الأولى في التليفزيون الروسـي في عام ١٩٩٥ بعد اغتيال مدير عام القناة ''ليستيف'' في ظروف غامضة.
((٥): اصرار السياسيين على الإستثمار)
ضمن جهود الخصخصة، طـرح الـعراق على شركات عالمية ١٢ مشروعاً في صناعة الإسمنت والحديد والصلب والبتروكيماويات والأسمدة والزجاج والورق والسيـارات، تقدر قيمتها بـ ٧٥٠ مليون دولار.
وتقـول آخر الأخبار ان لجنة النزاهـة بانتظار الموافقة لإحالة ثلاثة وزراء إلى القضاء مع معارضة رئيس الوزراء لذلك. القانون العراقي لا يعطي رئيس الحكومة هذا الحق المتعلق بهدر وسرقة أموال الشعب لكن نوري المالكي اسـتغل قانون الطوارئ المعمول به حاليا فوجه كتابا الى هيئة النزاهة يدعوها فيه الـى وقـف الملاحقات القضائيـة ضد الوزراء السـابقين والحاليين، هذه كما ترون مـن ''نعم'' قوانين الطوارئ وامثالها لتحرير اية حكومة من قوانين البلاد.
((٦):اعتراضات خبراء)
قدّرت ''غلوبال بولس فورم ان العراق سيخسر ٧٤ ـ ١٩٧ مليار دولار سنوياً ولمدة تصل الى (٤٠) عاماً

ان تم الإتفاق على عقود ''مشاركة الإنتاج'' التي يتم الترويج لها في العراق.
وعن ''قانون الاستثمار الخاص في تصفية النفط الخام'' كتب حمزة الجواهري: ''القانون لم يلزم الشركات بتقديم ضرائب ولا ريع ولا نهاية لعقودهم ولا أي شروط أساسية أخرى! لا يلزم الشركة بتجديد وتحديث منشآتها تبعا لتطور التكنولوجيا (.....) ولا يمنح القانون للوزارة الحق بمراجعة أي شيء على أرض الواقع في المصفى وكأنه في مكان غير العراق!''
وقال رئيس القسم الاقتصادي والمستشار النفطي العراقي في جامعة البصرة عبدالجبار الحلفي في لقاء بالجمعية الاقتصادية الكويتية ان مشروع القانون الذي وافق عليه مجلس الوزراء العراقي يعج بكثير من المغالطات ولاينصف الشعب العراقي واعرب عن اعتقاده انه قد تم اعداده لتنفيع الشركات الاجنبية.
((٧): معارضة شعبية)
كتبت لوموند ٢٦ – ٠١- ٢٠٠١ عن مؤتمر دافوس في سويسرا: ''تضاعفت الحراسة في لقاء هذا العام اربع مرات، وقفت الميليشيات بلباس الحرب من اجل حماية النخب السياسية والإقتصادية، أمر نادر في تأريخ الإتحاد السويسري ان تمنع السلطات ٣٠٠ اجنبي من الدخول''
''اما البيزنس ويك'' الأسبوعية الأمريكية فاعترفت بان الموديل الأمريكي يواجه اليوم الهجوم في كل مكان، أصبحت النظرة الى الأسواق، كثر فاكثر (...) عدو التنمية، ما حاولت امم وشعوب الواحدة بعد الأخرى ان تنجو بنفسها من اكبر ما عرف في التاريخ بآلات الهدم والتدمير للثروات: فوضى السوق وآلياته''
(اديب ديمتري: دكتاتورية رأس المال ص ٢٠٦.)
وفي العراق نقرأ كثيرا عن تمردات ضد مشاريع الخصخصة لعل اخرها اخبار عن عمال معمل أسمنت المثنى يرفضون خصخصة المعمل.
((٨): طيران الإستثمار)
عام ٩٦ كانت صحيفة لوموند تصف دول المجموعة الآسيوية بانها ''المنطقة الأعظم ديناميكية على كوكبنا''
و في تقريره السنوي الصادر عام ٩٧ كان صندوق النقد الدولي يحيي تلك الدول ويشيد بسياساتها المالية والإقتصادية متحدثاً عن ''الأداء الرائع للإقتصاد''، وما ان جاء منتصف ٩٧ حتى اصابها انهيار مروع تزامن مع انسحاب متسارع لأموال المستثمرين بحيث لم تستطع مليارات المساعدات ايقاف الكارثة المالية. (انظر اديب ديمتري: دكتاتورية رأس المال ص ٤٢ وما يليها)
وكتب جاديش باجواتي في ''فورين افيرز'' : ''في سنة ٩٦ كان مجمل رأس المال الخاص الذي تدفق على أندونيسيا وماليزيا وكوريا الجنوبية وتايلاند والفلبين ٩٣ بليون دولار....وفي سنة ٩٧ تحول فجأة الى الإتجاه المعاكس - ١٢ بليون دولار هربت الى الخارج..اطلقت ساقيها للريح''.
((٩): الإستثمار المصري)
لكي يمكننا ان نتوقع كيف سيتعامل الإستثمار القادم مع الشعب العراق لننظر كيف تعامل ''المستثمرون المصريون'' مثلاً مع بلادهم وشعبهم. صلاح الدين حافظ يكتب عن نموذج التحالف بين الاستبداد والفساد واختراقهما لمؤسسات الدولة والبرلمان ''مثلما اخترق الصحافة والإعلام وبدأ تأثيره واضحا على صنع القرار وصياغة السياسات'' ثم ''صياغة القوانين والتشريعات، التي تطلق اقتصاديا السوق وتفتح أبواب الاستيراد'' و ''إصدار القوانين التي تخفف العبء عن رجال الأعمال، وتضاعفه على

المســتهلكين والفقراء، مثل قوانين تعديل الضرائب والجمارك والاستيراد والاستثمار" http://www.elosboa.com/elosboa/issues/518/makalat18.asp

ويكتب سامح سعيد عبود تحت عنوان "انحطاط الرأسمالية .. مصر نموذجا"

"وفى هذا القطاع (الخاص) تسود عقود الإذعان للعمال الذين يجبرون تحت وطأة الحاجة إلى العمل على التوقيع على استقالاتهم غير المؤرخة قبل استلام العمل مع استمارة إنهاء التأمين الاجتماعي (استمارة ٦) كشــرط للالتحــاق بالعمــل، ل وأحياناً التوقيع على شـيكات أو إيصالات أمانــة على بياض بحيث يكون العامل تحت السيطرة الكاملة والمنفردة لإرادة صاحب العمل دون أية حماية قانونية أو نقابية أو تأمينية" (الحوار المتمدن - العدد: ١٧٧١ - ٢٠٠٦ / ١٢ / ٢١)

((١٠)): الإستثمار في مصر والأمن)

جمعية مســاواه لحقوق الانســان بورسعيد كتبت عن منطقة الاستثمار في بورســعيد، وهى إحدى المناطق الصناعيــة ألداخلــه في اتفاقية "الكويــز" مع الجانب الاســرائيلى، ويعمل بها قرابة ثلاثة عشــر إلف عامــل وعامله، في صناعة الملابس الجاهزة بصفه أساســيه، في ظل شــروط وأوضــاع مخالفه لكل القواعد والأصول الواجب مراعاتها في علاقات العمل. وجرى العمل، في كثير من مصانع الاستثمار ببورســعيد، عند بدء تشــغيل العمال، على إجبارهم على توقيع اســتقالة غير مؤرخــه في ذات توقيت توقيعهم على عقود العمل. وفضلا عن عدم توافر شــروط الأمن والســلامة في أماكن العمل .كل ذلك يجرى في ظل حظر تشــكيل العمال للجان نقابيه وألا خطر ان ذلك يجرى برعاية مباشــره من أجهزة الأمــن، وبالأخص أمــن ألدوله. ولكأنه لم يكف أصحاب مصانع الاســتثمار كل هــذا، أضافوا مؤخرا التعذيب البدني. والمثال الأقرب على هذا قدمه لنا "مصانع طيبه للملابس الجاهزة" بمنطقة الاستثمار ببورسعيد، والذي التحق به منذ سبعة أشهر "عبد الرحمن حسنى مسعد السيد"

((١١)): القمع ومكافحة الإرهاب)

اقــرت الحكومــة المصريــة قبل فترة قانون (مكافحــة) ارهاب جديد كبديل لقانون الطــوارئ. حينها ثارت اعتراضات شديدة من قبل مؤسسات الشعب المصري لأنه بدلاً من الغاء قانون الطوارئ المؤقت سيء الصيــت، الذي يســتخدم كما في اي بلد فــي العالم الثالث خاصة من اجل قمــع الحريات المدنية، قد تم استبداله بقانون "مكافحة الإرهاب" الثابت والأكثر قسوة.

"قوانيــن الطــوارئ" ســيئة الصيت، م تعد كافية لقمع الشــعوب، جاءت قوانين (مكافحــة) الإرهاب لتحل محلهــا. قوانيــن (مكافحة) الإرهــاب جميعاً، يس في الوطن العربي فقط، ل ايضــاً في اميركا واوربا، تميــز جميعاً بانها لم تأت عن دراســة للإرهاب ولم تصمم ضده، ل تراهــا مصممة لإرهاب المواطن العادي وتكميم فمه.

لا اريد الدخول بالتفاصيل، لكن لنأخذ مثلا او اثنين: ربما نفهم لماذا يجب احياناً اعتقال المشتبه بهم بسرعة وقبل اخذ موافقة نظامية، كن كيف يســاعد حق الإعتقال المطول – لســنين عديدة احياناً - بدون توجيه تهمــة فــي محاربة الإرهابيين؟ كيف يردع تشــديد العقوبــات الإنتحاريين؟ لايســتطيع، كنه قادر على ان يردع الناس عن اغضاب حكوماتهم! واذا اتفقنا ان حكام العرب ســجانون لشــعوبهم، ان وزراءنا المنتخبون وافقوا على قانون اعده سجانوا شعوبهم لقمعها، احالوه الى البرلمان للموافقة!

يكتــب اديــب ديمتري: "القمع بشــكل او اخر، بدرجة او اخرى، و احدى الضرورات التي لايســتغنى عنها

لتوفير المناخ المناسب لقدوم الإستثمار الأجنبي وحصوله على الأرباح بالقدر الذي يرتضيه وبالسرعة التـي يريدهـا لما يتطلبه ذلك من خفض تكلفة العمل بالإسـتغلال البشـع للقوى العاملـة بادنى الأجور الممكنة ودون حماية اجتماعية"(دكتاتورية رأس المال ص ٥٢)

((١٢): تعاون امني عراقي مصري)

رحبت وزارة الداخلية المصرية بطلب وزير الداخلية العراقي جواد كاظم تطوير العلاقات الامنية بين مصر والعـراق واقامة التعاون الاقليمي لمكافحة الارهاب. وقبـل ايام احالت الامانة العامة لمجلس الوزراء نسخة من مشروع قانون الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب الى مجلس النواب لغرض المصادقة عليه.

((١٣): وزارات لاتصرف مخصصاتها)

وزير المالية بيان جبر الزبيدي "لقد وقعنا شرطاً مهماً في موازنة ٢٠٠٧ وهو ان اية وزارة او محافظة لا تنفذ ٨٠٪ من مشاريعها خلال النصف الاول من العام سيتم سحب الاموال منها وتحول الى الوزارات او المحافظـات القادرة على التنفيذ". ويذكر ان عام ٢٠٠٦ شـهد تلكؤاً في صرف المبالغ المخصصة حيث صرفت وزارة الموارد المائية ٧٥٪ من موازنتها والاسكان ٢٠٪ والنفط ١٧٪ فقط.

اضافة الى ذلك، هناك ٢,٥ مليار دولار امريكي لاعمار المحافظات مباشرة، هو ما شكل سابقة جديدة حيث لم تكن المحافظات مهيأة لصرف المبالغ ولا توجد فيها مكاتب استشارية هندسية، إضافة إلى قلة الخبرة ما ادى الى التلكؤ في تنفيذ مشاريعها.

http://www.almadapaper.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=11455

كذلك أكد الدكتور برهم صالح وزير التخطيط عدم صرف التخصيصات المالية لبعض الوزارات واضاف: يجب على الدولة الأخذ بنظر الاعتبار في ميزانية العام المقبل إمكانية الوزارات في استثمار الميزانية المخصصة لها

لكن من ناحية أخرى أكد الوزير على وجوب تبني سياسة الإصلاح الاقتصادي!

http://www.kululiraq.com/modules.php?name=News&file=article&sid=16525

((١٤): قروض ميسرة).

اعلن وزير النفط حسين الشهرستاني تفاصيل قرض ياباني بقيمة ٣ مليارات و٥٠٠ مليون دولار منها مليار دولار لوزارة النفط. سيستفاد منه لاعادة اعمار مصافي البصرة. الشهرستاني كشف ايضا عن عرض اخر من دون سقف زمني اذا تم تنفيذ تلك المشاريع من قبل الشركات اليابانية وبإمكان وزارة النفط ان تسـتفيد من اي مبلغ اخر على وفق الشـروط الميسرة التي قدمتها اليابان في حالة رغبة الوزارة باقامة مشـاريع نفطية كبيرة اخرى. وبين: ان اليابان أبدت رغبتها في ان تكون شـريكا اساسيا للعراق لتفعيل التعاون بين البلدين بما يمتلكه العراق من احتياطي كبير للنفط الخام. وتابع جهاد: "ان القرض الياباني من القروض الميسرة عالميا ويعد افضلها بسبب نسبة الفائدة التي تتراوح بين ٤ الى ٧ بالمائة في حين تصل النسبة لاقل من واحد بالمائة في حالة اشراك الشركات اليابانية في تجهيز العقود الا انه في حال عدم اشـراك تلك الشركات فسـتكون نسبة فائدة القرض مضاعفة موضحا ان مدة سماح القرض تصل الى اربعين عاما لايسدد العراق منها شيئا.

من ناحية اخرى استقبل نائب رئيس الوزراء العراقي الدكتور برهم احمد صالح في اول نيسان الحالي وكيل وزير الخارجية الإيطالية الذي ابدى استعداد ايطاليا لدعم مشاريع الاعمار والبناء في العراق وعرض قرضا ميسرا من الحكومة الايطالية بقيمة ٤٠٠ مليون يورو بشروط ميسرة.

((١٥)): العمل في الظلام) :

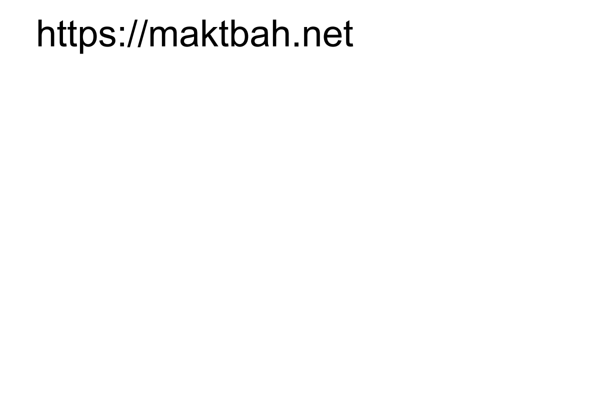
يكتب د. علي الأسدي: ''الشركات الأجنبية ألأحتكارية، تستخدم في عقودها حجمين من الكلمات والسطور، الحجم ألأكبر من الكلمات تستخدمه في الصفحات الرئيسة، المتضمنة كافة فصول ومواد وفقرات العقد، مذيلاً في أسفلها تواقيع المسؤولين المرموقين. وان التوقيع عليها يتم في الغالب في مراسم أحتفالية، يبدوفيها ممثلوا الشركات، في أفضل مزاجية ومودة وتواضع وشفافية وكرم الضيافة، ما الصفحات ألأكثر أهمية فتكون قد كتبت بكلمات ناعمة ملاصقة لبعضها محشوة في سطور، موحية بأنها غير ذات أهمية، لكنها في حقيقة ألأمر، تحتوي أهم التفاصيل''

وكتب الخبير النفطي كريك موتيت قائلاً: ''أثناء صياغة قانون النفط خلال السنوات الخمس الماضية، جرت ثلاثة مشاورات مهمة، ليس بينهم واحده مع طرف عراقي''.

ولكن اجراء المفاوضات بالسر ودون علم الجهات المعنية لايقتصر على دول مثل العراق، ل هو اسلوب متبع في كل مكان من قبل الشركات الكبرى والمؤسسات الداعمة لها. ففي ديسمبر ٩٧ كان جاك لانج رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية الفرنسية يصرخ حول اتفاقية (آمي) لتحرير الأسواق والإستثمار، لتي وصفها إدجار بيساني (المدير السابق لمعهد العالم العربي بباريس) بانها ''تدعو اصحاب المال الى الإستيلاء على السلطة في جميع البلدان'' : ''نحن نجهل من يفاوض، باسم من يفاوض!''. وقد تم اسقاط الإتفاقية بجهود المنظمات الشعبية في فرنسا واميركا. كذلك اشار البروفسور جومسكي الى ان اتفاقية الـ ''جات'' كانت تجري لثلاث سنوات بين جهات الحكومات المعنية بسرية تامة حتى عرف بها الكونكرس الأمريكي (المعني مباشرة بشؤون اتفاقيات التجارة الخارجية) وطالب بمعرفة ما يجري.

((١٦)): نهب امريكي)

كتبت ''الصنداي تايمز'' البريطانية مؤخراً عن سرقة أموال مخصصة لوزارة الدفاع لا تقل عن ٨٠٠ مليون دولار، هي جزء من ٨،٨ مليار دولار شُحنت الى العراق في صناديق خشبية بلغ وزنها ٣٦٠ طناً، بعد سقوط النظام



ألغام أميركية تحت النظام المصرفي العراقي

(كتبت في ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١٢)

كشفت المعركة المستعرة في بغداد بين الحكومة ومحافظ البنك المركزي العراقي لغماً آخر من الألغام التي تركها الأمريكان قبل أن يسحبوا قواتهم رسمياً من البلاد. وقد أصدر القضاء العراقي أمراً بإلقاء القبض على الدكتور سنان الشبيبي أثناء تواجده في مؤتمر في اليابان، بتهم متعددة تتراوح ما بين التسبب في هرب كميات كبيرة من الأموال والتلاعب بأسعار العملة والغش في مزادات العملة وغيرها. ويتهم المدافعون عن الشبيبي المالكي بتدبير القضية باعتبار أن الأخير كان قد طلب قرضاً من البنك، ورفضه الشبيبي بالإستناد إلى قانون البنك الذي وضعه الحاكم الأمريكي في العراق بريمر، والذي تأسس البنك على أساسه، قبل تسليم السلطة إلى العراقيين.

لكن اصطياد الشبيبي لم يكن أمراً سهلاً، سواء للقضاء أو للمالكي الذي ربما تعمد إثارة الموضوع أثناء تواجد الشبيبي في الخارج دفعاً للإحراج. وقد كرر الأخير مراراً أنه سيعود إلى العراق ليدافع عن نفسه، دون أن ينفذ ذلك حتى الآن، ورغم ذلك فهو يقود من الخارج حملة دفاع عن نفسه وعن مجموعة من موظفي البنك ألقي القبض عليها حول الموضوع نفسه، ومازالت القضية ساخنة وحبلى بالكثير من المفاجآت (ملاحظة: هذه العبارة تعود لتاريخ كتابة المقالة، لكن الأمور مازالت غير واضحة حتى اليوم كالغالبية الساحقة من أمثالها في العراق– نيسان ٢٠١٤).

ففي حديث له مع جريدة "العالم" [١] من مكان مجهول خارج العراق، كشف المدير السابق للبنك المركزي العراقي الذي كان قد تم سحب يده، أن "لدى موظفي البنك المركزي العراقي، حصانة في أداء واجباتهم، تقيهم اية محاسبة، بموجب المادة ٢٣ من قانون البنك المركزي"! [٢]

وبالفعل يقول نص الفقرة ١ من المادة رقم ٢٣ من قانون البنك المركزي: ”لا يتعرض أي عضو من أعضاء المجلس أو أي موظف أو وكيل للمصرف المركزي العراقي للمساءلة القانونية أو يعتبر مسؤول مسؤولية شخصية عن أية أضرار وقعت بسبب اي إهمال أو إجراء صدر منه أثناء تأديته لمهامه أو في سبيل تأديته لمهامه الرسمية التي تقع في نطاق وظيفته والتزاماته المحددة له“. (تركت الأخطاء الإملائية في النص بلا تصحيح لأمانة الإقتباس).

ونلاحظ أن ”الحصانة“ تشمل ”أي موظف“ وكل ما يقع منه بسبب ”أي إهمال أو إجراء“ أثناء تأديه مهامه أو في سبيلها. وهو نص واسع للغاية، يكاد يصلح لتبرير أية سرقة أو قرار يتسبب في الضرر بالإقتصاد الوطني. فحتى حين يمكن البرهنة قضائياً أن المعلومات كانت متوفرة لدى الموظف لإدراك نتيجة جريمته، فيمكن له دائماً أن يدعيٍ أنه ”لم يطلع عليها“ أو ”نسيها“ أو ”لم يأخذها بنظر الإعتبار“ أو ”حسبها خطأً“، وكل هذه تصب في حكم ”الإهمال“، الذي هو حصين من نتائجه بفضل قانون البنك! ولا يكتفي القانون بذلك بل يحتوي نصاً يلزم البنك أن يدفع تكاليف الدفاع عن أي موظف يتعرض للمحاسبة.

ويبدو أن الأمريكان حين أسسوا البنك ووضعوا له الأهداف وطريقة العمل، توقعوا أن يأتي اليوم الذي تصطدم فيه الحكومة المنتخبة مع الأهداف التي أرادوها للبنك، وبالتالي وضعوا الحصانة الغريبة لموظفيه لكي يتمكنوا من الإستمرار في تنفيذها، ويشعرون بالإطمئنان إلى نتائجها تجاههم.

ولا تجد الحكومة اليوم طريقاً لمحاسبة الشبيبي إلا بتجاوز القانون! فرغم أن المؤسسات العراقية الحكومية والبرلمانية والقضائية قد قامت بتجاوزات غير مبررة، إلا أن التحليل المفصل الذي قدمه السيد إسماعيل علوان التميمي في مقالته ”في قضية الشبيبي ... تجاوزت السلطات الاتحادية الثلاث حدود اختصاصاتها“ [٣] كشف أن الحكومة والدولة وكل مؤسساتها، لا تمتلك طريقة لمعالجة أية جريمة مالية تقع في البنك، حتى لو اتبعت أفضل الصيغ القانونية والديمقراطية، وأنها تقف مشلولة أمام أية حالة فساد فيه الآن أو في المستقبل. ففي النهاية ستقف المادة ٢٣ بوجه أية محاسبة للمتهم، بل ربما لن يمكن حتى توجيه الإتهام إلى أحد منهم بشكل

قانوني!

لقد صحا العراق ليجد نظامه المالي مقيداً بشروط مطلقة لإتباع قواعد "حرية السوق" التي لا تناسبه ولا تناسب أي بلد نام، ووجد أن بنوكه مربوطة عملياً بالمؤسسات الأمريكية وبأن موظفي تلك البنوك حصلوا على حصانة تقف فوق القانون العراقي والدستور نفسه، لتنفيذ الشروط المالية الأمريكية.

ولفهم أهمية الحصانة، نذكر أن سبباً رئيسياً في فشل أميركا في إبقاء قواتها في العراق، أنها اشترطت الحصانة لجنودها، واعتبر العراقيون تلك الحصانة "مهينة"، لأنها تضع هؤلاء فوق القانون العراقي، واشترطوا أن تقر من قبل مجلس النواب وهو ماكان مستحيلاً. لكن الأمريكان مرروا في غفلة من الجانب العراقي الحصانة لموظفي البنك، وحصانات أخرى نكتشفها تباعاً، وبدون انتباه البرلمان إليها!

ونذكر أن المادة ١٨ رابعاً من الدستور العراقي تنص على :- "... وعلى من يتولى منصباً سيادياً أو امنياً رفيعاً، التخلي عن اية جنسيةٍ اخرى مكتسبة، .."..

وقد وضعت فقط خوفاً من ما قد تعطي الجنسية الثانية من حصانة جزئية ضمنية، من المحاسبة والقانون العراقي، ولكن هاهي حصانة كلية ونصية، تعطى الحصانة لموظفي أحد أخطر المراكز في العراق وأكثرها عرضة للفساد!

وأثيرت قضية الحصانة ايضاً أثناء الضجة التي صاحبت قضية الهاشمي، وإن كان هذا يتمتع بها أم لا، فقالت الحكومة ان الحصانة ليست للمسؤولين، مهما كانوا كباراً، وأنه حتى رئيس الحكومة ليس له حصانه، فهي لا تمنح إلا لأعضاء البرلمان، باعتبارهم ممثلي الشعب المنتخبين. والآن نكتشف أن سنان الشبيبي الذي انتخبه بريمر وليس الشعب، قد حصل على الحصانة المطلقة التي تزيد عملياً على حصانة عضو مجلس النواب نفسه، حيث لا توجد في القانون طريقة لتجريد موظفي البنك من حصانتهم، مثل تلك التي توجد فيه لتجريد النواب منها!

وعلى العكس من المعتاد في العراق من التشهير بالمتهم قبل ثبات التهمة عليه، قام الإعلام العراقي بحملة كبيرة للدفاع عن سنان الشبيبي واتهام الحكومة بالتآمر عليه. وكان الحديث ينصب على تاريخ عائلته بشكل خاص حيث كان أبيه من كبار رجال العراق، وكان أخوه شهيداً، رغم أن لا علاقة لهذا الأمر بذاك.

وأشترك في الدفاع الإعلامي عن الشبيبي مجموعة من الإقتصاديين الذين حاولوا إقناع الناس بأن الرجل كان وراء الحفاظ على قيمة الدينار (فالفضل له وليس للنفط وارتفاع أسعاره!)، وهددوا العراق بالويل والثبور لخسارته لـ ''سمعته'' المالية، و ''مكانة'' البنك.

كذلك قال برلمانيون من اللجنة الاقتصادية والاستثمارية ان «توقيت الموضوع خطير جداً .. والاتهام يبعث رسائل خطيرة للمستثمرين بعدم التعامل مع العراق. وأكد الخبير الاقتصادي حيدر حسين داود ان «هذا الإجراء من شأنه خلق أزمة في السوق». وعزا الشبيبي نفسه الانخفاض الكبير في حجم الطلب على الدولار إلى إقالته!

ووصلت الحملات أحياناً مستويات مثيرة للضحك، فقال وزير السياحة العراقي ان السياحة سوف تصاب بضرر كبير نتيجة لذلك! وقام ''معماريون واكاديميون عراقيون'' بالتعبير عن قلقهم بأن ''يطاح بمشروع مبنى البنك المركزي العراقي''(المعطى للمعمارية المعروفة زها حديد) بعد الاطاحة بالشبيبي!

ولعل أقوى هذه الحصانات، ''حصانة القوة والتهديد'' التي تمثلت بجولة مستشار للأمن القومي الأمريكي دنيس ماكدونوف يرافقه سفير الولايات المتحدة الامريكية الجديد في العراق روبرت ستيفن بيكروفت على الرئاسات العراقية الثلاثة، ألجمهورية والحكومة والبرلمان، ليبلغها واحداً واحداً، ويوضح لها ضرورة ''الإلتزام بالشفافية الكاملة'' في محاسبة الشبيبي وضرورة ''الحفاظ على استقلالية البنك''..''. من اجل تحقيق النتائج المرجوة في تثبيت ركائز الديمقراطية''.! جدير بالتذكر هنا ان القوات الأميركية هي من قام بإطلاق سراح حازم الشعلان، وزير الدفاع السابق، وصاحب أكبر سرقة تم اكتشافها في تاريخ العراق قام بها وزير، وبواسطة هجوم مسلح على الشرطة أثناء اقتياده إلى الإعتقال بعد إدانته بالسرقة، وتهريب ذلك الوزير الذي يمتلك الجنسية الأميركية إلى الخارج.

إن كان ما تركه الأميركان في العراق، له علاقة بالديمقراطية، والتي تعني سلطة المواطن على القرارات السياسية والإقتصادية في بلاده، فمن حق المواطن أن يسأل نفسه: هل نريد حقاً نظاماً مثل هذا؟ هل نريد نظاماً يخيرنا بين السكوت عن

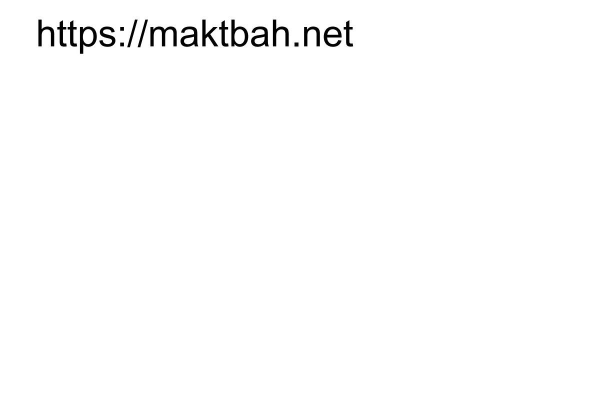
مؤشرات الفساد وبين خسارة السمعة الإقتصادية؟ وأية سمعة هي تلك التي تعتمد على إخفاء السرقات؟ هل نريد نظاماً يعتمد فيه استقرار البلد واقتصاده على نزاهة شخص واحد عينه الإحتلال، ولم ينتخب من أية جهة لها علاقة بالشعب، ولا سبيل لتغييره؟ نظام وضع لتنفيذ سياسة مالية تتنافى تماماً مع طبيعة اقتصاد البلد، تؤمن تهريباً مستمراً لعملته وتجعله مكشوفاً تماماً أمام الأزمات المالية الغربية المتكررة، يشرف على تنفيذه موظفون لا يمكن محاسبتهم من قبل اية جهة؟

(١) http://www.alaalem.com/index.php?aa=news&id22=52599

(٢) قانون البنك المركزي

http://www.cbi.iq/documents/CBI_LAW_AR_f.pdf

(٣) http://www.burathanews.com/news_article_175595.html



أزمة البنك المركزي – إلى اين يقودنا الجمود العقائدي الليبرالي؟

(كتبت في ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٢)

ارتبطت عبارة ''الجمود العقائدي'' في أذهان الناس بالإشتراكيين والشيوعيين، مقابل الليبراليين الذين يكال لهم في العادة الكثير من المديح على ''التفتح'' و ''البراغماتية'' و ''الحداثة''، فهل هذا المديح في مكانه؟ يبدو أن هذا السؤال لم يطرح للمناقشة!

يتميز القائمون على الحكم في العراق وكذلك الغالبية في مجلس نوابه، باعتناقهم بحماس فوق المعتاد، للرأسمالية والليبرالية الجديدة القائمة على حرية السوق، مبدأً أيديولوجياً. ولا يخفي قادة الحكومة وأحزابها التزامهم بحرية السوق كعقيدة دينية إقتصادية غير قابلة للمناقشة، رغم ادعائهم بالإيمان بـ ''اقتصادنا'' للمرحوم الصدر، والذي ينتقد الإشتراكية والرأسمالية معاً، [١]

أما (حكومة وبرلمان) كردستان فتبدو كمعبد لتقديس حرية السوق، لا يكاد يسمع فيه صوت أي ''ملحد''، رغم مشاركة الحزب ''الشيوعي'' الكردستاني في الحكم. ورغم أن رئيس العراق الكردي، عضو في ''الإشتراكية الدولية''، والذي لم يستعمل عضويته فيها إلا لكيل المديح لجورج بوش ومصافحة القادة الإسرائيليين، ولا يقيس التقدم الإقتصادي في مدينة ما، إلا بعدد أصحاب الملايين فيها، كما ينبه صديقنا الصحفي أمين يونس [٢]

عندما تسمع الساسة العراقيين يتحدثون عن الإقتصاد، فكأنك تستمع إلى أعضاء الحزب الجمهوري الأمريكي، حيث تعد كلمة ''إشتراكي'' أو ''إجتماعي''

مسبة، و ''حرية السوق'' هدفاً سامياً، سياسياً وأخلاقياً، قبل أن يكون إقتصادياً. كمثال على ذلك هذا عضو اللجنة الاقتصادية النائب سلمان الموسوي، منزعج من ''القوانين الاقتصادية'' العراقية لأنها ''لا تخدم الاقتصاد الجديد، اقتصاد السوق''. والموسوي هنا يرفع ''إقتصاد السوق'' إلى مرتبة الهدف الذي يجب ''خدمته''، وليس الوسيلة إلى رفاه المجتمع، وهو يشكو أنه ما يزال هناك جهات تتمسك بالنظام ''الاشتراكي الشمولي القديم'' ولا تريد ''التقدم'' والعمل بنظام السوق.[٣] ووصف أحد الكتاب في صحيفة ''المؤتمر'' الإتهامات الأخيرة التي وجهت إلى البنك المركزي، بأنها تستند إلى ''فكر اشتراكي بالي'' يضع الحدود والتعليمات على بيع الدولار، ''بينما اساس عمل السوق الحر في العملة هو ان يبيع البنك المركزي الدولار بسعر السوق''.[٤]

أقدم هؤلاء كنماذج لإتجاه عام لشخوص لم يكلفوا أنفسهم عناء دراسة إقتصادية، لا للرأسمالية التي يقدسونها، ولا الإشتراكية التي يأنفون منها، وكل ما يعرفون عنها أنها كانت من شعارات البعث وطرق ستالين! هذا الكسل الذهني، او التبعية السلبية المستسلمة، والرغبة بإبداء الولاء للأمريكان أيضاً، دفعت هؤلاء إلى إعتناق الإنفتاح المنفلت بلا حدود، دون النظر إلى ما قد ينتج عنه من مخاطر. وقد وصف خالد الخفاجي تلك المخاطر في مقالة ''مكافحة الفقر ومعالجات التباين الطبقي''[٥] فكتب ''الاقتصاد الحر يقوم على مبدأ عدم تدخل الدولة في الأسواق، وان هذا المبدأ يترك أعدادا هائلة من أفراد المجتمع تقع تحت طائلة نظام اقتصادي مفترس، يزداد فيه الغني غنى والفقير فقرا''.

وقد كان من الضروري حتى لمن يؤمن بالإنفتاح وحرية السوق، أن يقوم أولاً بدراسة الأساليب المختلفة التي اتبعتها دول مختلفة لتطبيقه، بدلاً من الإنفتاح المنفلت، الذي تروج له الولايات المتحدة، وبالرغم من أننا ما نزال نعيش تداعيات الأزمة الكبيرة التي سببها هذا النظام على إقتصادات العالم، وبالرغم من ان أحداً لم يعد يتحدث عن هذا النظام إلا وأكد على الحاجة إلى تعديله بشكل اساسي. بل أن الدول التي تجهد في فرضه على الآخرين، تتهرب منه كلما وجدت لها فرصة لذلك، فتدعم الولايات المتحدة وأوروبا محاصيلها الزراعية وتدعم القطاع التكنولوجي وغيرها بطرق مختلفة، ومنعت أميركا دبي من شراء خدمات الموانئ الكبيرة، ومنعت الصين من شراء شركات الاتصالات، لأنها ''تضر بالأمن القومي'' حسب

تقديرها، فأين هو ‟ألأمن القومي‟ العراقي في بنك مركزي لا سلطة لأحد عليه، ولا أحد مسؤول ومحاسب عن قراراته؟

لقد كان هناك بدائل أنجح لهذا الإنفتاح، مثل الصيغة الصينية التي حققت نجاحات عظيمة (بالقياس الرأسمالي على الأقل) تحت توجيه وقيادة الحكومة الصينية. وكذلك تجارب الرأسماليين المعتدلين في دول أوروبا الغربية، والتجارب الحديثة في أميركا الوسطى والجنوبية وما تحققه من نجاحات. ولقد أشار الأستاذ فؤاد الأمير في مقدمة كتابه ‟الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم‟ إلى فشل التجربة النيولبرالية بالأخص دول العالم الثالث التي حاولت تطبيقها بدءا بشيلي، ثم النمور الاسيوية ودول اميركا اللاتينية مثل المكسيك والارجنتين والبرازيل و فنزويلا، و لم ينقذ هذه الدول الا مجيء حكومات اليسار، حاملة المفاهيم الاشتراكية، التي يرتعد منها ساستنا الذين لم يقرأوا كلمة عنها، وكأنها مرض خبيث!

يلجأ دعاة حرية السوق إلى المقارنة بين التقدم الذي أنجزته الدول الغربية التي التزمت بدرجة ما، بحرية السوق، والفشل وانهيار النظام الذي منيت به الدول التي اتجهت إلى الإقتصاد المخطط (الإشتراكي)، وتقديمها كبرهان على صحة مبدأ حرية السوق، وأن من يريد ‟التقدم‟ كما يقول الموسوي، فعليه أن يعتنق حرية السوق!

ويبين جومسكي خطأ ذلك الزعم في مناسبات عديدة، كما يشرح الإقتصادي فردريك ليست نفس الأمر، فيقول ان الدول المتقدمة تلجأ من خلال فرضها لـ ‟حرية السوق‟ إلى ما يلجأ إليه من يصعد إلى القمة ويحاول منع المتأخرين من منافسته بـ ‟ركل السلّم‟ الذي أوصله إلى تلك القمة، لكي يمنع الآخرين من الوصول إليها. ويقدم البروفسور ها جون جانك من جامعة كامبرج في كتابه المعنون بـ ‟ركل السلّم‟، الذي استوحى إسمه من مقولة ليست، تاريخ تطور البلدان المتقدمة، ليبين ان كل منها قد اعتمد على الحمائية العالية حين كان يحتاج إلى بناء صناعته واقتصاده، وسوف نعود مستقبلاً إلى هذا الكتاب القيم لترجمة بعض ما جاء فيه.

والحقيقة البسيطة هي أن ‟حرية السوق‟، حتى إن نفذت بأمانة وبلا سرقات (على استحالة ذلك)، تترك البلد، حتى من الناحية النظرية، أكثر فقراً، ما لم يكن من أقوى البلدان في ساحة الصراع ‟الحر‟ المفتوحة.

فـ ''حرية السوق'' تعني أساساً إزالة للعوائق الكمركية والقانونية التي وضعتها الدول يوماً، أمام استيراد السلع الأجنبية، لتقديم بعض الحماية لسلعها الوطنية. وبالتالي فأن ''حرية السوق'' تخدم من الناحية الإقتصادية من يصدر سلعاً أكثر. فالدول المتقاربة القوة والشكل الإقتصادي، قد تتفق على أن يزيل كل طرف عوائقه أمام سلع الطرف الآخر، فتدخل سلع كل منها سوق الآخريات بسهولة لتنافس السلع الوطنية فيها. ولاشك أن السلع الوطنية تخسر لذلك بعض سوقها في بلادها، لكن مقابل ذلك، تكسب سوقاً أخرى في البلد الآخر يعوضها عن خسارتها في سوقها وقد يزيد. ولكن ماذا لو لم يكن أحد تلك البلدان مقارباً للآخرين في قوته وطبيعته الإقتصادية وقيمة السلع التي يصدرها إليها؟ إنه سيخسر من منافسة سلع الأجانب في سوقه الوطنية أكثر مما يستفيد من حرية سلعه في أسواق تلك البلدان، وبالتالي يخرج الأضعف بميزان تجاري مختل بالضرورة.

من الطبيعي إذن أن يرفض الطرف الأضعف في المعادلة، ''حرية السوق'' ليس كمبدأ سياسي بالضرورة، بل كمبدأ إقتصادي بحت، وببساطة لأنها ليست في صالحه. ومن الطبيعي أن يقاوم - حكومةً وصناعيين وتجاراً، في القطاعين العام والخاص - إجراءات ''حرية السوق'' لأنها ليست في صالحهم. ومن الطبيعي أيضاً أن يلجأ الطرف الأقوى إلى الضغوط بكل أنواعها، لإجبار الآخر على فتح أسواقه بالرغم من أن ذلك في غير صالحه. ولو تبدل ميزان القوى، لوجدت ذلك البلد يعتنق حرية السوق ويحاول فرضها على الآخرين الذين سيسعون لمقاومتها قدر استطاعتهم. فـ ''حرية السوق'' تعتبر ''تقدماً'' عندما يكون اقتصادك وإنتاجك متفوقاً لأنك تستفيد منها، وتعتبر تراجعاً وخسارة في حالة العكس، بكل بساطة! وكل ما غير ذلك عملية خداع للجاهل وابتزاز للضعيف الذي لا يقوى على الدفاع عن مصالحه.

وقد لا يتردد الأقوى في استعمال حتى التهديدات العسكرية لفرض أفضليته. وكلما كان الفارق أكبر بين قوتي الإقتصادين ونوعهما، كانت خسائر سياسة ''حرية السوق'' اكبر للطرف الأضعف، أو الطرف الذي لا يعتمد تصدير البضائع اساساً لإقتصاده، وكان الإبتزاز وتأمين الحكومات العميلة لتقوده وتعيين المرتشين والمستفيدين في مراكز القرار الإقتصادي، إجراءات ضرورية لإجباره على إتباع تلك السياسة. ولا يكون الأمر سهلاً دائماً، فـ ''اضطرت'' بريطانيا في القرن التاسع

عشر إلى إجتياح عسكري للصين وتغيير حكومتها التي رفضت فتح اسواق بلادها للأفيون الذي يتاجر به الإنكليز، والذي كان يسبب لها كارثة إجتماعية وخيمة. أسقطت الحكومة ووضعت بريطانيا مكانها أخرى تقبل بذلك الإبتزاز!

ولو لاحظنا ما يجري في العالم اليوم لما رأينا الصورة مختلفة كثيراً عن هذا إلا ببعض الرتوش. فلدينا في الخليج العربي حكومات تجهد في ضخ ثروتها النفطية بأكثر مما تحتاج بكثير، أما لحرب إقتصادية لصالح أميركا، أو لتحويلها إلى أسلحة لا مبرر لها إلا استخدامها للعدوان على من تسول له نفسه الخروج عن طاعة أميركا في المنطقة.

إن وضع حكومات عميلة تلتزم بمصلحة البلد الذي فرضها، بدلاً من مصلحة بلدها وشعبها، هي الطريقة الأكثر شيوعاً وفعالية لفتح الأسواق للدول الكبرى، ولذا تجد ان تلك الدول تبحث عن "الحثالات" في أي بلد، (بينوشيت في شيلي، الشاه في إيران، نورييغا في بنما، سوهارتو في اندونيسيا، سوموزا في نيكاراغوا، صدام ثم علاوي في العراق، وغيرهم كثير)، لتضعهم على رأس الحكم. أما الحكومات التي تصمد وتصر على العمل على مصلحة شعبها باستقلال عن إرادة القوي، فتتعرض إلى الإبتزازات والمقاطعة والتخريب، لكي تصبح كلفة استقلالها أكبر من كلفة فتح اسواقها، وعندها قد تقبل رغماً عنها بالإجراءات التي تؤذيها إقتصادياً.

إذن، لا يفترض بأية دولة نامية على وجه الخصوص أن تقبل بميكانيكية "حرية السوق" بلا مقاومة، لأنها تقف بالضد من مصالحها بشكل ومباشر، وهي مصممة من قبل الدول المتقدمة لـ "ركل السلّم" الذي صعدت به هذه الدول، لمنع الآخرين من الصعود ومنافستها. ولا يفسر هذا الحماس لليبرالية الجديدة في الدول النامية إلا "الجمود العقائدي" المتصلب الذي يمنع أصحابه من رؤية الحقائق الواضحة التي تبين أن اليبرالية و "حرية السوق" لا تصلح لأية دولة نامية تهدف إلى بناء اقتصادها لأن ثرواتها سوف تسيل بطبيعة ميكانيكة السوق إلى خارجها، ولن يتاح لصناعتها وزراعتها أية فرصة للمنافسة والنمو بعد أن تفقد أسواقها الداخلية دون أن تكون قادرة على الوصول إلى الأسواق الخارجية، ولهذا السبب بالذات تسعى الدول الكبرى لفرض هذا النمط بالقوة والإبتزاز على الآخرين، كما فعلت حين اشترطته

على العراق مقابل السماح بتخفيف ديونه التي كانت قد قدمتها لعميلها الدكتاتور السابق لضرب الشعب وتدمير البلاد.

ولا يبرر اعتناق بعض الساسة والإقتصاديين لهذا النمط علناً، رغم خطورته القصوى الواضحة على مستقبل البلاد إلا جهل شديد أو جمود عقائدي صلب يمنعهم من رؤية تلك الحقائق، إن افترضنا حسن النية. لكن أحداً في الإعلام لا يتحدث إلا عن الجمود العقائدي للشيوعيين واليساريين، ويربط الليبراليون وحرية السوق بـ "التفتح" و "الحداثة" اعتباطاً وبدون دليل. فنحن نغرق في إعلام هو جزء من المؤامرة على بلداننا، إعلام مهمته أن يدفع بالناس ليس فقط بالقبول بلا تفكير بأنظمة إقتصادية قد لا تصلح لبلادهم، بل وبأنظمة تتناقض تماماً في طبيعتها مع عوامل اقتصادهم، حتى ضمن قوانين الإقتصاد الرأسمالي، وتصيبها بالخسارة الإقتصادية، إضافة إلى أضرارها الإجتماعية العامة الأخرى من تعظيم الفوارق الطبقية ونشر الفساد كبير الحجم والتبعية الإقتصادية وتسهيل امتصاص المحتوى النقدي وعدم الإستقرار والتعرض الشديد للأزمات المالية القادمة، وصولاً إلى إبقاء البلاد في حالة التخلف الشديد رغم الوفرة العظيمة لثرواتها، ولحين نضوب تلك الثروات وفوات الفرصة.

(١) http://www.youtube.com/watch?v=NwePWGKg9FI

(٢) http://www.almothaqaf.com/index.php?option=com_content&view=article&id=67513

(٣) http://www.ipairaq.com/index.php?name=inner&t=economy&id=62268

(٤) http://www.almutmar.com/index.php?id=201215992

(٥) http://www.alestiqama.com/news.php?cat=ara&id=817

خطابي الشهرستاني وشلال العاني في البرلمان مع ملاحظات حولهما

(كتبت في ٢٠ آب ٢٠١١)

نزولاً عند طلب أحد الأصدقاء، لعجزه عن الإستماع إلى خطابي كل من الدكتور الشهرستاني والأستاذ رعد شلال، بسبب انقطاع الكهرباء وضعف الشبكة التي لا تتيح تنزيل الفيديو الموجود في اليوتيوب، ولإحتمال ان يعاني من نفس المشكلة عدد كبير من المواطنين العراقيين، ولتوفير نص كتابي اسهل استبياناً من النص المسموع، كتبت ما جاء في الخطابين وبشكل نقاط منفصلة تسهيلاً للمتابعة، مع بضعة ملاحظات مشتقة من محتوى الخطابين:

خطاب الدكتور الشهرستاني في مجلس النواب العراقي يوم ١٧ آب ٢٠١١:

- طلبت من وزارة الكهرباء في بداية العام أن تضع خطة إستثنائية لتوفيرالكهرباء في ٢٠١١ و ٢٠١٢ لحين عمل المحطات الرئيسية التي ستتاخر، واقترحت شراء محطات ديزل سريعة النصب لحين دخول المحطات الرئيسة إلى الخدمة.

- وجهت التعليمات إلى الوزارة لتوجيه الدعوات المباشرة لشركات مصنعة للقيام بذلك العمل.

- في اليوم التالي ١٥ - ٣ فاتحت الوزارة مجموعة شركات للعمل بالدفع الآجل وهي شركات "مينا" و "آبي أي" و"النخبة" و "ضفاف الرافدين".

- في ٢٧ - ٣ رفعت الوزارة توصية لمجلس الوزراء بشأن هذه الشركات،

والذي وافق على التعاقد معها في ٢٩ ـ ٣

ـ ملاحظة عابرة (من السيد الشهرستاني) : لجنة الطاقة مهمتها ان ترفع التوصيات لمجلس الوزراء وليس لها أية صلاحية مالية للموافقة أو الرفض.

ـ أنا لم أوافق على ذلك القرار في مجلس الوزارء.

(رئيس مجلس النواب يستفهم كيف يمكن أن يوافق رئيس لجنة الطاقة الشهرستاني على رفع توصية بالموافقة، ليرفضها بعد ذلك في مجلس الوزراء... جواب السيد الشهرستاني غير محدد)

ـ وفي ٦ ـ ٤ وقعت الوزارة العقود.

ـ ثم في كوريا سالنا فقالوا أن مينا ليست شريكا لهم وأنهم يبيعونها المواد، وبالتالي فهي ليست شركة مصنعة، فالغي عقد مينا وتم التوقيع مع شركة إس تي إكس وشركة مصنعة أخرى.

ـ قرر مجلس الوزراء رفض العقود مع الشركات الوسيطة بإصرار مني

ـ كتبنا لشركات رئيسة لتجهيز المولدات بالآجل، وتضمنت شركتي كابجنت و إم بي إج، قالت الوزارة أنهما وردتا ضمن قائمة الشركات المصنعة التي كانت الشركات غير المصنعة ستعتمد عليها في تصنيع المولدات، وأنهما وافقتا على صيغة الدفع الآجل.

ـ وافقت لجنة الطاقة (على رفع التوصية) مع إضافة فقرة: إذا تبين وجود وسيط يتم إلغاء العقد.

ـ لجنة الطاقة ليس لها إمكانيات التحري عن الشركات

ـ مفتش الكهرباء زودنا بمعلومات بأن الشركة الكندية كابجنت عنوانها هو مكتب محاماة وليس لها مقر خاص أو إمكانيات ولا مصانع.

ـ سُئلت كابجنت عن الممول، فأجابت أنه إكسم بنك الأمريكي، فاتصلت (الكلام للشهرستاني) بالسفارة الأمريكية التي اجابت في ٤ ـ ٨ بأن إكسم بنك يقول بأنه لم يتفق على التمويل مع تلك الشركة، وكتبنا بهذا الشأن إلى الوزارة.

- قال المفتش العام ان الشركة الألمانية موجودة لكن مجلس إدارتها أتخذ قراراً بتصفيتها في شهر ١٢ من العام الماضي، وأن الشركة لا يحق لها أن تتعاقد وممثل الشركة لم يكن مخولاً بالتعاقد.

- في ٢٩ – ٨ (؟) أي بعد ٢٤ يوماً من توقيع العقد، سجلوا شركة جديدة بنفس إسم الشركة القديمة المفلسة. (يبدو ان هناك خطأ في التاريخ، فهو لم يحل بعد – صائب خليل)

- كتبت إلى وزارة الكهرباء في ٤ – ٨ طالباً إلغاء العقد ومقاضاة الشركتين بالإحتيال

- وزارة الكهرباء، مشكورة، وحتى قبل استلام كتابي، كانت قد ألغت العقدين في ٤ – ٨، وكتبت لنا انها ستتخذ الإجراءات القضائية أمام القضاء العراقي فطلبت منهم إضافة إلى ذلك، الشكوى إلى القضاء الكندي والألماني أيضاً.

- لم تدفع وزارة الكهرباء ولا دينار واحد (لأية شركة)..

- الألمانية حاولت ان تستلم مبلغاً من البنك التجاري العراقي وجاءت بخطاب ضمان من بنك بحريني، فحذرت مديرة البنك التجاري والتي قالت أنهم أساساً غير مقتنعين بخطاب الضمان من البنك البحريني وأنه مشكوك به وأنهم سيرفضونه. وهكذا استطعنا ان نوقف محاولة احتيال كبيرة من هاتين الشركتين قبل ان يدفع اي فلس من اموال العراق لهاتين الشركتين.

****

خطاب السيد رعد شلال العاني في مجلس النواب العراقي يوم ١٧ آب ٢٠١١:

- كلام الدكتور حسين صحيح ومختصره كالآتي

- تعاقدنا بالآجل على ضوء قرار مجلس الوزراء على أن يقوم مصرف (بنك التجارة العراقي – الكاتب) بإصدار (Standby letter of Credit) ولم يفعل ذلك حتى الآن، ولو كنا متعاقدين مع مصنع توربينات اصلي لما كنا نستطيع أن نفتح له الحساب

- تعاقدنا مع ٤ شركات والغيناها، ثم مع ٣ شركات والغيناها، ومر إلغاء الأربعة الأولى بدون أية ضجة.

- الضجة جاءت في الوقت الذي بدأت فيه إحدى الشركات الثلاثة الأخيرة بمحاولة تغيير شروط الدفع، وهي شركة "مصنعة" بينما كانت الشركتان الباقيتان تنتظران رد الـ (TBI) فبدأت حملة هائلة في الصحافة والإنترنت والفضائيات (ضد وزارة الكهرباء) على عقود لم نخسر فيها ولا دولار واحد.

- وزير البلديات كان قد سحب العمل من ٣٢ شركة متلكئة، ولم تحدث أية ضجة..

- الموضوع يخص أداء الوزارة، أنظروا إلى أداء وزارة الكهرباء وستعرفون سبب الضجة

- لقد تأخرت في المجيء إلى مجلس النواب لأني كنت انتظر موافقة رئيسي (رئيس الوزراء) على ذلك. والآن بعد ان استقلت، أنا طلبت الحضور بنفسي.

- يجب أن تكون هناك لجان تحقيقية للتأكد من الأرقام. هذه لغة وثائق وليست (مناسبة) للحديث في مجلس النواب، بشكل سؤال وجواب.

- عندما إستلمت الوزارة كان هناك مشروع لأربعة محطات "إستثمار"، أن نعطيهم المكائن ويقومون ببناء المحطات، ثم يبيعون لنا الكهرباء. حسبت هذا المشروع فوجدت أنه يكلف الدولة ٥٠٠ مليون دولار في العام (للدقة فأنه يكلف بحدود ٦٠٠ مليون في العام– الكاتب) ولمدة ٢٥ عام، ووجدت أننا نحتاج إلى ٤٠٠ مليون لمدة عامين للحصول على نفس النتيجة، فالغيته.

(رئيس البرلمان يعترض ويطلب من الوزير عدم التحدث في أي شيء خارج العقدين، والوزير يصر على أن الموضوع ليس موضوع العقدين بل سياسة الوزارة، ويطلب السماح له بإثبات ذلك، فيأتي بمثال ....)

- السبب الأول (للضجة) انه في عام ٢٠٠٨ تعاقدت الوزارة مع شركة "بور إنجنيرز" البريطانية لتوسيع محطة الناصرية، واستلمت منها ١٠ ملايين دولار، ولم تنجز شيئاً، بل ارسلت لنا لعب أطفال بدلاً من المكائن، ولم يحدث شيء في الإعلام،

ولا سقطت حكومة ولا وزير استقال، وهذا رغم ان المفتش العام كان يصرخ بأنها شركة محتالة (لكن أحدا لم يسمعه).. هذا هو العقد الوهمي!! الغيت العقد واشتكيت ضد الشركة في المحكمة واشتكيت على البنك وعلى السفارة البريطانية في بغداد وكتبت رسالة إلى سفارة العراق في لندن.....الموضوع إذن لا يخص هاتين الشركتين، العقد الإحتيالي الذي كلفنا ١٠ ملايين دولار لم يحدث شيء... (ضوضاء.) دعوني أكمل رجاءاً إذا تريدون الحقيقة، وإن كنتم تريدون السياسة فأنا رجل غير سياسي.

كنت سأدفع ٥٠٠ مليون لمدة ٢٥ سنة من أجل ٢٠٠٠ ميكاواط فقط، فاستبدلتها بدفع ٤٠٠ مليون دولار لمدة سنتين فقط! وبلا استثمار وبلا رأسماليات هائلة.

- السبب الثاني أنه حين استلمت الوزارة كانت هناك مفاوضات جارية مع شركة سيمنز منذ سنتين لنصب مولدات كنا قد اشتريناها منها، وذلك لمحطات الرميلة وبيجي والصدر وتازة ودبس. وكان آخر عرض لسيمنز سيكلف العراق (مع الأعمال المدنية) حوالي ٢ مليار دولار. أوقفت المحادثات مع سيمنز بعد اسبوعين، وحصلنا على عروض من هيونداي وإيران وأوراسكوم ستكلفنا أقل من مليار دولار، بهذا العقد وحده وفرت للعراق مليار دولار. الموضوع إذن لا يخص عقود وهمية، الموضوع يخص مليارات وشركات عالمية لا يناسبها هذا الكلام.

- السبب الثالث كان أنني تجاوزت بعض الممنوعات، وذلك بالإنفتاح الكبير على إيران. لا حل لمشكلة الكهرباء بدون الإنفتاح على إيران، وإيران مستعدة لذلك. إنها تجهزنا بالكهرباء بأقل من السعر العالمي والكاز اويل أقل من السعر العالمي، وهم مستعدين لتجهيزنا بالغاز بأقل من السعر العالمي.الآن يطلبوننا ٣٠٠ مليون دولار عن ثمن الكهرباء التي اشتريناها منهم وهم صابرين علينا!

- الـ (TBI) (البنك التجاري العراقي) يخنق الإقتصاد العراقي. لا تحويل إلى الخارج إلا من خلال الـ (TBI). أي ''إل سي'' (رسالة ضمان) لا يفتح فوق ٣ مليون دولار إلا بموافقة الـ (TBI). أنا معترض على هذا بكتب رسمية وقلتها أمامكم في البرلمان هنا كما يذكر الشيخ صباح، الذي سألني عن موقفي من الـ (TBI).

السبب في ذلك هو أن البنك ''المراسل'' الأساسي للـ (TBI) هو بنك ''جي بي مورغان'' الأمريكي، وهذا معناه أن اي بلد يخضع للمقاطعة الأمريكية فأننا يجب أن

نتبعها (المقاطعة) أوتوماتيكياً، كما يحدث الآن في مقاطعة البنوك الإيرانية، الصادر من الإدارة الأمريكية، والعراق (مجبر على أن) يتبع المقاطعة أوتوماتيكياً. لدينا ٣٠٠ مليون دولار ديون لإيران لا نستطيع تحويلها.

لقد كتبت في هذا الموضوع وقلت أننا يجب أن نتبع قرارات مجلس الأمن وليس قرارات الإدارة الأمريكية، وكنت اوقع تلك الكتب، ولكن يبدو أن هذه من المحرمات التي لا يسمح بالإقتراب منها!

- (هذه هي الأسباب) الموضوع إذن ليس رعد شلال ولا حسين الشهرستاني، الموضوع هناك شركات كبيرة تضررت وسياسيات لا يسمح لنا بالإقتراب منها.

- جئت اليوم لأوضح لأولادي أن أبيهم نظيف وأن يرفعوا رأسهم عالياً، وإني ملتزم بما وعدتهم به، ان لا يأكلوا المال الحرام، لأن الجسد الذي ينمو في الحرام، النار أولى به، وشكراً.

ملاحظات الكاتب

- لماذا تجاهل مجلس الوزراء دعوات رعد شلال لإيجاد حل لتبعية الإقتصاد العراقي لبنك أمريكي الذي يفرض على الدول التي يتعاقد معها، تحديد من يسمح له بالتعاقد معه ومن لا يسمح له بذلك؟ كيف سيحل مجلس الوزراء موضوع الديون الإيرانية للكهرباء؟ أم أنها ستكون أزمة جديدة بين البلدين يفرضها البنك الأمريكي على العراق؟ هل معنى هذا ان العراق سيكون مجبراً على شراء كهرباء من مصدر أكثر سعراً بسبب شروط البنك الأمريكي على بنك التجارة العراقي؟ هل سيمتنع على العراق ان يشتري أية مواد يحتاجها من الدول التي تقاطعها اميركا حتى لو كانت الأنسب للعراق سعراً؟ هل لو قاطعت أميركا غداً دولا عربية، مثل سوريا أو لبنان او غيرها، فأننا يجب ان نقاطعها أيضاً كتحصيل حاصل؟ ما موقف الكتل التي تدعي الحرص على استقلال العراق، وجميعها تفعل ذلك، من هذا الموضوع؟ ما موقف الكتل التي تحرص على تحرر العراق من الولايات المتحدة أكثر من غيرها مثل التيار الصدري من هذا الموضوع؟ ما موقف المثقفين منه؟

- ما سيكون مصير المكاسب التي حققها رعد شلال للوزارة والتي بلغت ما

قد يزيد عن ١٥ مليار دولار (ذكر معظمها)، عندما يأتي الوزير الجديد، وهل سيعيد سياسة الوزارة إلى الوراء بشأن عقود الإستثمار والشركات المستغلة للبلد، بدلاً من المصادر الأرخص المتمثلة بإيران والصين وغيرها، والتي وجه إليها الوزير المستقيل جهده الأكبر؟

- لماذا أثيرت كل هذه الضجة الإعلامية على موضوع خلاف بسيط، ولم ينبس الإعلام بكلمة خلال الفترة الماضية بشأن مواضيع عديدة طرحها شلال؟ كيف ساد الصمت عن تلك الفترة، ولماذا أثار الضجة في موضوع العقدين؟ من الذي ينسق كل ذلك؟ السؤال هو: من الذي يسير الإعلام لدينا الذي يبدو أنه يتبع أوامر مركزية؟

- لماذا اتهمت الحكومة رعد شلال بالفساد أولاً، وتركت الإعلام ينهش في سمعته لمدة أسبوع، ويثير الناس، قبل ان تتخذ أي إجراء أو تصدر أي تصريح؟ ولماذا أهملت تهمة الفساد فجأة، وتحولت التهمة إلى ”ضعف أداء الوزارة“، ثم إلى ”رفض تنفيذ التعليمات الخاصة بشأن الشركات الوسيطة“ ثم إلى ”الإصرار على عدم إلغاء العقود“، وتبين ان أي من هذه لم يكن له أساس، إلا ربما موضوع الشركات الوسيطة، والتي يشارك الذنب فيها الوزير وجميع الموقعين على العقدين، بما فيهم السيد نائب رئيس الوزراء، فلماذا تقلبت الأسباب ولماذا وجه الغضب الحكومي، مثل الإعلامي، إلى السيد شلال وحده؟ هل كان هناك تنسيق بينهما؟

لسماع السيدين الشهرستاني والعاني مباشرة :

وزير الكهرباء العراقي:أميركا تسيرنا بنظام المصارف

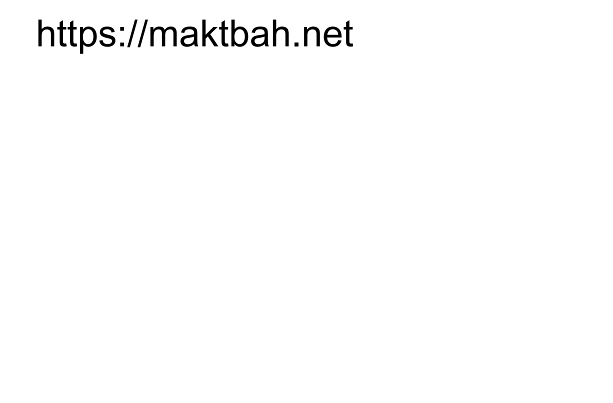
http://www.youtube.com/watch?v=3CGEeTPQdcI&feature=related

الشهرستاني في البرلمان حول الكهرباء - 1

http://www.youtube.com/watch?v=4ejgrq2m6uk&feature=related

الشهرستاني في البرلمان حول الكهرباء 2-

http://www.youtube.com/watch?v=5l6cYmeR-Os&feature=related



انتاج النفط ليس إنتاجاً – النفط بين التخطيط والإعلام

(كتبت في ١٠ حزيران ٢٠١٠)

إذا كان استخراج النفط الخام وبيعه يعتبر "إنتاجاً للنفط"، فيجب ان نعتبر إخراج الجبن الذي نحتفظ به في الثلاجة وبيعه، "إنتاجاً للجبن" أيضاً!

أنظروا إلى ما توحيه لكم هذه العناوين الفخورة التي انتشرت في الصحافة العراقية:

"بغداد تتطلع إلى منافسة الرياض في إنتاج النفط الخام".

"العراق سيكون في مقدمة الدول المنتجة للنفط بعد تنفيذ العقود مع الشركات العالمية"

"العراق يسعى لمعادلة الإنتاج الروسي والسعودي من النفط".

"المجتمع الدولي ملتزم بمساعدة العراق في زيادة إنتاجه النفطي".

لكن ما نملك من خزين النفط ينخفض بعملية استخراجه وبيعه، لذلك، ان قبلنا تسمية هذه العملية "إنتاجاً للنفط" فيجب ان نعتبر ان "إنتاج شيء" يتسبب في خفض ما نملكه منه!

ليس ما احاول لفت الإنتباه له هنا هو خطأ لغوي من تلك الأخطاء الكثيرة الشائعة، بل هو في تقديري مغالطة مقصودة، ضمن عدد كبير من المغالطات اللغوية التي تم نشرها في الإقتصاد لتشويه الإنطباع الذي تعطيه عملية ما، لتجمل ما هو قبيح أو تقبح ما هو جميل، لإقناع البشر بقبول عمليات مربحة للشركات، رغم أنها تضر بمصالح الناس.

التعبير الأكثر سلامة وتعبيراً عما يجري عندما نستخرج النفط من مخازنه الأرضية ونبيعه لنصرف مردوده لشراء السلع الحياتية، هو "إستهلاك النفط الخام" وليس إنتاجه، خاصة وأن مخزون النفط محدود الكمية، ولا يمكن تعويض ما "يستهلك" منه لأنه نتاج الطبيعة لملايين السنين.

وقد يقول قائل، بأن استخراج النفط عملية صناعية تتطلب جهداً ومالاً، وبالتالي فهي ليست "إستهلاكاً" وحول هذا نقول ان أخراج الجبن من الثلاجة وبيعه يحتاج أيضاً إلى بعض الجهد، ومع ذلك لا نسمي ذلك إنتاجاً للجبن. ومما لا شك فيه ان استخراج النفط أصعب من استخراج الجبن من الثلاجة، لكن الجهد يبقى ضئيلاً بالنسبة إلى قيمة النفط، خاصة في البلدان التي لا يحتاج الإستخراج فيها إلى تقنية عالية ومصروفات خاصة، كما هو الحال بالنسبة لسهولة وقلة كلفة استخراج النفط العراقي. وفي كل الأحوال فأن المبدأ يبقى واحداً: الإنتاج يفترض زيادة مخزون البلاد مما ينتج، وليس انخفاضه، كما يحصل مع "انتاج النفط".

وربما يقول آخر بأننا نحصل مقابل النفط على النقود، والتي يمكن ان تستعمل في مشاريع استثمار أيضاً، وهذا صحيح، وما يوجه للإستثمار، معفو من صفة الإستهلاك، لكنه ليس سوى جزء بسيط من المردود. أما الباقي فمعظمه يوجه للإستهلاك المباشر. النفط في الأرض لا يختلف عن نقود في الخزنة. ليس غريباً ان نسحب تلك النقود فنصرفها بين استهلاك واستثمار، لكننا بالتأكيد لا نطلق على ذلك العمل عبارة "إنتاج" للنقود. الكلمة المناسبة التي تعبر عن العملية هي "استهلاك" في اسوأ الأحوال، و "بيع" في أحسنها.

إذن لماذا نقلب التسميات؟ لأن "الإنتاج" شيء إيجابي يفتخر به ويوحي بمستقبل أكثر وفرةً. العبارات ألصحفية الفخورة أعلاه، والتي تشجع هذا "الإنتاج"، ستأخذ تعبيراً مختلفاً تماماً حين نسمي الأشياء بأسمائها المناسبة:

"بغداد تتطلع إلى منافسة الرياض في إستهلاك احتياطي نفطها الخام".

"العراق سيكون في مقدمة الدول في سرعة بيع خزينه من خام النفط بعد تنفيذ العقود مع الشركات العالمية"

''العراق يسعى لمعادلة روسيا والسعودية في استهلاكهما للثروة النفطية في بلديهما''.

''المجتمع الدولي ملتزم بمساعدة العراق ليستهلك خزينه من النفط بسرعة''.

هذه هي العناوين المعبرة عن الحقيقة بشكل أفضل، وكما ترون فهذه الحقيقة ليست ''جميلة'' على الإطلاق! لقد اختفى كل الفخر الذي كانت تنتفخ به تلك المانشيتات، وتحول إلى ما يشبه كلام المجانين: لماذا ''تتطلع'' دولة إلى منافسة دولة أخرى في استهلاك ثروتها؟ لماذا يشجع ''المجتمع الدولي'' العراق على بيع نفطه بسرعة؟ ولماذا يساعده في ذلك؟

العبارات بشكلها الحقيقي هذا ستثير هذه الأسئلة وأسئلة أخرى غير مناسبة مثل: وماذا سيفعل العراق بعد ان يبيع ما عنده من نفط بهذه السرعة؟ ما الذي سيبقى لأجياله القادمة؟ ولماذا يستهلك حقها في ثروة بلادها؟

ما هو الإنتاج الأمثل إذن، وكيف نبقي لأبنائنا وأحفادنا أكبر حصة ممكنة، دون التأثير سلباً على تطور البلاد الإقتصادي؟

لنسأل بعض خبراء نفطنا. الأستاذ فؤاد الأمير كتب حول الموضوع في كتابه القيم ''ثلاثية النفط والغاز'' قائلاً:

''لهذا فان الحل الصحيح بنظرنا واضح، وهو ان في غير صالح العراق التوسع بالطاقة الانتاجية، والتي يجب السير بزيادتها التدريجية وفق جدول زمني يحدده امكان الصرف العقلاني..

ماهي السياسة الصحيحة لخطط الانتاج؟ ان كمية الانتاج والتصدير السنوية الصحيحة، بنظرنا، هي التي تكفي لان توفر مبالغ سنوية باستطاعة حكومة العراق صرفها لاغراض تطوير انتاج النفط وخطط التنمية الوطنية وسد حاجة الميزانية العراقية.

لنأخذ مثلا طاقة تصديرية قدرها (٣) مليون برميل/ اليوم، وبافتراض عائد... (٦٠) دولار/ البرميل، ...فسوف نحصل على عائد سنوي قدره (٦٥، ٧٠٠) مليار سنوي. باعتقادي ان قابلية العراق للصرف لا تتجاوز هذا المبلغ للسنوات

الخمسة المقبلة.

اما لو اخذنا امكانيات تصديرية قدرها (٥) مليون برميل/ اليوم، ...... وافترضنا ان العائد هو (٧٠) دولار/برميل.

وبافتراض عدم انهيار الاسعار وهو امر متوقع في هكذا زيادات في الانتاج، فسوف نصل الى ارقام خيالية للعائد السنوي تتراوح بين (١٧٥) و (٢٠٤) مليار دولار. وهذه المبالغ السنوية، ومع الاستثمار الاجنبي في جميع القطاعات عدا الانتاج النفطي، لايمكن للدولة العراقية صرفها وتؤدي في احسن الاحوال الى وجود احتياطي نقدي عال جدًا.

وهذا الوضع سيؤدي بالتأكيد الى ظهور تيارات تريد انفاق مبالغ عالية على الجيش والاجهزة الامنية (كما في عهد صدام)، والى التوسع في هدر الثروة في خدمات غير مقبولة، وكذلك الى تكالب "الدائنين" وغيرهم للحصول على "ديونهم المزعومة"، ومنها الكويت (والاحتمال الاكبر ايران ايضًا). والأهم من ذلك قيام قوى الامبريالية في العالم بخلق الحروب وجر العراق للمساهمة فيها، وهدر ثروته لاضعافه، كما حدث لدول الخليج في حروب الخليج المختلفة".

(إنتهى اقتباس الأستاذ فؤاد الأمير)

وفي مؤتمر علمي دولي عقد في باريس، ٢٥- ٢٧ شباط، ٢٠٠٨- نظمه مركز الأبحاث العراقية، قدم الدكتور كامل العضاض ورقة بعنوان، "نحو سياسات رشيدة لإدارة صناعة إستخراج النفط في العراق" تدور حول عدد من المحاور والمفاهيم، أوجزها الدكتور العضاض كالآتي:

إن النفط ثروة ناضبة ونادرة، وتشكل صادراته موردا أساسيا، ولابد من وجود إستراتيجية حكيمة، لتوظيف هذه الموارد لتعظيم تنمية مستدامة في الأنشطة غير النفطية. وعليه يجب ان تقوم الإستراتيجية على تعظيم تنمية القطاعات غير النفطية الدائمة أو المستديمة، وليس تعظيم الموارد المالية لسلعة ناضبة، كالنفط الخام.

توجب هذه الإستراتيجية، وجود القرار المركزي بشان حجم الإنتاج والتصرف به لدى مالك الثروة، الشعب العراقي، أي الحكومة المركزية، وليس لدى سلطات

محلية جزئية أو في مناطق جغرافية .....وإذا ما أصّرت أقاليم أو محافظات على ان تتولى قرارات الإنتاج في مناطقها النفطية، فسيخسر الجميع، لأن ذلك يعني تشتت الصناعة، والتنافس، وبعثرة الكفاءة، والتركيز على العوائد المالية، وليس تحقيق وتعظيم تنمية لصالح الأجيال القادمة، وهي صاحبة حق مقدس في الثروات التي قد ترثها، ان بقيت!

(إنتهى أقتباس الدكتور كامل العضاض)

نستنتج إذن أن السياسة النفطية الصحيحة تبدأ من خلال خطة لإستثمار موارد النفط من أجل خطة إقتصادية عراقية كاملة وأن الزيادة بدون جدول عقلاني محدد، سياسة خطرة قد تلحق أشد الضرر بالثروة النفطية، وأن تلك الزيادة لا يؤمل منها أكثر من زيادة في الإحتياطي النقدي، بنتائج غير مفيدة وقد تكون سلبية وحتى كارثية على البلاد، كما بين تاريخنا الحديث بوضوح. وفي هذه اللحظات المضطربة من تأريخ البلاد، فأن البعض يستغل فرصة انشغال الناس والمؤسسات والمنظمات السياسية والشعبية بالإنتخابات والضغوط الأجنبية، المتمثلة بالزيارات المكوكية من وإلى العراق، من أجل فرض الحكومة الجديدة، لتمرير سياسات سيئة في مختلف الجوانب الأخرى ومنها النفطية.

وكمثال واضح لكل مواطن على نتائج السياسة الإندفاعية غير المدروسة، قرار الحكومة السماح بإدخال السيارات إلى العراق دون أي حدود أو تخطيط، فلم تكن النتيجة ان تحسنت المواصلات في البلاد وزادت سرعتها ومرونتها بفضل السيارات الجديدة كما يرتجى، بل اختنقت شوارع بغداد بشكل فضيع و ارتفع التلوث بشكل كبير وصار الوصول إلى مكان العمل أو العودة منه كابوس مخيف، خاصة في حر بغداد اللاهب! فإن اعتبرنا ان السيارة وسيلة "إنتاج" بالنسبة للمواصلات، فأن تدمير المواصلات الذي حدث مثال ناصع لزيادة "الإنتاج" بدون تخطيط!

لذا فمن الأساسي ليس فقط تبني سياسة نفطية مدروسة، وإنما توعية المواطن بها بشكل مستمر. ولذلك فأن على الأعلام الإقتصادي ان لا يركز على الإفتخار بزيادة الإنتاج وزيادة الحقول المنتجة وإنشاء مناطق استخراج جديدة، كما هو حاصل الآن، دون ان تسبق ذلك خطة متكاملة لحساب الإنتاج الأمثل وتدرجه المناسب، والنتائج

المنتظرة منه، واختيار مناطق الإنتاج وفق تلك الخطة. فمثل هذا الإعلام المفاخر بزيادة الإنتاج العشوائية وكأنها تمثل "زيادة في الإنتاج" فعلاً، وتؤشر تطور اقتصاد البلاد، إعلام مضلل وأبله، ان كان بريئاً، ويجب وقفه فوراً.

الإفتخار بزيادة "الإنتاج النفطي" لمجرد زيادة "الإنتاج"، وبدون خطة وطنية عامة، هو أشبه بمن يفتخر بأنه يسرع بإفراغ ثلاجته من الطعام، وأكل كل ما يستطيع، حتى لو أصابته التخمة والسمنة والم البطن، قبل ان يعود أولاده من المدرسة ليسألوا عن حصتهم. والأشد هولاً من ذلك ان يسمي ما قام به من سرقة لحصة أولاده، "إنتاجاً"!

الحلقة الثانية من المقالة ستتناول تأثيرات زيادة الإنتاج ودروس من تاريخ الموضوع و أوبك.

قانون البنى التحتية ـ الصراع السياسي وخلل القانون

(كتبت في ٣ تشرين الأول ٢٠١٢)

برفع البرلمان جلسة التصويت على قانون البنى التحتية إلى التاسع من الشهر الحالي [١]، هدأ قليلاً النقاش المستعر والمكهرب سياسياً، حول هذا الموضوع، ولعل هذا يعطي الفرصة لمراجعته بشكل عقلاني بعض الشيء. فلقد كان هذا الجدل حتى الآن في تقديري تعبير عن الكارثة التي يعيشها العراق. ورغم ان هناك من أغنى الموضوع بالنقاش العلمي الموضوعي بدرجة أو بأخرى، فأن المعنيين سياسياً بالأمر بشكل مباشر، أي الكتل السياسية التي يؤثر القرار على عدد أصوات ناخبيها، انقسمت بشكل شديد بين "رافضة" لكل شيء، و "موافجين" على كل شيء، ولم يكن هناك أي دليل على ان جهة منها تهتم حقاً بكتابة وإقرار مشروع ناجح، إلا بقدر ما يعنيه بالنسبة لها في صراعها القادم على السلطة.

المعارضون كانوا يريدون الفشل للمالكي بالسعي لمنعه من تحقيق أي نجاح، بل أي أثر لنجاح. فنجاحهم القادم يعتمد على فشل المالكي وهم يأملون برفع شعار "أن المالكي لم يفعل شيئاً" لمعركة الإنتخابات القادمة. وهذا بالضبط ما يدركه ويخشاه المالكي وفريقه. ويشرح ذلك احسان الشمري بالقول: "هناك هدفان من وراء اقرار هذا القانون، الاول هو تحقيق منجز حكومي، والثاني يتمثل بوضع الكتل السياسية في زاوية الحرج السياسي". وأن "القانون يرتبط بانتخابات قادمة، ومارثون الانتخابات التشريعية قد بدأ مبكرا"، معربا عن اعتقاده بأن "حسابات البقاء في الساحة السياسية هي من تدفع هذه الكتل إلى رفض مثل هكذا قوانين، باعتباره يمثل رصيدا لكتل سياسية أخرى". [٢]

ويكفينا تماماً للبرهنة على صحة ذلك التحليل التصريح الصريح للنائب محمود

عثمان بأن ''تمرير قانون البنى التحتية سيقوي سلطة المالكي''، وأن الكتل تتخوف من الجانب السياسي للقانون وليس الاقتصادي، وأنهم لهذا السبب ''لن يمرروه''، وهو ما حدث! [٣]

وأهم مظاهر ''سياسية المشروع'' بالنسبة للجانبين، هو ذلك التطرف الشديد في تأييد المشروع أو رفضه. فالمعارضون يريدون إقناعنا بأنه الطريق الى الفساد، ودون ان يشرحوا لنا لماذا، ومؤيدوه يقولون العكس وبطريقة أكثر تطرفاً، ففي حديثه في البرلمان(*) والذي خصه للإعداد الإعلامي لذلك القانون شرح المالكي سبب اطمئنانه إلى مناعة مشروع قانون البنى التحتية من الفساد بالقول: ''نحن لدينا اتفاق مع شركات يابانية وكورية وصينية وهذه الشركات وافقت مبدئيا على العمل في العراق وفق النظام الدفع بالاجل بالتالي سيكون هذا القانون بعيدا عن الفساد الاداري''. واوضح ان ''هذا القانون سوف يحكم الشركات الرصينة وتلتزم وفق شروط معينة بالتالي ستغلق الباب امام الفساد الاداري''

إن المرء ليحار فيما يعلق على هذا الكلام! لو كان التعاقد مع ''شركات يابانية وكورية وصينية'' على مشروع من صفحتين غامضتين من رؤوس الأقلام ''تغلق الباب أمام الفساد''، لما عشنا لنرى فساداً في العالم!

لم يجد مؤيدوا المشروع مبرراً لحماسهم الشديد، ولم يقدموا أي رد يستحق الوقوف عنده على اعتراضاتهم فلجؤوا إلى أتهام معارضيهم بدفق من أقسى التهم ''الرادعة عن الإعتراض''، فوصف ياسين مجيد من دولة القانون من يعارض قانون البنى التحتية بأنه ''لا يريد الخير للعراق أبداً''، وقال المالكي ان تلك المعارضة ترفضه لأن ''هذا المشروع يقطع الطريق امام مصالحهم وشركاتهم وفسادهم''. [٤]

كذلك شارك بتأييد المشروع بحماس من كان يأمل بتحقيق مكاسب أخرى. فوصل الأمر بالنائبة ناهدة الدايني من العراقية في تأييد مشروع القانون إلى القول البعيد عن الواقعية، بأنه ''سيحول العراق من بلد مستهلك الى بلد منتج''! [٥] والدايني كانت تأمل كما يبدو بتمرير القانون مع حزمة تشمل قانون العفو العام وربما قانون النفط، [٦] وهما قانونان يهمان خندق الشركات الأمريكية- الإرهاب – العراقية – كردستان، وبالصيغة البرلمانية سيئة الصيت في ''حزم القوانين''، وهي ممارسة

قبيحة تمارسها الكتل السياسية لتقاسم المصالح بعيداً عن مصلحة البلاد بلا خجل. وبغض النظر عن هذه الطريقة السيئة، فالقانونان المطلوب تمشيتهما قانونان سيئان أيضاً ومضادان للعراق، وهنا أسجل للسيد المالكي صمود حكومته ضدهما، وخاصة رفضه القاطع لقانون العفو العام حين أكد أنه سيتخلى عن قانون البنى التحتية إن كان مشروطاً بالعفو العام.(٧)

ليس ذلك غريباً فأن موافقة المالكي على القانون سيكون انتحاراً سياسياً بين جماهيره. فقانون العفو العام قانون مشبوه يدعمه البعض عن حسن نية، ربما بأمل الإفراج عن محكوم مظلوم، وهناك الكثير بلا شك، لكن معظم من يدعم القانون من الكتل لا يهمه الأبرياء، بل يأمل بإيجاد منفذ للمنفذين لعمليات الإرهاب للنجاة. فرغم إقراري، ولدي ما يثبت من خلال تجربة كتابية خضتها بنفسي، ان القضاء العراقي بعيد عن الشرف، وزيف الكلام الفارغ في امتداحه من قبل الحكومة، فأن قانون العفو العام سيفلت مجموعة كبيرة من أدوات الإرهاب ليعاد استغلالها للمزيد من الإرهاب من قبل الخندق الأمريكي الإسرائيلي وملحقاته، وهم من أؤمن أنه وراء الإرهاب. وفي اعتقادي ان هذا هو الهدف منه، ومن هنا تأتي قوة دعمه. ولكن لحسن الحظ فقد فشل المشروع وتم سحبه بفضل إصرار معارضة دولة القانون.(٨) والغريب ان التحالف الكردستاني أبدى اسفه عليه، فما هي الحجة لذلك، وسراح من كان الكردستاني يريد ان يطلق؟ ليس لدينا تفسير لذلك سوى إخلاص التحالف الكردستاني لخندقه الأمريكي الإسرائيلي. وعلى اية حال فأن الحماس الحقيقي للكردستاني سوف يظهر عندما يأتي دور قانون النفط الأكثر سوءاً، ولكن لنعد الآن إلى قانون البنى التحتية، موضوع المقالة، ولننظر ما هو هذا المشروع؟

لقد كان موقفي الأولي من المشروع، وقبل قراءة تفاصيله، هو الحذر العام والتحفظ فوضع العراق وحكومته التي تبدو مسيرة إلى حد غير معروف، لا يشجع على المغامرات. ورغم ذلك فقد كان لدي تردد في الرفض للمشروع لأننا طالما شكونا من نقص مشاريع العراق الخاصة بالبنية التحتية، وليقيني ان من اعترض عليه فعل ذلك لإفشال المالكي، وأيضاً لاعتقادي ان معظم الأموال العراقية ضائعة في كل الأحول، سواء كانت في الفساد أو البطالة المقنعة أو الصفقات غير المجدية، فإن خرج منها ١٠٪ في مشروع مفيد فنكون قد انقذنا هذه العشرة بالمئة. إنها حالة

مؤسفة ومخجلة، لكنها الواقع.

لقد تجنبت حتى الآن الكتابة في هذا الموضوع، بل أجلت قراءة مشروع القانون المطروح طويلاً، لتصوري أنه يحتاج لوقت طويل وجهد لمتابعة تفاصيله، خاصة بعد مروره بعدد من اللجان خلال السنوات الثلاث الماضية من عمره الطويل، فإذا بي أجد صفحتين كتبتا على عجل، وهما أقرب إلى "رسالة كتبت ولم تراجع" مما هي إلى مشروع قانون اقتصادي!

نجد في النت نسخ عديدة للقانون ولننظر إلى نصه كما نشر على صفحة حزب الدعوة، [٩] ويبدو أنها النسخة الأكثر حداثة، والتي عدلت فيها بعض المواد، فمثلاً تغير المبلغ المخصص له من ٣٧ مليار دولار إلى ٤٠ مليار دولار.. ولننظر بعض نصوصها.

نلاحظ أولاً باستغراب ان المبالغ قدرت بالدولار، وليس بالدينار العراقي، وهو أمر لا تقوم به دولة تحترم عملتها، إلا تلك التي تعاني من انهيار تضخمي أو اضطراب في قيمة العملة يصعب معه استعمالها في التخطيط بعيد المدى.

ونلاحظ أيضاً ان المادة -٢- تذكر ان التنفيذ يجب ان يكون بـ "الدفع الآجل"، علماً أنها طريقة تنفيذية مالية، يفترض تأجيل البت فيها حتى تتبين ظروف التنفيذ، بل ويفضل تجنبها قدر الإمكان، واللجوء إليها عند الحاجة القصوى فقط.

والشيء بالشيء يذكر، نذكر ان وزير الكهرباء السابق قد دفع إلى الإستقالة إثر اضطراره إلى قبول شركات غير رصينة لتنفيذ مشاريع أضطره إليها الدفع الآجل، الذي لم تتقدم إليه أية "شركة رصينة"، ومع ذلك يصر مؤيدوا هذا القانون أنه سينفذ من قبل شركات رصينة فقط!

و تعطي المادة -٤- للمقاولين العراقيين والأجانب على حد السواء، إمتيازات وإعفاءات ضريبية شاملة، تشمل حتى العاملين في تلك المشاريع! وكذلك "الإعفاء من تطبيق الضوابط والقيود الخاصة بإجازات العمل واستخدام الأجانب" عدا إلزامها بتقديم المعلومات...

وفي هذه المادة تبذير شديد بأموال الضرائب. ويبدو لمراقب المسار السياسة الإقتصادية العراقية وكثرة الحديث عن الإعفاءات الضريبية وغيرها، وكأن ذلك النظام الضريبي نظام سلبي وضع لعرقلة المشاريع، وأنه ان أراد المرء ان ينجز عملاً فيجب التخلص منه ومن الإلزامات والقيود الخاصة، بإجازات العمل بالإستثناءات. إنهم ينسون ان مواد ذلك النظام قد نتجت بلا شك عن دراسة وخبرة دولية طويلتين ولا يصح حذفهما ”بجرة قلم“ كما كان صدام حسين يفعل.

ولا أفهم كيف تجزل الحكومة الوعود للشعب بعشرات ومئات الآلاف من ”فرص العمل“ حين تعفي الشركة من ”الضوابط والقيود الخاصة بإجازات العمل واستخدام الأجانب“ والتي تنص عادة على وجوب استخدام اهل البلد مادام اختصاصهم متوفراً، على سبيل المثال. خاصة وأن أجور العمل العراقية ليست منافسة ان قيست بالدول الفقيرة المكتضة بالسكان؟

وكيف يحل التناقض بين هذه النقطة والمادة ٨ غير الدقيقة الصياغة والتي ”تلتزم الشركات المنفذة للمشاريع بتشغيل الأيدي العاملة العراقية في المشاريع المشمولة بأحكام هذا القانون بأعلى نسبة ممكنة وحسب طبيعة كل مشروع“. ولا ندري لماذا تكون هذه المادة جزء من المشروع وليس قاعدة عامة في تشغيل الأجانب، كما هو في كل بلد في العالم.

نلاحظ ان الأرقام في مشروع القانون كلها مدورة إلى المليارات، وليس بينها رقم حتى بمئات الملايين، مما يدل على أنها تقديرات عامة عشوائية لا تستند إلى مشاريع محددة تمثل تلك المبالغ مجموعاً لكلفتها. والدليل الآخر على ذلك ان المادة -٧- تقول ”تتولى الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة تقديم مقترحاتها بشأن المشاريع المطلوب تنفيذها بموجب هذا القانون“ والذي يعني ان تلك المشاريع لم تقدم، أو لم يكتمل تقديمها. السؤال هنا: كيف عرفنا ان المشاريع (جميعها) عاجلة، بحيث تستحق تنفيذها هذه الإجراءات من إعفاءات ضريبية وقانونية والدفع الآجل وما تحمله كل تلك المعاملة الخاصة من كلفة، ونحن لم نعرف بعد حتى ما هي هذه المشاريع؟ بل كيف عرفنا الكلفة وقدرنا الحاجة بـ ٣٧ أو ٤٠ مليار قبل ان نعرف ماهي المشاريع؟

إن كانت المشاريع ”مستقبلية“ وغير معروفة في الوقت الحاضر، فهل المقصود هو قانون لمشاريع محددة للبنية التحتية، أم تأسيس لصندوق للبنية التحتية، يغطي حاجة تلك المشاريع المستقبلية حسب الحاجة إليها؟ وأي صندوق هذا الذي يخصص مسبقاً بأن يدفع بالآجل؟

كذلك تثبت المادة السابعة، بنص صريح، النسبة الإبتزازية لكردستان والمتمثلة بـ ١٧٪، وليست نسبة سكان كردستان البالغة حسب تقدير برلمان كردستان نفسه ١٢,٦٪، (والتي يتهرب حتى من ذكرها ساسة العراق حكومة ومعارضة وبرلماناً) علماً ان نسبة المشاريع لكردستان باعتبارها الجزء الأكثر تطوراً بشكل كبير في البنية التحتية، يفترض ان تكون أقل من نسبتها السكانية عملاً بمبدأ رفع المناطق المحتاجة والأكثر تخلفاً، لتلحق بالمناطق الأكثر تطوراً، كما جاء في الدستور. ورغم كل ذلك التملق الإتحادي لحكومة كردستان فقد رفضت الأخيرة الموافقة على القانون! - لا أكتم سعادة التشفي بذلك، فمن يذل نفسه لا يستحق العطف!

في نص لمشروع القانون نشر على صفحة ”عراق القانون“[١٠]جاء في المادة -٦- ”تسدد الحكومة العراقية قيمة المشروع المتعاقد عليه بالدفع الآجل بعد مضي مدة لا تقل عن (٥) خمس سنوات من تاريخ اكمال تنفيذ المشروع او اية مدة يتفق عليها على ان لا تقل عن (٥) خمس سنوات من تاريخ اكمال تنفيذه“. وهنا إضافة إلى الضعف اللغوي (كرر المعنى مرتين في جملة واحدة!)، فإن المادة ان صحت، فهي ”تفرض“ على الحكومة فرضاً ان لا يتم السداد إلا بعد خمس سنوات أو أكثر، وهو ما يعني ان يفرض على الحكومة دفع أرباح الديون لخمس سنوات حتى لو كان لديها المال اللازم لدفع المبالغ! هل هناك في العالم حكومة تفرض على نفسها مسبقاً مثل تلك الشروط؟ ألا يشبه هذا تآمراً مع المصارف للحصول على أرباح إضافية؟

من حقنا ان نتساءل: ما الذي يقدمه القانون للحكومات القادمة لو أنه أقر؟ إنه ليس جهداً تخطيطاً، فليس هناك مشاريع، ولا يوزع حصصاً لأموال خزينة على جهات صرف، فليس هناك أموال حقيقية ولا مشاريع. إنه فقط يتيح لهذه الحكومة وحكومات تالية، ان تصرف مبالغ تصل إلى أربعين مليار دولار، على حساب خزائن الحكومات التي تليها، وبخارج رقابة البرلمان الدستورية، مفترضة بدون

مبرر كاف، ان الحكومات القادمة ستكون ثرية وليس لديها أية إشكالات مالية، وأنها لن تستطيع فقط ان تدفع التزاماتها كالحكومة الحالية وإنما إلتزامات الديون الإضافية والتزامات خططها التنموية وفوق ذلك يشترط عليها شروطاً في الدفع قد لا تكون مناسبة لها!

كذلك يشعر المتابع ان هناك استخفافاً غير طبيعي بالدين وأرباحه وما قد يتسبب به من كلفة كبيرة، مادية وكذلك في استقلالية القرار الوطني. فبينما كان الحديث قبل الآن عن ضرورة إنهاء الديون التي "تكبل" البلاد، صار الدين في الحرب الإعلامية حول المشروع، مسألة طبيعية! ونلاحظ هنا ان رئيس الوزراء كان قد أبدى في أكثر من مناسبة، أستخفافاً مقلقاً بموضوع الإستدانة. ففي لقائه السابق مع الجالية العراقية في الولايات المتحدة تحدث عن سهولة إقتراض ٧٠ مليار دولار إضافية من اجل قطاع النفط (هناك أكثر من ٧٠ مليار أخرى حالياً في جولات العقود السابقة، مما يجعل المجموع يقارب ١٥٠ مليار دولار)، قائلاً ان بلداً نفطياً مثل العراق يجب ان لا يقلق من مثل هذه الديون!

ويكرر المالكي اليوم هذا المنطق المقلق فيقول "ان كل دول العالم، وخاصة التي تمتلك احتياطيات نفطية، تركز على هكذا مشاريع كبيرة لبناء بلادها لخدمة جميع ابنائها وعلينا ان نفرق بين ديون النظام السابق من جراء سياسته الطائشة وحروبه وبين ديون تنموية نهايتها زيادة الناتج القومي". [١١]

صحيح ان هناك فرق في "هدف الديون"، لكنها تبقى ديوناً يتوجب دفعها ودفع أرباحها، ولعلها في هذه النقطة أسوأ من ديون النظام السابق الفاسدة التي كان بالإمكان الحديث عن إعفاء العراق منها، وهو ما لن يكون ممكناً مع هذه الديون. كذلك فأن أحداً لم يكلف نفسه ويحسب تلك "الزيادة في الناتج القومي" المتوقعة من المشروع، والتي يجب ان تبرر الإستدانة. ومعلوم ان مشاريع البنية التحتية في كل الأحوال ذات طبيعة بطيئة المردود.

ولا توحي مواقف السادة في القيادة في العراق بأنهم قد أطلعوا على هذه المخاطر، ولا بأنهم قد سمعوا بالتكتيك الأمريكي الحديث والمسمى "القاتل الإقتصادي" الذي يغرق البلاد ذات الثروات بالديون ثم يبتزها ويجبرها على بيع ثرواتها رخيصة،

ويمكن لمن يشاء تكوين فكرة عنه مشاهدة هذا الفلم الوثائقي المترجم: ''ولادة القاتل الاقتصادي'' على اليوتيوب [١٢]

ويمكننا ان نرى ان العراق هو الضحية المثالية للقتلة الإقتصاديين الذين ترسلهم أميركا، وأن كل ما تصرفته مع العراق يوحي بأنها تحضره لتلك اللحظة. ونرجو ان تتاح فرصة كتابة مقالة متفرغة لتاريخ الإبتزاز بواسطة الديون منذ العصور الإقطاعية القديمة في العالم، وصولاً إلى تكنولوجيا القاتل الإقتصادي التي ابتكرتها أميركا في منتصف القرن الماضي.

علينا كذلك ان لا نعتمد على التفاؤل وننسى ان الإقتصاد العراقي الريعي، شديد التعرض للخطر حين ينخفض سعر النفط. وليس صحيحاً ان هذا كان من الماضي، فقد انهارت اسعار النفط عام ٢٠٠٩ لتسجل صادرات العراق انخفاضاً مقداره ٣٢٪ عن عام ٢٠٠٨، ومن ٦١,١ مليار دولار الى ٤١,٦٧ مليار دولار! كذلك فأن مجرد دخول العراق السوق النفطية بقوة ورفع تصديره بلا تحسب، كما هو مخطط، يهدد بحد ذاته بحدوث انهيار متوقع في أسعار النفط، وحدوث رد فعل سلبي على الإقتصاد العراقي، لا حل له، لأن المزيد من رفع التصدير، سيؤدي فقط إلى المزيد من انهيار الأسعار وتراجع المردود.

وحتى لو لم يسقط العراق في الفخ، وحالفه الحظ في ثبات أو صعود أسعار النفط، وتمكن من سداد ديونه، فهناك السؤال الكبير الذي طرحه الكثير من المعترضين على القانون، وهو: ان كانت الحكومة حتى الآن قد عجزت عن تحقيق إنجاز للميزانية يتجاوز الـ ٥٠٪، فلماذا تستدين وتدفع الأرباح المكلفة؟ المنطق الرأسمالي نفسه، دع عنك الإشتراكي الذي يفتخر المالكي بـ ''القضاء عليه''، يقول ان الدولة التي لا تتمكن من استخدام مواردها، يفترض بها ان تصدرها، لا ان تستورد (تستدين) المزيد منها!

وهذا ما ذهب إليه ايضاً عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي والوزير السابق رائد فهمي، حين أكد ضرورة الاهتمام بالبنى التحتية، ودعم وتشجيع أي خطوة وإجراء وقانون يهدف إلى بنائها وتطويرها، لكنه نبه ان ''التعاقد بالآجل، باعتباره شكلاً من أشكال الدين بغض النظر عن طرق تسديده سواء بالنفط أو غيره، يعني زيادة مديونية الدولة''.

وتساءل عن "مدى ضرورة اللجوء إلى الاستدانة في الوقت الذي لا تكاد تصل نسب انجاز الموازنة الاستثمارية نصف المبالغ المخصصة لها مع وجود فوائض لإيرادات النفط يمكن الاستفادة منها في التمويل نتيجة لارتفاع سعر بيع البرميل بما يقارب العشرين دولاراً على السعر المعتمد في الموازنة. [١٣]

ولا نستغرب قلق النائب عن كتلة الاحرار اقبال الغرابي من نقص القانون وإرهاقه للموازنة العراقية[١٤] ولا أعتراض خالد العلواني عن العراقية بأن "العراق ليس بحاجة الى هذا القانون لان المبالغ التي بقيت من السنوات الماضية من الممكن ان تستخدم بديلا للاقتراض الخارجي". [١٥] ولا قول رئيسة لجنة الخدمات البرلمانية فيان دخيل بأن الوزارات والمحافضات لا تصرف الموازنة السنوية المخصصة لها، فيمكن استخدامها. وقولها أخيراً انه "لا يمكن ان نعطي صك للحكومة بـ٣٧ مليار دولار مقابل قانون بورقتين ورؤوس نقاط بسيطة وبدون تفاصيل"، وهو وصف لم يكن ظالماً للقانون كما تم تقديمه.

نستطيع ان نفهم غضب المالكي وأتلافه لحرمانهم من تسجيل ما يبدو نقطة انتخابية كبيرة لصالحهم ولكن لا يمكن أيضاً مسح هذه الإعتراضات الجوهرية ببساطة على اساس ان القانون "يهدد فساد المعترضين عليه"، كما يفعل عدي العوادي في لجنة الطاقة المشبوهة ضد معارضي بيع الكهرباء للشركات.

من كل ما سبق، ومن تصريح النائب عثمان بشكل خاص، نستطيع القول بثقة ان الكتل السياسية المعارضة كانت ستحاول ان ترفض القانون حتى لو كان متكاملاً، وقد تنجح، فما يهمها هو إفشال المالكي. من جهة أخرى من حق الحكومة ان تقوم بأعمال تخدم الشعب وتفخر بها وأن تستفيد منها في انتخاباتها المقبلة، فهذه هي الطريقة الأمينة والسليمة لكسب الإنتخابات. لكن حين تطلب الحكومة من الآخرين الموافقة على المخاطرة بمشاريع كبيرة، عليها أولاً ان تثبت أنها أهل لمثل تلك المشاريع: عليها أولاً ان تقدم مشروعاً مدروساً بشكل مقنع، وليس مستعجلاً لأهداف انتخابية، وأن تبرر أرقامه بشكل دقيق، وليس ورقة مليئة بالثغرات وعلامات الإستفهام وتبدو وكأنها كتبت على عجل في جلسة واحدة، وأن تبين ثانياً أنها بذلت كل ما تستطيع، وستبذل المزيد، من أجل ان ينفذ المشروع بلا استدانة وأرباح

مكلفة. وبدلاً من الجهود السياسية الهائلة في الأروقة الخلفية ورشوة كردستان بأموال المحافظات الأخرى وتنظيم التظاهرات المؤيدة للقانون لجماهير لا تعلم شيئاً عنه، ان تبذل بعض هذا الجهد في دراسة وكتابة قانون متكامل قدر الإمكان ومقنع يصعب رفضه دون إحراج كبير للكتل الرافضة.

في الحلقة الثانية سنختتم هذا الموضوع بمراجعة أهم الدراسات التي وضعت حول القانون ونحاول استنتاج الشكل المناسب الذي يفترض ان يقدم على اساسه.

(١) http://iraq4allnews.dk/ShowNews.php?id=41772

(٢) http://qanon302.net/news/news.php?action=view&id=22751

(٣) http://www.alsumarianews.com/ar/iraq-politics-news/-1-48846.html

(٤) http://qanon302.net/news/news.php?action=view&id=22631

(*) http://qanon302.net/news/news.php?action=view&id=22146

(٥) http://www.alestiqama.com/news.php?cat=siasy&id=4616

(٦) http://qanon302.net/news/news.php?action=view&id=22661

(٧) http://qanon302.net/news/news.php?action=view&id=22631

(٨) http://qanon302.net/news/news.php?action=view&id=22796

(٩) http://www.al-daawa.org/main/index.php?option=com_content&view=article&id=2098:2012-09-24-06-52-24&catid=20:fiqer&Itemid=26

(١٠) http://qanon302.net/news/news.php?action=view&id=22838

(١١) http://qanon302.net/news/news.php?action=view&id=22631

(١٢) http://www.youtube.com/watch?v=Y8TDch24DAo

(١٣) http://www.almothaqaf.com/index.php?option=com_content&view=article&id=67342:2012-09-26-12-27-14&catid=36:2009-05-21-01-46-14&Itemid=54

(١٤) http://www.ipairaq.com/index.php?name=inner&t=economy&id=60396

(١٥) http://www.almothaqaf.com/index.php?option=com_content&view=article&id=67342:2012-09-26-12-27-14&catid=36:2009-05-21-01-46-14&Itemid=54

مركز النهرين لتخريج العملاء وقادة المؤامرات يفتتح في بغداد

(كتبت في ٢٩ حزيران ٢٠١٢)

"أعلنت السفارة الأميركية[١] في بغداد، ان مركز النهرين للدراسات الستراتيجية الذي تم افتتاحه بالعاصمة وفقاً لاتفاقية الإطار الإستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة، سيقوم بمهمة تيسير الحوار الإقليمي، مؤكدة أنه يمثل الأساس لتعزيز الشراكة بين العراق والدول الأخرى".

وأضافت السفارة ان "المركز يضم جامعة الدفاع الوطني العراقية وكلية الدفاع الوطني والكلية الحربية العراقية ومعهد اللغات العراقي"، مؤكدة أنه "سوف يقوم بمهمة تيسير الحوار الإقليمي كما يمثل أساساً تبنى عليه دعائم الشراكة بين العراق والدول الأخرى في شتى أنحاء المنطقة".

ولفتت السفارة الإنتباه إلى أنه قد "تم استكمال كافة المرافق الخاصة بمجمع المركز والتي بلغت تكلفة إنشائها خمسة عشر مليون دولار ممولة من قبل السفارة الأميركية في مدة زمنية بلغت العامين"، معتبرة ان المركز "يعكس مدى التزام العراق نحو وضع منهاج للتطوير المهني والدراسات الإستراتيجية لكبار المسؤولين في العراق".

وكشفت السفارة ان "كبار القادة العراقيين سيتلقون دراساتهم في مجالات مثل الدفاع والأقتصادات والعلاقات المدنية العسكرية والقيادة والإدارة فضلاً عن الموضوعات المتعلقة بالأمن الإقليمي وتخطيط الموارد الإستراتيجية"، مشيرة إلى ان "افتتاح المركز يعكس مدى التعاون القائم بين الولايات المتحدة والعراق ضمن

اتفاقية الإطار الإستراتيجي بغية تعزيز الأمن والاستقرار في العراق".

إذن سيكون لدينا بعد بضع سنين، عدد كبير من "الخبراء" ليس فقط في الجيش و "الأمن الإقليمي"، ولكن أيضاً سيعلموننا كيف "نخطط مواردنا الإستراتيجية" ويعطونا الأساس الذي نقيم عليه "دعائم الشراكة" بيننا وبين "الدول الأخرى في شتى أنحاء المنطقة".

يذكرني "مركز النهرين" بـ "مدرسة الأمريكان" التي كانت تخرج الخبرات العسكرية والأمنية لدول أميركا الوسطى والجنوبية، والتي قيل ان "جميع" (أكرر "جميع") دكتاتوريات دول أميركا الجنوبية والوسطى كانوا من خريجيها، إضافة إلى عدد كبير من المجرمين الأقل شأناً، والذين كانوا ينظمون عمليات الإرهاب في تلك الدول.

" التخلص من شخص ما، أمر سهل، أما تحطيم أمال الشعوب فتحتاج جهوداً أكبر. لكنك تستطيع الثقة بأن البعض سيتبرع بالقيام بالعمل القذر مقابل المال او الجاه او السلطة....أما عندما تفشل الطرق الإعتيادية فيمكن الإعتماد على مدرسة ألأمريكتين". هكذا يبتدئ و. ي. كتمان مقالته عن "مدرسة الأمريكيتين (SOA-School-of-the-Americas)"[٢]، وأنقل لكم المزيد من مقالتي التي كتبتها عن المدرسة عام ٢٠٠٦:

أسست "مدرسة الأمريكتين" في بنما عام ١٩٤٦، (أي بعد عام واحد فقط على انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقبل عام من مشروع مارشال!) ثم تم نقلها إلى "حصن بينينج" في الولايات المتحدة بعد عامين، عندما طردها الرئيس البنمي يورغ ايلويكا ووصفها بأنها "أكبر قاعدة لإثارة القلاقل في أميركا اللاتينية". منذ تأسيسها تخرج منها ما يزيد على ٦٠ الف عسكري من أميركا اللاتينية (احصاء ١٩٩٥). حاول عدد كبير من الناشطين فضح وإغلاق تلك المدرسة، وكذلك العديد من السياسيين الأمريكان مثل النائب الديمقراطي جوزيف كندي، الذي يقول عنها ان "خريجيها يشملون دكتاتوريي أميركا اللاتينية وجنود متورطين في جرائم كبرى ضد حقوق الإنسان"...". إنها تكلفنا ملايين الدولارات وتربط إسمنا بالمتسلطين ومضطهدي شعوبهم".، لكن أميركا كان لديها ماهو أهم من سمعة اسمها كما يبدو،

فاستمرت المدرسة تحت أسماء أخرى رغم كل المعارضة والإحتجاجات والفضائح.

للمزيد من المعلومات عنها يرجى مراجعة ما أضفته في الهامش، وكذلك رابط المقالة فيه.[٣]

هل يخطط الأمريكان للعراقيين شيئاً أفضل مما خططوا للأمريكيين اللاتينيين؟ إذا كان هذا ما قدمه الأمريكان لدول أمريكا اللاتينية التي يسمونها ''حديقتهم الخلفية التي لم تزعج أحداً'' فما الذي يدربونه لخزان الـ ١١٪ من نفط العالم، وتحت التأثير الإسرائيلي المتزايد؟ أتركها لكم ايضاً، بعد ان أذكركم بأن أول سفير أختاره الأمريكان للعراق، ''جون نيغروبونتي'' كان سفيراً لأميركا في الهندوراس في ثمانينات ريكان الإرهابية وكان على ما اشارت الكثير من المصادر، يدير الإرهاب في أميركا اللاتينية من سفارته هناك.

أنظر مقالتي عنه. ''**نيغروبونتي: السجل الخطير لسعادة السفير**''[٤]

أصدقاء أميركا، وحتى الذين يسبحون بحمدها ليل نهار ويخشون على خدش شعورها حتى من إسم إتفاقية غير لطيف، لا ينكرون أنها دولة تعمل لمصالحها مثل غيرها من الدول، فلماذا تدفع ١٥ مليون دولار لتدريب كوادرنا؟ أترك لهم ولكم الجواب على ذلك، ولكني أعود فأتساءل: ١٥ مليون فقط؟ ما قيمتها بالنسبة لبلد مستعد ان يضحي بالمليارات بلا سؤال؟ ولماذا لا يبني مثل هذا المركز بدل واحد من ''المولات الحديثة'' التي يقوم بإنجازها، ويكون لديه مركز لتخريج خبراء عراقيين بعيداً عن تأثير أية قوة أجنبية، يثق بهم ويعملون من أجله، ويختارهم بنفسه على أساس الكفاءة وليس اي معيار آخر مشبوه؟ ويتم اختيار مدرسيه ومحاضريه بإرادة عراقية يمكنها ان تستثني أي وجه مشكوك بأمره أو له تاريخ صهيوني أو لصوصي أو معاد للعراق وأصدقائه.

هؤلاء الذين يقدسون أميركا يعترفون أيضاً بأنها جاءت بالبعث إلى العراق ثلاث مرات، (بعد فشل محاولتهم الرابعة في الإنتخابات الأخيرة) ولم يأتوا بأي شريف له في يوم من الايام، بل لم يفعلوا ذلك لأي بلد، فما نوع ''القادة'' الذين ستعدهم أميركا لنا هذه المرة؟ هل كان على نبي هذه الأمة ان يقول ان ''المؤمن لا يلدغ من جحر أربع مرات''؟

أمس كتبت عن الوزير شلال الذي ''أقيل على خلفية اتهامات بالفساد''، وأشرت أنه استعاد ٥٠ مليون دولار من قيمة صيانة معدات محطة توليد كهرباء واحدة فقط، كان الوزير الذي قبله قد تعاقد عليها، بمجرد مساءلته الشركة عن سبب غلاء عرضها. لم تكن هذه الـ ٥٠ مليون بالحسبان...خذوها وأبنوا بها ثلاث مراكز عراقية مثل ''النهرين''، وتبقى ٥ ملايين للرشاوي والفساد. أو خذوا ما حاول نفس الوزير توفيره في مشروع واحد حين شكك بإله ''الإستثمار'' المقدس والإحتفاظ بـ ١٢ مليار دولار للحكومة. بدل من إعادة هذا ''الإستحمار'' كما تفعلون الآن، خذوها وأبنوا ٨٠٠ ''نهرين'' عراقي لا تحوم حولها وحول خريجيها الشبهات! لماذا نخاطر بقيادة العراق ومستقبله من أجل ١٥ مليون دولار؟

ومن هي برأيكم ''الدول الأخرى في شتى أنحاء المنطقة'' التي سيساعدنا خريجونا من مركز النهرين على التعامل وإقامة العلاقات معها؟ إحزروا؟! مصر الثورة؟ سوريا؟ إيران؟..لا! وهل يحتاج العراق إلى خبراء تدرسهم أميركا لمثل هذه العلاقات؟ هؤلاء الخبراء سيركزون على ''المهمات الصعبة'' للعلاقات! مدرسي المركز سوف يعلمونهم أفضل الطرق لإقناع الناس بتلك العلاقات.

بعد بضع سنوات، وحين تكمل ''القاعدة''(!) إغتيال بقية العلماء العراقيين والطيارين الذين تدربوا على طائرات روسية وفرنسية (منافسة)، وكبار الضباط السابقين الذين لم يتعاونوا مع المحتل، والإقتصاديين الذين ''يشركون'' بحرية السوق ويشككون بقداسته، ان لم تكن قد أكملت اغتيالهم بعد، سوف يكون لدينا جيش صغير بديل من خريجي مركز النهرين و غيره من الدورات الأمريكية، ليحلوا محلهم. هؤلاء سيتولون إدارة ''الخزان الذي يحتوي على ١١٪ من نفط العالم''، كما قال الشهرستاني تواً، لأن أهل هذا الخزان ارادوا توفير ١٥ مليون دولار.

في زيارته لأميركا، ولتبرير خطط الحكومة باقتراض ٧٠ مليار دولار إضافية من أجل خطط متطرفة وغير مدروسة لإستخراج النفط بأقصى طاقة ممكنة، قال المالكي: وما قيمة الـ ٧٠ مليار دولار بالنسبة لبلد مثل العراق؟ إذن ما قيمة ١٥ مليون دولار لهذا البلد ليضع نفسه غداً تحت قيادة خريجي معهد مشبوه، يديره أمثال بايدن الذين يفاخرون بصهيونيتهم، او مجهولون من جيكيا التي تعتبر نفسها ولاية

من ولايات إسرائيل، بل وربما محاضرين من إسرائيل نفسها؟ وهل هناك خط فاصل بين إسرائيل وأميركا؟

الخطوة التالية لن تكون صعبة، وربما بدأ العمل بها منذ زمن: إفشال الحكومة العراقية المنتخبة، وإحباط المشاريع الإقتصادية وإستمرار إشاعة الفساد، تليه حملة إعلامية قوية من الحرة والصباح والبغدادية والفيحاء والحوار المتمدن وبقية الشلة، عن ضرورة "تعيين المسؤولين على أسس مهنية" والتسبيح بحمد "المسؤول المستقل" عن تأثير الأحزاب والكتل السياسية، و "إقامة حكومة تكنوقراط".

ومن سيكون لدى العراق من "المهنيون التكنوقراط"؟ الذين تخرجوا تواً من مركز النهرين في انتظار ان يطهى المواطن جيداً ويصبح جاهزاً لتسليمهم قيادته في كل شؤون البلاد، وسيشكلون عصابة تقودها قيادة موحدة من مركز قيادة عمليات السي آي أي في بغداد والمسمى "سفارة"، والتي تحتفظ بملف عن كل عراقي وتعرف كل خفاياه وتوجهاته، وستقوم بتنسيق عمل هذه العصابة لإستبعاد وطرد أي عنصر دخيل في أي موقع مهم في العراق، بالتهديد والرشاوي والفضائح التي تعتمد على معلوماتهم تلك، حتى تستتب كل الأمور لهم وعندها لن يكون هناك شيء يمكن عمله حتى لو أكتشفت الحقيقة..... بـ ١٥ مليون؟ ما أرخصنا!

كبار قادتنا، سيكونون إذن من خريجي المركز الأمريكي، "النهرين"، الذي يقول الخبر أنه - "يعكس التزام العراق بـ"....(لنكملها نحن)."، البقاء تابعاً لأميركا حتى بعد خروج قواتها وإلى ان يكتب الله أمراً كان مفعولا!"

(١) http://www.akhbaar.org/home/2012/06/131920.html

(٢) School of the Americas:POLITICS OF ASSASSINATION:
The Bloody Legacy of the US Army School of the Americas
By W. E. Gutman http://www.pangaea.org/street_children/latin/soa.htm

(٣) معلومات ومصادر أخرى:

أ: هذا الموقع يقدم قوائم بأسماء الخريجين سيئي السمعة في كل بلد من بلدان أميركا اللاتينية بقائمة منفصلة:
http://www.soaw.org/article.php?id=205&cat=63

ب: عدد خريجي مدرسة الأمريكتين حسب جنسياتهم:

(Countries / Graduates (since 1946

Argentina / 931

Bolivia / 4,049

Brazil / 355

Chile / 2,405

Colombia / 8,679

Costa Rica / 2,376

Dominican Republic / 2,330

Ecuador / 2,356

El Salvador / 6,776

Guatemala / 1,676

Honduras / 3,691

Nicaragua / 4,693

Panama / 4,235

Paraguay / 1,084

Peru / 3,997

Uruguay / 931

Venezuela / 3,250

ج: أشهر الجرائم التي قام أو شارك بها خريجو مدرسة الأمريكتين:

إغتيال القس روميرو: تم التعرف على ٣ ضباط – ٢ منهم من خريجي مدرسة الأمريكان

إغتيال ٥ راهبات أمريكيات: تم التعرف على ٥ ضباط – ٣ منهم من خريجي مدرسة الأمريكان

إغتيال قادة عماليين: تم التعرف على ٣ ضباط – ثلاثتهم من خريجي مدرسة الأمريكان

مذبحة الجنكيلو: تم التعرف على ٣ ضباط – ٢ منهم من خريجي مدرسة الأمريكان

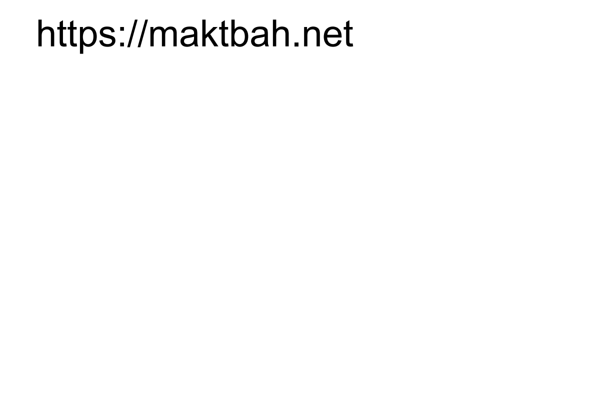
مذبحة المازاتو: تم التعرف على ١٢ ضابط – ١٠ منهم من خريجي مدرسة الأمريكان

إغتيال صحفي هولندي: تم التعرف على ضابط واحد – وكان من خريجي مدرسة الأمريكان

مذبحة لاهوجاس: تم التعرف على ٦ ضباط – ٣ منهم من خريجي مدرسة الأمريكان

مذبحة سان سيباستيان: تم التعرف على ٧ ضباط – ٦ منهم من خريجي مدرسة الأمريكان

مذبحة اليسوعيين: تم التعرف على ٢٦ ضابط – ١٩ منهم من خريجي مدرسة الأمريكان
للمزيد أنظر: صائب خليل: مدرسة الأمريكتين- قصة معمل لتفريخ الدكتاتوريات والسفاحين
http://www.al-nnas.com/ARTICLE/SKHalil/26usa.htm
(٤) صائب خليل - نيغروبونتي: السجل الخطير لسعادة السفير
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=20653



عن طائرات الـ إف ١٦ والفائض، ـ ليطمئن قلبي يا رئيس الوزراء...

(كتبت في ٣١ تموز ٢٠١١)

السيد رئيس الوزراء نوري المالكي المحترم، نود لو أخبرتمونا يا سيادة رئيس الوزراء، لماذا قررتم فجأة، وبلا سابق إنذار، شراء ضعف عدد الطائرات التي كنتم قد رفضتم شراءها قبل اسابيع وقلتم ان هناك أولويات أخرى أهم منها، وأن العراق ليس بحاجة إليها؟ هل زالت تلك الأولويات لسبب ما، أم وصلتكم أنباء جديدة غيرت رأيكم؟ نفهم ان بناء الجيش ضروري، لكن لماذا هذا التغير السريع في الموقف؟ هل يستعد أحد لمهاجمتنا دون ان ندري أم أننا سنعلن الحرب على أحد؟

ربما يكون سؤالي التالي غريباً، لكن لماذا الطائرات من أميركا يا سيادة رئيس الوزراء علماَ أنها أغلى بمرات عديدة من نفس الأسلحة من مصادر أخرى، حسبما بينت العديد من المصادر العسكرية في مناسبات متعددة؟ هل حاولتم مفاتحة جهات أخرى غير أميركية، بموضوع الطائرات، ووجدتم ان الـ إف ١٦ هي الأنسب للعراق سعراً وتقينةً؟ أم أنّ تواجد القوات الأمريكية في البلاد يضغط بثقله على حرية الإختيار؟ وما هي شروط استعمال تلك الأسلحة يا سيادة رئيس الوزراء؟

قالت جهات عراقية عسكرية وسياسية عديدة ان أميركا سعت عن عمد لتأخير تسليح الجيش العراقي، وأنها لا تريده جاهزاً، لكي يكون لها الحجة للبقاء فيه. ومعروف ان الـ إف ١٦ التي تسلم إلى السعودية ليست كـ أل إف ١٦ التي تسلم لإسرائيل، بحكم فرق العلاقة، وليس من الغريب إذن ان لا تكون الـ إف ١٦ العراقية أكثر تخلفاً من تلك التي تسلم للسعودية، فهل لديكم فكرة عن أية إف ١٦ تتحدث

العقود؟ وما هي التجهيزات التي ستنسحب منها وما هي الأجزاء التي ستستبدل بنسخة قديمة؟ هل لدى العراق طاقم خبير يمكنه خوض مفاوضات شراء طائرات متطورة مع جهة غير موثوق بها؟

سمعنا أيضاً أنكم بصدد محادثات مع جيكيا لشراء طائرات أخرى، ألا يقلقكم ان يشتري العراق طائراته من دولتين تختلطان بإسرائيل إلى الدرجة التي يصعب تمييز الحدود بين الدولتين، وأنهما لا يرفضان طلباً لإسرائيل، وما قد يعني ذلك على مستقبل الأسلحة العراقية والجيش العراقي والأمن العراقي؟ ماذا لو قالوا غداً ان بعض قطع الغيار تصنعها إسرائيل، وأنها ترفض تقديمها لكم؟ ....مالم ''تحسنوا'' علاقتكم بها....؟

أقلقني أيضاً يا سيادة رئيس الوزراء قولكم ان مبالغ العقد سيسدد من ''فائض'' النفط المتحقق بفضل ارتفاع أسعاره. ما أدرى سيادتكم ان اسعار النفط ستبقى مرتفعة لفترة كافية لتسدد بفائضها ذلك المبلغ؟ وإن لم تبق كذلك فمن أي جهة ستستقطع تلك المبالغ؟ أم أننا سنكون مدانين للولايات المتحدة بكل ما يعني ذلك من مرارة ابتزاز جديد؟

وهل لحكومة عراقية يا سيادة رئيس الوزاراء ان تتحدث عن ''فائض''؟ هل هناك ''فائض'' في بلد يعيش نصفه تحت خط الفقر وتعجز مؤسساته حتى عن جمع القمامة من شوارع عاصمته ويرزح فيه ملايين الأيتام والأرامل تحت الفقر وانعدام الأمل، وتبلغ فيه الأمية والتدهور الصحي مبالغ مهولة؟ لا أعرف على وجه التحديد كم ستكلف هذه الطائرات، لكن من المعطيات السابقة، يمكنني ان أقدر أنها تكلف بحدود ٢٠٠ دولار لكل فرد عراقي، ما لم يتم زيادتها لاحقاً، وهو المعتاد والقاعدة في مثل تلك الصفقات، أي ان العائلة الواحدة ستدفع ما قد يزيد عن الألف دولار على الأقل، لهذه الصفقة وحدها، فهل سألت عوائل العراق الفقيرة ان كانوا مستعدين لتقديم ١٠٠٠ دولار لكل عائلة من أموالهم، أموال النفط ''الفائضة''، من أجل طائرات إف ١٦ في هذه الظروف؟ أم أنها ليست أموالهم يا سيادة رئيس الوزراء؟ وزارة الكهرباء تشكو أنها لا تملك تخصيصات لمشاريعها، وأنها تعمل بالآجل، مما يجعل مشاريعها أكثر كلفة، فأيها أهم بالنسبة للشعب في رأيك يا رئيس الوزراء؟ مدارس العراق

من الطين والتنك، المستشفيات فارغة من الأدوية، الشوارع تحولت إلى مجارٍ لمياه الأمطار، البطالة تخنق البلد وتقتل الأمل والتلوث ينشر الأمراض والسرطان في البلاد، والحر يقتل الناس، وتقول لنا ''فائض'' ؟ ألا يدل ذلك على عقلية لا تهتم بمشاكل الناس وما يحدث لها؟

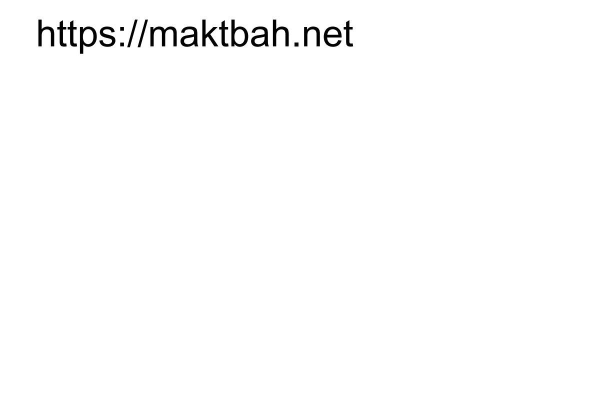
وبمناسبة ''فائض'' النفط، لماذا تستمرون يا سيادة رئيس الوزراء بدعم الأردن في أسعار النفط؟ هل لدينا أيضاً "فائض" من أجل ذلك؟ أم أنهم عاملوا الشعب العراقي أو الحكومة يوماً بشكل مناسب يبرر تلك المعاملة، أم أنه ابتزاز آخر؟ هل تنازلوا عن دينار واحد من ديونهم؟ هل هم أكثر فقراً من أبناء العراق؟ ولماذا الأردن بالذات يا سيادة رئيس الوزراء؟ لا أدري ان كنت قد اطلعت على سلسلة مقالات لي في هذا الشأن، أبين فيها ان الأردن يقوم ببيع النفط الذي يصله كمساعدات، لشركات مجهولة، ويضع المال في جيوب مجهولة، وأن نواباً في البرلمان فضحوا ذلك وفضحوا ايضاً ان موارد ذلك النفط لا تجد طريقها إلى الخزينة الأردنية. لقد دخل الأردن في ''مجلس التعاون الخليجي'' فلتدع ذلك المجلس الغارق في النفط والمال أن يوفر لعضوه الجديد النفط المخفض، وليس العراق المنهك الذي لم ينل من حكومة الأردن إلا التآمر. إني لا أرى في ''مساعدة'' حكومة الأردن (وليس شعبها)، إلا نفس ما وراء صفقة الطائرات وبقاء ''المدربين'' الأمريكان: إبتزازات تقوم بها أميركا لصالح جيشها وشركاتها وعملائها، على حساب شعب العراق المأزوم، وبمباركة منكم، فهل فرض على هذا الشعب، وبتعاونكم مع المتآمرين عليه، ان يشبع لصوص الداخل والخارج ويبقى فقيراً؟

أميركا اليوم يا سيادة رئيس الوزراء، رفيق شديد الخطر، فهي تحت سلطة شركات في غاية الجشع وشديدة العطش للمال، وإن فتح لها مصدر امتصته حتى آخر قطرة فيه. لقد بلغت ديون أميركا رقماً مهولاً لم تعرفه اميركا في كل تاريخها، تجاوز حد الـ ١٤، ٣ ترليون دولار (الرقم وقت المقالة، وقد ازداد كثيراً ومازال في تزايد) المسموح به دستورياً. وذلك بفعل سياسة ساستها العدوانية في كل مكان في العالم وقواعدها العسكرية التي تبلغ الألف حسب بعض التقديرات، وصرفها على جيوشها ما تصرفه بقية دول العالم مجتمعة، في حمى عسكرية لا تعرف الحدود. إنهم يتعاركون الآن حول كيفية توفير هذا المبلغ، فلا تفتح الباب لخروج أموال النفط

العراقي وصبها في خزانتهم التي لن تمتلئ أبداً، والتي تصرخ كنار جهنم أبداً: "هل من مزيد"؟ فكلما أعطيتهم، لم يعن ذلك بالنسبة لهم إلا إغراء بالضغط من أجل المزيد، فامتنع وابتعد عن هذه البالوعة التي لا قعر لها قدر ما تستطيع، ولا تدخل العراق فيما ادخل حكام الخليج التابعين لأميركا بلدانهم فيه فحولوا نفطهم إلى أسلحة لا ناقة لشعوبهم فيها ولا جمل، وأموال في بنوك الغرب لن يروها أبداً. وإن كان لدول الخليج "فائض" لدفع ثمن ابتزاز الشركات الأمريكية، فليس لشعبك الذي ينهشه الجوع يا سيادة رئيس الوزراء من "فائض".

الفصل الثاني

السيطرة على القرار السياسي



الجزء الأول: التدخل الأمريكي لتزوير الإنتخابات وتعيين الحكومة

تمهيد

في مقال بعنوان "انسحاب أميركا من العراق، جهود فاشلة وتحديات"، [١] نقلت مجلة نيويورك تايمز مقاطع من كتاب "نهاية اللعبة: الصراع من أجل العراق، من جورج بوش إلى أوباما" للكاتبين ميشيل كوردون والفريق الركن المتقاعد برنارد ترينر، والكتاب يكشف الكثير من الحقائق المرة للإحتلال الأمريكي وكيف تنظر أميركا إلى "أصدقائها".

ويلاحظ من المقاطع التي تم نقلها من الكتاب عدم وجود أي أثر لإحساس لدى الساسة الأمريكان بأنهم يتدخلون في شؤون شعب آخر ليس لهم اي حق في التدخل فيه، وأختفاء أي إحساس بكرامة هذا الشعب أو أن يضعوا أنفسهم في مكانه والتساؤل كيف كان شعورهم لو عكسنا الأمور، ولا كذلك هناك أي إحساس باحترام أصوات الشعب الذي يفاخرون بأن كان لهم فضل في وصولها إلى القرار "السيادي".

ليس من الصعب الإستنتاج أن الأمريكان سيعملون جهدهم لكي يصل العراق إلى حكومة ومؤسسات تقوده بشكل ديمقراطي. ببساطة لأن الإتجاه الشعبي في العراق ليس فقط ضد الأمريكان مباشرة، بل وبشكل خاص ضد اصدقائهم الإسرائيليين أيضاً. لذا فأن الرأي القائل بأن الأمريكان يعملون على إقامة ديمقراطية حقيقية، يفترض بأن الأمريكان يمكن ان يعملوا بالضد من مصالحهم ومصالح إسرائيل، وأن يساعدوا على ايجاد حكومة تعمل بالضد منهم، وهذا افتراض لا اظن ان احداً يتبناه حتى من المتحمسين لأميركا. لذلك فأن عمل الإحتلال الأمريكي على تجويف الديمقراطية في العراق، أمر مفروغ منه تماماً لمن يحكم المنطق بأبسط صوره.

التدخل في تحديد الحكومة العراقية لم يكن سوى واحد من سلسلة تاريخية طويلة من هذا النوع من التصرفات الإستعمارية المعتادة التي مارستها أميركا منذ

نشأتها ونشطت بشكل مخيف بعد الحرب العالمية الثانية كما يبين كتاب وليم بلوم القيم: "قتل الأمل" (Killing Hope). وكما في التجارب السابقة مع الشعوب الأخرى، فإن ذلك يتم تحت تغطية إعلامية وسياسية تهدف إلى خداع المواطن في العراق وفي اميركا وفي كل مكان في العالم في الحقيقة، بأن ما يجري هو العكس، وأن هنك ديمقراطية في طور البناء وأن حرية الشعب في اختيار ممثليه هي من أهداف السياسة الأمريكية في البلد. ولكن بين الحين والآخر يحتاج الأمر أن تكشر أميركا عن أسنانها فتظهر الحقيقة مرعبةً.

إنها "الديمقراطية" التي يريدها الأمريكان للدول التي "يحررونها". السياسة المنفعية المباشرة للسيطرة والإبتزاز هي الأهداف التي يمكن أن تفسر قبولهم بكل تلك الخسائر التي يتكبدونها في حروبهم، وليس الكلام الفارغ عن "حب الديمقراطية" أو مصلحة أميركا في جعل البلدان ديمقراطية.

لقد فشلت كل المحاولات المستميتة في انتخابات عام ٢٠٠٦ في أن يصل رجل أميركا المفضل إلى الحكم. فشل الرجل الذي اختاروه ليرأس الحكومة المؤقتة الأولى تحت الإحتلال، أياد علاوي، ووصل بدلاً منه أحد أزعج الرجال لأميركا رغم أنه لم يكن ثورياً بأي معنىً للكلمة، وبدت قناعاته الإقتصادية مناسبة جداً للإتجاه الأمريكي، كما أنه قدم العديد من التنازلات للإحتلال، إلا أنها كما يبدو لم تكن بمستوى "الطموح". فقد كان هناك نماذج "أفضل" بكثير.

سعت الإدارة الأمريكية بمعونة حلفائها وعملائها في العراق في البداية إلى محاولة تسليم السلطة الفعلية وخاصة في مجال الأمن إلى رجلها المخلص أياد علاوي، فاخترعت "مجلس الأمن القومي" على أن يكون علاوي رئيساً له، لكي يستلم الملف الامني ويكون بالتالي تحت التصرف الأمريكي بشكل كامل. وحين لم يكلل هذا المشروع بالنجاح في حكومة الجعفري، كان لابد لهذا الأخير أن يزاح. وبالفعل تمت إعادة التصويت في البرلمان لإسقاط الجعفري وترشيح شخص آخر، تحت الضغط الأمريكي المباشر ومن خلال العملاء المعروفين خاصة في التحالف الكردستاني، وبمشاركة عدد كبير من الساسة الذين برهنوا تبعيتهم التامة لأميركا في فرض نفسها على شعبهم، كما تم فضحهم في إحدى المقالات التالية.

فشلت الإدارة الأمريكية في فرض خيارها الأول أياد علاوي ثم الثاني عادل عبد المهدي، ولكن نوري المالكي الذي نجح، وجدته أميركا خياراً مقبولاً، فهو اسهل كثيراً من الجعفري على كل حال، ولعلها قررت أنه يصلح مؤقتاً لتمرير أجندتها حتى تتمكن من إتمام ترتيباتها لنقل الحكم إلى أحد الرجلين، سواء في الإنتخابات القادمة أو بنوع من الإنقلاب قبلها. أي أن النتيجة يمكن أعتبارها موقفاً متعادلاً بين إرادة الشعب وإرادة أميركا في حكم البلاد. قبلت أميركا التعادل في انتظار الفرصة القادمة، وأدرك المالكي موقف أميركا منه، وحاول في فترته الأولى جاهداً أن يقنع أميركا بأنه يمكن أن ينفذ لها كل ما تريد أو أكثره وأهمه، رغم أنه ينطلق من بيئة حزبية ليست بالسهولة التي ينطلق منها كل من اياد علاوي (المطلق الصلاحيات في مجموعة مشبوهة بشكل كامل تقريباً) وعادل عبد المهدي وأن يدفع أميركا بذلك للتنازل عن خياراتها الأخرى المنافسة له. وبالطبع فأن أميركا كانت تفهم ذلك جيداً وتستغله أكبر استغلال ممكن، وتسلط من أجل ذلك ضغطاً مستمراً وشديداً على رئيس الحكومة لتقديم التنازل المحرج تلو التنازل. هذا الوضع المتناقض بين محيط المالكي وإرادته لكسب الود الأمريكي كان السبب الرئيسي في عدم تفضيل الولايات المتحدة للمالكي، وهو ما تسبب له بأكبر الإشكالات، ومن المؤكد بالنسبة لقناعتي ومعرفة تاريخ مثل تلك العلاقات، أنه قد تم التعامل مع تلك الإشكالات من خلال عقد اتفاقات سرية شفوية (وربما أخرى مكتوبة) بين الطرفين. هذه الفقرة بمجملها ليست سوى قناعاتي الشخصية من خلال مراقبة وتحليل الأحداث بشكل عام، وليست أحداث مبرهنة، وللقارئ أن يختلف معي في ذلك التحليل أو يتفق.

وبالفعل بعد فشل أميركا في فرض من تفضله في انتخابات ٢٠٠٦ كررت جهودها لفرض البعث في انتخابات ٢٠١٠ كما سنرى في فصل "الإرهاب وإعادة البعث" وقد بلغت مساعي السفارة الأمريكية في ذلك حداً فضائحياً لم تجد فيه الحكومة العراقية رغم تراخيها الشديد أمام أميركا ورغبة ساستها العارمة في إرضائها، سوى أن تهدد بطرد السفير لشدة تدخله في الشأن العراقي والذي كان يدور كالمكوك بين الساسة العراقيين ويعقد الإجتماعات مع المؤسسات القضائية والبرلمانية من أجل فرض قبول مجموعة من البعثيين السابقين كمرشحين للإنتخابات!

وفي مقالتي "نيويورك تايمز تكشف كيف يختار لنا أصدقاؤنا زعماءنا"

(٢٠١٢) ركزت على ما جاء في مقال نشر في نيويورك تايمز بعنوان "انسحاب أميركا من العراق، جهود فاشلة وتحديات" يكشف مقاطع من كتاب "نهاية اللعبة: الصراع من أجل العراق، من جورج بوش إلى أوباما" للكاتبين ميشيل كوردون والفريق الركن المتقاعد برنارد ترينر، والكتاب يكشف الكثير من الحقائق المرة للإحتلال الأمريكي وكيف تنظر أميركا إلى "أصدقائها". حيث تبين أن إبقاء أو إزالة الحكومة العراقية التي جاءت بالإنتخابات كانت موضوع بحث وجدل بين أوباما وبايدن ووزيرة الخارجية كلنتون وآخرين، وكانت هناك اقتراحات متعددة باستبدال هذا وتغيير منصب ذاك، فاقترح أحدهم بأن يستبدل المالكي بـ "عادل عبد المهدي"، وأراد أوباما باتصال بالرئيس العراقي جلال الطالباني إخلاء منصب الرئيس لعلاوي، واقترح بايدن إعطاء الطالباني وزارة الخارجية! وهو جدل ما كان ممكناً لولا أن هؤلاء المتجادلين يعتبرون ذلك من حقهم وضمن قدرتهم على انجازه وأن تجاربهم السابقة تؤكد لهم ذلك.

في المقالات التالية في هذا الفصل أبحث تاريخ النشاط الأمريكي الحديث في السيطرة على الحكومة "المنتخبة" بل وتعيينها من قبلها من خلال الضغط والتزوير والتدخل المباشر العلني والسري.

في مقالتي "الخيارات الأمريكية للعراقيين: علاوي أو الحرب الأهلية-سيناريو نيكاراغوا" (آذار ٢٠٠٦) كتبت أن "مجلس الامن القومي" ليس إلا مشاركة مفروضة بالقوة على حق الإئتلاف بتعيين رئيس وزراء يعين وزراء يثق بهم خاصة في المجال الأمني. لكن اميركا تهتم بهذا الملف بشكل مثير للريبة، حيث تضغط على كل الجهات لتعرقل تشكيل الحكومة في محاولة يائسة لوضع هذا الملف بيد أياد علاوي. لذا فأن الامريكان والقوى المتفقة معهم، والضاغطة بنفس اتجاههم، يخيرون الشعب العراقي اليوم بين خيارين: الأمن لعلاوي او مواجهة الحرب الأهلية."

وقد أشرت في تلك المقالة بإسهاب إلى التجربة الأمريكية المماثلة في تحطيم الديمقراطية في نيكاراغوا وحصار شعبها بين الدمار الإرهابي وقبول الخيار الأمريكي، حتى تم إسقاط الحكومة الشعبية السانيدينية في انتخابات ١٩٨٩، فكتب البعض عن ذلك محللا النتيجة : "لقد سار الى الانتخابات شعب جائع تسيطر عليه

فكرة الحاجة الى الطعام اكثر من اي شيء اخر."

ولما كان "الجوع" صعب الفرض على بلد كالعراق بكل هذه الثروات، وقع الخيار على الإكتفاء بالإرهاب لإجبار الشعب العراقي في النهاية على قبول الخيارات الأمريكية الإسرائيلية له.

عندما بدأ الضغط الذي قادته كردستان والعراقية على الرئيس المنتخب الجعفري من أجل منعه من استلام السلطة عام ٢٠٠٦ بإيعاز من إدارة الحكومة الأمريكية كتبت مقالة "أيها الجعفري لاتنسحب" (٢٠٠٦) ومما قلته فيها، إنني رغم اختلافي الكبير مع الجعفري في العديد من المواقف فإني أدعوه لعدم الإنسحاب، وذكرت:

"انا افعل ذلك ليس دفاعاً عنه وإنما دفاعاً عن العراق والديمقراطية التي ما يزال فيها نفس روح وبصيص امل.

أطالب الجعفري بعدم الإنسحاب لأن صراعه اليوم يمثل الصراع بين من اختاره الشعب العراقي وبين من اختاره زلماي خليل زاد. فأن كسب زاد الصراع، فلن يقتصر الأمر على هزيمة ارادة الشعب العراقي في اختيار زعيم حكومته، بل انها ستكون سابقة خطيرة وإهانة الى الشعب العراقي الذي سيفقد المزيد من ثقته بالديمقراطية، تدفع به الى اليأس اكثر مما هو يائس فعلاً. ومن ناحية اخرى فأنها تمثل اشارة الى السياسيين العراقيين ان لايتوهموا ان ارادة الشعب تكفيهم لكي يحكموا ان تم انتخابهم، و ان رضا زلماي خليل أهم من رضا الشعب، ولذا فعليهم ان يسمعوا كلامه مستقبلاً. إنها معركة رموز ايضاً وفيها ستتحطم رموز وترتفع رموز."

وبالفعل حدث ما كنت أخشاه للأسف، وخسر الشعب المعركة وتحطمت رموزه وارتفعت رموز زاده، ووصلت إشارة للساسة العراقيين بأن طريقهم إلى الحكم يمر من خلال الرضا الأمريكي الذي هو أكثر حسماً في تحديد رئيس الحكومة من الرضا الشعبي العراقي. هذا التاريخ للتدخل الأمريكي، يفسر بأفضل شكل حقيقة التسابق السياسي إلى الحج إلى أميركا قبيل الإنتخابات (٢٠١٤)، والإهمال النسبي لمطالب الشعب خلال نفس الفترة.

لقد تم حسم إزاحة الجعفري بزيارة لكونداليزا رايس التي أعطت الإشارة فقلبت بشكل مثير للإنتباه موقف التكتل القائد لتلك العملية، فانقلب من الدفاع المتلبس بالأخلاقية "العالية" واستنكار "الخطوط الحمر" وضرورة اشراك الجميع في العملية السياسية (بهدف حشر ممثل أميركا الأول، اياد علاوي، في قمتها) إلى الهجوم الشرس المتخلي عن تلك الأخلاق والداعي بشكل مباشر ووقح وصريح إلى إزاحة الجعفري! وفي مقالتي الساخرة "برج الحرباء يمر على سماء بغداد" (٢٠٠٦) كشفت ذلك التغيير المفاجئ في مواقف الساسة العراقيين بمقارنتها لما قبل زيارة رايس، وقد كانت فضيحة سياسية بكل المقاييس.

بعد تلك الهزيمة مباشرة، وفي مقالتي التالية "لو حكم سليمان الحكيم لأعطاها للجعفري فوراً" (٢٠٠٦) كتبت: "لقد اثبت الطرف الذي تنازل رغم احقيته، انه الأكثر حباً بالعراق وحرصاً عليه كما تنازلت الأم عن طفلها (للإحتفاظ بحياته كما في اسطورة تروى عن سليمان الحكيم).

قلنا إن المالكي لم يكن رغم تنازلاته لأميركا وأذيال أميركا التي صبغت فترته كلها، الشخص المفضل لأميركا وقد قبلت به بديلا للجعفري كخيار وسطي. وما أن تم إسقاط الجعفري حتى نشطت السفارة الأمريكية في الضغط على الحكومة الجديدة للمالكي متهمة إياها ضمناً بالطائفية للضغط من أجل حصولها على مناصب لعملائها في العراقية بشكل خاص. وقد أشرت في مقالتي "أفضل مفاوضي الحكم في العراق: متابعات في الوضع العراقي الراهن" (٢٠٠٦) حين قلت: "يشارك الأمريكان في تشكيل الحكومة الجديدة بنشاط ملحوظ وصريح: فهم يفاوضون المقاومة من اجل مشاركتها في السلطة. وان لم نرد ان نتهم الأمريكان بالخيانة لوطنهم فيفترض انهم يفاوضون بإتجاه المصالح الأمريكية التي لا تتفق بالضرورة مع العراقية. لكن ذلك لايبدوا مقلقاً للساسة العراقيين الجدد. ومن جهة اخرى "يطالب" السفير الاميركي لـ "مرشحيه" بكل من وزارة الدفاع (حاجم الحسني من القائمة العراقية) و وزارة الداخلية (احمد الجلبي أو قاسم داود) بالضغط والمفاوضات، تماما كما تطالب الكتل السياسية العراقية! يتم ذلك دون سرية او حرج، لا على من يطرحهم السفير مرشحين عنه، ولا لباقي السياسيين الذين يبدوا لي انهم صاروا منومين مغناطيسياً فلا يرون ضيراً او غرابةً في مثل هذا الموقف المهين، ولم يحتج الأمريكان حتى الى تناوله

في الغرف الخلفية حفضاً لبعض ماء الوجه.

موقف السفير مفهوم: فمن الطبيعي انه كلما تعود السياسيون العراقيون قلة ماء الوجه سهل التعامل معهم، لذا فأن طرح مثل تلك الترشيحات بصراحة له مكاسب متعددة. فإضافة الى وضع الشخص المناسب للسفير في مناصب اخطر الوزارات، يتم بناء تراث سياسي خال من قيم الحياء والكلفة بين السفير والسياسيين العراقيين، ويتم تعويد الأذن العراقية على سماع هذه الأنغام المهينة فلا تعود تتحسس لها مستقبلاً. أما حجج الإختيار الأمريكي فتسهم في تعويدنا على التفاهة في اسباب خياراتنا، وهي هنا لهؤلاء الوزراء : " كونهم شخصيات مستقلة وليس لديها ميليشيات."! – هذا لا يمنع بالتأكيد أن يكونوا عملاء لأميركا أو إسرائيل، لكن مثل هذا الحديث غير وارد، رغم أنه التفسير الوحيد للإصرار الأميركي عليهم.

رايس هي الأخرى ادمنت التتمتع بهذا الدور فأكثرت زياراتها الى العراق حيث لها السلطة العليا، وهي "تطالب" بـ "ضمان" الا تؤثر النزعات الطائفية على اختيار الزعماء العراقيين لوزير الداخلية والوزراء الاخرين. من اين لرايس ان تضع شروطاً وتطالب بضمانات، حتى وان كانت ايجابية؟"

بعد نهاية فترة المالكي الأولى، حان الوقت لفرض المرشح الأول أو الثاني (عادل عبد المهدي) على الأقل، فقامت السفارة الأمريكية بنشاط غير مسبوق في الضغط وتزوير الإنتخابات. وقد كشفت من خلال بعض مقالاتي مراحل مهمة عن فصول النوعين من المحاولات، وبخاصة محاولات التزوير. كان واضحاً أن المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات كانت مؤسسة تكاد تكون مغلقة لعملاء اميركا المباشرين، من رئيسها المحتال حتى موظفيها الصغار والشركات المشبوهة التي تعاقدت معها، حتى أن البعض من منتسبيها قد كشف بأنه إرهابي قتل وهو يقاتل الشرطة في الشوارع بالسلاح، كما تبين من تحقيقات النائب حنان الفتلاوي والتي كتبنا عنها ودعمناها بقوة في حينها.

ومما كشفنا في تلك الأيام دور شركة "ناشطة" في تزوير الإنتخابات. فعلى إثر نشر مقالة لي عن خطورة تزوير نتائج الإنتخابات في العراق والمعنونة الحاسبة .... المزوّر الصامت لأصوات الناخبين!، وصلتني من العراق معلومات خطيرة

عن نظام الحاسبات المستعمل لدى المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات، بأن النظام الحاسوبي الذي تستعمله المفوضية قد تم شراؤه من قبل بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) من شركة تم إنشاؤها حديثاً (يبدو أنها انشأت لهذا الغرض)، وتسمى "ناشطة" أو "ناشيتا" (Nashita) وأن تلك الشركة كانت تجهز المفوضية بكافة أجهزة الإتصالات التي تستخدمها المفوضية بين مراكزها في المحافظات وبين المركز في بغداد.

لقد نشرت مقالتين حول الموضوع ("شركة حاسبات واتصالات مفوضية الإنتخابات مملوكة لمنظمة مجاهدي خلق وتدار من معسكر أشرف!" و "معلومات جديدة هامة عن شركة حاسبات المفوضية (ناشطة)") (٢٠١٠)، وقدمت معلومات محددة حول إسم الشخص المسؤول عنها وذكرت أن عنوانه ورقم هاتفه الأمريكي لدي، وأن الرقم مسجل في ولاية فرجينيا الأمريكية، حيث مقر المخابرات الأمريكية CIA. وكتبت أني أحتفظ بالرقم وسأسلمه للحكومة العراقية في حالة طلبها تلك المعلومات، لكن الحكومة طبعاً لم تطلب أي شيء! فرغم أنه كان من الواضح أن التزوير كان يتم ضدها، إلا أنها لم تكن تشاء التسبب بأية إزعاج لحكومة الولايات المتحدة بالتحرش بأية مؤسسة تبدو بأنها تعمل لصالحها، حتى لو بالتجسس وتزوير الإنتخابات ضدها!

ومن الطبيعي أن استعمال المفوضية لشبكة اتصالات فضائية للحاسبات بين مراكزها يتيح للآخرين، وخاصة الشركة المصنعة لأجهزة تلك الشبكة، ليس فقط التجسس على ما يدور داخل الشبكة فقط، وإنما ألتدخل وتغيير المعلومات داخل الشبكة والحاسبات أيضاً، وهذا أمر في غاية الخطورة! بل هو يعني تسليم الأمريكان ليقرروا نتائج الإنتخابات حسب رغبتهم ويزورونها حسب تقديرهم.

النقطة الأخرى الأكثر خطورة في تلك المعلومات هي أن هذه الشركة مملوكة لمنظمة مجاهدي خلق، وأن حساباتها المالية تدار من معسكر أشرف، وبمساندة من منظماتهم في الخارج!

إثر ذلك وردني من شركة محاماة شركة ناشطة تهديد بإقامة الدعوى ضدي في المحاكم الأمريكية والدولية ما لم أسحب مقالاتي من المواقع الإلكترونية وأنشر

مقالة جديدة أكذب فيها إدعاءاتي خلال ٧٢ ساعة، ثم تبعتها رسالة ثانية. وقد نشرت نص رسالة مكتب المحاماة الأولى وفحوى الثانية وردي على الرسالتين في "شركة "ناشطة" تتهم صائب خليل بالتجاوز وتهدد بالملاحقة وصائب يرد" (٢٠١٠).

ربما لعبت هذه المقالات ضمن أسباب أخرى ساهمت في إيضاح حدوث تزويرات كبيرة في قوائم الناخبين، دوراً في دفع مجموعة من الكتل السياسية من بينها كتلة المالكي (الحكومة السابقة) إلى تقديم اعتراضات وطالبوا بإعادة عد الأصوات يدوياً، فقاومت المفوضية ذلك الطلب مقاومة مستميتة ملفتة للنظر. لقد تم تصوير إعادة العد بأنه "غير ديمقراطي" من ناحية وأنه "لا داعي له" من الناحية الأخرى، بحجة أن "الحاسبة لا تخطئ ولا تتحيز"!! (حسب عبارة رئيس المفوضية)، وإضافة إلى ذلك فإعادة العد يدوياً "مستحيل" وأنه يعادل في جهده إعادة الإنتخابات نفسها! (حسب فرج الحيدري) وقد شارك مندوب الأمم المتحدة الذي كان يتصرف حتى ذلك الحين كموظف في السفارة الأمريكية بعد أغتيال الراحل دي ميلو الذي كان ينتهج سياسة مستقلة وعلى خلاف دائم مع المندوب الأمريكي في العراق، فطالب ميلكرت مع الكثير من الساسة العراقيين المعروفين بقربهم من الإدارة الأمريكية بـ "إحترام نتائج الإنتخابات". كتبت على إثر ذلك مقالة بعنوان "احترام نتائج التزوير"(٢٠١٠) بينت فيها أن إعادة العد ليست ضد الديمقراطية ولا هي مستحيلة ولا يجب أن تكون كذلك، وبينت بأمثلة تاريخية مثل تلك الممارسات في الديمقراطيات الأخرى، من هولندا إلى زيمبابوي مروراً بالديمقراطيات الحديثة في أوروبا الغربية. وقد أشرت بالمقارنة الفاضحة إلى مطالبة الولايات المتحدة نفسها في أفغانستان بإعادة العد لأنها لم تكن راضية عن نتائج الإنتخابات، فلم تدعِ هناك إلى "إحترام نتائج الإنتخابات" كما فعلت في العراق، بل فعلت العكس تماماً!

انتهى الصراع بين الإعتراضات الشديدة مع الضغط الأمريكي بأن قبلت المحكمة الإتحادية إعادة عد أوراق التصويت في بعض مراكز الإنتخابات، بشرط عدم مقارنة الأرقام مع قوائم المراكز! وقد كان شرطاً فضائحياً بامتياز غير مسبوق في القضاء في أي مكان حسب علمي، وقد رسمت كاريكاتيراً يسخر منه ومن المحكمة الإتحادية التي فضحت انتماءها الأمريكي بصراحة تامة، إلا أن الكتل المعترضة تخاذلت وقبلت القرار بدون أي احتجاج أو فضح لعدم قانونيته واستهدافه

المباشر لطمس الحقيقة بمنعه استخدام دليل الجريمة المباشر.

رغم كل ذلك فشلت السفارة في النهاية في إيصال مرشحها المفضل، البعثي السابق الذي يرتبط بالعديد من وكالات المخابرات الأجنبية باعترافه والمتهم بالمشاركة بعمليات التعذيب شخصياً حين كان ضمن جهاز حنين الأمني لحزب البعث، وقتل عدد من المتهمين بالإرهاب في مركز شرطة العامرية في بغداد بيده. وعندها قام السفير الأمريكي السابق في العراق زلماي خليل زادة بتقديم أفكار في مقالة نشرتها صحيفة الفايننشال تايمز البريطانية، تقترح "تقاسم السلطة زمنياً" سنتين لكل من علاوي والمالكي، وكان من أول مؤيدي تلك الفكرة الخبيثة الغريبة، المستشار القانوني الحالي للمالكي، المتملق المتقلب، طارق حرب.(١)

لقد كتبت عن الموضوع في مقالة بعنون "الإختراع الأخير للسيد السفير لإنقاذ أياد من سوء المصير" (٢٠١٠)، بينت فيها ان الهدف ليس فقط حشر العميل الأمريكي عند "قمة هرم السلطة" كما عبر أوباما لاحقاً، وإنما أيضاً خلق تركيبة مشلولة تماماً يستحيل من خلالها حكم البلاد بأية درجة كانت، وتستدعي دائماً التدخل الأمريكي.

لم ينجح الأمريكان في تولية "سافلهم" كما يسمون أياد علاوي، الحكم، لكنهم نجحوا كثيراً في تسميم الحكومة البديلة والدولة. لقد نجح ضغط علاوي وشلة المطلك والجيش الأمريكي في إدخال عناصر أمنية كثيفة، لا تتمتع بثقة الحكومة، إلى الأمن والجيش والشرطة (من الذين وضعوا أنفسهم ممثلين عن السنة، ومن بقايا البعث الأمني، ومن "الصحوات" وغيرها). وهكذا اضطرت الحكومة إلى خسارة السيطرة على الأمن رغم تحملها مسؤوليته!

وبنفس الطريقة نجح الأمريكان في خلق وتركيز الفساد وحمايته وتنميته وإعطائه الإحساس بالآمان والسيطرة من خلال حماية جميع اللصوص الكبار، وإنقاذهم من القانون، حتى من بين أيدي الشرطة العراقية بالقوة المسلحة وتسفيرهم الى الخارج. وفي بعض الحالات مثلما حدث لوزير الدفاع السابق، لص المليار، أعلنت سلطات الإقليم الكردي على لسان مسعود البرزاني، عن ترحيبها الحار باللص.

وهكذا بعد فقدانها سلطتها الحقيقية على الأمن، فقدت الحكومة القدرة على التعامل مع الفساد الذي ينخرها نخراً، رغم أنه من الواضح أن الحكومة أو بعضها، كان يحاول جاهداً أن يفعل شيئاً، بدليل كشف الأمور والقاء القبض على المتهمين ومحاولة تقديمهم للمحاكمة.

كذلك فشلت الحكومة في إجراء أي تحقيق ذو نتائج حاسمة بشأن تزوير الإنتخابات، رغم أنها كشفت فضائح المفوضية في تحقيق برلماني كبير بقيادة النائب حنان الفتلاوي، إلا أن بقية الكتل وقفت بالضد منها لأنها اعتبرتها محاولة من حكومة المالكي للسيطرة على الإنتخابات التالية، وأن الهدف هو المصلحة الشخصية وليس محاربة الفساد، وهو اتهام اثبت الزمن أنه ليس بعيداً عن الحقيقة، خاصة في موقف الحكومة من وزير الشباب وتهم الفساد الخطيرة الموجهة إليه.

ومن وسائل التدخل الأمريكي الشديدة التأثير في الحكومة والسياسة العراقية، سيطرتهم شبه التامة على وسائل الإعلام، التي كانت تروج دائماً للأجندة الأمريكية حيناً ً بشكل صريح وأحياناً بشكل مخفي من خلال إبعاد المصالح الأمريكية عن ساحة النقاش وإتاحة الفرصة للحكومة والمعارضة معاً، للخضوع لها ضد مصالح الشعب دون إثارة الموضوع كما يفترض في الإعلام. إضافة إلى ذلك لعب الإعلام دوراً خبيثاً خفياً ومازال يلعبه في إثارة الشقاق بكل أنواعه بين مكونات الشعب العراقي، وحرصت القنوات التلفزيونية ومواقع الإنترنت على تغليب العنف اللفظي على النقاش وإثارة نقاط الخلاف وإهمال المصالح المشتركة بين تلك المكونات، ولم يقتصر ذلك على المكونات الطائفية بل شمل الفكرية أيضاً، فقد شجعت القنوات وبعض مواقع الإنترنت المشبوهة هذا الصراع تماماً كما يفعل برنامج "الإتجاه المعاكس" في قناة الجزيرة، ولذات الأهداف.

من خلال كل هذا وأكثر، تمكنت الإدارة الأمريكية من فرض الكثير من أجندتها على الحكومة العراقية المنتخبة وتحريفها بعيداً عن مصالح الشعب باتجاه الأهداف الكلاسيكية للإحتلال الأمريكي في تحطيم أي بلد يتواجد فيه، خاصة من بلدان العالم الثالث، وبشكل خاص أكثر، في البلدان العربية والإسلامية استجابة للرغبة الإسرائيلية.

هكذا وجد الشعب نفسه على ابواب انتخابات عام ٢٠١٤، دون أن يجد من يمثله بأي شكل من الأشكال ولا هو يعرف حقيقة ما فعله المنتخبون السابقون ولا خارطة تصويتهم في البرلمان، فقد كانت سرية التصويت من إنجازات الفساد الكبرى وحماية ممتازة لمنتهجي خط الإرادة الأمريكية. وقد فشل المستقلون والشرفاء للأسف في فصل انفسهم عن كتلهم البرلمانية الكبيرة الفاسدة، والذي كان سيتيح للشعب أنتخابهم لو أنهم فعلوا.

ومن ناحية أخرى فأن أية إجراءات لم تتخذ بشأن التزوير الإلكتروني للإنتخابات (وهو تزوير أمريكي بالضرورة) والذي نبهت إلى خطورته وتاريخه في البلدان الأخرى في مقالات متعددة، بل أضيف إلى تلك الإمكانيات، ما يسمى بـ "البطاقة الذكية" التي ستلعب دورها في إتقان التزوير بحيث لا يسهل اكتشافه، وفي توسيع حجمه بشكل كبير، في خدمة أهداف الأجندة الأمريكية في تحديد مكونات الحكومة العراقية القادمة.

(١) من هو الخبير القانوني طارق حرب؟ -
http://www.imshiaa.com/vb/showthread.php?t=56142

نيويورك تايمز تكشف كيف يختار لنا أصدقاؤنا زعماءنا

(كتبت في ٢٥ أيلول ٢٠١٢)

في مقال بعنوان ''انسحاب أميركا من العراق، جهود فاشلة وتحديات''، [١] نقلت مجلة نيويورك تايمز قبل يومين مقاطع من كتاب ''نهاية اللعبة: الصراع من أجل العراق، من جورج بوش إلى أوباما'' للكاتبين ميشيل كوردون والفريق الركن المتقاعد برنارد ترينر، والكتاب يكشف الكثير من الحقائق المرة للإحتلال الأمريكي وكيف تنظر أميركا إلى ''أصدقائها''.

المقالة ركزت على أحاديث كبار الساسة الأمريكان في أواخر العام ٢٠١٠، حين كان موضوع تولي المالكي للسلطة يتعرض لتعقيدات شديدة، وكانت أميركا قلقة على تمديد اتفاقية بقاء قواتها مدة إضافية في العراق، والحديث يقول لنا الكثير.

فحول محاولة الدفع بتمديد الإتفاقية، ذكر الكاتب ان بريت ماككرك، مساعد سابق للرئيس بوش، والذي طلب منه العودة إلى بغداد للمساعدة في المحادثات، أقترح أنه يمكن تجنب معركة عنيفة متوقعة في البرلمان، بالعمل على تقديم ''مذكرة تفاهم''، تحت مظلة إتفاقية التعاون الإقتصادي والأمني، وهو الإتجاه الذي إقترحه المالكي عدة مرات! لكن إصرار البيت الأبيض على إعطاء الجنود حصانة كاملة، جعل من الضروري، وفق المحامين الأمريكان وآخرين، توقيع اتفاقية جديدة وأن يوافق عليها البرلمان العراقي.

ونلاحظ هنا أنه ان صح هذا الكلام فإن المالكي يقع في نفس الخطأ، أو الخطيئة التي ارتكبتها حين قدم ''مذكرة التفاهم'' الأولى ''غير الملزمة''، والتي هيأت الطريق لضغوط أمريكية هائلة على البرلمان والساسة العراقيين لتمرير الإتفاقية، ومن جملتها قتل النائب الصدري العكيلي، الذي كان يدير معارضة الإتفاقية. وهي

نفس الخطيئة التي يرتكبها معظم الساسة الأمريكان مع شعبهم، فيغيرون عنوان الأشياء دون محتواها لمراوغة الدستور وحرمان البرلمان حقه في القرار. إنهم يرون الدستور "مشكلة" وليس عوناً، وهم يحلون تلك المشكلة غالباً بالتلاعب بالكلمات والأسماء. ويبدو ان الحكومات الامريكية تعودت ذلك، فقد استعملته سابقاً لتمرير اتفاقيات العولمة التي لم يعلم بها الكونغرس إلا بعد فترة طويلة من توقيعها، وأحياناً تقدم له قبل يوم واحد من إقرارها ألخ. وربما هي التي اقترحت على المالكي الفكرة في حينها، وأن المالكي اعجبته القضية وأراد استعمالها للتخلص من سلطة الدستور. في كل الأحوال فإن هذه النقطة تحول القانون والدستور نفسه إلى مجرد "جرة قلم"، ولا بد ان يأتي برلمان شريف ليتخذ إجراءً بشأن هذا، لكن مع برلماننا الحالي، لا امل بأي تغيير دستوري نحو الأفضل. ونذكر أنه في ذلك الحين تم تمرير المعاهدة الستراتيجية، والتي سيدفع العراق ثمنها غالياً في تقديرنا، غلسة وبدون أي ضجيج، وستترك للأجيال القادمة تبعاتها ومهمة الغائها العسيرة!

لكن لعل أهم ما في تلك المقالة ما نقلته من وقائع مؤتمر فيديو بين كبار المسؤولين الأمريكان عقد في ٦ تشرين الأول ٢٠١٠، وكانوا يتحدثون عن القيادات العراقية ومن يجب ان يحكم العراق! وينقل الكاتب ان (نائب الرئيس الأمريكي) السيد بايدن رأى ان الأمريكان يمكن ان يعقدوا صفقة مع الحكومة التي بقيادة المالكي، ونقل عن بايدن قوله: "المالكي يريدنا ان نبقى، لأنه يرى ان العراق ليس له مستقبل بدون ذلك" وأضاف "أراهنكم على منصبي أنه سيقبل في النهاية بتمديد صوفا" (اتفاقية سحب القوات).

ولكن المالكي لم يمددها، رغم أنه كاد يفعل حين قال: "إن وافقتم سأوافق"، والتي لا يفهم منها موقفه الحقيقي، وهذا شأن معظم ما يصدر عن المالكي الذي يريد ترك جميع الأبواب مفتوحة بالنسبة له وترك الصدام للآخرين، حتى حين يكون معترضاً. ولو ان المالكي مددها لما غفر له شيء أمام التاريخ وأيضاً المعارضة الشعبية الكبيرة كما بينتها جميع التقارير الإحصائية في ذلك الوقت.

وفي الجدل حول توزيع المناصب في الحكومة العراقية. كان بايدن قد فضل خطة تتمثل بـ "إبقاء" المالكي رئيساً للحكومة (!) على ان يكون لمنافسه الأساسي

السيد علاوي، مكان قرب قمة هرم السلطة! ولأجل إفساح الطريق للسيد علاوي إقترح بايدن (حسب محضر المؤتمر) بأن يزاح الكرد عن الرئاسة، وأن يعطى طالباني منصباً آخر، فقال: ”لنصنع منه وزيراً للخارجية!“، فاحتجت كلنتون على الإستخفاف بالخارجية قائلة: ”شكراً جزيلاً يا جو!“

إقترح نائب وزير الخارجية جيمس شتاينبرغ خطة أخرى، بأن يستبدل المالكي بـ ”عادل عبد المهدي“! ويقول الكاتب ان جهداً أميركياً كبيراً بذل لإستقصاء إمكانية تنفيذ هذا الخيار، لكن إيران عارضته وكذلك المتشددون الشيعة. ولم يذكر الكاتب مصدره عن اعتراض إيران أو ”المتشددون الشيعة“.

وأخيراً وبسبب القلق على الحاجة إلى تشكيل حكومة عراقية، قرر أوباما ان ”يقبل“! بالسيد المالكي كرئيس للوزراء، على ان يعمل في نفس الوقت على صفقة تجلب السيد علاوي وأعضاء آخرين من كتلة العراقية، إلى الحكم.

ثم يشير الكاتب إلى ان الرئيس اوباما قام بنفسه بالإتصال بجلال الطالباني في الرابع من تشرين الثاني ٢٠١٠، واستخدم كل قدرته على الإقناع، ليطلب منه طلباً غير معتاد، وهو ان يتنازل عن منصبه! وكانت الخطة ان يقدم هذا المنصب لأياد علاوي، لكن جهده لم يثمر.

ويذكر الكاتب ان أوباما كتب رسالة إلى البرزاني محاولاً إقناعه بأن على الطالباني ان يقبل بالتنازل عن الرئاسة، وقال إن أميركا ستستمر بالدعم الذي تقدمه للكرد، ولكن السيد برزاني رفض الطلب، قائلاً أنه يجب ان لايطلب منه ان يحل مشاكل الشيعة والسنة على حساب الكرد.

يلاحظ من كل هذا بضع نقاط اساسية، الأولى هي اختفاء أي إحساس لدى الساسة الأمريكان بأنهم يتدخلون في شؤون شعب آخر ليس لهم اي حق في التدخل فيه، واختفاء أي إحساس بكرامة هذا الشعب أو التساؤل كيف كان شعورهم لو عكسنا الأمور. ولا كذلك هناك أي إحساس باحترام أصوات الشعب في انتخاب قادته، وهم الذين يفاخرون بأنهم كان لهم فضل في إيصال البلاد إلى القرار السيادي.

ورغم كل ذلك، وكما يشير الكاتب، فأن رئيس الديوان في حكومة مسعود

البرزاني فؤاد حسين، شكى من ''ضعف'' سياسة أميركا قائلاً : ''ليس من الواضح بالنسبة لنا كيف يحددون مصالحهم في العراق''. أي ان فؤاد حسين كان أحرص من الأمريكان على مصالحهم، ورغم كل هذا التدخل الواضح، فهو يريد سياسة ''أقوى'' لدعم أكبر لمن يخدم مصلحتها، ويقصد جماعته بالطبع!

عدا هذا ننتبه إلى الإصرار المطلق على تولية ''سافلهم في بغداد'' كما يسمون أياد علاوي، منصباً يكون فيه مؤثراً بشكل حاسم، ومعرقلاً لأي قرار قد يصدر من الحكومة، وميزته الوحيدة كما قال أحد الصحفيين الأمريكان، هو انه ''سافل''، وفي اي مكان يدخله الأمريكان فإن همهم الأول هو البحث عن ''سافل''، ثم رفعه إلى أعلى سلطة ممكنة. فخبرتهم وتجاربهم مع الشعوب أكدت لهم دوماً ان هذا النوع من الرجال هو الذي يخدم مصالحهم بشكل افضل.

ونلاحظ ايضاً أنهم قبلوا بالمالكي بعد تردد، رغم كل ما أبداه من تساهل معهم، ورغم كونه خياراً وسطاً بين الضغط الأمريكي و الشعب العراقي بعد إزاحة ذلك الضغط لرئيس الحكومة المنتخب، إبراهيم الجعفري.

كذلك فإن ترشيح عادل عبد المهدي له دلالته الكبيرة، وكان قد قدم فروض الطاعة سابقاً لديك تشيني بشكل مثير للخجل. أما عن رفض إيران له فيذكره الكاتب دون ان يشير إلى مصدر له، وعلى الأكثر فإنه يذكر ذلك ليؤكد صورة سلطة إيران المبالغ بها على الجانب العراقي، وهو ما يناسب القارئ الغربي. ولو صح ذلك فليس هناك سبب لإيران للرفض، بفرض قدرتها على ذلك. نحن نعلم ان المجلس الأعلى الذي ينتمي إليه عادل، هو من اقرب الجهات إلى إيران، بل ربما أقربها بلا منازع.

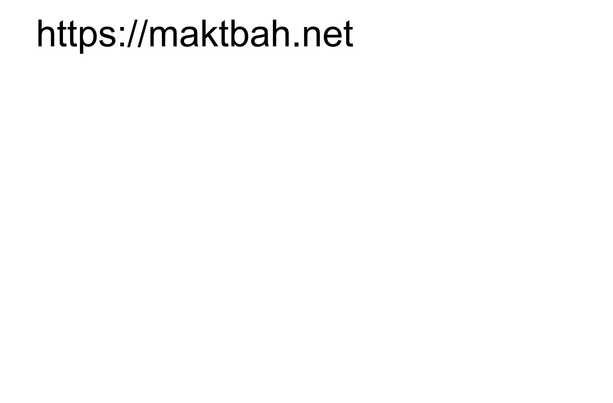
هذه هي الديمقراطية التي يريدها الأمريكان للدول التي ''يحررونها''، والتي تستطيع ان تفسر قبولهم بكل تلك الخسائر من أجلها، وليس الكلام الفارغ عن ''حب الديمقراطية'' أو ان مصلحة أميركا في جعل البلدان ديمقراطية، وأمثالها من العبارات التي يلوكها بلا خجل حتى اليوم، دعاة ''الصداقة'' مع أميركا، فـ ''صداقة'' أميركا وكل اتفاق معها مشبوه وخطر وملغوم ويختلف عن المتوقع منه تماماً كما تختلف ديمقراطيتهم عما يفهم الإنسان من الديمقراطية: حكم الشعب. يريدون ديمقراطية يمكن التباهي بصنعها، بشرط ''أن لا تعمل''، ويقدمون دستوراً يعلمون أنهم قادرون

على تفسيره كما يشاؤون، وبرلماناً يستطيعون تجاوزه متى ما يريدون، وبتغيير الكلمات فقط!

صحيح أنهم لا ينجحون دائماً، لكن من الواضح حتى للأعمى ان هذا هو الهدف وهذا هو السعي هذه هي الإرادة التي تسيرهم. ألم يبرهن ذلك موقفهم في الإنتخابات الأخيرة وتدخلهم الذي فاق حدود الخيال في عمل مؤسسات الديمقراطية في العراق، حتى ان الحكومة هددت بطرد السفير؟

لكنهم لا خيار آخر لهم، فالشعوب تكرههم وخاصة تلك التي يتواجد تأثيرهم الضاغط عليها، وليس لهم ان يعطوا "الحكم" لمن يكرههم. هؤلاء "أصدقاؤنا" الذين لا يتدخلون، والذين وقعنا معهم إتفاقات وفق مبدأ المساواة والندية! واحد يريد ان يستبدل المالكي بـ "عادل عبد المهدي"، والآخر "يقبل ببقاء المالكي في منصبه" وثالث يريد ان "يصنع من الطالباني وزيراً للخارجية"! هكذا يلعبون بمناصب البلد، ويحركونها كقطع لعبة الشطرنج، أو هذا ما يريدونه على الأقل. ولو كان الأمر بيدهم، لوضعوا لنا "علاوياً" في كل مركز حساس في العراق، وليس ذلك غريباً ان رأينا المصائب التي قدمها لهم هذا القميء ورفاقه، والتي تستمر حتى اليوم بجهود من بقي من "العراقية" الذين يملؤون لجنة الطاقة وغيرها في البرلمان ومؤسسات الدولة، والذين أتمنى ان أسعد برؤيتهم ورؤية كل لص أو محتال أو عميل، خاصة من يلبس القاط والرباط منهم، يقاضى على جرائمه بحق هذا الشعب، فعندها فقط أعلم ان هناك أملاً للعراق.

(١) http://www.nytimes.com/2012/09/23/world/middleeast/failed-efforts-of-americas-last-months-in-iraq.html?nl=todaysheadlines&emc=edit_th_20120923&_r=0



الخيارات الأمريكية للعراقيين: علاوي أو الحرب الأهلية- سيناريو نيكاراغوا

(كتبت في ٢٠٠٦-٠٣-٢١)

عندما يختلف ميزان القوى السياسية الذي تفرزه الأنتخابات في بلد ما، عن ميزان القوى العسكرية والسياسية المسيطرة في ذلك البلد، فإن تلك الأخيرة ستعمل المستحيل لكي تمنع إعادة توزيع القوى بما يحرمها تفوقها. لذا فمهما كانت الكلمات المستعملة لوصف الحكومة العراقية القادمة جميلة (توافق، وطنية، وحدة) فإنها ليست الا نتيجة صراع القوى اللاديمقراطية للحد من سلطة القوى الديمقراطية المطالبة بحقها في الحكم. أنها تحاول سحب كل ما يمكن من عناصر القوة اليها، وان تشارك القوى الجديدة في السلطة وتمنعها من ممارسة حقها الإنتخابي.

وأهم القوى على الساحة العراقية: الأمريكان. والحقيقة ان ليس من الصعب اقناع حتى المحبين المندفعين للأمريكان بأن هؤلاء سيعملون جهدهم لكي لايقاد العراق بشكل ديمقراطي. ذلك ببساطة ان الإتجاه الشعبي في العراق ليس فقط ضد الأمريكان مباشرة، بل وضد اصدقائهم الإسرائيليين. لذا فإن الرأي القائل بأن الأمريكان يعملون على اقامة ديمقراطية حقيقية، هو افتراض بأن الأمريكان يمكن ان يعملوا بالضد من مصالحهم، وأن يساعدوا على ايجاد حكومة تعمل بالضد منهم، وهذا افتراض لا أظن ان احداً يتبناه حتى من المتحمسين لأميركا.

"مجلس الامن القومي" المقترح، ليس إلا مشاركة مفروضة بالقوة على حق الإئتلاف بتعيين رئيس وزراء يعين وزراء يثق بهم خاصة في المجال الأمني. لكن اميركا تهتم بهذا الملف بشكل مثير للريبة، حيث تضغط على كل الجهات لتعرقل

تشكيل الحكومة في محاولة يائسة للحصول على هذا الملف بيد أياد علاوي. لذا فإن الأمريكان والقوى المتفقة معهم، والضاغطة بنفس اتجاههم، يخيرون الشعب العراقي اليوم بين خيارين: الأمن لعلاوي او مواجهة الحرب الأهلية.

وفي الوقت الذي يؤكد فيه الجميع ان الغرض من انشاء المجلس لن يكون على حساب الصلاحيات التي منحتها الأنتخابات بشكل دستوري للفائزين، إلا ان التصريحات الأخرى تصب كلها في الإتجاه المعاكس عملياً. فعلاوي يؤكد مراراً ان المسألة ليست مسألة مقاعد وزارية وإنما هي ’’المشاركة في اتخاذ القرارات‘‘، هذه ’’المشاركة‘‘ هي بالضبط ’’المشاركة‘‘ التي تسعى اليها ’’القوة‘‘ لتفرض نفسها على نتائج الإنتخابات.

يدرك الإئتلاف اللعبة لسلبه حقه الإنتخابي، لكنه ربما لايكون قادراً على الدفاع عنه. الشهرستاني قال: ’’ان ما يطرحه السنة غير وارد في الدستور وأمر محرج قانونياً‘‘. وقال الجعفري:‘‘الدستور واضح في توزيع السلطات الثلاث القضائية والتشريعية والتنفيذية، واستحداث جهة قرار جديدة مخالف له ’’.

ففي حين يريد الإئتلاف المجلس استشارياً، تصر القوى التي اخترعت المجلس ان يكون ’’ذي صلاحيات واسعة ويمثل أعلى سلطة في البلاد‘‘ وفي الغالب سوف يتم الإتفاق على صيغة مبهمة تسمح للقوى المسيطرة مستقبلاً بفرض رأيها.

والحقيقة ان هذا السيناريو متكرر كثيراً في التأريخ: فتدعي الولايات المتحدة دعم الديمقراطية وتؤكد في تصريحاتها ذلك الإتجاه، في حين تعمل من وراء الستار على ضمان ان تجلب تلك الديمقراطية توزيعاً للقوى يناسبها، او ان لم يكن ذلك ممكناً، فتوزيع يسمح لها بتدمير الحكومة المنتخبة خلال فترة من الزمن، لتمنح فرصة جديدة لأنتخابات تعيد توزيع القوى لصالحها. وهذا بالضبط ما حدث لحكومة الساندينيين في نيكاراغوا خلال الثمانينات.

قصة نيكاراغوا عميقة ومثيرة وفيها درس بليغ لكل الشعوب التي يجبرها الزمن ان تتعامل مع أميركا. ففي القرن التاسع عشر كانت مسرحا للصراع بين الليبراليين والمحافظين، حتى تمكن مغامر أمريكي يدعى وليام ووكر من ان يجلس على عرش رئاستها. لم يطل حكم المغامر طويلاً ذلك انه لم يكن يخفي حلمه بجعل

نيكاراغوا مركزاً لصيد وتصدير العبيد من امريكا الوسطى، فتعاونت شعوب المنطقة ونفذت فيه حكم الإعدام. بعد ذلك شهدت البلاد استقراراً على يد ''زيلايا'' حتى اطاح به تعاون امريكي مكسيكي لتبقى البلاد تحت الإحتلال الأمريكي حتى ١٩٣٣، حيث تركوا البلاد للجزار الفاسد سوموزا الذي حكم البلاد ومن بعده ولداه حتى عام ١٩٧٩، حين تمت ازاحتهم بواسطة الساندينيين، وهي حركة اشتراكية ثورية اقامت اصلاحات جذرية في البلاد لتفوز في الإنتخابات عام ١٩٨٥ بقيادة اورتيكا.

دعم الأمريكان سوموزا وحكمه الفاسد الى نهاية مايس عام ١٩٧٩ اي قبل فراره بشهرين، حين دعمت اميركا طلبه قرضا من ''صندوق النقد الدولي'' (IMF) بمبلغ ٦٦ مليون دولار، وقد صرح البيت الأبيض وقتها ان ''الحرس القومي'' التابع لسوموزا كان ضرورياً لحفظ النظام، في الوقت الذي كان ذلك الحرس القومي التابع له يقتل الاف الناس العزل في الشوارع وينهب المدن''. (Tom Barry and Deb Preusch، The Soft War; LaFeber، Inevitable Revolutions.)

ولم تفكر الولايات المتحدة بالتخلي عن سوموزا إلا بعد ان اصبح الدفاع عنه مستحيلاً، وكان تخليها مشروطا بالمحافظة على ''الحرس القومي''، حيث صرحت ''لجنة مراجعة السياسة'' التابعة لـ ''مجلس الأمن القومي'' بأن وحدة الحرس كانت هدفاً اساسياً للسياسة الأمريكية، لأنه كان ضرورياً لحفظ البلاد من الوقوع بيد الساندينيين.

وحين فشلت كل الطرق لإنقاذه لشدة كره الشعب له، تبنت الحكومة الأمريكية ما سمي بـ سياسة ''السوموزية بدون سوموزا''. وفشلت هذه المحاولة مرة أخرى، فلجأ الأمريكان الى دعم من يسمون انفسهم ''الديمقراطيين'' ضد ''الساندينيين''، واحتفاظ عناصر الحرس القومي وسلطتها. الا ان الولايات المتحدة اضطرت للتخلي عن هذا الهدف بالحفاظ على ''الحرس القومي'' واستبعاد الساندينيين الذين جاؤوا الى الحكم بانتخابات ديمقراطية، بعد ان رفض ''المعتدلون'' الممثلون بمؤسسة رجال الأعمال (COSEP) تلك الخطة.

كان من الواضح منذ البداية ان اميركا لن تسمح بإنتخابات نزيهة وحرة في نيكاراغوا. فلقد اكد البيت الأبيض مراراً بأشكال غير مباشرة، ان الإرهاب والحرب

الإقتصادية ستستمر الى ان يتوافق ''الإختيار الحر'' مع شروطها. واصبحت تلك سياسة رسمية معلنة عندما صرح البيت الأبيض ان الحصار الإقتصادي سيرفع اذا ما..... استمع الشعب الى اوامر الولايات المتحدة (نعوم جومسكي : منع الديمقراطية، الفصل التاسع).

وبعد ان رضخت نيكاراغوا لشروط البنك الدولي حصلت على قرض ٧٥ مليون دولار خصص ٦٠٪ منها للقطاع الخاص، ومعظمها لشراء بضائع امريكية. وكان من شروط البنك عدم إستعمال القرض في اية مشاريع يعمل فيها الكوبيون، مما يعني في نيكاراغوا استثناء المدارس و حملات محو الأمية والمشاريع الصحية التي كانت كوبا تدعم البلاد من خلالها.

اضافة الى دعم ارهابيي الكونترا قادت الولايات المتحدة سياسة للتجويع. فيشير (مايكل كنسلي) الى ان ''الكارثة الإقتصادية كانت العنصر الأساسي للمعارضة لكسب الإنتخابات''، ولكن ورغم كل الفضائع الإقتصادية والمؤامرات التي كان يقودها اكثر الأنظمة الأمريكية عدوانية قبل بوش الصغير، أي فترة حكم ريكان وسفيره في اميركا الوسطى نيكروبونتي، تمكنت نيكاراغوا من تحقيق تقدم مدهش في الثمانينات خلال حكم الساندينيين محققة اعلى نسبة نمو في اميركا الوسطى ومستمرة في رفع المستوى المعاشي حين كانت الدول حولها في انهيار مستمر، واعادة توزيع الثروة وبناء الخدمات الإجتماعية. اشاد البنك الدولي بـ ''التطور الملحوظ والنجاح غير الإعتيادي الذي يعتبر من بعض النواحي الأفضل في العالم''

وحين كثرت فضائح عصابات الكونترا، لم تعد الإدارة الأمريكية قادرة على استمرار دعمها في العلن، حيث منع الكونكرس ذلك الدعم، لجأت ادارة ريكان الى الدعم السري من وراء ظهر الكونكرس فكانت تبيع السلاح لأيران وتستعمل المال بشكل سري لدعم عصابات الكونترا في اميركا الوسطى. علماً ان إيران كانت في ذلك الوقت تخوض حرباً شرسة ضد العميل الأمريكي صدام حسين الذي ورطوه لتدمير البلدين، وأنها (إيران) كانت من وجهة النظر الأمريكية، دولة ارهابية وعدوة ومتهمة باحتجاز رهائن امريكان، ولا يسمح ببيع السلاح لها. وقد سميت تلك الفضيحة فيما بعد بفضيحة ''ايران – كونترا''.

نجحت الضغوط الأميريكية في وقف هذا التطور الإقتصادي والإجتماعي ”الخطير“ في نيكاراغوا في اوائل ١٩٨٧، وقدرت الفاينشيال تايمز كلفة حرب الكونترا على نيكاراغوا بـ ١٢ بليون دولار تضاف اليها ٣ بلايين أخرى بسبب الحصار الإقتصادي الأمريكي الذي فرض على حكومتها المنتخبة ديمقراطياً.

تم اكتشاف احدى الحملات الإرهابية الأميركية على نيكاراغوا والخاصة بلغم السواحل لتفجير السفن، وقدرت خسائر نيكاراغوا بسببها بـ ١٧ مليار دولار، وحكمت المحكمة الدولية على اميركا بدفعها، لكن أميركا رفضت تنفيذ الحكم ببساطة، واتهمت المحكمة بالجهل. ورغم ان الجمعية العمومية في الأمم المتحدة ساندت قرار المحكمة، الأ ان ذلك تم تجاهله تماما من قبل حكومة ريكان.

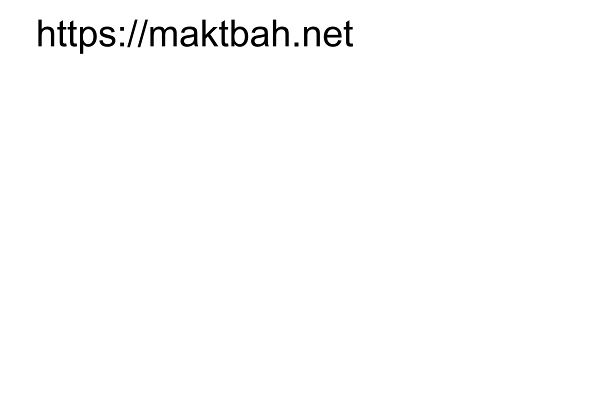
أخيراً تم أسقاط الحكومة السانيدينية في إنتخابات ١٩٨٩. فكتبت ”كواتيمالا سيتي برس“: ”ان عشرة سنوات من الحرب الإقتصادية والعسكرية (....) قد وضعت الأسس لإنتخابات يقودها الإرهاق الإقتصادي. (....) لقد كانت انتخابات لشعب يبحث عن السلام بعد ان زهق من العنف. (....) لقد سار الى الانتخابات شعب جائع تسيطر عليه فكرة الحاجة الى الطعام اكثر من اي شيء اخر“.

***

نعود الى العراق، حيث نقرأ في الأخبار ان هناك اتجاهاً فعلياً لترشيح اياد علاوي لرئاسة مجلس الأمن القومي وان هناك ضغطاً من الأحزاب الكردية اضافة الى القائمة العراقية والأحزاب السنية بالغاء هيئة اجتثاث البعث.

يسير مخطط حصر الشعب العراقي بين خيارات الحرب الأهلية والبعث الجديد بقيادة علاوي نحو النجاح اذن. التأريخ سيسجل بالطبع وبشكل لايمحي ولا ينسى كل من لعب دوراً في المساعدة على حصر الشعب العراقي في خياراته وفي الضغط والتلاعب على الديمقراطية واضعاف مصداقيتها امام العراقيين.

(*) المعلومات عن نيكاراغوا مأخوذة عن ”منع الديمقراطية“ لجومسكي، موقع موسوعة ويكيبيديا: http://www.wikipedia.org/



أيها الجعفري لاتنسحب

(كتبت في ٢٠٠٦-٠٤-١٠)

قبل كل شيء اقول انني لست من المعجبين بسياسة رئيس الوزراء (إبراهيم الجعفري) على الإطلاق، وقد اشرت الى ذلك في اكثر من مقالة. لا أرى قراراته السياسية تدل على الفطنة ولا تصريحاته الإقتصادية تبعث على الإطمئنان ولا مواقفه مع الأمريكان والبريطانيين تدعو الى الإعتزاز، ورغم ذلك اقول له: لاتنسحب! إنني افعل ذلك ليس دفاعاً عنه وإنما دفاعاً عن العراق والديمقراطية التي ما يزال فيها نفس روح وبصيص امل.

اقول ذلك في الوقت الذي يشتد فيه الضغط عليه ويتهم بالعناد والتمسك بالمنصب، ويتكاثر الناصحون والراجون والمتهمون من كل صوب، حتى كأن الجعفري صار حجر عثرة في طريق مسيرة العراق، يريد "الجميع" ازالتها عدا من انتخبه، وقد انتخبته اغلبية من هذا "الجميع".

لماذا يتهم الجعفري وحده بالعناد؟ العناد يحتاج دائماً الى طرفين، فلم يطالب الجعفري وحده بالتخلي عن عناده؟ وهل الجعفري خطر الى تلك الدرجة بحيث يستحق الفرق بينه وبين البديل المرشح، المخاطرة بالعراق؟ اعطوني نقطة ضعف في الجعفري، وسأعطيكم اثنتين اكبر منها لدى كل من المرشحين البدائل!

كثرما هممت بكتابة مقالة لإنتقاد الجعفري، فتنفجر حملة اكاذيب ضده فاتردد خشية ان احسب على الحملة الظالمة عليه وعلى حكومته التي لم تكن ممتازة هي الأخرى: "الزمان" تخدع قراءها بصلافة فتشير الى لص هارب باعتباره رجل حكومة مهم، صحفي يستدل على طائفية الجعفري من اسمه، اتهامات بتهريب اربعة او خمسة تانكرات مليئة ببطاقات الإنتخابات من ايران (اي اكثر من عدد افراد

الشعب العراقي) ثم يختفي المتهمون بها، مئات التصريحات المثيرة ”لمصدر رفض ذكر اسمه“ وغيرها كثير.

يتصور الكثيرون ان الديمقراطية يجب ان تأتي لهم بالضرورة وفوراً بالحكومة المثالية والرئيس المثالي والوزير المثالي... وهم في ذلك في خطأ فادح، فالديمقراطية لن تقدم الا انعكاساً لمكونات المجتمع، وليس لها ان تقدم افضل منه كثيراً او اسوأ دون ان تتحول الى دكتاتورية بدرجة او بأخرى.

ان ميزة الديمقراطية ليست في مثالية نتاجها، ولكن في مشاركتها جميع الناس في مسؤولية حكم أنفسهم. لذلك فهي تبدأ بإبراز كل اشكالاتهم وتناقضاتهم وتدفع بها الى السطح. إنها لا تخلق المشاكل لكنها تثير الموجودة منها وبذلك قد تزيدها او قد تساعد على حلها. وللديمقراطية ايضاً ميزة القدرة على التعلم والتطور من خلال تعلم الناس ان ينتخبوا افضل في المرة القادمة.

ليست الديمقراطية ربحاً مباشراً للجميع، ففيها خاسرون كثيرون ايضاً. لكن هؤلاء الخاسرون الديمقراطيون يحترمون قواعد اللعبة ويدركون ان عليهم التحلي بالصبر والعمل من اجل المرة القادمة، وليس ابداع الإختراعات لضرب الديمقراطية التي لم توصلهم الى السلطة. إختراعات مثل تعابير ”حكومة وطنية، لاتتجاهل نتائج الإنتخابات“ التي اخترعت في العراق وراح يرددها الكثيرون بببغاوية لاتدرك خطرها.

”لاتتجاهل نتائج الإنتخابات؟“ اهذا كل الإحترام لرأي الناس التي شاركت الديمقراطية وخاطرت بنفسها لتنتخب؟ من انتم ايها الساسة المنتخبون وما قيمة اي منكم غير ما اعطته لكم نتائج الإنتخابات التي لم تعد تستحق منكم أكثر من الوعد بـ ”عدم التجاهل“؟

يستند السياسيون العراقيون في لعبة ”الحكومة الوطنية التي لاتتجاهل نتائج الإنتخابات“ الى نواقص الديمقراطية. فبدأ هناك القول بأن عملية الإنتخابات لم تكن نزيهة. ولايمكن نكران ذلك بالطبع، فجميع الكتل الكبيرة (اي كل الكتل القادرة على ذلك) حاولت غش الإنتخابات على ما يبدوا، بل تم ايضاً اغتيال مرشحين وعاملين في مكاتب التصويت. فقد توجهت الجهود الى التسابق على الغش وليس على منع

الآخرين من القيام به.

لاتحرق بيتك لتخيف الفئران

يطبق الغرب هذا المثل على بيته لكنه بالطبع ليس مهتماً بالحريق ان اشتعل في بيوت الآخرين. فخليل زاد، رجل شركات النفط، يريد منا ان نكون مثاليين بحيث ان وزير الداخلية العراقي يجب ان ينال رضا دافع الضرائب الأمريكي! وكونداليزا رايس ووزير الخارجية البريطاني يريدان لنا رئيس وزراء "قوي"، ويريدان حكومة تشمل كل الطيف العراقي بلا استثناء. لاحظوا ان هذه المطالب المثالية تأتي من اكثر الحكومات الأمريكية والبريطانية فضائحية في التأريخ الحديث حتى ان برنامجاً عرض في هولندا يبين ان الفضائح والأكاذيب التي احاطت بحكومة بوش تزيد عن تلك التي ادت الى اسقطت نيكسون في ووتركيت، إلا ان جو "الحرب على الإرهاب" وقوانينها يغطيان على كل الأكاذيب.

وأنا اكتب هذه الكلمات انتظر نتائج الإنتخابات التي تجري اليوم في ايطاليا، وهي بلد اوروبي غربي ديمقراطي منذ زمن طويل. احد المتسابقين هو برلوسكوني. لص كبير يرتبط بالمافيا ومتهم بتهم عديدة من بينها رشوة عدد من القضاة. انه يرتعد من احتمال مجيء اليسار ويقول للإيطاليين ان الشيوعيين في الصين كانوا يطبخون الأطفال ويدفنونهم سماداً لمزارعهم!

في هولندا يجيء بين الحين والآخر سياسي يطالب بتشريع العنصرية بصراحة عن طريق الغاء المادة الأولى من الدستور الهولندي، ليصعد بذلك في الإستفتاءات وليحصل على المقابلات التلفزيونية ويحصل او يهدد بان يحصل على العديد من المقاعد في البرلمان. بعد سنة من الآن ستجري الإنتخابات الهولندية وسيكون "ويلدرز" حامل راية تشريع العنصرية.

تتسابق مع ويلدرز وزيرة التكامل الإجتماعي لرئاسة حزب الليبراليين من خلال التفاخر بعدائها العنصري للمهاجرين و تأريخها من المواقف القاسية معهم.

في فرنسا هناك "لوبان" وفي النمسا هناك "هايدر" وفضائح المال شملت ربما جميع الحكومات اليابانية والكورية الجنوبية ويعتمد رئيس وزراء استراليا على

مشاعر شعبية عنصرية....وفي اميركا يحكم رئيس يعتقد ان الله ارسله لحكم العالم..

ومثلما يكره اليسار كل هؤلاء، يرتعد اليمين اليوم في دول كثيرة اوروبية وغير اوروبية من احتمال انتخاب حكومات يسارية كما يحدث الآن في ايطاليا، وكما يرتعد اليمين في هولندا وفي بيرو. لكن لا اليسار ولا اليمين يحرق بيته بل ينتظر الفرصة التالية لوضع الحكومة التي يراها مناسبة للبلاد.

ان المطالبة بالديمقراطية المثالية قد يكون دافعها الحرص على الحصول على حكومة افضل، لكنها قد تهدف ايضاً الى تحطيم الديمقراطية من خلال مطالب تعجيزية في ظروف بعيدة عن المثالية فما الهدف من الحملة ضد الجعفري وأين تتجهون بالعراق ايها ''الليبراليون'' و ''اليساريون''؟

اطالب الجعفري ان لاينسحب لأن هزيمته ستجر نتائجها على المرشح التالي الذي رأى بعينيه ما حصل لصاحبه، وبذا سيكون شديد التساهل مع كل ما يريده الأمريكان. كما ان هذا لن يحصل على دعم متحمس من الإئتلاف الذي يرشحه لأن الإئتلاف سيشعر ان رئيس الحكومة هذا جاء بالرغم منهم. هذا الإنسحاب سيكون الحركة الأولى في انهيار الشرعية واستسلامها للإرادة الأمريكية.

أطالب الجعفري بعدم الإنسحاب لأن صراعه اليوم يمثل الصراع بين من اختاره الشعب العراقي وبين من اختاره زلماي خليل زاد. فإن كسب زاد الصراع، فلن يقتصر الأمر على هزيمة ارادة الشعب العراقي في اختيار زعيم حكومته، بل انها ستكون سابقة خطيرة وإهانة الى الشعب العراقي الذي سيفقد المزيد من ثقته بالديمقراطية، ويدفع به الى اليأس اكثر مما هو يائس. ومن ناحية اخرى فإنها تمثل اشارة الى السياسيين العراقيين ان لايتوهموا ان ارادة الشعب تكفيهم لكي يحكموا ان تم انتخابهم، و ان رضا زلماي خليل أهم من رضا الشعب، ولذا فعليهم ان يسمعوا كلامه مستقبلاً. إنها معركة رموز ايضاً وفيها ستتحطم رموز وترتفع رموز.

هذه هي النتائج التي اخشاها من انسحابك ايها الجعفري، لذا ارجوك ان لاتنسحب!

إنقلاب الخطوط الحمر – تعبية مخجلة للأوامر الأمريكية

(كتبت في ٢٧ نيسان ٢٠٠٦)

(ملاحظة: نشرت هذه المقالة بصيغة ساخرة تحت عنوان "برج الحرباء يمر على سماء بغداد")

بدأت قصة الخطوط الحمر في بداية العام (كانون الثاني) من الكتلة الصدرية في الإئتلاف الموحد:

السيد بهاء الاعرجي: لايجوز الجلوس مع الدكتور إياد علاوي رئيس القائمة العراقية الوطنية للتشاور معه لأنه "خط أحمر".

ناصر الساعدي: "ان الدكتور اياد علاوي سياسي عاقل ومتفهم وعليه احترام رفض الكتلة الصدرية له وان يتعامل مع هذا الرفض بروح رياضية". واشار الى "ان رفض الكتلة الصدرية لاياد علاوي ليس من باب الفتنة وفرض الرأي ولكن لأسباب اخرى".

لكن الائتلاف تراجع تدريجيا خلال شهر شباط وعلى لسان عبد العزيز الحكيم وثم ابراهيم الجعفري الذي اكد انه "لاخطوط حمر في السياسة وانه سيحاول تشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل جميع مكونات الشعب العراقي". ويبدو ان الأمور كانت تسير بالإتجاه الذي ارادته بشكل خاص القائمتان "العراقية" و "الاتحاد الكردستاني" برفض مبدأ الخطوط الحمر واستبعاد اية شخصية عراقية (فالعراق لايحوي غير الشخصيات الوطنية كما تعلمون).

لكن، وبحلول شهر نيسان (الذي يبدأ بكذبة عادة) نزل الإيمان بالخطوط الحمر فجأة على قلوب القائمتين، وان كانت خطوطاً باتجاه اخر: لنقرأ تصريحات قادة

القائمتين قبل ١ نيسان وبعده:

قبل ١ نيسان

القائمة العراقية

د. إياد علاوي:العربية نت، مقابلة مع أطوار بهجت: ''الواقع العراقي الآن إتجاهه إنه يجب ان تكون هناك حكومة وحدة وطنية، ... ما قيل من إنه أكو خط أحمر وما خط أحمر وما يصير يشارك علاوي، يعني حقيقة ما أعرف منين جاية ..... يعني ما أعرف منو اللي يطرح هالطرح هذا، ...إذا فعلاً مطروح الكلام بهالشكل دليل على القصور والتفكير. ... هذا موضوع يعني انتهى عفا عليه الزمان الواحد يخلي خطوط حمر على فلان جهة وفلان جهة، اليوم العراق للعراقيين ماكو جهة من الجهات أو شخص ممكن ان يعزل الآخرين ويقول والله الآخرين سوف لن يكون لهم موقع بالحياة السياسية انتهى هذا التفكير، والنمط من التفكير انتهى راح ويا صدام، اللي كرروه هم فقط اللي لا يزالون عندهم نفس التفكير اللي كان سائد بالسابق، لهذا الواحد ما يقيم له وزن الحقيقة''.

عبد الاله النصراوي الامين العام للحركة الاشتراكية- القائمة العراقية: '' ن سياسة الاقصاء وما تسمى بـ ''الخطوط الحمراء''، واحدة من المشكلات التي ابتلي بها الشعب العراقي بعد سقوط نظام الحكم السابق. ...وكل ما ذكرته يدعونا الى الوحدة وعدم اقصاء احد''.

عبد الاله النصراوي: ''اي جهة سياسية تنادي بالاقصاء لن تتوصل الى توافق مع الكيانات السياسية الموجودة على الساحة العراقية''.

عزت الشاهبندر، وصف استعمال تعابير الخطوط الحمراء بـ ''المراهقة السياسية''.

راسم العوادي (العراقية-استبدل لشموله بقانون اجتثاث البعث): ''القائمة ليس لديها خطوط حمراء أو صفراء''.

حميد موسى: ''هذه ليست الطريقة السليمة لبعث الهدوء والاستقرار وخلق وضع طبيعي للبلد''...''. اذا بقينا ندور في دائرة التحريم والاقصاء والخطوط

الحمراء فهذا يعني أننا غير جادين بتشكيل الحكومة ''...''. هنالك بين قائمتنا وجبهة التوافق والقائمة الكردستانية اكثر من مفصل للتفاهم وعلى جملة من المبادىء والاسس وهي ما تسمى بمبادىء صلاح الدين وهذه المبادىء تتلخص بأربع نقاط اولها تشكيل حكومة وحدة وطنية من القوى السياسية المشكلة لمجلس النواب المقبل والنقطة الثانية استبعاد حالة الاقصاء والتهميش والخطوط الحمراء التي ينادي بها البعض....''.

التحالف الكردستاني:

فؤاد معصوم للشرق الاوسط: «من ابرز النقاط التي اضفناها هي ضرورة ان تكون المشاركة في الحكومة القادمة مفتوحة، ....، وان لا يكون هناك أي اقصاء او تهميش لأحد او وضع خطوط حمراء امام مشاركة اي كيان او شخص».

فؤاد معصوم:« ان التحالف الكردستاني يرى انه من الخطر ان نضع أي فيتو او خطوطا حمراء ضد أي كيان او شخصية، ونحن ضد إقصاء او تهميش أي احد».

مسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان طالب السياسيين العراقيين بـ «ترك لغة التهديد ولغة وضع الخطوط الحمر ولغة الفيتوات والتصريحات النارية والهجومية وتبادل الاتهامات»

الرئيس جلال الطالباني قال ''ان رأينا في الأساس هو تشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة .. ونحن نعتقد بانه يجب عدم استثناء أحد''. وشدد على ''عدم قبول قيام فيئة واحدة بفرض إرادتها على بقية الفئات وتقول لدي خط أحمر على هذا او ذاك .. هذه مرفوضة من جانبنا .''.

الطالباني ''حتى تكون الحكومة حكومة وحدة وطنية حقيقية يجب عدم استثناء احد''.

بعد ١ نيسان

القائمة العراقية - الدكتور عدنان الباجه جي قال ان موقف القائمة من ترشيح الجعفري «متطابق مع موقف الاكراد والسنة» وأضاف ان «كتلة علاوي لا تكن عداء شخصياً للجعفري، فهو صديق ومناضل، لكنها ترى ان الظروف الحالية

تتطلب شخصاً آخر لادارة البلاد».

راسم العوادي، الناطق باسم قائمة علاوي، قال ان موقف كتلته متطابق مع موقفي الكتلتين الكردية والسنية. وأضاف ان «رسالة وجهت بهذا الخصوص الى زعيم كتلة ''الائتلاف'' عبد العزيز الحكيم، وقعت عليها «العراقية»، وتطالب بتغيير الجعفري

التحالف الكردستاني:

جلال طالباني: ''ان معارضة ترشيحه (الجعفري) لفترة ثانية مسألة وحدة وطنية''...''. ان اعتراض التحالف الكردستاني وجبهة التوافق والقائمة العراقية على ترشيح الدكتور ابراهيم الجعفري لم يكن على شخصه أبدا، وان التحالف يكن احتراما وتقديرا لشخصية الدكتور الجعفري الذي وصفه بأنه ''رفيق جهاد ضد الديكتاتورية لربع قرن، لكننا نسعى إلى توافق على المرشح''....''. اعتقد ان اغلبية الجماعات الاخرى او كل الجماعات الاخرى ترفض الدكتور الجعفري كرئيس للوزراء''....''. أن التيار الصدري اذا ما أصر على تمسكه بترشيح الجعفري فسيكون لنا رأيا سنعلنه''.

الدكتور فؤاد معصوم (التحالف الكردستاني) «لقد وجهنا رسالة ثانية الى الائتلاف نجدد فيها موقفنا الرافض من ترشيح الجعفري لمنصب رئاسة الحكومة»

محمود عثمان عضو القائمة الكردستانية لـ (الزمان ٠٤ Mar ٢٠٠٦): ''في حال رفض الائتلاف الموحد لمقترح تسمية مرشح اخر غير الجعفري لرئاسة الوزراء فان كل الخيارات مفتوحة أمام القوائم الثلاث مدعومة بقوائم اخرى تشكل اغلبية برلمانية يحق لها تسمية أحد اعضائها رئيساً للوزراء''.

اود الإشارة هنا الى ان بعض الصحفيين مثل ايلي ناكوزي قد لاحظ هذا الإنقلاب السياسي بالنسبة للخطوط الحمراء وحاول الحصول على تفسير لها. فحين اشار السيد مسعود البارزاني في مقابلة صحفية مع ناكوزي الى انه قد: ''تحقق بعض التقدم مثلاً زالت الفيتوات زالت الخطوط الحمراء''، بادره ناكوزي بالسؤال:

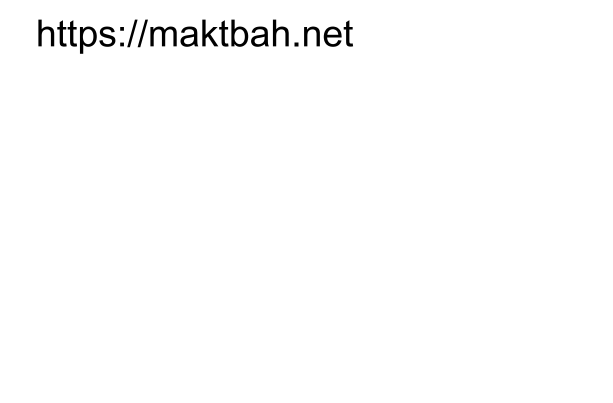
إيلي ناكوزي: ''أبو مسرور هناك من يقول أنكم اعترضتم على الخطوط

الحمر(...) ولكنكم عدتم لتمارسوا نفس الخطوط الحمر، واعترضتم على الجعفري ووضعتم خطاً أحمراً، يعني أنتم من كنتم ضد سياسة الخطوط الحمر لماذا الأكراد عادوا وتبنوا هذه السياسة؟"

مسعود البرزاني: "كنت ولا زلت أكنّ كل التقدير والاحترام للأخ الدكتور الجعفري، (....) ولكن مع الأسف الشديد زيارة الأخ الجعفري إلى تركيا في وقت حرج جداً بدون ان يكون لهذه الزيارة أي مبرر، (...) ولكن هذا الذي حصل يعني تلك الزيارة يعني الحقيقة غيّرت المواقف وكما قلت سحبت اعتراضي أمام تقديم الرسالة التي وجهت إلى الائتلاف".

ويبدو أن ناكوزي نسى او لم يرد ان يحرج ضيفه فلم يشر الى ان بين زيارة الجعفري الى تركيا وبين رفضه من قبل الكتل السياسية، شهر كامل من المفاوضات، كانت الخطوط الحمر فيها مرفوضة دائماً.

هل من تفسير يشرف صاحبه لهذه الإنقلابات؟



لو حكم سليمان الحكيم لأعطاها للجعفري فوراً

(كتبت في ٢٢ نيسان ٢٠٠٦)

يقال ان امرأتين اختصمتا لدى الملك سليمان الحكيم، وكل منهما تدعي امومتها لطفل كانتا تحملانه معهما. وبعد ان عجز الملك المعروف بحكمته عن معرفة الأم الحقيقية من خلال السؤال والإستفسار، قال لهما ان العدل يقضي ان يقسم الطفل بينهما وأن لا حل غير ذلك.

أمر سليمان فربطوا الطفل على منصة، و صرخ سليمان: استعد!!

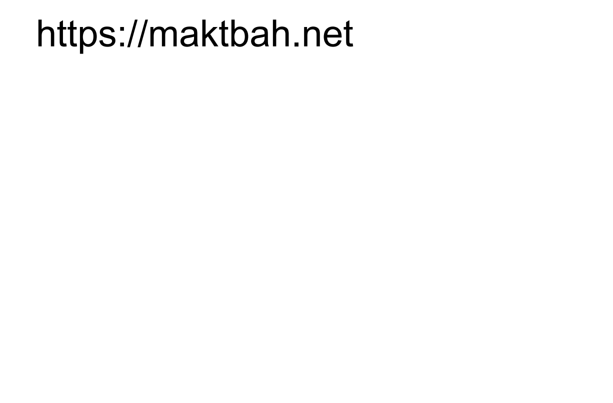
رفع السياف سيفه ليقطع الطفل الى نصفين فصرخت احدى المرأتين: ”لا.. لاتفعل..اعطوها الطفل..فأنا اتنازل عن حقي“.

وهنا أمر سليمان بفك الطفل واعطاه للمرأة التي تنازلت عن حقها به قائلاً: ”انت امه فخذيه“.

الفارق الأساسي الأول بين قصة الخلاف على احقية الحكم في العراق المعرض للخطر الشديد وأحقية امومة الطفل المهدد بالذبح في قصة سليمان لايعدو ان الأم الشرعية للعراق معروفة مسبقاً وللجميع بلا استثناء حتى لمن لايحبها، ولعل ذلك هو السبب ان كل من طالب بحل المشكلة، طالب الجعفري دون معارضيه بالتنازل لأن أحداً، على ما يبدو، لم يكن يأمل من الطرف الآخر ان يتنازل مهما حدث للعراق.

لقد اثبت الطرف الذي تنازل رغم احقيته، انه الأكثر حباً بالعراق وحرصاً عليه كما تنازلت الأم عن طفلها.

الفارق الأساسي الثاني هو ان سليمان لم يكن موجوداً هذه المرة!



شركة حاسبات واتصالات مفوضية الإنتخابات مملوكة لمنظمة مجاهدي خلق وتدار من معسكر أشرف!

١٧ أذار ٢٠١٠

على إثر نشر مقالتي السابقة عن خطورة تزوير نتائج الإنتخابات في العراق والمعنونة الحاسبة .... المزوّر الصامت لأصوات الناخبين! [١]، وصلني هذا اليوم من العراق من مصدر موثوق به من جانبي، معلومات هامة عن نظام الحاسبات المستعمل لدى المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات.

وتأتي هذه المعلومات في ضوء الشكوك المتزايدة عن تزوير نتائج الإنتخابات التي تقوم المفوضية حالياً بإتمام عد اصواتها.

و تقول المعلومات ان النظام الحاسوبي الذي تستعمله المفوضية قد تم شراؤه من قبل بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) من شركة تسمى "ناشطة" (Nashita) [٢] وأن الشركة تجهز المفوضية بكافة أجهزة الإتصالات بين مراكزها في المحافظات وبين المركز في بغداد، بواسطة شبكة أتصالات من خلال الأقمار الصناعية (VSAT) والذي يجهز إتصالات الإنترنت من خلال تلك الأقمار لتقديم خدمة البث الفيديوي الرقمي، من الجيل الثاني (DVB-S٢).

ومن الطبيعي ان استعمال المفوضية لشبكة اتصالات فضائية للحاسبات بين مراكزها يتيح للآخرين، وخاصة الشركة المصنعة لأجهزة تلك الشبكة، ليس فقط التجسس على ما يدور داخل الشبكة فقط، وإنما ألتدخل وتغيير المعلومات داخل الشبكة والحاسبات أيضاً، وهذا أمر في غاية الخطورة!

النقطة الأخرى الأكثر خطورة في تلك المعلومات هي ان هذه الشركة مملوكة

لمنظمة مجاهدي خلق، وأن حساباتها المالية تدار من معسكر أشرف، وبمساندة من منظماتهم في الخارج!

هذا ما وصلني من معلومات، وإنني لا أستطيع التحقق منها من مكاني، أو تقديم البراهين عليها بأكثر من ثقتي بمصدرها بالنسبة لي، لذلك فإنني أضع هذه المعلومات أمام الشعب العراقي والحكومة وأدعوها إلى إجراء تحقيق فوري وموسع وشفاف للتحقق مما جاء فيها والتأكد منه ومن دقته، خاصة وأنه يمكن ان يكون تفسيراً للكثير من المفاجآت والشكوك التي أثيرت حول مصداقية عد الأصوات مؤخراً. هذا التحقيق العاجل والشفاف ضروري لأستعادة ثقة الشعب ولتلافي تدمير نتائج الإنتخابات وفقدانها لكل مصداقيتها، وتلافي فرض الإحتلال نتائج مزورة على الشعب العراقي، كما فعل مع الشعب الأفغاني قبل بضعة أسابيع، حيث فرضت نتائج الإنتخابات بالرغم من انكشاف التزوير إلى الدرجة التي اضطر معها الجميع إلى الإعتراف به، وبضمنهم المنظمات الأوروبية والأمريكية والأمم المتحدة، ولم ينكره حتى الأفغان أنفسهم. فالإحتلال يبحث عن الحثالات في كل بلاد يتواجد فيها، ويسعى إلى وضعهم على رأس سلطة البلاد، ونهيب بكم إلى أنقاذ العراق من هذا المصير المخجل والمخيف.

(١) الحاسبة .... المزوّر الصامت لأصوات الناخبين!

http://www.almothaqaf.com/new/index.php?option=com_content&view=article&id=11881:2010-03-15-02-20-38&catid=36:2009-05-21-01-46-14&Itemid=54

(٢) موقع شركة ناشيتا:

/http://nashita-ict.com

نشاطات الشركة المعلنة، بعضها في العراق:

http://nashita-ict.com/company/projects.htm

معلومات جديدة هامة عن شركة حاسبات المفوضية، "ناشطة"

٢٧ آذار ٢٠١٠

وصلتني معلومات إضافية عن شركة "ناشطة" المسؤولة عن تنظيم حساب الأصوات والشبكة المؤمنة للإتصالات الخاصة بالمفوضية، وكذلك جهات أمنية خطيرة مثل وزراة الدفاع، والتي يشك بأنها، أي الشركة، مملوكة لحركة مجاهدي خلق، أو ترتبط بها بشكل ما، وقد تمكنت من التحقق من أهم هذه المعلومات من مصدر ثان (النقاط الثلاث الأولى)، إلا أنها تبقى معلومات تحت الفحص للجهات الحكومية والجهات المعنية بسلامة الإنتخابات.

وقد أزلت منها المعلومات الشخصية التي لا تفيد التحقيق مثل عنوان البريد الإلكتروني للسيد "سعيد كاظم". كذلك لاحظوا ان المعلومات لا تتضمن أية إتهامات، إنما قد تساعد في كشف علاقات الشركة التي تمتلك أجهزة في مناطق شديدة الخطورة في العراق. كذلك رفعت المعلومات الشخصية لحين طلبها من جهة رسمية..

لاحظوا ان النقطة الخامسة تشير إلى ان إنشاء الشركة كان على ما يبدو حديثاً، فهي لم تكن تمتلك موقعاً على الإنترنت قبل عام ٢٠٠٦، إي أنها ان كانت موجودة فلم تكن لها أهمية تذكر قبل ذلك التاريخ، ولا يستبعد ان يكون قد انشئت خصيصاً لموضوع العراق!

١ – المسجل والمسؤول الفني لموقع شركة "ناشطة" يدعى (سعيد كاظم((يحتمل أنه أسم مستعار يستعمل في المخاطبة وليس إسماً رسمياً) وأن هذا الشخص مرتبط بمنظمة مجاهدي خلق.

٢ ـ عنوان هذا الشخص في بغداد هو: (أحتفظ به لحين ورود طلب من جهة رسمية)

٣ ـ لديه رقم هاتف من أمريكا وهو: (أحتفظ به لحين ورود طلب من جهة رسمية) والرقم مسجل في مدينة أركولا بولاية فرجينيا الأمريكية، وللعلم فولاية فرجينيا بها مقر المخابرات الأمريكية CIA

٤ ـ مزود خدمة الإنترنت للموقع هو مؤسسة (إي كوميرس) ومقرها في تورنتو بكندا (العنوان البريدي: ٩٦ Mowat Ave، Toronto) وهذا عنوان موقعها : www.ecommerce.com

٥ ـ بدأ التسجيل لموقع "ناشطة" في ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٦ وستنتهي صلاحيته في نفس اليوم من هذا العام، علما ان الموقع قام بتجديد تسجيله للمرة الأخيرة في ٢٨ تشرين الأول من العام الماضي.

٦ ـ هناك سيرفر آخر مساند لموقع "ناشطة" ومسجل في مؤسسة إي كوميرس وهو تابع لشركة (هوست إيكسيلنس) وهذا عنوان موقع الشركة: www. hostexcellence.com

٧ ـ المسجل الرئيسي لموقع شركة هوست إيكسيلنس عربي اسمه (فتحي سعيد) وهو موجود في كولومبوس بولاية أوهايو الأمريكية وعنوان بريده الإلكتروني: (أحتفظ به لحين ورود طلب من جهة رسمية)

٨ ـ العنوان البريدي لفتحي سعيد: ١٧٧٤ Dividend Dr، Columbus، OH ورقم هاتفه هو (أحتفظ به لحين ورود طلب من جهة رسمية)

٩ ـ بقيت الإشارة إلى مركز المساعدة والدعم الخاص بالموقع واسمه Tucows Domains وهذا موقعه www.tucowsdomains.com وهو مركز تابع لشركة إي كوميرس ويقع في نفس العنوان البريدي بكندا.

شركة ”ناشطة“ تهدد صائب خليل بالملاحقة

(كتبت في ١ نيسان ٢٠١٠)

بعد نشر مقالتين لي ”شركة حاسبات واتصالات مفوضية الإنتخابات مملوكة لمنظمة مجاهدي خلق وتدار من معسكر أشرف!“[١]

و ”معلومات جديدة هامة عن شركة حاسبات المفوضية (ناشطة)“[٢]، تتعلقان بشركة ”ناشطة“ وردتني العديد من ردود الفعل بشكل رسائل إيميل وتعليقات على المقالتين في المواقع المختلفة. كذلك وردني من شركة محاماة شركة ”ناشطة“ تهديد بإقامة الدعوى ضدي في المحاكم الأمريكية والدولية ما لم أسحب مقالاتي من المواقع الإلكترونية وأنشر مقالة جديدة أكذب فيها إدعاءاتي خلال ٧٢ ساعة. وقد أجبت مكتب المحاماة بأنني أدرس الموضوع وأنني على استعداد لتصحيح ما كتبت ان تبين ان هناك خطأ فيه، فأجاب المكتب بدوره برسالة ثانية يؤكد فيها ما جاء برسالته الأولى ويشير إلى تصريحات لرئيس المفوضية العليا للإنتخابات في جريدة الشرق الأوسط، كدليل على اتهاماته لي بالتجاوز. والتزاماً بالحقيقة فإنني أنشر نص رسالة مكتب المحاماة الأولى وفحوى الثانية وردي على الرسالتين ليطلع عليها القراء ويكونوا الصورة الكاملة عن الموضوع من جانبي الخلاف.

نص رسالة مكتب محاماة شركة ”ناشطة“:

لقد وصل إلى علم موكلنا، ”ناشطة“ بأن عدداً من المقالات الحاوية على معلومات مزيفة واتهامات تشهيرية حول ”ناشطة“ قد نشرت في عدد من المواقع تحت إسمك. المقالات تتهم ”ناشطة“ بشكل ضار بالتلاعب بأصوات الناخبين في الإنتخابات العراقية الأخيرة. ومن بين أمور أخرى فإن المقالات تسيء إلى عقود ”ناشطة“ من نوع (VSAT) لمكتب الأمم المتحدة – خدمات المشاريع (UNOPS)

المخصصة لدعم المفوضية العليا للإنتخابات (IHEC)، وفي نفس الوقت تتجاهل عدة حقائق أساسية: (١) ان عقد (VSAT) المخصص لـ (UNOPS) قد أنتهى في تموز ٢٠٠٩، و (٢) لم تحصل ”ناشطة“ على أي عقد لخدمات الإتصالات مع المفوضية العليا للإنتخابات منذ تموز ٢٠٠٩.

وأيضاً، فأن الأمم المتحدة والمفوضية العليا للإنتخابات قد شرحا بأن (١) السرفر المستخدم لجدولة أصوات الناخبين مستقل ولا يتصل بخطوط خارجية، مما يعني أنه ليس متصلاً بالإنترنت، و (٢) ان موظفي المفوضية العليا للإنتخابات هم الذين صمموا البرنامج، تأسيساً على نصيحه المؤسسة الدولية للأنظمة الإنتخابية (IFES) والأمم المتحدة دون غيرهما. ولم يتم إشراك أية شركة خاصة في ذلك، وبالتأكيد فإن ”ناشطة“ لم تكن متورطة بذلك على الإطلاق. كذلك فإن مقالتك تؤكد بشكل مضحك وغير مسؤول بأن ”ناشطة“ مملوكة لحزب سياسي.

هذه الإتهامات التي لا تستند على أساس، والتي نشرتها بشكل غير مسؤول، تؤذي صورة ”ناشطة“ في سوق البرمجيات وتعرض موظفيها في العراق وفي كل مكان آخر للخطر. بالوكالة عن ”ناشطة“ نطالبك بسحب جميع مقالاتك المزيفة. وفوق ذلك فإننا نطالبك بأن تنشر، وعلى جميع المواقع التي نشرت عليها مقالاتك المزيفة، مقالة جديدة مع العبارات المذكورة أعلاه من أعلى مراتب المفوضية العليا للإنتخابات والأمم المتحدة، مقالة تبرئ ”ناشطة“ من جميع إتهاماتك المزيفة. وكالة عن ”ناشطة“، نحذرك من أنه في حالة فشلك في القيام بذلك خلال ٧٢ ساعة، فإن ”ناشطة“ تحتفظ بالحق لإتخاذ الإجراءات القانونية ضدك في كل من محاكم الولايات المتحدة والمحاكم الدولية المختصة.

المخلص: بلزبري وينثروب شو بتمان إل إل بي، جون ي. جنسن

(نهاية الرسالة الأولى)

وفي رسالته الثانية، اشار المكتب إلى مقابلة للسيد الحيدري (٣) (رئيس المفوضية العليا للإنتخابات) مع جريدة الشرق الأوسط في ٢٤ مارس ٢٠١٠ مقتطعاً منها قوله (مترجماً عن نص الرسالة الإنكليزي) ”ما ذكر من إشاعات هو أمر غريب، حيث ان الحاسبة التي تستعمل لحساب الأصوات ليست مرتبطة بالإنترنت

وأي شخص يفهم أي شيء بسيط في الحاسبات سيعلم بأن هذا الأمر مستحيل. هل من المعقول القول بأن شخصاً ما يجلس في بيته ويمكنه ان يدخل استمارات التصويت ويغير النتائج؟ هذا ليس معقولاً".

وتكمل الرسالة بالقول، "ويبدو أنك كنت مصمماً على إيذاء سمعة "ناشطة" إلى درجة أنك تعمدت تجاهل الإشارة إلى صحيفة دولية عربية رائدة. ان أي شخص يدعي بأنه يتابع الإنتخابات العراقية عن قرب، لا يمكن ان يكون قد فاته مثل تلك العبارة التي لا تقبل التأويل من قبل السيد الحيدري".

انتهت الرسالة بالتأكيد على التهديد باتخاذ إجراء قانوني خلال المدة المحددة مسبقاً.

أبدأ إجابتي بالقول بأنني لم أتهم "ناشطة" بالتلاعب بأصوات الناخبين في أي من مقالاتي، لكني أشرت إلى "إمكانية" التلاعب بأصوات الإنتخابات بشكل عام، ولا يخص جهة معينة ولا شركة معينة. كذلك لم أجد في مقالاتي أية إساءة إلى "عقود "ناشطة" من نوع (VSAT) لمكتب الأمم المتحدة"، بل أشرت إلى نظامها التكنولوجي حسب المعلومات التي وردتني وحسب ما هو منشور (أو كان منشوراً حينها) على موقع الشركة، وكانت إشارتي للنظام التكنولوجي الذي استخدمته الشركة حياديةً، حيث قلت بأن استخدام الأقمار الصناعية وأية اتصالات لاسلكية يحمل معه مخاطر التزوير، وهذا لا يتعلق ب "ناشطة"، ولا بتكنولوجيا خاصة بها، بل بتكنولوجيا معروفة وعامة.

أن المعلومات حول انتهاء عقود "ناشطة" مع الأمم المتحدة في تموز ٢٠٠٩ لا تعني بالضبط، ان المفوضية العليا للإنتخابات لم تستخدم في وقت الإنتخابات أجهزة تم بيعها لها من شركة "ناشطة" قبل ذلك التاريخ، كما فهمت من المعلومات التي وصلتني. و ان تمكنت الشركة من التأكيد بأن المفوضية لم تستخدم أجهزة اتصال وحاسبات من شركة "ناشطة"، فإنني على استعداد للإعتذار وسحب كل ما قلته بشأن "ناشطة" في هذا الموضوع، خاصة وأنه ليس الموضوع الأساسي بالنسبة لي، إنما الموضوع الأساسي هو ان استخدام أية حاسبات في عملية انتخابية يعرضها للتزوير ولذا يجب تجنبه، سواء كانت الشركة المزودة للحاسبة هي "ناشطة" أو

غيرها، وهذا مازال اعتقادي.

أن كون السرفر الذي يستعمل لإدخال الإستمارات ليس مرتبطاً بالإنترنت، إستناداً إلى قول المفوضية العليا للإنتخابات، لا يكفي لتأمين سلامة العد، وعدم التدخل فيه من الخارج، فيمكن لأي مختص بالحاسبات يصل إلى السرفر ان يغير في طريقة عمله وبرنامجه بحيث يمكن السيطرة عليه عن بعد، وهذا ما يمثل بالنسبة لي المخاطرة التي يمثلها استعمال الحاسبات في أنظمة التصويت. إلا أنني أجد هذا الموضوع خارج مسؤولية الشركة المجهزة، ويقع على عاتق المفوضية العليا التي تستطيع ان تربط السرفر بالإنترنت أو ان لا تفعل، وأن تطلب من الشركة ان تقوم بذلك الربط لحسابها أو لا تفعل، كذلك فإن صيغة العقد بين المفوضية والشركة والإجراءات الإحتياطية تحدد كثيراً إمكانية التزوير، إلا أنها لا يمكن ان تلغيها حسب تصوري. كذلك فإن شبكة الإتصالات واستعمال الإتصال الخارجي بواسطة الأقمار الصناعية أو غيره، خيار ومسؤولية المفوضية بالطبع وليس الشركة المجهزة. وكما قلت فإنني لم أتهم في أي من مقالتي "ناشطة" بالقيام فعلاً بالتزوير، إلا أنني أشرت إلى ان النظام معرض للإختراق من قبل "الآخرين وخاصة الشركة المجهزة"، وهذه معلومة تكنولوجية ما أزال مؤمناً بها وهي عامة ولا تخص "ناشطة". لقد طرحت هذه المعلومات التي وصلتني من أجل تمكين المسؤولين من التحقيق في الأمر، كما بينت في كل من المقالتين.

لقد أشار محامو "ناشطة" إلى ان البرنامج صمم من قبل المفوضية العليا بالتعاون مع الأمم المتحدة ولم تتدخل "ناشطة" فيه. وإن صح ذلك فهو يبين ان أي تزوير في النتائج الناتجة عن البرنامج نفسه، ليس من مسؤولية "ناشطة" وأنا لم أدع العكس، ولم أقل ان "ناشطة" هي من كتب البرنامج، فلم تصلني أية معلومات عنه. لكنني أؤكد هنا أنني لست ملزماً ان أثق لا بالإمم التحدة ولا بالمفوضية العليا للإنتخابات. فمن يعمل فيهما هم من البشر بكل نقاط قوتهم وضعفهم وليس هناك ما يبرر الثقة بهم أكثر من غيرهم، وأن إجراءات التأكد والمراجعة واجبة عليهم كما هي على غيرهم، خاصة وأن المغريات والضغوط للغش قد تكون فوق قدرة مقاومة معظم الناس، وتأريخ الأمم المتحدة لا يخلو من الدلائل على ذلك. أما بعد الإنتخابات الأخيرة في العراق فلا أتصور ان هناك عراقياً واحداً يثق بالإمم المتحدة

أو المفوضية العليا للإنتخابات، ليس فقط بين المعترضين على مجريات الأمور في تلك الإنتخابات، بل وأيضاً بين السعداء بنتيجتها. إلا ان هذا أيضاً يقع خارج مسؤولية ''ناشطة'' وليس موضوع الخلاف معها.

أما بالنسبة لأن ''ناشطة'' مملوكة لمجاهدي خلق، فهذا هو ما جاءني من معلومات كما أوضحت في المقالة بشكل لا يقبل الشك، وقلت أني لا أستطيع التحقق من تلك المعلومات من مكاني. وقد جاءت العبارة في عنوان المقالة الأولى بشكل محدد، ليس إلا لضرورة أختصار عدد كلمات العنوان، أما من قرأ المقالة فقد رأى بلا شك أنني لم أدع ان هذه حقيقة مثبتة، بل أكدت بشكل بالغ الوضوح على أنني شخصياً فقط أثق بالمصدر الذي أبلغني بها، وأكدت بأنه ''من مصدر موثوق به من جانبي''، وهي عبارة بدت مبالغة التنبيه إلى درجة ان أحد المعلقين ركز عليها تعليقه ليشير إلى أنها عبارة غريبة عن الصحافة من حيث إضافتها إلى كلمة ''من جانبي''، كما ان معلقين آخرين أستنتجوا من هذه العبارة وغيرها ان ''صاحب المقالة لا يدعي أنه يعلم علم اليقين بما يقول'' وهو ما دعاهم إلى رفض الثقة بتلك المعلومات. إلا ان تعليقات أخرى جاءت بمعلومات تؤيد معلومات مقالتي وكذلك كانت هناك مقالات أخرى في الإنترنت قالت بنفس الشيء ولم تدع أنها تستند إلى مقالتي في معلوماتها، وأوردت معلومات إضافية، وزادت الشكوك التداعيات التالية للإنتخابات، ومع ذلك أقول ان الأمر يبقى ينتظر التحقيق للتأكد منه.

وفي المقالة الثانية أكدت الطبيعة الإحتمالية لتلك المعلومات مرة أخرى، وبشكل أكبر حيث قلت ''والتي يشك بأنها، أي الشركة، مملوكة لحركة مجاهدي خلق'' وطلبت من القراء الإنتباه إلى ان تلك المعلومات ''لا تتضمن أية اتهامات'' وإنها لاتمثل إلا دعوة للتحقيق في الأمر لخطورة مثل هذه الحقيقة بالنسبة لشركة تتعامل مع مواقع حساسة للغاية في العراق.

ليس المقصود طبعاً، ولا من المقبول، تعريض العاملين في شركة ''ناشطة'' إلى الخطر في العراق وفي كل مكان آخر، كما ذكر مكتب المحاماة. وأنا حين أؤكد أنني لم أتهم الشركة نفسها بالتلاعب بالأصوات، فمما لا شك فيه أنني لا أتهم موظفيها بذلك، بل أنني اتهم المفوضية بأنها حين استخدمت نظام حاسبات، لعد الأصوات فإن

هذا ''يتيح للآخرين'' التلاعب بها، وإن كان قد فهم من مقالتي بأي شكل من الأشكال بأنني اتهم العاملين في ''ناشطة'' بتزوير الأصوات فعلاً، وهو ما لم أقله، فإنني أؤكّد هنا على ان هذا الفهم خاطئ ويتجاوز كثيراً ما جاء في مقالاتي.

ليس صحيحاً كذلك أنني ''كنت مصمماً على إيذاء سمعة ''ناشطة'' فأنا لم أسمع باسم الشركة إلا في يوم استلامي لمعلوماتي التي نشرتها في مقالتي تلك، وليس لي أية سابقة أتصال بالشركة أو منافسيها وليست لدي علاقة شخصية مع أي شخص يعمل بها، ولا أتصور ان بإمكان ''ناشطة'' أو مكتب المحاماة ان يبرهن ان هناك تعمداً خاصاً في إيذاء شركة ''ناشطة'' بالذات. فمقالتاي عن ''ناشطة'' ليست سوى حلقة من سلسلة مقالات أهاجم فيها استخدام الحاسبات في عمليات التصويت والقرعة الخاصة بالمؤسسات السياسية والتصويت الإلكتروني السري.

أما البرهان الذي جاء به المحامي عن تعمدي الإساءة باعتباري قد ''تعمدت تجاهل الإشارة إلى صحيفة دولية عربية رائدة''. وما قاله الحيدري من معلومات، فقد بينت أعلاه أنني لا أرى ان مسألة عدم ارتباط السرفر بالإنترنت كافية. وأضيف هنا أني ذكرت بأن البرلمان الهولندي قد قرر عدم استعمال الحاسبات في الإنتخابات منذ عام ٢٠٠٨، لأن هولندا لم تستطع ان تجد طريقة لتأمين الحاسبات، وقد أعطيت روابط في تلك المقالات إلى براهين على تلك الإدعاءات. ولو أنه كان يكفي ان لا تربط الحاسبة بالإنترنت لتأمين سلامتها، فهل كان الهولنديون سيعجزون عن اكتشاف مثل هذا الحل؟ إني أرى ان أي استخدام للحاسبة في حساب النتائج وعد الأصوات، يعرض العملية لخطر التزوير، بغض النظر عن موقع الحاسبة من تلك العملية، إلا ان كانت تستخدم للأرشفة فقط وبعد ظهور النتائج والتصديق عليها.

أن تصريحات السيد الحيدري في تلك المقالة ليس لها قيمة تكنولوجية، كما ان ليس لي أية ثقة بتقديراته وأقواله. فكما قلت فإن تصريحاته عن استحالة اختراق الحاسبة بالشكل الساخر الذي طرحه، لا أساس له، ويستطيع أي مختص بالحاسبات ان يؤكد كذبه.

وأهم من مسألة ثقتي بجريدة ''الشرق الأوسط'' أو السيد الحيدري أو عدمهما، هو ان مقالتي التي أشرت فيها إلى ''ناشطة'' قد ارسلت للنشر في ١٧ آذار ونشرت

في نفس اليوم وخلال الأيام التالية في المواقع المختلفة، بينما صدرت تصريحات الحيدري في الصحيفة بعد أسبوع من ذلك في ٢٤ آذار، كما هو واضح من الرسالة وتاريخ الصحيفة، وكان السيد الحيدري يرد على ما يبدو على ما جاء في مقالتي، أي أنني لم يكن لي ان أقرأ ذلك المقال أو أتعمد ذلك التجاهل حتى لو أردت ذلك.

أما ان كان المقصود السؤال لماذا لم أشر إلى تلك المقالة في مقالاتي التالية فأقول إنني لم أتجاهل تلك المقابلة ولا تصريحات الحيدري فيها، بل أشرت إليها في مقالة صدرت لي بعد يومين من تاريخ نشر تلك المقابلة[٤] ولم أجد في تصريحات الحيدري ما يوضح الحقائق، بل يزيدها التباساً ويؤكد الشكوك أكثر مما يزيلها.

لقد قال السيد الحيدري في نفس المقالة التي أشار إليها مكتب المحاماة، كلاماً لايصح ان يصدقه عاقل، ولا يدعو إلى الثقة بصاحبه: قال ان إعادة العد يدوياً تستغرق ثلاثة أشهر، وقال إنه "مستحيل" وقال "ان الإصرار على إعادة الفرز يدويا يعني إعادة العملية الانتخابية برمتها من جديد" فهل هذا كلام شخص يمكن الثقة بأي شيء يقوله، أم أنه أشبه بمن أخفى حقيقة مخيفة يحاول ان يتهرب منها ولا يجد حجة معقولة لذلك؟

وبالرغم من أننا لا نحتاج إلى من يؤكد لنا ان العد ليس مستحيلاً، فالعالم كله يعيد العد حين يحتاج إلى ذلك وليس هناك عاقل يقول بأن إعادة العد أمر مستحيل. أقول، مع ذلك فإن بعض الجهات مثل منظمة تموز في ذي قار قد كلفت نفسها ان تؤكد للمفوضية صراحة بأن "عملية اعادة العد اليدوي ليست مستحيلة".[٥]

إن المرء يحار كيف يصف هذه التصريحات: فهل اختار الحيدري عملية عد أصوات يستحيل فيها إعادة العد إذن؟ هل على الشعب العراقي وكتله السياسية ان تقبل النتيجة التي يقولها له السيد الحيدري "على الثقة"؟ لماذا وجد نظام الإعتراض إذن، ولماذا حددت النسبة التي يسمح فيها بقبول النتيجة، والنسبة المرفوضة من التزوير ان كانت إعادة العد مستحيلة؟

ما قاله الحيدري في مقابلته تلك في الشرق الأوسط كلام غريب كثيراً لا يترك مجالاً للإعتماد عليه أو معرفته بأي شيء عن الحاسبات، أو كان يعرف الحقائق ويكذب. قال ان «الكتل السياسية إذا لم تثق بالفرز الإلكتروني وبأجهزة الكومبيوتر

التي لا تعرف الإنحياز إلى أية كتلة، وهي أصلا غير منتمية إلى أي حزب ولا تقبل الخطأ، فكيف لها (الكتل السياسية) ان تثق بالفرز اليدوي الذي يقوم به أشخاص لا نعرف انتماءاتهم؟». اليس غريباً ان رئيس مفوضية إنتخابات لم يسمع بوجود تزوير اصوات عن طريق الحاسبات ”التي لا تعرف الإنحياز“، حتى ان لم يقرأ عن الغاء البرلمان الهولندي لإستعمال الحاسبات التي ”لا تعرف الإنحياز“ وكأنه لم يقرأ مقالتي التي كان يرد عليها في تصريحاته تلك، وفيها رابط إلى مقالة أخرى أكدت فيها على هذه النقطة بالذات؟ ولنفرض أنه لم يقرأ، أفلا يعلم رئيس مفوضية إنتخابات، بأن الكثير من الدول ترفض الحاسبات لذلك السبب، وأن المدافعين عن سلامة الإنتخابات الإيرانية مثلاً، استخدموا ورقة ان تلك الإنتخابات لم تستخدم الحاسبات ”التي لا تعرف الإنحياز“، لذلك من الصعب جداً القيام بعملية تزوير واسعة فيها كما تدعي المعارضة؟

ليس أشد عجباً من عبارة الحاسبات ”التي لا تعرف الإنحياز“، إلا عبارة رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، الأخرى حين قال: ”إن الإصرار على إعادة الفرز يدويا يعني إعادة العملية الانتخابية برمتها من جديد“! (٣)

ملاحظة أخرى : في نفس مقالته في الشرق الأوسط اعلاه، والتي نشرت في ٢٤ آذار قال الحيدري ان ”الكتلة أو الكتل التي تطالب المفوضية بالقيام بإعادة الفرز يدويا لم تحدد محطة معينة أو مركزا بذاته أو حتى لم تطلب مثلا إعادة الفرز لأصوات الناخبين في مدينة من مدن العراق، بل تريدنا ان نعيد الفرز يدويا لجميع المحطات وفي جميع أنحاء العراق، وهذا مستحيل“. علماً بأن إئتلاف دولة القانون كما قال الموسوي ”لا يطالب بإعادة العد والفرز اليدوي في جميع انحاء العراق، وانما فقط في بعض المحافظات كبغداد وكركوك“. (٦)

ويزيد الطين بلة، ان هذا الخبر قد نشر في هذا الرابط أعلاه في الإنترنت يوم ٢٢ آذار، وهذا يعني ان الحيدري كان يعلم به قبل ان يقوم بمقابلته في الشرق الأوسط، وإن استخدمنا عبارة مكتب محاماة شركة ”ناشطة“ فإن من يرأس مفوضية الإنتخابات، ويخوض في تلك اللحظة معركة ضارية مع المعترضين المشككين بسلامة العد، لا يمكن ان تفوته ”عبارة لا تقبل التأويل“ من قيادات الجهة المعترضة

على عملية العد. أي ان السيد الحيدري تجاهل العبارة متعمداً وكان يكذب ويثير الغبار ويتجاهل الحقائق في تلك المقابلة وهو على علم بمغالطاته، وأنه كان يحاول ان يهرب بإعلان النتائج كيفما اتفق والتخلص من الموضوع بسرعة قبل ان يفتضح.

بعد كل هذا، وكل التجاهل الذي عامل به طلبات التحقيق ورفض تسليم الأقراص المضغوطة وإهمال طلبات النظر في الأرقام المتناقضة، ألسنا معذورين بعد كل هذا ان لا نثق بالسيد الحيدري وتصريحاته وتقديراته؟ ان الأيام والسنين القادمة ستكون الحكم على ذلك.

ما أردته من إيراد هذه التفاصيل التي لا تتعلق مباشرة بقضية "ناشطة"، هو تبيان أنه قد جرت في هذه الإنتخابات من العجائب ما يبرر بلا شك ان يشكك الإنسان في كل جزء من النظام الإنتخابي ويتفحصه ويطالب بالتحقيق فيه، وبضمنها بلا شك، نظام الحاسبات، سواء ارتبط بالإنترنت أم لم يرتبط، وسواء كان الأمر يتعلق ب "ناشطة" أو غيرها، وسواء كانت لتلك الشركة علاقة بجهة سياسية أو لا، رغم ان مثل تلك المعلومات ليست عديمة الأهمية، وتستحق التحقيق، كما أشرت في مقالاتي.

تلخيصاً لما أردت قوله، إن عملية الإنتخابات كما أجرتها المفوضية العليا للإنتخابات برئاسة السيد الحيدري، تثير كل الشبهات والقلق في كل مراحلها، وليس تركيزي على الحاسبة إلا لأنه الجزء الأقرب إلى اختصاصي، ولأني قرأت عنه كثيراً كما يحدث هنا في الغرب، ثم وصلتني معلومات عن الشركة التي جهزت المفوضية بالحاسبة، فطرحتها كما هي. لكني أكرر أنني لم أتهم شركة "ناشطة" أو العاملين فيها بتزوير الإنتخابات واللعب بالأصوات، كما ان إشارتي إلى علاقة الشركة بمنظمة مجاهدي خلق كانت باعتبارها "شكوكاً" أثارتها تلك المعلومات، وإن عرضها يقصد منه الدفع إلى التحقيق كما أوضحت في أكثر من مكان في مقالاتي، وليس لإستخدامها كحقائق مثبتة. كذلك ليس من الصحيح أنني أسأت إلى عقود الشركة، أو تعمدت الإساءة إليها، فأنا لم أقل ان الشركة استخدمت تكنولوجيا سيئة، وإنما تكنولوجيا لا تؤتمن بشكل خاص للإنتخابات، مؤكداً أنه ليس هناك تكنولوجيا تؤتمن في هذا المجال، مستشهداً بتجربة هولندا. وفي كل الأحوال فإن قرار استخدام

الحاسبات ليس ذنب الشركة المجهزة بل قرار المفوضية العليا للإنتخابات.

ما كنت أركز عليه بوضوح في المقالتين المعنيتين وفي كل مقالاتي الأخرى حول الموضوع هو التنبيه إلى ان استعمال الحاسبات والإتصالات الإلكترونية يعرض أصوات الناخبين إلى خطر التلاعب وبشكل واسع، وإن كان قد فهم من مقالتي ان الخطر يتأتى فقط لأن شركة "ناشطة" بالذات هي التي جهزت النظام، وأن النظام سوف يصبح مأموناً لو أنه تم من خلال شركة أخرى، فإنني أؤكد هنا ان هذا الفهم خاطئ وأرجو ان يكون ذلك واضحاً الآن.

(١) http://almothaqaf.com/new/index.php?option=com_content&view=article&id=11969

(٢) http://almothaqaf.com/new/index.php?option=com_content&view=article&id=12318

(٣) http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11439&article=562336

(٤) http://almothaqaf.com/new/index.php?option=com_content&view=article&id=12280

(٥) http://nasiriyah.org/nar/ifm.php?recordID=6380

(٦) http://ar.aswataliraq.info/?p=211491

إحترام نتائج التزوير

(كتبت في ١ مايس ٢٠١٠)

في العراق إنقسام "طائفي" جديد: جماعة "إعادة العد" وجماعة "إحترام نتائج الإنتخابات". فيرى الدنبوس ان مصيبة العراق تكمن في "إعادة العد"، وأن الحل في "احترام نتائج الانتخابات".[١] وبهاء الأعرجي يرى ان "إعادة العد" ليس سوى "تصعيد سياسي وحب الذات"[٢] و عمار الحكيم يرى "ان عملية الفرز اليدوي التي يراد تحقيقها في البلاد تحمل في طياتها العديد من المخاطر"[٣]، والنجيفي يقول ان إعادة الفرز في بغداد قد تؤخر العملية السياسية سنة! [٤]

كذلك فإن الملا يصف "أعادة العد" بانصياع القضاء العراقي لرغبات السلطة التنفيذية وأنها "مؤشر خطير"، وستجعل شرعية الانتخابات على المحك.[٥] أما ظافر العاني فجعلها مسألة شرف فقال ان اعادة فرز الاصوات "علامة سوداء في جبين القضاء العراقي"[٦] .

فرج الحيدري، رئيس مفوضية الإنتخابات أطلق الكثير من "الإنذارات" أكبرها كان ان إعادة العد يعادل إعادة الإنتخابات، وأنه سيجر البلاد إلى الهاوية![٧] وقال إنها "ضرب من المستحيل"، و "إن هذا الأمر يتطلب عملا مضنيا لأكثر من ثلاثة أشهر على الأقل" ان لم تواجهه مشاكل![٨] وكان يتحدث حينها عن أعادة العد في كل العراق، أاما عن بغداد فقال إنها تتطلب شهرين! ولا ندري كيف حسبت حاسبة الحيدري العجيبة هذه النسبة الغريبة: ثلاثة أشهر لكل العراق وشهرين لبغداد! لكنه لم يجد أحداً حتى هذه اللحظة يطالبه بكشف طرق حسابه، لذا فهو حر في ان يقول أي شيء يخطر على باله، والعراق لا خيار له سوى ان يصدق كل ما يقوله! على أية حال فإن زميله سعد الراوي يؤيده في تقديرها بـ "أشهر" لأنها تحتاج إلى

"خطة لوجستية وأمنية جديدة"!

السفير الامريكي كريس هيل، الذي لم يزعجه التأخر غيرالطبيعي في إعلان نتائج الإنتخابات الأولي، قد عبر عن انزعاجه من الوقت الذي يتطلبه إعادة العد، ويمثل مشاركة في الإحتجاجات عليه، فقال إنه "قلق بشأن المدة التي يستغرقها الساسة العراقيون في التصديق على نتائج الانتخابات"[٩] أما جو بايدن فوقف بوجه إعادة العد بوضوح وشراسة قائلاً إن الإنتخابات البرلمانية التي جرت في السابع من آذار هي انتخابات نزيهة وان الولايات المتحدة تعارض اي جهد غير قانوني لتغيير النتيجة! [١٠]

ومع ذلك يصر البعض عليها، فـ "اتحاد الشعب" تصر على ضرورة إعادة الفرز والعد يدويا "ولكن المصرّ الأكبر هو بلا شك المالكي الذي بقي مصراً عليها رغم ان "جهات هددت بإمطار المنطقة الخضراء بالصواريخ في حال أعيد العد والفرز".[١١]

عندما ينتشر كل هذا الوصف المخيف في الهواء الإعلامي، لا بد ان العراقي سيتخيل "إعادة العد" كسعلوة سوداء شريرة وكبيرة جداً، وأن من يطالب بها إنسان عجيب غريب تدفعه أنانيته الشديدة إلى هذه التهلكة التي تدمر البلاد! ولا بد ان العراقيين هم المجانين الوحيدون في العالم الذين يدخلون في هذا الخطر الداهم والعار الأسود!

لكن لو حاولنا النظر إلى العالم، ولنذهب إلى قمة الحضارة والديمقراطية، أوروبا الغربية، فإننا نفاجأ بأمر غير متوقع. فيبدو ان إعادة العد لم تجرّ العارعلى من قام بها في هولندا! اليس من المفروض ان تكون هولندا خالية من وصمات العار الخطرة هذه؟ هل من المعقول ان شعباً متطوراً مازال يفعل مثلنا ويشكك بسياسييه ومسؤوليه وحاسباته "الحيادية" (وصف الحيدري) ويجلب الخطر لبلاده ويؤخرحكوماتها أشهراً لأنانيته؟

لقد جرت إعادة العد في هولندا، وبدون كل تلك الإعتراضات والتهويلات ليس في روتردام فقط بل وأيضاً مدينة ماسترخت إضافة إلى عدد كبير من المدن الصغيرة مثل الميرة، هلموند، زيفولده، إيمين، ليلستاد، ستادسكانال، خلدروب –

ميرلو، لوبيك!

ما الأمر إذن؟ هل ان ليس للهولنديين مثل فرج الحيدري أو سياسيينا أو صديق مثل الأمريكان، ليخبر الهولنديين بفضاعة "إعادة العد" وكيف يمكن ان تحطم بلادهم وأنها يجب ان تطول أشهراً؟ ألم يكتب أحد ينصحهم بترك هذا "المسار الخطير الذي قد تنزلق إليه البلاد"؟

يبدو ان ليس لديهم ثروات ديمقراطية مثل فرج الحيدري والنجيفي وعلاوي، فنجد ان جريدة "تراو" الهولندية كتبت عن إعادة بلدية روتردام للعد في انتخابات البلديات الأخيرة قبل بضعة أسابيع: "لقد تصرف "أبو طالب" (رئيس بلدية روتردام) بحكمة حين أعاد الهدوء والسلام، من خلال أمره بإعادة عد جميع مراكز الإنتخاب في المدينة. كانت المدينة بحاجة إلى تلك الحركة "الملوكية". لقد أشر ذلك القرار ان "أبو طالب" أخذ بشكل جدي الشكاوى التي قدمت، من خلال عدم اكتفائه بإعادة عد مراكز الإقتراع التي وردت حولها الشكاوى. (....) الناخبون لم يكونوا يريدون ان يجدوا أنفسهم في مثل تلك الأوضاع الأمريكية التي حدثت مرة في فلوريدا، والتي تدخل فيها القضاء لحلها"[١٢] .

وطبعاً لم تقتصر هذه الممارسة على هولندا أو أوروبا الغربية، ففي مولدافيا تم إعادة العد في مثل هذا الوقت من العام الماضي، وكذلك في زيمبابوي أعيد عدّ منطقة إنتخابية، وبعدها في الغابون، والمكسيك، وكذلك تمت إعادة عد الأصوات في رومانيا التي فاز فيها المرشح المقرب لأميركا بفارق ٧٠ الف صوت، فلم يعنفهم سفيرهم الأمريكي ولا جو بايدن، ولا احتاجوا إلى "خطة لوجستية وأمنية جديدة" ولا "أشهر من العمل المضني"!

إذن متى تكون إعادة العد عملاً ديمقراطياً ومتى تكون "التفافاً على نتائج الإنتخابات"؟ إليكم هذا السؤال الإختباري: ماذا عن الإنتخابات الأخيرة في أفغانستان؟ هل يكون فيها إعادة العد جريمة أم عملية ديمقراطية؟ الجواب لن تجدونه من خلال البحث في تقارير سلامة الإنتخابات وتزويرها، فيبدو أنه لا علاقة لهذا الأمر بذاك (!) إذا كنا نبحث عن موقف "المجتمع الدولي" من الإنتخابات وإعادة العد، فسنجد

الجواب دائماً وبشكل ثابت في علاقة أميركا بالفائزين في الإنتخابات! ليس

الجواب صعباً في سؤال أفغانستان ان تذكرنا ان كرزاي لم يعد الأفغاني المفضل أمريكياً، لذلك وجه الأمريكان (ومن تبعهم من الأطلسي) تهديداتهم اليه بضرورة ”قبول نتائج العد“، لكن بعد إلغاء أكثر من مليون وربع مليون صوت، من أصل ٥ ملايين صوت ونصف، من أجل ان ينقص رصيده بحوالي نصف في المئة عن النسبة اللازمة له ليفوز في الدورة الأولى. ولتقدير علاقة أميركا بكرزاي، نلاحظ ان منافسي كرزاي كانوا قد حضروا حفل تنصيب أوباما، دون كرزاي نفسه. [١٣]

إضافة إلى كل ذلك فأن السفير الأمريكي نسي ان يقول لنا ان بلاده قامت بنفس ”خطيئة“ إعادة العد قبل عشرة سنوات، وبايدن الغاضب نسي ان حزبه الديمقراطي طالب بها مرتين متتاليتين خلال العقد الماضي ولم يعتبر ذلك مضاداً للديمقراطية ولا انتهاكاً لنتائج الإنتخابات، ونسي أنه وحكومته طالبا وبشدة، إيران بإعادة عد الأصوات، باعتبار تلك ممارسة ديمقراطية، كما فعلت غالبية الحكومات الأوروبية مثل رئيسة الحكومة الألمانية ميركل. في حالة إيران، لم يكتف الغرب بالمطالبة بإعادة عد الأصوات بل ودعم مطالبة المعارضة بإعادة الإنتخابات كلها! فتلك كانت انتخابات ”غير نزيهة“ لأن من فاز بها لم يكن مقرباً لأميركا! أما في العراق فقد فاز علاوي، لذلك فإن بايدن يعرف من مكانه على بعد عشرة الآف كيلومتر، بأن تلك الإنتخابات كانت ”نزيهة“ وأنه لا مبرر للإعتراض عليها!

والآن لنحاول ان نطبق القاعدة الذهبية التي اكتشفناها للتو على العراق، لنتعرف كيف ينظر ”المجتمع الدولي“ إلى ”إعادة العد“ العراقية. لنأخذ بضعة نماذج: هيلاري كلينتون، دعت الساسة العراقيين إلى وضع خلافاتهم جانبا واحترام نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة. وقالت ان احترام نتائج الانتخابات سيسهم في بناء عراق قوي ومستقل وديموقراطي. [١٤]

وإذا كان مجلس الامن الدولي دعا الاطراف العراقية الى احترام نتائج الانتخابات التشريعية التي صدرت، فور صدور تلك النتائج، [١٥] فإن الممثل الخاص للسكرتير العام للامم المتحدة في العراق اد ميلكرت لم ينتظر، لا النتائج ولا حتى الإنتخابات نفسها، بل بادر ودعى ”الفرقاء السياسيين العراقيين الى تقبل نتائج الانتخابات التشريعية المقبلة“. !! وقال ميلكرت ان على الجميع احترام نتائج

الانتخابات وعلى الخاسرين تقبل العمل من موقع المعارضة وعلى الفائزين تحمل مسؤولية تشكيل الحكومة. [١٦]

طبعاً ليس غريباً ان تدعوا المفوضية العليا للانتخابات الى احترام نتائج الانتخابات التي أصدرتها بنفسها، [١٧] ولا غرابة من ان يدعوا سكان المناطق التي سيطر عليها من اعلنت النتائج فوزهم، مثل صلاح الدين، إلى "وجوب احترام نتائج الانتخابات"[١٨]، وبالتأكيد سيحاول "الفائزون"، تثبيت شرعية هذا الفوز قبل ان يتاح لأحد ان يعترض عليه، فسافروا إلى كل مكان فور إعلان النتائج. وأكد أسامة النجيفي عضو القائمة العراقية عقب مباحثات وفده مع المسؤولين في الجامعة العربية "إن الجامعة العربية والأمم المتحدة مطالبان بإصدار بيان يتم التعبير فيه عن التصديق على نتائج الانتخابات". ودعا إلى ضرورة "احترام نتائج الانتخابات" والتصديق عليها من قبل المحاكم الاتحادية في العراق ليتسنى تشكيل حكومة وطنية واسعة[١٩] وأفهمنا أحمد العلواني عضو القائمة العراقية كيف نحترم "إرادة الناخبين" والتصرف بروح وطنية. [٢٠] وقالت الناطق الرسمي باسم ائتلاف العراقية ميسون الدملوجي : "ان على قائمة ائتلاف دولة القانون احترام نتائج الانتخابات وتقبلها بروح رياضية وعدم التلويح باقامة تظاهرات وانتفاضات وثورات شعبية حسبما سمعنا بذلك من بعض قادة ائتلاف دولة القانون".[٢١] لكن حين "لم يتمتع هؤلاء بالروح الرياضية" وارتكبوا خطيئة الإعتراض على النتائج، أنقلبت ميسون بنفسها إلى بركان ثائر وقامت بـ "التلويح باقامة تظاهرات وانتفاضات وثورات شعبية".

ولم تخل الإنتخابات العراقية ونتائجها من المفاجآت المثيرة، فانطلق أحد أشد الخاسرين للإنتخابات، السيد عمار الحكيم، في هستيريا مفاجئة، للإعتراض على من اعترضوا، ووقف "بروح رياضية" مع الفائزين، وبطريقة أثارت مخيلتنا في "نظريات المؤامرة" ورشاوي قادة الكتل المنتشرة في مثل هذه الظروف، خاصة حين لا تجد ما يفسر لك ما يحدث غير نظرية المؤامرة. وآخر تصريحاته حول أحترام النتائج كان، أنه دعا الى "سحب مفاتيح السلطة" من الكيانات التي تؤمن بالوصول إلى سدة الحكم عن طريق الديمقراطية بينما ترفض المشروع الديمقراطي في حال خسارتها. ودعا إلى احترام نتائج الانتخابات التي تعلنها المفوضية.[٢٢] ولم تخل مثل هذه المفاجآت من قيادات في تيارات آخرى، كما أشرنا إلى موقف

الأعرجي أعلاه من إعادة العد.

في هذه الأثناء أنتشرت صورة أياد علاوي الضحية في الفضائيات، يدور في عواصم العالم والعرب بحثاً عمن ينصفه من الأشرار الذين يريدون الإلتفاف على الدستور ويسلبونه حقه في رئاسة الوزارة (تاركاً مشكلة والدته حتى اللحظة المناسبة) (ملاحظة: والدة أياد علاوي ليست عراقية وهذا يحرمه حق الترشح لرئاسة الحكومة حسب الدستور، لكنه يمضي في سعيه للحصول عليها).

عبثاً حاول الخاسرون ان يبينوا للعالم ان من حقهم الإعتراض. [٢٣]

لنأخذ نفساً عميقاً، ولننظر للحظة بعيداً عن ''العالم السريالي'' المتمثل بالمواقف الرسمية لـ ''المجتمع الدولي''، والتشويش الإعلامي في العراق والعرب، ونسأل أنفسنا سؤالاً نحدد به موقفنا الشخصي: هل يجب ان نعتبر عملية إعادة عد الأصوات، عملية ديمقراطية أم عرقلة للديمقراطية؟ لننظر ماذا يقول الخبراء :

ستوارت كومستوك، المدير التنفيذي لمعهد حقوق التصويت القومي الأمريكي يقول: : ''يعدّ العديدون المطالبة بإعادة العد دليل ''خاسر سيء''، والبعض يذهب إلى ان الجمهوريين لم يكونوا سيفعلونها لأنهم ''يلعبون بشكل عادل''. الحقيقة هي ان القلق من أجل ''العدالة'' هو الدافع وراء المطالبة بإعادة العد. ان هذه الجهود مهمة ليس من أجل فحص النتيجة فقط، بل من أجل التأكد من إمكانية مراجعة نظام معرض للخلل. مادام هناك خطأ في عد بعض الأصوات، ووضع بعضها مكان الأخرى أو إعادة توجيهها إلى جهات أخرى، لا يمكننا ان نقول ان نظامنا الإنتخابي يعمل بشكل سليم. خاصة مع نظام غير متناسق فيما يتعلق بعملية العد، ووجود مسؤولين يقفون بشكل عدائي من المحاسبة، فأن هناك الكثير مما يجب عمله من أجل استعادة العدالة في النظام''. [٢٣]

ويقول أيضاً: ''إعادة العد يجب ان لا تعتبر فقط وسيلة لإجراء أدق عدّ ممكن للأصوات، وإنما أيضاً كوسيلة في غاية الأهمية لكشف نواحي الخلل في عملية عد الأصوات المتبعة في بلادنا، ولخلق مناخ من الإصلاح والتحسين المستمر لها''.

''من الممكن ان نكون قد أخطأنا. لسنا بحاجة إلى الإعتقاد بوجود مؤامرة.

لكن عندما لا نتمكن من إنجاز عملية إعادة عدّ ذات معنى، فلن يمكننا ان نتأكد من ان أصواتنا قد تم عدها بشكل سليم"

"لا يجب ان يسمي أحداً المطالبة بعملية إعادة العد، بأنها دليل خاسر ضعيف الروح الرياضية، بل هي واجب مدني"[٢٤]

ويؤيده في ذلك دافيد ديل (كيف نجعل الديمقراطية شفافة) : "لا يكفي ان تكون نتائج العد دقيقة، بل علينا ان تكون لدينا الثقة بأنها دقيقة فعلاً، وهذا ما لا نثق به الآن. بكلمة واحدة: ألإنتخابات يجب ان تكون "شفافة ". يجب ان يتمكن الناس من التأكد بأنفسهم من دقة نتائج (العد) من خلال المراقبة أثناء الإنتخابات، و فحص الأدلة فيما بعد"

"الإنتخابات الأمريكية بعيدة عن الشفافية. المرشحون الفائزون ومسؤولو الإنتخابات على السواء يميلون إلى بذل كل الجهود لعرقلة إعادة العد، وهذا ما أدى إلى تزايد إحساس الناس بالمرارة مع كل إنتخابات، على الأقل منذ فلوريدا ٢٠٠٠".

ويرى ديل لإصلاح النظام أنه يجب مراجعة القوانين الإنتخابية من أجل "تسهيل الأمر على المرشحين ان يحصلوا على إعادة عد يدوي يعتمد عليها" وأن على المواطنين ان يساهموا في التأكد من ان تجري الإنتخابات بشكل سليم. [٢٤]

أي تناقض شديد بين هذه اللغة، وبين لغة العالم السريالي الأول الذي نحن فيه! هل علينا ان نقرر ان "نحترم نتائج الإنتخابات" كما يراها النجيفي أو كما يراها كومستوك؟ هل ان إعادة العد "وصمة عار سوداء" في الديمقراطية العراقية لا يلجأ إليها إلا الأنانيون الذين يريدون جر بلادهم إلى الهاوية، أم نقطة شفافية مضيئة يجب الإصرار عليها لتطوير الديمقراطية في بلادهم؟

ليس هذا الخيار المتنافر الصعب من حظ العراقيين وحدهم، فأمثال بايدن – علاوي – النجفي تفرض نفسها في الكثير من بقاع العالم، وبالتأكيد في أميركا نفسها. فيقول كومستوك آسفاً: "إنه لأمر يسبب الصدمة ان الحق الإنتخابي العظيم، والذي يفترض ان يكون مسألة اساسية في هذا البلد، قد أصبح عديم الشفافية. فحتى في أوكرانيا سوف يتم إعادة الإنتخابات بسبب وجود عدد من المخالفات في الإنتخابات

الرئاسية". (٢٥)

وهذا عضو الكونغرس الأمريكي جون كونيرس يتحدث عما وجده فريقه : "لقد وجد فريقي (لمراقبة الإنتخابات) براهين هامة واعترافات من موظف في مكائن التصويت (تراياد) والتي اعترف فيها علناً في مقابلة مسجلة بالفيديو، أنه خلق وثائق و حور مكائن (حاسبات) التصويت من أجل ان يغض المسؤولون النظر عن إعادة عدّ يدوية كاملة لبطاقات التصويت، كما هو مطلوب شرعاً"

"ووجدنا أيضاً من خلال تحقيقاتنا في أوهايو، بأن هناك مجموعة من خارج الولاية، تسمي نفسها "قوة تكساس الضاربة"، كانت تقوم بإرهاب الناخبين من الأقليات، وكانت تكاليف تسهيلاتها مدفوعة من قبل الحزب الجمهوري في أوهايو". (٢٦)

يجب ان نتحلى بالهدوء، ونفهم هذه "العصبة" وأسباب عدائها لإعادة العد، ونحدد دوافعها. فيبدو أنها بذلت جهداً كبيراً جداً وأموالاً طائلة وتحملت مخاطرات شتى، من أجل التأثير على نتائج الإنتخابات نحو ما تراه مناسباً، (أي "تزويراً") ومن الطبيعي أنها لن تكون سعيدة حين يحاول البعض تخريب نتائج جهودها تلك وكشفها. فهي عندما تدعوا إلى "إحترام نتائج الإنتخابات" لا تكون كاذبة، بل ان دعوتها تنطلق من شعور من عمل واجتهد وبذل الكثير من أجل الشيء الذي يدافع عنه.

بالمقابل فإن من لم يشارك هذه العصبة "جهودها"، فإنه يرى أنه يدافع عن حقه في نتائج انتخابات سليمة، وليس بالضرورة النتائج التي تعلنها المفوضية في أول إعلان لها. إنه يقول ان "لا شيء مقدس في المفوضية أو ماتعلنه، وأن التاريخ مليء بالإنتخابات الخاطئة والمزورة وأن الناس في العالم يعيدون العد متى ما رأوا إشكالاً في العد الأول. إنه يرى ان البشرية عرفت ان نظام الإنتخابات معرض للخطأ المتعمد وغير المتعمد ووضعت لذلك الطرق القانونية لتصحيح الخطأ متى ما ارتاب الناس بوقوعه. لذلك فهو يصر على استخدام هذه الطرق المتاحة له دستورياً للإعتراض والمطالبة بإعادة العد. فهو يرى ان "نتائج الإنتخابات" قد تم تغطيتها بالتزوير، وأن "إحترام نتائج الإنتخابات" إنما يتم بإزالة ذلك التزوير عنها، أو إزالة

الشك بها ان كانت ’’بريئة‘‘. لذا فمن حقه ان يرى بأن من يقف ضد إعادة العد، فهو يطالب في الحقيقة بـ ’’ إحترام لنتائج التزوير‘‘وليس ’’ إحترام نتائج الإنتخابات‘‘.... ولك عزيزي القارئ ان تختار ما ’’تحترم‘‘، وحسب قناعتك!

(١) http://www.yanabeealiraq.com/news_2010/n30041005.htm

(٢) http://www.alkufanews.com/news.php?action=view&id=2897

(٣) http://www.yanabeealiraq.com/news_2010/n30041011.htm

(٤) http://www.annahar.com/content.php?table=main&type=main&priority=10&day=Tue

(٥) http://rmiraq.com/news/policy/8034.html

(٦) http://www.murasleen.com/politics/local/12638-2010-04-20-22-03-49

(٧) http://www.qanon302.com/news/news.php?action=view&id=111

(٨) http://www.yanabeealiraq.com/news_2010/n240310015.htm

(٩) http://www.yanabeealiraq.com/news_2010/n29041006.htm

(١٠) http://iraqshabab.net/index.php?option=com_content&task=view&id=33681&Itemid=1

(١١) http://www.alsumarianews.com/ar/2/6033/news-details-.html

(١٢) http://www.trouw.nl/opinie/commentaar/article3010098.ece/Hertellen_stemmen_kan_wantrouwen_partijen_Rotterdam_wegnemen_.html

(١٣) http://en.wikipedia.org/wiki/Afghan_presidential_election,_2009

(١٤) http://alrasheedmedia.com/index.php?option=com_content&task=view&id=4376&Itemid=168

(١٥) http://almadapaper.net/news.php?action=view&id=14884

(١٦) http://www.mutawassetonline.com/news/2235-2010-03-02-23-10-33.html

(١٧) http://www.almalafpress.net/index.php?p=143&id=102615

(١٨) http://arabic.news.cn/speak/2010-03/26/c_13226218.htm

(١٩) http://www.alittihad.ae/details.php?id=24806&y=2010

(٢٠) http://www.al-jazirah.com/20100325/du1d.htm

(٢١) http://www.iraq4allnews.dk/news/5321-2010-03-26-21-40-49.html

(٢٢) http://www.alsumaria.tv/ar/Iraq-News/1-46818-.html

(٢٣) http://www.aknews.com/ar/aknews/4/140280

(٢٣) http://www.tompaine.com/articles/ohio_a_crime_against_democracy.php

(٢٤) http://www.tompaine.com/articles/2006/11/05/recounting_tomorrows_vote.php

(٢٤) http://www.tompaine.com/articles/2006/03/07/making_democracy_transparent.

php

(٢٥) http://www.tompaine.com/articles/ohio_a_crime_against_democracy.php

(٢٦) http://www.tompaine.com/articles/fixing_americas_broken_elections.php

مؤشرات مؤامرة انقلاب أمريكية بعد الإنتخابات العراقية

(كتبت في ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٩)

حدث تسارع ملفت للنظر في نسبة الإيميلات الإعلامية المتبادلة في الفترة الأخيرة. فإضافة إلى الإيميلات العامة التي يتناقلها الأصدقاء دائماً، لاحظت منذ فترة ورود بعض الإيميلات بشكل حملات مكثفة يتكرر فيها إرسال نفس الإيميل أو محتواه العام، ويبدو منظماً بشكل خاص، واتوقع أنكم استلمتم مثل هذه الإيميلات.

أود العودة للحظة إلى التاريخ القريب، إلى حملات مماثلة قامت بها المخابرات الأمريكية لتأمين انتخاب الناس للحكومة المناسبة لها، مثل ما حدث أواخر ١٩٤٨ في إيطاليا....

"حملة شاملة لكتابة الرسائل من أمريكيين من أصل إيطالي إلى أقربائهم وأصدقائهم في إيطاليا. وبدأت الحملة برسائل إعتيادية يكتبها الأصدقاء فعلاً، ثم توسعت لتصبح عبارة عن رسائل جاهزة بأغلفة ذات طوابع بريد جاهزة، ولا تحتاج سوى التوقيع وكتابة العنوان. ورافق الرسائل حملات مماثلة للبرقيات والبوسترات. وتم ارسال نصف مليون صورة طبعتها منظمة" المساعدة من أجل الديمقراطية "تبين الفظاعات التي ستعاني منها إيطاليا ان هي انتخبت (الدكتاتورية). ووصل إلى ما مجموعه عشرة ملايين رسالة، وزعت بواسطة البريد والصحف والكنائس والإذاعات"(وليام بلوم: "قتل الأمل" ص ٢٩).

تسونامي رسائل من اجل قبول البعثيين وتهويل الطائفية من إجل إنعاشها

الشعب الذي يعيش وضعاً متوتراً جداً ومحتجاً جداً على وضع الحكومة، صار جاهزاً لتلقي كل الرسائل والأخبار والإدعاءات المضادة لها برحابة صدر بل وبفرح

وبدون أي فحص لمصداقيتها، وبدون أية مراجعة لدقتها. حتى حين يتم الكشف عن الكذب. والفضل الأساسي في ذلك طبعاً يعود إلى الحكومة الفاسدة، لكن هناك "أصحاب فضل" آخرون في هذا.

الحكومة لا تسيطر على مقدراتها على الإطلاق. لقد نجح ضغط علاوي وشلة المطلك والجيش الأمريكي في إدخال عناصر أمنية كثيفة، لا تتمتع بثقة الحكومة، إلى الأمن والجيش والشرطة (من الذين وضعوا أنفسهم ممثلين عن السنة، ومن بقايا البعث الأمني، ومن "الصحوات" وغيرها). وهكذا اضطرت الحكومة إلى خسارة السيطرة على الأمن رغم تحمل مسؤوليته!

وبنفس الطريقة نجح الأمريكان في حماية جميع اللصوص الكبار، وإنقاذهم من القانون، حتى من بين أيدي الشرطة العراقية بالقوة المسلحة وتسفيرهم الى الخارج. وفي بعض الحالات مثلما حدث لوزير الدفاع السابق، لص المليار، أعلنت سلطات الإقليم الكردي على لسان مسعود البرزاني، عن ترحيبه الحار باللص.

وهكذا فقدت الحكومة القدرة على التعامل مع الفساد الذي ينخرها نخراً، رغم أنه من الواضح ان الحكومة أو بعضها، كان يحاول جاهداً ان يفعل شيئاً، بدليل كشف الأمور والقاء القبض على المتهمين ومحاولة تقديمهم للمحاكمة.

إضافة إلى ذلك أساءت الحكومة إلى نفسها وتمت الإساءة إليها ايضاً من قبل إعلام يستند إلى "حقائق"، بعضها سليم، وبعضها تم تهويله وبعضها الآخر تم خلقه على أرض الواقع من قبل تلك العناصر المشبوهة، بل وبعضها الآخر لم يكن له أي وجود أصلاً.

ومن القصص التي اشتهرت، قصة سجن الجادرية، وتشير كل الدلائل إلى أنها قصة تمت المبالغة بها كثيراً[١] وأنها قدمت بشكل مفتعل، فقد كان الأمريكان يعلمون بالسجن وقادرين على تغيير الواقع فيه او حتى غلقه لو أرادوا، لكنهم اختاروا ان يجعلوا منه فضيحة للحكومة قبل الإنتخابات مباشرة.

لقد تصرفت الحكومة ببلاهة وبأنانية وبطائفية لا شك فيها، فوضعت نفسها في الفخ الذي أريد لها ان تقع فيه، ولن آسف على سقوطها، لكن ما يهمني هو فرز

الحقائق عن بعضها، وإلا فهي لن تسقط إلا نحو حكومة أسوأ منها. الحكومة عاجزة عن التصرف تماماً، والسبب الرئيسي هو أنها كانت، ومازالت، تستبعد (على الأقل بشكل رسمي) ان يكون الأمريكان هم من ينظم الإرهاب ويديره في البلاد. وبالتالي فلا توجد مطالب جدية بالشفافية حول المعتقلين في السجون الأمريكية، كما ان الأمريكان كانوا قادرين دائماً على إطلاق سراح عملائهم متى ما سقط هؤلاء في يد الشرطة العراقية، وقد لا يكون كشف سجن الجادرية إلا من أجل ذلك. (تبين فيما بعد عن طريق مقابلة وزير الأمن العراقي في حينها باقر جبر صولاغ بأن السبب المباشر في إثارة الأمريكان لفضيحة سجن الجادرية كان تواجد الإرهابي الأمريكي اللبناني فادي اللحدي، والسعي لإطلاق سراحه. أنظر: يف يديبزلا غلاوصربجرقاب ماجتلاا ةانق-خيراتلل تاداهش).

وإذا كان لسجن الجادرية بعض المصداقية التي تم تكبيرها، فهناك أكاذيب مفبركة تماماً، مثل قصة الإختراق العسكري الأمريكي في الثالثة صباحاً لملجأ الحنان لشديدي العوق والذي أطلق عليه إعلامياً صفة ”ملجأ أيتام“(للإيحاء بأن السلطة حولت أطفال أصحاء إلى أشباح معوقة) وأنهم وجدوا وبعضهم مقيد إلى الأسرّة وتم تشويه صورة العاملين في المركز وبلا أي مبرر وتصويرهم مع النزلاء من الأطفال، ثم نشر صورهم بشكل مخيف الكثافة في الإنترنت، بل ذهب الكتاب الأقرب إلى الأمريكان إلى تشبيه تلك الصور بصور سجن أبو غريب، كما فعل عبد الخالق حسين، وطالبت جمعية الحقوقيين العراقيين في لندن بتدخل عسكري سريع!! (٢)

الحملات الإعلامية الموجهة ضد الحكومة لا علاقة لها بالأدلة والبراهين والعقل بل تتوجه مباشرة إلى العواطف المهيجة مسبقاً. ومن أسهل الطرق لمهاجمة الحكومة العراقية، مهاجمة طائفيتها، وتصويرها بأنها شيء مهول لأن من الضروري ان نرى أنفسنا متذابحين لولا وجود القوات الأمريكية لفك اشتباكنا عن بعضنا. وقد تم تصوير الدافع وراء كل جريمة أو تحقيق حكومي، بأنه ذو دوافع طائفية، حتى حين لا يعرف منفذوه كما هو الأمر على الأغلب، وحتى حين لا يكون ضحاياه من طائفة واحدة!

ويسهم الإيميل وتساهل الناس في تمريره الواحد للآخر في تلك الحملات مجاناً، خاصة ان كان الإيميل مدعماً بالصور الجميلة أو أبيات الشعر، ساخرة أو جادة.

وصلني من أحد الأصدقاء قصيدة (تقلد قصيدة لنزار قباني) تهاجم الطائفية، وكانت القصيدة نفسها أشد ما تكون من الطائفية!

القصيدة التي كتبها ''يوسف صلاح'' سيئة المعاني في تقديري، بقدر ما هي جيدة التركيب، وتصف حال ''بغداد الرشيد'' هكذا:

ملكاً صرتُ عليكمْ، وغدَتْ بغدادُ تدعى (المالكية). لم يعد هارونُ يختالُ أمامي...فلقد قطَّعتُ هارونَ إلى مليون قطعة..وزرعتُ الأرض في بغدادَ من حولي كلابا فارسية، .... ولكم اشتاق ان اقتل منكم كل من يحمل ديناً أو عقالاً ..أو هوية ..ليس باسمي ..إنما باسم كبير المرجعية. فانا المعتدلُ ..الحاكمُ باسم العلوية ..وأنا المنتخبُ المختارُ للفوزِ بصوت الأغلبية.....ليس ذنبي أنكم حين ولدتمْ لم تكونوا (جعفرية)..!! ليس ذنبي ان أمي أرضعتني دون تدبيري ..صفاتٍ صفوية....لم أكن اقصدُ ان أزعجكمْ حين صرختُ ...(يالثارات العروش الفاطمية) لم يكنْ أمري ولكنْ كان أمر المرجعية.. كلكم عندي سواءٌ ولكلٍ في ثنايا الحقد في نفسي ملفٌ وقضية.......ليس ذنبي أنني حين أراكمْ اذكر (الضلع) فتصحو فكرة الثأر لديَّ، ليس ذنبي ان أهلي أورثوني حب إيران ..وكره القادسية.

ومن الواضح ان القصيدة تدغدغ مشاعر الإحتجاج الطائفية، المحقة منها والموهومة، وتركز على التدمير الفارسي المزعوم للعرب، وتحقر مسألة ''الفوز بالأغلبية''، وتلقي بكل الجرائم على ''المرجعية'' التي، رغم كثرة اعتراضنا على مبدئها اللاديمقراطي، إلا أنها لعبت دائماً دوراً هاماً في إخماد الهياج الطائفي، ولعل هذا ما أزعج يوسف صلاح حقيقة.

لقد أجبت بمرح، صديقي الذي أرسلها، مؤكداً ان ''تصفيط الكلام بشكل قواف'' لا يزيد من صحة المعنى، فقلت:

يا عزيزي يا صديقي، لك مني ذي الوصية: لا ترسل الأشياء دفعاً، دون

صبر أو روية، دون فحص للمعاني والدلالات الخفية، فترى بين السطور نفحات عنصرية، لا أراح الله كاتبها ولا أجزاه العطية. لايريد الخير فينا بل أتانا بالبلية. إنها والله يا (....) لسطور طائفية!

حملة منظمة مجاهدي خلق للضغط على الحكومة وابتزازها

نجحت "خلق" من خلال حملة إعلامية هائلة بكل المقاييس، في إجبار الحكومة على إطلاق سراح معتقليها، حتى بدون قناعة الحكومة. ان تجربة "مجاهدي خلق" في تخليص أفرادهم من سلطة الحكومة تجربة هامة تقول: "من أراد ان يطلق سراح جماعته في العراق (أو غيره) فعليه ان يوفر الضغط اللازم على الحكومة"! إلا ان الضغط الإعلامي ليس متوفراً للجميع. (حالياً أعتقد ان الضغط الإعلامي لم يكن الأهم، بل لا بد ان قد صاحبه ضغط أمريكي قوي).

لقد كتبت في الماضي مقالة بعنوان "أشرف - معسكر لجوء مؤقت أم دولة مستقلة داخل الدولة؟"[٣] أبين فيها الدرجة المخيفة التي صارت لهذه المنظمة من سطوة في العراق المحتل بتعقيداته، بحيث أصبح التخلص منها، ولو بشكل سلمي وإلى مكان آمن لأعضائها المتهمين بغالبيتهم بارتكاب جرائم اغتيال ضد الشعب العراقي.

فقد وصل الحال بعلاقة المنظمة مع الحكومة العراقية، وبعكس كل ما هو معروف في تاريخ مثل هذه الحالات، إلى وضع ابتزاز تام من المنظمة للحكومة! فالمعروف في مثل هذه الحالات ان الحكومة تتحمل الكثير من الخسائر الأمنية والسياسية والدبلوماسية، دع عنك العسكرية، في حالة إيواء منظمات سياسية معادية لدولة جارة لها. ومعلوم أنه في الغالب تكون العلاقة إبتزازية من قبل الحكومة لتلك المنظمة التي يرتهن وجودها وحياة أفرادها برضا تلك الحكومة عنها. لقد كان الأمر كذلك حين دخلت "مجاهدي خلق" الى العراق أيام صدام حسين، وحاربت معه ضد إيران وضد شعب العراق، ولم يكن ذلك غريباً جداً. لكن الحكومة العراقية التي تعيش تحت رحمة الإحتلال، هي التي تقع تحت ابتزاز المنظمة اليوم.

فلم تتردد هذه المنظمة بنشر أسماء ٣١ الف حكومي ادعت أنهم عملاء لإيران، وهو ما يعكس الحماية التي تشعر بها المنظمة (من قبل الأمريكان بلا شك، فلا يوجد

غيرهم) مقابل الحكومة الضعيفة. والحقيقة ان المنظمة مازالت تحت ابتزاز صاحب السلطة الحقيقية في البلاد، الإدارة الأمريكية، والتي حرصت على إبقاء المنظمة تحت سيف تهمة "الإرهاب"، بالرغم من دعمها لها، وبالرغم من مطالبة الكونغرس للإدارة برفع تلك الصفة عنها. فتهمة "الإرهاب" ورقة ضغط هامة لدى الإدارة لتهديد المنظمة وابتزازها لإجبارها على إطاعتها حتى في الأعمال القذرة التي قد لا ترغب المنظمة بالإستمرار فيها.[٤]

مؤخراً اقامت المنظمة أو من يساندها في الخارج، بحملة إنترنت وإيميل بكثافة لايقدر عليها سوى الأمريكان والإسرائيليين، ضد الحكومة العراقية، متهمة إياها بالعمالة لإيران ومطالبة بإسقاطها في بادرة عجيبة من عجائب التاريخ - ان تطالب منظمة أجنبية بإسقاط حكومة بلد ما هي في ضيافته! فتخيلوا مقدار الإبتزاز التي تتعرض له الحكومة العراقية!

وفي بعض تلك الإيميلات التي تقمصت إسم جهة عربية، تم إرهاب والتحريض على قتل قائد شرطة ديالى عبد الحسين داموك الشمري والمقدم لطيف عبد الأمير العزاوي وأسموهما بـ "الخونة" و "المجرمين" وتم نشر صورتيهما مع صور للقتلى الإيرانيين في الإشتباك الذي جرى بين الشرطة وافراد المنظمة في "أشرف"، وهو إرهاب لمنتسبي قوات الأمن الحكومية لا توجد حكومة تحترم نفسها تسمح به داخل أراضيها.

وقد استطاعت المنظمة إثارة المشاكل بين بغداد وديالى[٥] ودعت إلى دخول قوات أجنبية لحمايتها، فطالبت رجوي "بعودة القوات الأمريكية"[٦] أي ان على العراق ان يبقى تحت الإحتلال من أجل توفير حماية أمريكية للمنظمة! وصورت المنظمة الأمر وكأن ٨٥٠٠ حقوقي، و٢٠٠٠ نائب في البرلمانات الأمريكية والأوربية يؤيدون نهجها، حسب بياناتها الملتبسة. وكذلك تبلغ الوقاحة مداها عندما يطالب رئيس بلدية كونئو الإيطالية "بتدخل الخارجية الإيطالية لإنهاء وجود القوات العراقية في أشرف!!"[٧] ويتبين بوضوح من بيان المنظمة نفسها (ألذي يقول ان المنظمة أبدت "مرونة عالية" في التفاوض"!) ان الحكومة العراقية صبرت في التفاوض معها لمدة عام كامل قبل ان تقرر اختراق المعسكر، وهو أمر لا علم لي

بتكراره في التاريخ، فمتى منعت منظمة أجنبية قوات حكومية من دخول ''أرضها'' لمدة عام من التفاوض؟

ولو راجعنا بيانات الحكومة، فهناك ٥٥ شخص من الألاف المتواجدة في المعسكر، مطلوبون للإنتربول، وأن الباقين مخيرون بين العودة إلى بلادهم التي أصدرت عفواً عنهم، او اختيار دولة ثانية. إلا ان هذه الخيارات لم تعجب المنظمة، ومازالت المنظمة تجلس على صدر تلك الحكومة بعد انقضاء نصف عام على المهلة التي قدمت لها![٨] ووصلت حملة المنظمة من القوة إلى تنظيم مؤتمرات في ''مدينتها'' لإعلان التضامن معها وجمع حولها بعض السياسيين مثل صالح المطلك ومحمد الدايني (الحوار) الذي يصرح بنفاق لا حدود له بأن «هذه المنظمة تساهم في استقرار العراق»!! (وهو تصريح لا يخلو من الحماقة، فهو يعني ضمناً ان المنظمة تتدخل في الشؤون العراقية، لتسهم في استقرار العراق كما يراه هو والمنظمة!). ويرى الدايني ان ليس للحكومة أو البرلمان السيادة اللازمة لإخراج مجاهدي خلق(!)، ويقول ان العشائر ترحب بوجودها!! وهو يرى ان لها حصانة دولية لأنها موجودة من ٢٠ سنة!! وهي نفس الحجج التي يدعيها اليوم من يريد إعادة البعث باعتباره حزباً حكم البلاد عشرات السنين، دون الإشارة فيما إذا كان ذلك الحكم شرعياً أم مغتصباً، وعلى هذا الأساس يبدو أنه يمكن مناقشة إعادة العراقيين إلى ذلك السجن باعتبار أنهم قضوا فيه ٤٠ سنة!!

أن ما يثير القلق في قصة منظمة مجاهدي خلق ليس بالذات الحقائق الصادمة، لكن وبشكل اكبر، قوة الضغط الإعلامية الهائلة لحملتها، وقدرتها على تمرير رسائل سياسية لم تجرؤ منظمة في التاريخ على تمريرها ضد الحكومة التي تحكم بلد ضيافتها. هذه القوة تذكر تماماً بالسيل الإعلامي الهائل الذي دعم تظاهرات إيران بعد الإنتخابات التي أسفرت عن خسارة المفضلين أمريكياً من تجار بازار الجوز والسجاد.

هذه التطورات تؤكد ان امتلاك حد أدنى من السلاح الإعلامي، أمر أساسي للسيادة الوطنية لكل بلد، تماماً كالسلاح النووي اليوم.

لأول مرة في التاريخ: بيان المرجعية يغزو صندوق إيميلي!

منذ بضعة أيام تهطل على صندوق بريدي الإلكتروني وحتى اليوم إيميلات لا حصر لها من أناس ليس لهم أسم ولا أدري من أين حصلوا على إيميلي، تحتوي على "بيان" برقم ٧٢، نسب إلى "الصرخي الحسني"، ولا أعلم أيضاً لماذا كل هؤلاء مهتمون بإيصال هذا البيان، إلي، وهو بيان لاتفهم منه شيئاً محدداً! البيان يقول، وبلغة ملتوية مرتبكة، وبعد ان يترك وراءه طريق تراجع واضح، إلى أنه يجب "الحذر الحذر الحذر.....!!" وتفهم منه أنه يحرض الناس على الوقوف بوجه "الحيف والضيم والظلم..". ووجوب الوقوف بوجه "الطائفية" لكي لا ترجع بشكل مهلك من جديد...الخ.

ومن المثير للإنتباه ان هذا البيان لا يشير إطلاقاً إلى موقف من الإحتلال أو البعث القادم او الصداميين....كل مخاوفه ورعبه من "عودة الطائفية...الرهيبة"!! و "الحذر الحذر الحذر!!" دون ان يقول لنا كيف ولماذا ستعود هذه "الطائفية الرهيبة ثانية!!"

هذا البيان الفارغ من المحتوى، وصل صندوق بريدي الإلكتروني في اليوم الأول حين بدأت كتابة هذه المقالة، وللفترة منذ الثامنة والنصف مساء وحتى الثانية بعد منتصف الليل وصل ٢١ مرة! وعاد ليبدأ ثانية في المساء التالي في وقت مقارب فتكرر وصول نسخه ٢٠ مرة! وهو مستمر حتى الآن، ولا أعلم كم وصل عدد نسخه، ولكن كثافته بدأت في الهبوط.

متى كانت مرجعية النجف ترسل بياناتها بهذه الكثافة؟ ولماذا لم يصلني منها شيء من قبل؟ ولماذا لم يصلني من أي شخص أعرفه؟ كيف يمكن التأكد من ان المرجعية هي من أرسله فعلاً؟

من الواضح ان الهدف من الإيميل ليس حماية الناس من الطائفية، فللمرجعية طرقها الأخرى التي تصل بها إلى الحكومة العراقية غير صراع الإيميلات، بل الهدف منه إثارة التوتر والتحفز، وليست لغته العجيبة أو كثافة نشره إلا مؤشرات مؤامرة خطرة تحاك.

المؤامرة على البرلمان...أهم الحصون الشعبية، رغم خرابه

كثرما هوجم البرلمان والبرلمانيون، وغالباً عن حق، لكن بعض الهجمات لم تكن تخل من المبالغات المقلقة.

ومن المبالغات المتطرفة التي نوقشت كثيراً مؤخراً قضية إقرار البرلمان حصول أفراده على جوازات سفر دبلوماسية. وتم تصوير الأمر وكأنه جريمة كبرى وأنه مؤشر لرغبة هؤلاء بالهرب، الخ. والحقيقة ان الكثير من الدول تعطي مسؤوليها جوازاً دبلوماسياً إضافة إلى الجواز الإعتيادي. وهذا الجواز لا يساعد على الهرب، ولا يعني ان صاحبه لايحتاج إلى فيزة، بل أحياناً يحتاج هذا إلى فيزة حتى لدى الدول التي لا تطلب الفيزة على الجواز الإعتيادي! كذلك فإن حصول أفراد عائلة صاحب الجواز الدبلوماسي، على جواز دبلوماسي، أمر طبيعي في كل العالم، وحملهم للجواز الدبلوماسي لا يعني أنهم أصبحوا دبلوماسيين.

فلم كل تلك الضجة؟ وما القصد منها؟ ألا يريد البعض تعكير المياه، وحرق الأخضر باليابس ومساواة اللصوص في البرلمان بمن يقف بوجههم؟ وأقول: نعم هناك من يقف بوجههم، ولولا ذلك ما تم صد قانون النفط وقانون التصويت السري وغيرها من المؤامرات، ولما أحتاجت أميركا إلى قتل البرلمانيين من أجل تمرير المعاهدة!

أنظروا إلى هذا الخبر الذي انتشر بشكل غير اعتيادي على الإنترنت هذه الأيام، ويبدو وكأنه صمم خصيصاً للإستفادة من ”فضيحة“ جوازات البرلمانيين تلك، والخبر مكتوب بلغة بالغة التحقير، ليس للبرلمان العراقي فقط، وإنما لكل ما هو عراقي.

يدور الخبر المزعوم حول إمرأة تحمل جواز سفر دبلوماسي عراقي إسمها ”جعاز معيطرية“ (لاحظ الإسم القبيح)، وهذه المرأة العجيبة لاتتكلم لا الإنكليزية ولا الكردية ولا تفهم حتى العربية إلا بصعوبة! ويشير الخبر الذي نشره من ادعى ان اسمه ”د.صاحب الحليم“ في الكثير من المواقع العراقية ووصلني من عدة أصدقاء، إلى انه نقل من ”صحيفة بريطانية“ ما. ويكفي لإثارة الشكوك، النظر إلى اللغة التي يتعامل بها الخبر مع ما هو عراقي من تحقير، حتى اختيار إسم المرأة وتعليقه عليه، ومن تقديس لكل ما هو بريطاني، إبتداءً من الشرطي الإنكليزي ”الرائع“ في

المطار، مروراً بالذوق الموسيقي للجاز، ومقارنته بالإسم القبيح ''جعاز'' وانتهاءاً بحكمة تم إلصاقها في نهاية المقال بلا مناسبة، ونسبها إلى ''الإنساني'' تشرشل، والذي هو ليس سوى مجرم حرب وضيع الأخلاق لمن قرأ التاريخ!

إن اللغة الوضيعة التي كتب المقال بها، لا تكشف المستوى الأخلاقي للكاتب (ذي الإسم المزيف؟) فقط، وإنما تكشف مستواه العقلي أيضاً، فتتحول لغته إلى مديح وقور حينما يأتي ذكر شيء بريطاني ويتحول إلى ما يشبه إعلان دعاية، فيقول:

''إستغرب هذا الضابط البريطاني، حيث أختير من مجموعة من الموظفين الأكفاء الذين لهم خبرة في الوجوه البشرية التي تزور بريطانيا (٣٦) مليون سائح سنويا من مختلف أنحاء العالم و من كل الجنسيات و اللغات و الألوان''

لكنه حين يصل إلى ما هو عراقي تفضحه رغبته الشديدة في التحقير حتى يخرج الموضوع عن سيطرته، فيبدأ في الوصف كمشاهد للحادث وليس كناقل لخبر نشر في ''إحدى الصحف البريطانية'' كما ادعى في بداية المقال، ثم نسى على ما يبدو، فإذا به ينطلق:

''سيدة يظهر على منظرها انها اما ضائعة فكانت تلتفت يمنة و يسرة، او عاملة في منجم للفحم الحجري(مع احترامي لكل العاملات و العاملات الكرماء(هكذا كتبت)) و المطار مملوء بالكاميرات الخفية و الظاهرة التي تراقب الواصلين و المغادرين او تائهة في سوق، او زائغة البصر في كرنفال صاخب !! او متسولة عسى ان تحصل على مساعدة مادية تساعدها على تخطي عاديات الزمن الصعب.''.

طبعاً لم يذكر الخبر الذي نشرته مواقع كثيرة مثل صوت العراق [٩] وغيرها، إسم تلك ''الصحيفة البريطانية'' ولا أصدق بوجود مثل تلك الصحيفة، وليس عندي شك ان الخبر مختلق تماماً، فيستحيل ان تنشر صحيفة بريطانية لهجة مثل هذه، مهما كانت صحيفة وضيعة، لأن عليها ان تتظاهر ببعض الأدب والترفع، مهما كانت حقيقتها، فمن أين أتى ''د. صاحب الحكيم'' بهذه التفاصيل الوصفية إذن؟

الهدف من هذه القصة المختلقة هو المزيد من التحقير للحكومة العراقية والبرلمان وكل النظام السياسي، بل ولكل ماهو عراقي، فيكون العراقي مطبوخاً

جيداً وجاهزاً لتقبل المؤامرة القادمة.

خاتمة وتحذير

إن كان الإيطاليون قد تعرضوا إلى ١٠ ملايين رسالة تشويه حقائق، فأن الإيميل والفضائيات توفر إمكانية إرسال مئات الملايين من الرسائل لتشويه الحقيقة أمام العراقيين وجعلهم يندفعون نحو الخطأ. إنهم يريدون ان يصل الضغط العاطفي في المواطن إلى مرحلة تفقده القدرة على الرؤية، فيريد تفريغ هذا الضغط من خلال الغضب والرغبة الشديدة بالإنتقام بأي ثمن، وتحطيم أي شيء.

إن مجيئ هذه الحملات في هذا الوقت الحرج جداً، أمر يستدعي أشد الإنتباه، فهي تؤشر ان هناك من يعمل باجتهاد على تهيئة الجو النفسي والسياسي لقبول تغيير خطير. فالعراق سيقرر بعد شهرين تقريباً الحكومة الحاسمة، ليس بالنسبة له فقط، وإنما بالنسبة لعلاقته بالإحتلال، فخلال ولاية هذه الحكومة سوف يتم تنفيذ – أو عدم تنفيذ – سحب القوات الأمريكية حسب المعاهدة. ومثلما ننتظر من الشعب، الحرص على الحصول على الحكومة المناسبة لبناء بلده في هذه المرحلة الحاسمة، لابد ان نتوقع من ممثلي الإحتلال ان يقوموا بكل ما في وسعهم للحصول على الحكومة المناسبة له.

الحكومة المناسبة بالنسبة للإحتلال هي بلا شك حكومة تتكون من أشد الناس وضاعة ممن يجدهم الإحتلال في أية بلاد. وخير من يمثل ذلك ما لملمه الإحتلال على أنه يمثل حزب البعث، ممن مازالت له الدوافع المريضة لتلك السنوات، ومن تمكن الإحتلال من ابتزازه منهم بواسطة الوثائق التي يمتلكونها عنهم، أو في السجون المجهولة، كما حاولت البرهنة في مقالة سابقة (أميركا تريد إعادة البعث؟ من يقول هذا الكلام؟) (١٠)

هذه المجموعة من أمثال صالح المطلك والدايني والدليمي وأياد علاوي، من الذين أثبتوا المرة تلو المرة أنهم ”بايعين ومخلصين“ ولن يمانعوا في اتباع أية سياسة يأمرهم الإحتلال بها، وبشكل أكبر كثيراً مما قدمه المالكي لهم في سنواته الماضية العجاف. وفي تقديري ان الهدف العام هو تثبيت قواعد القوات الأمريكية، وإدخال إسرائيل رسمياً في العراق كله وليس في كردستان فقط، والحصول على

النفط، والإستمرار بالمشاريع المشبوهة (وزيادتها) في إرساله للأردن مدعوماً بلا سبب، وتطوير تلك المشاريع لإيصاله إلى إسرائيل، وتشكيل حكومة إرهابية أمنية تتولى إدارة شكل ديمقراطي مع إبقاء امكانية أغتيال أي محاولة للشعب للحصول على حكومة تمثله.

والسيناريوهات المحتملة كثيرة، أهمها تزوير الإنتخابات، أو القيام بانقلاب عسكري، أو إشاعة الإضطرابات في الإنتخابات أو بعدها تماماً كما حدث في طهران، مع فارق خطير هو ان القوات التي تدعم الإضطرابات هي التي تحكم البلاد، وهي التي تسيطر على الإعلام. وحينها تتدخل تلك القوات (الأمريكية) باعتبارها حامية للديمقراطية في الإتفاقية الدنيئة التي تم توقيعها، وفرض حكومة"مؤقتة"، ربما يكون علاوي رئيسها (أو أي بايع ومخلص مثل عادل عبد المهدي أو رفاقه)، ليقوم ببعض المذابح اللازمة لـ "الإستقرار" كما تعرفه الولايات المتحدة في مختلف انحاء العالم.

لذلك أرى ان على الأحزاب والتيارات المختلفة ان تتحسب وتقرر بالضبط ما ستفعله وما ستتخذه من إجراءات في حالة:

ثبوت حدوث تزوير كبير في الإنتخابات، إجراءات أمريكية لنقل صناديق الأصوات أو الإحتفاظ بالنتائج سرية لفترة طويلة كما حدث في الماضي، حدوث انقلاب عسكري، إغتيال المالكي...أو أي شيء من هذا القبيل.

أن الأحزاب والتيارات كافة مطالبة بتحديد خطواتها والإتفاق فيما بينها لتنسيق العمل في حالة حدوث مثل تلك الأعمال، مسبقاً وأن تتأكد من سلامة اتصالاتها وقدرتها على الوصول إلى جذورها الشعبية في الأزمة وتنظيمهم بما يكفل إعادة النظام المنتخب.

مازال ليس مستبعداً قيام القوات الأمريكية أو من تكلفه بالأمر، باغتيال المالكي وإلقاء التهمة على الصدريين باعتبار أنه قد قام بقصف مدنهم وانهم هددوه بالموت ورفعوا التوابيت التي تحمل صوره. وليس مستحيلاً الحصول على "إعترافات" صدرية بالمؤامرة، فلدى الأمريكان الآلاف من الصدريين في المعتقلات، ومن الصعب ان يصمد الجميع أمام التعذيب كما فعلوا حتى الآن.

وفي حساب الأمور يجب ان يحتسب ان قوات البيشمركة ستقف تماماً مع الجانب الذي سيسانده الأمريكان سراً، ولا يستبعد ان يتظاهروا بالوقوف ضده علناً، كما يحدث الآن مع الإنقلاب الذي قامت به مجموعة دربتها القوات الأمريكية في الهندوراس. كذلك سيتم تسليح ''مجاهدي خلق'' ليدفعوا ثمن حمايتهم لحاميهم من جديد، كما ان القوات العراقية ستنكشف عن كل الإختراقات الأمنية الأمريكية التي صنعها هؤلاء أثناء ''تدريب'' تلك القوات، وستحمل ''الصحوات'' و ''القاعدة'' السلاح مع جانب الأمريكان. ولن يتأخر وزير الدفاع، ''بينوشيت العراق''، عن أداء مهمته التي أقسم عليها حين تولى المنصب في ''القضاء على الإرهاب والشيوعية''، خاصة وأن الضباط العراقيين المخلصين من امثال ''مبدر الدليمي'' قد تم التخلص منهم مسبقاً. (١١)

كذلك سيمتلك الإحتلال معلومات دقيقة عن أماكن وجود وتحرك كل قطعة عسكرية عراقية، ليس من خلال الجو والفضاء فقط، ولكن أيضاً من خلال أجهزة الإتصال والتلفون النقال التي يستعملها الجيش، وربما داخل السيارات العسكرية التي تم بيعها له.

أن احتمال مثل تلك السيناريوهات خطير حتى وإن كان احتمال وقوعه قليل جداً لخطورة نتائجه، فلو كان هناك احتمال ١٪ ان يحدث مثل ذلك لتوجب ان تتخذ جميع الإحتياطات الممكنة لدرء خطره. ان اتخاذ الإحتياطات اللازمة يمكن ان يردع المتآمرين المحتملين حتى من القيام بالمحاولة، فلكي ينجح الأمريكان فيها، يجب ان تتم بدون ضجيج دولي كبير، وأن لا تستغرق وقتاً طويلاً. إننا نتمنى ان لا يحدث شيء من هذا على الإطلاق، لكن مجرد كونه احتمالا ممكنا له مبرراته المفهومة، هو دلالة على الوضع الشديد الخطورة الذي وضع العراق فيه نتيجة بقاء القوات الأمريكية من خلال المعاهدة، والتي تقدم للقوات الأمريكية أيضاً إمكانية تحقيق طموحها للبقاء إلى زمن طويل، ان هي حصلت على الحكومة المناسبة بطريقة ما.

إن الديمقراطية التي رآها العراق، ديمقراطية بائسة بكل معنى الكلمة، لكن الديمقراطية قادرة على شفاء نفسها من الأمراض ان هي منحت الفرصة وتمت إدامتها لبضع دورات انتخابية يراجع فيها الشعب خياراته وينتقي ما يبرهن سلامته

وجودته، ويكتشف الغث من السمين. لذا لا يصح ان يتجه المرء بسبب الإحتجاج على سوء الديمقراطية إلى القضاء عليها بخيار دكتاتوري أو بالتساهل معه.

ومثلما يتوجب على الأحزاب الحذر، يتوجب على المواطن أيضاً، فهو معبأ تماماً بالإحتجاج المحق والرغبة بالإنتقام، ويسعى لتفريغ ثورته بأسرع وقت ممكن، لكن الثمن قد يكون غالياً جداً لا يدرك حجمه، ولن يدرك إلا متأخراً، أنه تم سوقه إلى هذا الفعل الذي لا يحطم فيه إلا نفسه!

(١) http://www.doroob.com/?p=3839

(٢) http://www.alnoor.se/article.asp?id=7152

(٣) http://www.alnoor.se/article.asp?id=55625

(٤) http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A39BE6A5-6BC4-4C9D-B0E2-6BC2080648F7.htm

(٥) http://www.mojahedin.org/pagesAr/detailsNews.aspx?newsid=7074

(٦) http://www.iraqhurr.org/content/article/1800561.html

(٧) http://www.mojahedin.org/pagesAr/detailsNews.aspx?newsid=7098

(٨) http://www.ahewar.org/news/s.news.asp?ns=&t=&nid=328272 (الرابط لم يعد يعمل)

(٩) http://www.sotaliraq.com/articlesiraq.php?id=52417

(١٠) http://www.yanabeealiraq.com/articles/saeb-khalil250809.htm

(١١) http://www.yanabeealiraq.com/politic_folder/saab-kalil310108.htm

الإختراع الأخير للسيد السفير لإنقاذ أياد من سوء المصير

(كتبت في ١١ نيسان ٢٠١٠)

بعد محاولات أمريكية "مثيرة للإعجاب" وتشويش إعلامي عظيم، وبعد ان تمكنت من رشوة أو ابتزاز قادة المجلس الأعلى بشكل مفضوح، يبدو ان الأمور تتجه بعلاوي وزمرته والإحتلال معهم، إلى اليأس من إمكانية تشكيل الحكومة، فتحولوا إلى محاولة تحييد أنتصار خصومهم إنتظاراً لمناسبة أفضل.

هذا اليأس والحاجة إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه، أثار روح الإبتكار لدى الساسة الأمريكان، وهو ما لا ينكره عليهم لا أصدقاؤهم ولا اعداؤهم. وكما يقال فـ"الحاجة أم الإختراع" وآخر اختراعات محاولة التحييد هذه ما أطل به السفير الأمريكي السابق في العراق زلماي خليل زادة من أفكار في مقالة نشرتها صحيفة الفاينتشال تايمز البريطانية، تقترح "تقاسم السلطة زمنياً" سنتين لكل من علاوي والمالكي.[١].

والملاحظة الأولى ان هذا السفير أو غيره لم يسبق له ان عرض مثل هذه الأفكار السخيفة في بلاده مثلاً، ولم يقترح أحد ان يتقاسم بوش والغور الحكم حين كان الفارق بينهما لا يرى بالعين المجردة، وحين كان التزوير مشابها تماماً لتزوير علاوي، وكان رفض إعادة العد هو الذي حدد الفائز بفضيحة مشابهة تماماً لما حدث في العراق.

ورغم ان العديد من القانونيين اعتبرها بادرة مناقضة للدستور الذي لا يتحدث إطلاقاً عن فترة حكومية بسنتين، فإن ما يثير الإستغراب ان الفكرة أثارت اهتمام طارق حرب ويشير إلى ان "الدستور لا يمنعها"[٢]. وهذا التصريح أشبه بالقول بأن الدستور لا يمنع إنتحار رئيس الوزراء! عبارة صحيحة، لكنها بلهاء بلا مجاملة! ويذهب طارق حرب إلى أبعد من التفوه بتلك العبارة، إلى القول بأن اتفاق دولة

القانون والعراقية ''سيحقق أكثر من الأغلبية المطلوبة مما يتيح لهما تشكيل السلطة السياسية بأجمعها''.

ويخلط حرب هنا، وكأنه شخص ضرب على رأسه، بين قوة ''تشكيل السلطة السياسية بأجمعها'' لتيار محدد الأهداف ومنسجم، وبين تجميع متناقض يقول إنه يحقق ذلك! لو كان في مثل هذا التجميع الأخير أية منفعة لقامت به جميع الأحزاب في جميع الدول، فما أسهل ان تجمع عدداً كبيراً ''يجمع السلطة السياسية بأجمعها'' ان لم يكن يهمك إنسجام ما تجمع! فالإنتخابات في كل مكان تقريباً تنقسم بين متناقضين رئيسيين، لكنهم لم يكونوا يوماً من الحماقة إلى الدرجة التي يتصورون فيها ان اجتماعهم معاً يعني ''قوة'' !

من ناحية أخرى، من يضمن تنفيذ الإتفاق؟ يقول حرب : البرلمان! وماذا لو غير البرلمان رأيه ولم يتفق على أغلبية كافية لسحب الثقة من الحكومة من أجل فرض تغييرها؟ هل سيحمل المقابل السلاح لتنفيذ الإتفاق؟ هل يستطيع أحد ان يلومه على ذلك؟

ولنفترض أنه لم تكن هناك أية مشاكل من هذا النوع، فما الذي يستطيع كل منهما ان يفعله في سنتين؟ طبعاً التنافس بينهما سيكون تنافساً غير مسبوق الشدة لأنه سيكون أساساً للمقارنة، وسيعمل كل طرف على تشويه سمعة الآخر بأي شكل كان، خاصة ان لدى علاوي حتى اليوم على علمي، لوبي لتشويه سمعة خصومه في أميركا. ولنفرض ان المالكي أخذ السنتين الأولين، (وهو السيناريو الأقل خطراً، باعتبار ان علاوي وتاريخه والأمن الذي وضعه والإحتلال المتحمس له ليس مأموناً لتسلم الدور الأول) وأن علاوي ورفاقه بقوا في المعارضة. والآن عندما يبدأ المالكي مشروعاً فعلى الأغلب أنه سيعطي ثماره في عهد علاوي، وبالتالي فسيكسب الأخير من جهد الأول! من الطبيعي إذن ان المالكي سينتبه إلى ذلك ولن يبدأ أي مشروع لا يستطيع ان ينتهي منه خلال سنتيه، أي سيتم إهمال أية مشاريع استراتيجية كبيرة. وبالمقابل فإن علاوي ورفاقه، سيعملون بكل طاقتهم واتصالاتهم وعلاقاتهم بالإحتلال وبالسعودية والأردن، على عرقلة إكمال أي مشروع يبدأه المالكي!

وبعد أربع سنوات، سيجد العراقي نفسه، ان كان قد صمد حتى ذلك الحين،

حائراً في تقييم أربع سنوات عجيبة أخرى، لا يدري من يلوم فيها على التقصيرات ولا من يشكر فيها على "الإنجازات"، ان كانت هناك إنجازات، وسيستمع إلى الطرفين وكل منهما يلقي باللوم على الآخر لأنه خرب مشاريعه وعرقل إنجازاته... وهكذا تعود حليمة إلى عادتها القديمة، وفي رواية أخرى: "تيتي تيتي.."..هذا ان لم ينفجر هذا الصراع الشرس بشكل صراع مسلح ينهي كل شيء!

من ناحية أخرى لا نفهم لماذا يوحي طارق حرب بأنه يقف مع فكرة السفير، متجاهلاً قراراً واضحاً للمحكمة الإتحادية سبق ان أقر به، ولماذا يكون لإقتراح السفير أهمية لديه بدلاً من تنفيذ سليم لقرار المحكمة الإتحادية؟ هل هذه سنة سليمة للعمل؟ هل نهمل قرار المحكمة الإتحادية لصالح اقتراح لسفير أمريكي سابق؟ ماذا كنا سنفعل لو كان الإقتراح من السفير الحالي إذن؟ نلغي قرار البرلمان والدستور من أجله؟ اليست هذه "الإختراعات" في حقيقتها غير "إختراعات" للإلتفاف على الديمقراطية التي تقول بحكم الأغلبية وفق القانون، ولفترة حكم كاملة؟ وماذا عن التأثير المستقبلي لمثل هذا القرار؟ ما تأثيره على الإنتخابات القادمة؟ هل ستطالب كل كتلة ثانية في المستقبل، بأن تتقاسم نصف الفترة مع الكتلة البرلمانية الأكبر؟ هل هناك من سيلومها على ذلك؟ هل سيتحول النظام الإنتخابي العراقي إلى نظام برلماني من أربع سنوات، وحكومات من سنتين فقط، على ان تنقلب المعارضة حكومة والحكومة معارضة في البرلمان كل سنتين؟

يمكننا ان نرى ان لأميركا مصلحة واضحة من مثل هذه الأعاجيب الديمقراطية، فإضافة إلى ما توفره لها من إشكالات سياسية وأمنية مجانية في البلاد، تتيح لها إطالة بقائها، فهي تستبعد الصدريين، الخصوم الأقوى للإحتلال، من الحكومة بشكل تام. ولعل هذا الهدف ازداد أهمية بعد تصريحات السيد مقتدى الصدر الأقرب إلى التصدي للإحتلال بالعنف، وإلى التظاهرات الأخيرة التي هتفت بخروج الإحتلال وسقوط إسرائيل ووحدة السنة والشيعة وكلها عفاريت تزعج الإحتلال.

العراق ومصلحته غائبان تماماً عن فكرة السفير السابق، ليس هذا عجيباً على الإطلاق، إنما العجيب ان يتحرك طارق حرب باتجاه اعتبار الفكرة معقولة! ليس مطلوبا من المهني ان يكون مهنياً ممتازاً فقط، بل ان يكون له من الوعي ما يجعله

يرى نتائج أقواله وتقديراته.

هذا "الإختراع" العجيب لزلماي زاده يعكس برأي العديدين، حالة اليأس الأمريكي من تولي مرشحهم للسلطة في العراق وتمديد المعاهدة، خاصة وأن عليه، ان نجح بالمزيد من الإبتزازات والرشاوي التي مورست بلا شك على عمار الحكيم ليقول ما قال، وشكل الكتلة البرلمانية الأكبر، فأن أمامه مهمة مزعجة أخرى هي "تزوير والدته" أيضاً وإقناع الناس بأنه قد تم تجنيسها منذ عشرات الاعوام. ورغم ان هذه لاتمثل عقبة أخلاقية أمام علاوي ان هي وقفت بينه وبين كرسي الوزارة، إلا أنه وبعد كثرة فضائح التزويرات الأخيرة، سيجد حتى أوقح رفاقه صعوبة في محاولة بيع مثل تلك الفكرة للناس. لذلك يبدو ان علاوي ومستشاريه تركوها حتى النهاية، في الوقت الذي لم يتحمل طارق الهاشمي الإنتظار وبادر فوراً بطرح "بديل" لعلاوي لم يسمه!

الحكومة التالية، ستتعرض لضغط وإرهاب جهاز علاوي – الأمريكان في كل الأحوال، وعليها ان تستعد لذلك بالإصرار على كل الحقوق والصلاحيات التي يتيحها لها الدستور، ورفض كل ما يمكن من قيود مسبقة تزيد صعوباتها في تحملها مسؤوليتها واضحة، لكي تحصل على الفرصة لتنفيذ مشاريعها ووعودها قدر الإمكان، ومن ناحية أخرى لكي يتمكن الشعب من تقييم أدائها بشكل واضح ومحاسبتها على كل نقص ونقيصة كحكومة مسؤولة بشكل تام عما يجري في البلاد. لن تتقدم الديمقراطية العراقية خطوة واحدة نحو الشفاء ما لم يتمكن الشعب من الرؤية والتمييز بوضوح، فيطرد حكومة مقصرة، ويأتي بأخرى يعطيها ثقته ويجربها أربع سنوات. إنني واثق عندها من ان الطائفية والمحاصصة، كلها ستتبخر وتختفي، كما تتبخر الأشباح عند شروق الشمس، وهو بالضبط ما يقلق الإحتلال، الذي لن يجد فرصة سوى ان يختفي هو الآخر ويأخذ معه إرهابه وإرهابييه. هكذا فقط يمكن ان يسير العراق أخيراً إلى الأمام لبناء ديمقراطية طبيعية قادرة على العمل بحزم بمحاسن الديمقراطية الطبيعية ومساوئها، وبلا مجاملات فارغة كاذبة ولا أختراعات عجيبة.

(١) http://www.nahrainnet.net/news/52/ARTICLE/15042/2010-04-11.html

(٢) http://www.qanon302.com/news/news.php?action=view&id=339

الجزء الثاني: الضغط على الساسة

تمهيد

يجري سباق المنافسة على السلطة والقرار السياسي في الحكومات ذات الشكل الديمقراطي، وحسب درجة مصداقيته، بواسطة الضغوط، والشعب ليس سىوى أحد اللاعبين في هذه المنافسة، ويمكن القول أنه أقلها مهارة. فمثل هذا السباق يتطلب معرفة بخفايا الأمور ولهذا السبب يخسر الشعب البسيط اللعبة غالباً أمام مؤسسات الدول الكبرى والشركات الكبرى. ويلجأ الشعب لذلك إلى زيادة قوته ببضعة أدوات منها الرقابة البرلمانية والإصرار على الشفافية. بالمقابل فأن المحتالون والسلطات الأجنبية مثل سلطة الإحتلال وسلطة الشركات الكبرى تسعى إلى العكس، رغم أنها لا تجاهر بذلك. وهنا يتوجب على الشعب إدراك طبيعة هذا الصراع ومصالح كل جهة لكي يحرص على إيجاد تلك القوانين ومراقبة تنفيذها. وطبيعي أن الشعب العراقي كأي شعب متأخر بعيد عن امتلاك مثل تلك المهارات وهذا ما يجعله ومصالحه فريسة سهلة للمحتالين والإحتلال والشركات.

ومن مميزات طبيعة ذلك الصراع وأدواته ميل الحكومات إلى التوسع في سلطاتها، ومن أهم وسائل الضغط في الصراع بين اللاعبين من أجل السلطة إضافة إلى الإعلام، والذي لم نتطرق له هنا لسعته، هناك الإبتزاز وكذلك إثارة الخوف لدى المقابل.

كل سلطة تنحو نحو التضخم، لذلك فليس غريباً على الحكومة أن تحاول التوسع ولايقتصر هذا المنحى على العراق أو على الديمقراطية، بل هي صفة عامة لجميع الحكومات من جميع الأنواع في جميع انحاء العالم. لهذا السبب بالذات أوجدت الديمقراطية البرلمان وأعطت له صلاحية وواجب مراقبة سلطة الحكومة وحفظها ضمن الحجم الأمين لكي لا تتحول إلى دكتاتورية تبتلع الجميع.

تستعمل إثارة الخوف والقلق في المقابل كورقة ضغط، ليشعر هذا بالضيق، ويرغب في التخلص منه. الذي زرع الخوف سيفاوض الخائف بشكل غير مباشر

على منحه الراحة مقابل شيء ما يريده منه. وقد لاحظت أن الساسة القريبين من أميركا وإسرائيل في كل مكان في العالم يتميزون بالوقاحة وبنوع من العدوانية ذات التهديد المبطن في طريقة كلامهم، ويحاولون إثارة الخوف في الجهات التي تعارضهم، فليس مستبعداً أن تكون هذه النقطة ضمن دراساتهم في السلطة والمفاوضات.

أما الإبتزاز فعندما لا يكون لدى المقابل في المفاوضات ما يعطيه لك مقابل ما يريد أخذه منك، فأنه يبحث لك عن ما يبتزك به، كأن يكون قد سجل لك فلماً في موقف فاضح، أو وجد وثيقة تدينك. إنه يبحث لك عن حاجة عنده ليجعلها ورقة ضغط.

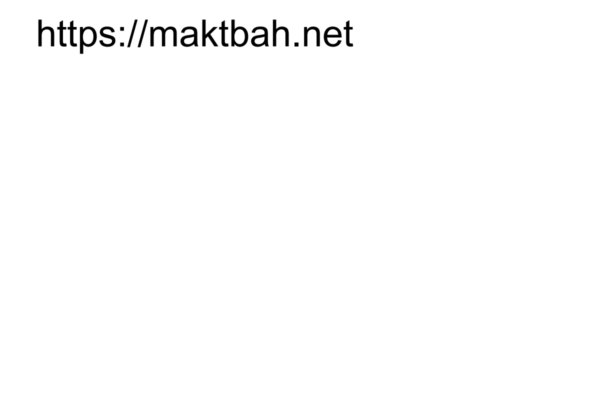
لمواجهة الشعب ميل السلطة إلى التوسع، اخترعت الديمقراطية أدوات دستورية وبرلمانية لمنع تحولها إلى سلطة دكتاتورية. العراق ينسى دروس التأريخ البشري ويسير أول خطواته في طريق خطير، بتجاوزات الحكومة وإهمال البرلمان، وانتشار الإبتزاز والخوف في كل مكان في البلد.

في مقالتي "الضغط على الحكومة - الإحتلال والشعب" (أواخر ٢٠٠٩)، كتبت عن جهل الشعب للعبة الضغوط التي تمارسها كل الدول في كل مكان، وهذا يجعل منه ضحية سهلة للتنازل عن حقوقه لصالح الآخرين. وأوردت أمثلة عن استعمال الضغط من قبل أميركا على اصدقائهم الأوروبيين، عندما يعارض الرأي العام ما تريده المصالح الأمريكية منهم.

وفي مقالتي "كيف تتخذ القرارات الحكومية تحت الإحتلال؟" (٢٠١١) راقبت عملية التصويت في مجلس الوزراء العراقي على طلب أمريكي ولاحظت استخدام السفير الأمريكي لعملية "إثارة خوف" وإبتزاز مبطن غير مباشر للوزراء المصوتين ضد الطلب، وهو ما أثار أسئلة عديدة خطيرة طرحتها في المقالة.

وفي مقالتي "الخوف كورقة مفاوضات" (٢٠١٠) ناقشت بشكل عام موضوع إثارة الخوف كنوع من إبتزاز المقابل والضغط عليه ليتنازل عن ما يراه حقوقاً له ويتراجع عن موقفه.

وفي مقالتي "سر متعة الحكومة في تجاوز البرلمان ونتائجها (٢٠٠٨) ناقشت ميل السلطة للتوسع وتجاوز البرلمان في العراق واستخدام قوانين الطوارئ لإطلاق سلطات إضافية وقتية للحكومة، ربما تستمر فترات أطول مما يفترض بها. وبينت أن تساهل الشعب في توسيع الحكومة لسلطاتها لن يعني إلا المزيد من التوسيع لها وأن الحكومات التالية ستعتبرها أمراً بديهياً أيضاً، وهو ما يهدد ببروز خطر الدكتاتورية في البلاد.



كيف تتخذ القرارات الحكومية تحت الإحتلال؟

(كتبت في ٢٧ حزيران ٢٠١١)

قامت السفارة الأمريكية بالتدخل في الإنتخابات العراقية الأخيرة بممارسة ضغطها المباشر من خلال إجتماعات مع المؤسسات العراقية الدستورية والقانونية، بهدف الدفاع عن أعضاء من القائمة العراقية وحمايتهم من قرارات هيئة المساءلة والعدالة. واستماتت السفارة في محاولة منع الهيئة القضائية من إصدار قرار بشأنهم قبل الإنتخابات. وكانت الخطة كما يبدو هي تأجيل القرار إلى ما بعد حصول المرشحين المعنيين على أصوات تتيح لهم دخول البرلمان والحصول على الحصانة، وبذلك يصبح تطبيق قرارات الهيئة غير ممكن عملياً، سعياً من السفارة إلى إيصال ’’القائمة العراقية‘‘ إلى السلطة بأي ثمن.

في ذلك الوقت أثارت دهشتنا هذه الواقعة. فرغم علم الجميع بقوة تأثير السفارة في السياسة العراقية، وحقيقة أن الولايات المتحدة تعتبر أياد علاوي ’’رجلهم في بغداد‘‘، لكن المعتاد ان يكون تدخل السفارة بالعمل من وراء الكواليس ومن خلال ’’أصدقائها‘‘ المقربين، وليس بهذا الشكل العلني الصريح المهين للحكومة والبلاد.

لكن دهشتنا لم تكن مبررة على ما يبدو، وتعود إلى جهلنا بكيفية جريان الأمور الإعتيادية في عملية اتخاذ القرار العراقي في أية قضية تهم أميركا - وجميع القضايا المهمة تهم أمريكا.

في الشهر الماضي، طلبت السفارة الأمريكية من الحكومة العراقية فتح ’’مكاتب‘‘ لها في كل من الموصل وكركوك. وضمن التوجه العام في العراق الرافض لإبقاء قواتها في العراق، وجدت الحكومة العراقية ان مثل هذا الطلب الغريب من أميركا، مثير للشكوك والقلق. فسوف تعاد قصة : المكاتب بحاجة لحماية عسكرية،

والحماية ستحتاج مقرات، حتى خارج ''المكتب''، و...الخ، لكي يمكن التحجج بتلك المكاتب وحمايتها، لإبقاء ''بضعة آلاف'' جندي أمريكي إضافي في قواعد عسكرية، إضافة إلى جماعة ''السفارة''، و ''التدريب''! ولأن الكتل بشكل عام بين كارهة للأمريكان ورافضة لبقاء القوات، وبين خجلة من السمعة التي ستلتصق بها تاريخياً، فقد كانت فكرة إضافة أية حجة، او فتح أي باب جديد لبقاء قوات أمريكية أمراً مزعجاً.

على هذا الأساس جرى التصويت في مجلس الوزراء على الطلب الأمريكي، ولأن جميع الكتل عدا التحالف الكردستاني، لا يريد بقاء القوات، فقد فشل القرار بتصويت عكست أصواته نفس الموقف من مسألة بقاء القوات الأمريكية بالضبط: فصوت جميع الوزراء الأكراد معه وصوت جميع الآخرين ضده!

لكن الأمر لا ينتهي هكذا أبداً لدى الأمريكان. فرفض طلباتهم لا يعني بالنسبة لهم إلا ضرورة المزيد من الإلحاح والضغط. ففوجئ الوزراء الرافضون للقرار بزيارة السفير الأمريكي لهم واحداً واحداً لكي ''يقنعهم'' بالموافقة. ولتسهيل الأمر عليهم فقد تم استبدال كلمة ''مكتب'' بـ ''قنصلية'' وبالفعل أعيد التصويت وفاز قرار فتح القنصليتين في نفس المحافظتين بالموافقة [1]، وكأن الإعتراض كان على إسم ''المكتب'' أو ''القنصلية''. يذكرنا هذا الأثر السحري للإسم بقرار كريه آخر تمثل في اتفاقية إبقاء القوات الأمريكية سنتين إضافيتين، أو ما سمي أخيراً إتفاقية ''سحب القوات'' لكي يمكن تمريرها على الضمير العراقي بدون ثقل كبير، بعد ان كان ذلك صعباً لو أنها أخذت اسمها المناسب.

من الطبيعي ان يتساءل المرء: لماذا لا يأتي رأي الحكومة الأمريكية وسفارتها من خلال الطريق الذي تتبعه الدول الطبيعية لدى البشر في كل مكان، أي من خلال وزرارة الخارجية العراقية، والتي تعرض موقف السفارة أمام مجلس الوزراء، خاصة وأن للسفارة الأمريكية ''حظوة'' كبيرة في وزارة الخارجية العراقية؟

لماذا يتوجب على الوزير العراقي الذي أعطى رأيه الذي لم يعجب سلطة الإحتلال، ان يواجه السفير الأمريكي ويقدم له مبرراته، ويسمح له بمناقشته ومن يدري، ربما تهديده بشكل مباشر أو مبطن، أو ربما إبتزازه أو رشوته؟ لماذا يسمح

للسفير ان يتعامل مع الوزراء العراقيين كل حسب "كعب أخيله"؟ وما الذي يعني ذلك بالنسبة للوزير في المرة القادمة التي يواجه فيها قراراً يعلم أنه يهم الإدارة الأمريكية، ويعلم القرار الذي تفضله تلك الإدارة؟ هل يكون هذا الوزير حراً في اتخاذ قراره وفق ما يراه مصلحة البلاد، أم سيكون عليه في كل مرة ان يفكر بأنه سوف يضطر إلى تقديم مبرراته للسيد السفير، وليس رئيس حكومته أو برلمانها؟ وماذا بالذات عن الوزراء الذين يعلمون أنه توجد عليهم مستمسكات يمكن الضغط عليهم بها، أو لهم مصلحة بإرضاء السفير، وربما كان أغلبهم كذلك؟

السؤال المهم الآخر الذي يطرح نفسه هو: كيف عرف الأمريكان بالوزراء الذين صوتوا ضدهم في مجلس الوزراء؟

أنت محق عزيزي القارئ في إبتسامتك الساخرة، فالسؤال سخيف بالطبع، فالجميع يعلم ان الأمريكان يصلهم كل شيء، أول بأول، لكن الأمر لن يكون سخيفاً تماماً حين يستعمل الأمريكان علناً تلك المعلومات التي يفترض دبلوماسياً أنها لا تصلهم، يستعملونها بكل صراحة، ويبينون للوزراء "العاقين" إنهم يعلمون بأمرهم وما صوت به كل منهم، واحداً واحداً!

عندما تدخلت السفارة قبل سنتين ووجهت ضغوطها على هيئات القرار العراقي أثناء الإنتخابات الأخيرة دعماً لمن استبعدتهم المساءلة بتهمة البعث، ودعماً لقائمتها المفضلة "العراقية"، هددت حكومة المالكي بجرأة غير مسبوقة، بطرد السفير الأمريكي لتدخله المهين والإعتدائي على السيادة العراقية، رغم أنها لم تطرده فعلاً. ويبدو ان السفير مستمر في ممارسته كالسابق، دون ان يخشى لا الطرد ولا حتى التهديد به. فهل تجد حكومة المالكي مجريات الأمور كما هي، أمراً طبيعياً؟ هل على الوزير ان يصوت وفق ما يراه في مصلحة العراق فقط، أم عليه ان يحسب حساب رد فعل السفارة الأمريكية وإرضاءها أيضاً؟ هل سيسأل السيد رئيس الوزراء، السفير الأمريكي من أين عرف قائمة الوزراء وخياراتهم في التصويت؟ وهل ستجرؤ الحكومة على تهديد السفير بالطرد ثانية، ام ان ذلك يقتصر على التدخلات الأمريكية التي تصيب كتلة رئيس الوزراء بالضرر في منافستها مع الكتل الأخرى فقط، وأن "السيادة العراقية" لم تكن في ذلك الحين إلا حجة؟

في انتظار تصويت مجلس الوزراء على القرار القادم الذي يهم السفارة، لنعرف الجواب بشكل عملي!

(١) الموافقة على فتح قنصليتين للولايات المتحدة الأمريكية في الموصل وكركوك
http://www.nmc.gov.iq/ArticlePrint.aspx?ID=1041

الضغط على الحكومة ـ الإحتلال والشعب

(كتبت في ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٩)

المنافسة على السلطة، والمنافسة على الضغط

المنافسة على السلطة، التي لا تحسم بثورة أو عمل عسكري، تتحول بالضرورة إلى "منافسة ضغوط". ولا يشذ عن ذلك المنافسة على السيطرة على الحكومة بين الشعب الذي يريد ان يدافع عن مصالحه، والسلطات أو القوى الأخرى ذات المصالح الأخرى، سواء كانت إحتلالاً أم شركات كبيرة أو غيرها.

ونتيجة لهذه الضغوط على الحكومة، فأن هذه الأخيرة سوف "تنفجر" من المنطقة الأضعف لتنفس الضغط المسلط عليها. ويعني ذلك أن تسير الأمور بشكل يناسب بعض الضغوط دون الأخرى.

إذن ليس لمن أراد ضمان النتيجة، غير ان يفحص الإتجاهات التي يمكن ان ينفجر بها الضغط المسلط على الحكومة، قبل ان يبدأ هذا الضغط. هذا يتطلب معرفة بخفايا الأمور ومتابعة العلاقات ومراقبة الضغوط. ليس ذلك سهلاً، ولهذا السبب يخسر الشعب البسيط اللعبة غالباً أمام مؤسسات الدول الكبرى والشركات الكبرى التي توظف المتخصصين بالتحليل وترتيب الأمور.

لذلك وضعت الشعوب التي تمكنت من السلطة في بلدانها بعض الضوابط من أجل مراقبة تلك الضغوط المحتملة وسن القوانين التي تحمي الحكومة منها وتمنع الجهات الأجنبية من ممارستها، وأن تقتصر تلك الجهات على المؤسسات الوطنية المختصة. ويمكن للشعوب المستجدة في الديمقراطية ان تدرس تلك القوانين من خلال مثقفيها ومؤسساتها الحزبية والبرلمانية، للإستفادة منها. ونذكر منها على

سبيل المثال على السلطات الوطنية، سلطة البرلمان لمحاسبة الحكومة من خلال استجواب ممثليها (تم تشويه اسمها في العراق وصار "استضافة"، وهو ما يقلل أثرها وفائدتها) وتحريم التبرع من جهة أجنبية للحملات الإنتخابية وتحديد المبالغ الممكن التبرع بها من قبل المواطنين والشركات الوطنية (أو تحريمها باعتبارها رشوة)، وكذلك إجبار تسجيل العاملين في لوبيات الشركات والمؤسسات وكشف مصادر تمويلها، وهو ما كشف فضيحة لوبي علاوي في الولايات المتحدة، وكاد يكشف فضيحة من يدفع المال له لولا التحجج بضرورة السرية لأمن الممول! ولوبي علاوي هو نفس اللوبي الكردي في واشنطن الذي يسعى إلى مكانة لكردستان كمكانة إسرائيل حسب قولهم[١].

ومن الوسائل الأخرى لتسليط الضغط الشعبي، قانون يقضي بكشف أسماء حملة الأسهم في البورصات، وهو ما فضح المفضوح أصلاً وزير النفط الكردستاني "أشتي هورامي" في النرويج، فأضيفت فضيحة تسجيل حصة كردستان النفطية باسمه الشخصي إلى فضائح تحويله الأبار المكتشفة في كردستان إلى مناطق استكشافية لتبرير بيعها رخيصة إلى شركات النفط. لقد حاول البعض ممن لايتفوق مستوى ضميرهم على ضمير هورامي، الدفاع عنه بمختلف الطرق، لكن أحداً لم يقل للشعب الكردي، ماهي الضرورة الموجبة لتلك الحركات المريبة، وماهو الموقف القانوني لو ان هورامي قال فيما بعد ان ذلك النفط حصته الشخصية كما هو مسجل قانونياً، خاصة ان حصل على دعم أمريكي في هذا الموقف، وإن لم يكن ذلك يمثل تهديداً مستقبلياً للشعب الكردي في حالة محاولة هذا الشعب التخلص من حراميته مستقبلاً.

إذن، وبما ان الشعب والمخلصين من ممثليه لايجيدون لعبة ضغوط الرشاوي والتفاهمات خلف الأبواب، فقد أدرك الشعب ان من مصلحته دائماً ان يكون اللعب بالمكشوف، ومن هنا نجد أن القوانين التي وضعت في العالم بتأثير الضغط الشعبي، تصر على الشفافية في كل شيء. الشعب الأمريكي والنرويجي وغيرهما ادركا ذلك وعملا على حماية سلطتهما من الضغوط التي تمارس بالسر قدر الإمكان، ونجحوا بذلك بدرجة أو بأخرى، لكن ما الذي فعله الشعب العراقي وممثلوه من أجل ردع الضغوط على حكوماتهم وبرلماناتهم وأحزابهم؟ إنهم يتصرفون وكأنهم يعيشون في

الجنة، حيث لا ضغوط ولا منافسة ولا شركات ولا ولايات متحدة، وهكذا بذروا سلطتهم. وبدلاً من التفكير بالقوانين التي تزيد من قدرة الشعب على رؤية ما يجري في الكواليس، تجري محاولات متتالية من أجل منع الشعب من رؤية ما يجري حتى في البرلمان نفسه، من خلال محاولة إمرار قانون لإجراء التصويتات بشكل سري في البرلمان!

وهنا يمكننا ان نرى بوضوح منافسة الضغوط في البرلمان. فمن يقف مع الموقف الشعبي، يفضل العلن طبعاً، لكي يبين للناس أنه مخلص في موقفه كما وعد. ومن أراد العكس، يريد ان يسود الظلام ليتاح له ان يخالف ما وعد به، وأن يكذب بأمان. وهكذا وقف العديد (البعض لم نعرف من هم!!) مطالبين بالتصويت السري على المعاهدة الأمريكية بحجج عجيبة، بينما وقف الصدريون بوجه تلك المحاولة. الأولون أرادوا ان يتخلصوا من ضغط الشعب على النواب لكي يمكن لضغطهم ان يسير هؤلاء النواب، بينما اراد الصدريون ان يحصلوا على الضغط الشعبي لمواجهة ضغط الأمريكان، خاصة على المترددين.

موقف النواب الأكراد مثير للإهتمام. فهم عندما يصوتون لصالح الموقف الأمريكي، ليسوا بحاجة إلى التصويت السري، فليس هناك ضغط شعبي كردي بالضد من ذلك. لكنهم يدعمون التصويت السري لكي يتخلص من اراد التصويت معهم من النواب العرب، من ضغط شعبه. لذا كان رأي محمود عثمان في التصويت على المعاهدة الأمريكية معبراً بشكل صريح عن معركة الضغوط التي نتحدث عنها، فقال: "التصويت السري سيكون أفضل خصوصا وأنه يضمن للعضو البرلماني حرية أكبر في إبداء رأيه بعيدا عن ضغوط كتلته أو حزبه". [٢] وبالطبع فأن كتلة النائب وحزبه تمثلان الشعب، بشكل أفضل مما يمثله النائب شخصياً، على الأقل لأن الإنتخابات تمت على أساس الطريقة المغلقة، اي ان أصوات الشعب، وبالتالي تخويله، كانت للكتل والأحزاب وليس الأشخاص.

لكن حين تغيرت خارطة الضغوط في التصويت على قانون إنتخابات المحافظات بعد ذلك، أيدت الكتل التي اتفقت على القانون، التصويت السري، بينما وقفت الكتلة الكردية بالضد منه! فأشار طيفور، النائب الكردي ونائب رئيس

البرلمان إلى ان ما جرى غير دستوري وأن «التصويت السري لا يجوز الا في حالتي انتخاب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ونائبيه». وأبدى محمود عثمان موقفاً مشابهاً فقال: «ان فرض التصويت السري من قبل رئيس البرلمان وفي ظل غياب نائبيه تصرف غير قانوني ومخالف للنظام الداخلي"[٣] ولاعلم لي ان هناك فقرة في الدستور تجيز هذا التصويت السري في حالة تواجد النائبين، لكنه نفاق المصلحة ليس إلا.

وعادت معركة الضغوط والتصويت السري لتنقلب مرة ثانية هذه الأيام في التصويت لتعديل قانون الإنتخابات، وحاول رئيس البرلمان، أياد السامرائي إمراره بطرقه الإحتيالية الوقحة، ومرة ثانية وقف الصدريون مع التصويت العلني، بينما أمتدح محمود عثمان التصويت الإلكتروني قائلاً: ان «هذا الشكل من التصويت يحرر النائب من كل الضغوط ويجعله يصوت بارادة حرة وهو نظام حديث ومتطور»، [٤] ومن الواضح ضمناً ان عثمان يقصد التصويت الإلكتروني السري، لأن التصويت الإلكتروني العلني لا يحمي من أية "ضغوط".

وبينما كانت معركة الضغوط هنا واضحة علنية نسبياً، فأن تلك المعارك تكون خفية في العادة، وهناك يخسر الشعب المعركة أمام شركات متخصصة وشبكات علاقات وأموال وابتزاز ضخمة وطويلة الخبرة. لكن الأمر ليس سهلاً دائماً حتى على هؤلاء، فيضطر الضاغط إلى رفع الضغط من أجل إجبار المضغوط على السير في الطريق "المناسب" حتى ان كان "وعراً". لكن على الضاغط ان ينتبه لكي لا يسمح ان يصل الضغط إلى درجات خطرة تهدد بانفجار يصعب حساب نتائجه.

مثال لذلك ما يحدث هذه الأيام في حلف الناتو من ضغط الأمريكان على أصدقائهم الأوروبيين من أجل دفعهم إلى إدامة وزيادة مشاركتهم في القوات الأطلسية في أفغانستان، وهو المشروع الذي يعاني من ضغط شعبي اوروبي قوي جداً في رفضه. وقد وصل الأمر إلى ان يتقلب أندرس راسموسن، الأمين العام للحلف، بين تحذير الأمريكان بأن الضغط على الأوروبيين وصل حدوداً حرجة، وبين ضغطه على الأوروبيين بعد أيام من ذلك التحذير، ليصل إلى درجة التهديد، حيث نبه (٧ اكتوبر ٢٠٠٩) أوروبا إلى "ضرورة تعزيز جهودها في أفغانستان إذا أرادت تجنب

توتر العلاقات مع الولايات المتحدة" وإلا فـ "سيكون ذلك مدمرا على المدى الطويل بالنسبة للناتو". وللهرب من تلك الضغوط، فأن الحكومات الأوروبية "تتسابق إلى المخارج" من أفغانستان، كما علق بعض السياسيين.

وفي العراق أيضاً لم يكن حساب الضغط الأمريكي الأمثل على الحكومة العراقية سهلاً دائماً على الساسة الأمريكان. وكمثال يجسم تلك الصعوبة نأخذ تحذير السناتور الجمهوري جون كورنين (آب ٢٠٠٧) حين قال لشبكة ايه.بي.سي التلفزيونية بأن الضغط على المالكي يمكن ان يأتي بنتائج عكسية، مؤكداً: "لا أعتقد انه في مصلحتنا ممارسة كل هذا الضغط على الحكومة العراقية الجديدة لدرجة تدفعها الى انهيار أكيد". (٥)

اللصوص كعامل ضغط

من الطبيعي أنه كلما كان لديك أصدقاء أكثر، إزدادت قدرتك على تسليط ضغط أكبر. ولقد كان اللص دائماً صديق الإحتلال المخلص والطبيعي، وشريكه في ثروة البلاد. لذا فكثرة اللصوص مفيدة للإحتلال. وهذا ما يفسر الحماس الشديد للإحتلال الأمريكي، ليس فقط في تشجيع شركاته في سرقة ألبلاد من خلال تجاهل تلك الجرائم حتى عندما يتم كشفها، وإنما أيضاً من خلال تقديم الدعم الكبير إلى الفساد العراقي، خاصة عندما يكون على مستوى عال. وبالفعل فقد تدخل الجيش الأمريكي أكثر من مرة لنجدة اللصوص الكبار، فقام بإنقاذ وتهريب الوزراء الذين تم كشف فسادهم، بل وصل الأمر إلى تخليص المدانين من بين أيدي الشرطة العراقية التي تخفرهم، عند خروجهم من قاعة المحكمة التي ادانتهم!

لا يحرص الإحتلال على حماية الفساد فقط، بل أيضاً على وضع الفاسدين الكبار في مراكز القرار في البلاد ليكونوا أكثر قدرة على خدمته. وكذلك فأن للفساد فضيلة أخرى في غاية الأهمية، وهي أنه مصدر مستمر لأوراق ضغط للإحتلال، من خلال المعلومات التي يحصل عليها الإحتلال والتي يمكن ان تستخدم للإبتزاز من خلال تهديد الضحية بكشف أوراقها. وهو ضغط يصعب على أقوى السياسيين مقاومته، ويجعله مستعداً لأي شيء – وهكذا يكاثر الفساد نفسه!

ليس الفساد وحده مصدر تلك الوثائق الإبتزازية الضاغطة، فلدى الحكومة

الأمريكية والـ "سي آي أي" كمية هائلة من الوثائق والمعلومات التي لا شك ان الكثير منها مفيد لإبتزاز السياسيين وأصحاب النفوذ العراقيين. لذلك نرى ان هؤلاء "الأصدقاء" الأمريكان، لم يسلموا للحكومة العراقية تلك الوثائق، حتى عندما كانوا بتوافق تام معها، (في ولاية أياد علاوي). ومما لا شك فيه ان كماً كبيراً من هذه الأوراق يخص الكثير من جرائم الصداميين، الذين سيمكن ابتزازهم وتأمين طاعة حتى من لا يرغب منهم بذلك.

هذه السيطرة الممتازة على الفاسدين وأصحاب الفضائح، تجعل لهؤلاء قيمة عالية إضافية لدى الإحتلال، وهو ما يفسر شدة حرصه على وضعهم حيث يكون لهم التأثير الأقصى، فيكونون أدواة كفوءة في يده لتمرير أجندته التي تتضمن في العادة تحطيم البلاد.

يمكننا ان نرى قيمة اللصوص وسقط المجتمع بالنسبة للإحتلال في البلدان الأخرى أيضاً، فخير مثال على الدول الأقرب الى إسرائيل حتى يمكن القول ان إسرائيل تحتلها، هي مصر. ويمكننا ان نرى مدى حرص إسرائيل على تأمين حكومة من الحثالات لإدارة مصر. وبالمقابل نرى ان مثل هذه الحكومة تقوم برد الجميل بمساعدة إسرائيل في حصار الشعب العربي في غزة أثناء قيام إسرائيل بحرقه، وبتعذيب الأسرى الفلسطينيين في مصر حتى مات أحدهم، وفي الجانب الآخر تبيع مصر الغاز إلى إسرائيل بسعر مدعوم لسبب "لايعلمه إلا الله".

وكمثال ثان يمكننا ان نرى تعامل إسرائيل مع الحكومتين الفلسطينيتين: الشرعية المنتخبة في غزة، والفاسدة التي فرضت نفسها في الضفة. لاغرابة في الفرق في المعاملة. فالأولى تطالب إسرائيل بحقوق الفلسطينيين وكرامتهم، بينما لا يكتفي رئيس عصابة اللصوص عباس بالتساهل في كل شيء مع الإحتلال بل يقوم أيضاً بمهمة القاتل لقائد شعبه ورمزه، واغتيال كل من يزعج إسرائيل من الفلسطنيين، وحمايتها من الإدانة الدولية قدر الإمكان. فهل هناك غرابة في ان يحرص الإحتلال على اللصوص ويسلط الضغط من أجل وضعهم في مركز السلطة؟

الفساد واللصوص أوراق ضغط بيد الإحتلال، بينما الديمقراطية ورقة

ضغط الشعب. لذلك فالقول بأن الإحتلال، أميركا أو إسرائيل، قد تسعى إلى نشر الديمقراطية في البلدان التي تسيطران عليها، يفترض أن هذين النظامين لايعرفان مصلحتهما، ولا يجيدان اللعب باوراق الضغط السياسي، وهذا أمر غير معقول!

كيف يساعدنا ذلك على تقدير ما تتمناه الولايات المتحدة من نتائج في الإنتخابات المقبلة؟ وما الذي يقوله لنا عن الجهات التي تحظى بمباركة الولايات المتحدة لحكم العراق، وتصر على مشاركتها في السلطة؟

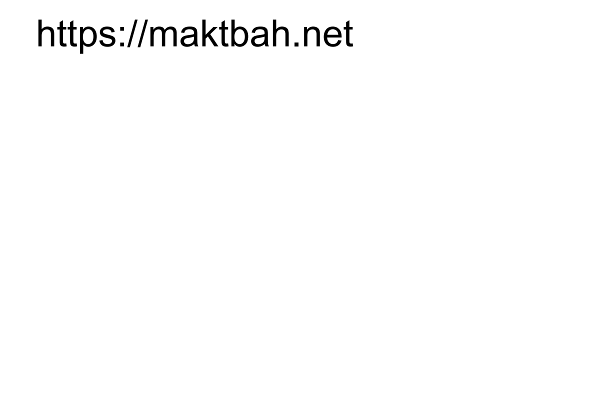
http://www.alnoor.se/article.asp?id=12613

http://www.adnkronos.com/AKI/Arabic/Politics/?id=3،0،2645501679

http://www.krg.org/articles/detail.asp?rnr=81&lngnr=14&smap=01010100&anr=24944

http://www.kululiraq.com/modules.php?name=News&file=article&sid=46654

http://tareekalshaab.blogspot.com/2007_08_27_archive.html



الخوف كورقة مفاوضات

(كتبت في ٣ مايس ٢٠١٠)

لفت انتباهي ان ظاهرة الإرهاب الكلامي، أو ما اصطلح على تسميته في العراق بـ "الأساليب البعثية" من تهديد وتحدي واستفزاز، تظهر بشكل خاص لدى معظم المقربين من أميركا وإسرائيل.. في العراق تجدها واضحة في القائمة العراقية التي تدعمها اميركا بشكل تام: علاوي، النجيفي، الملا، البطيخ، وميسون الدملوجي إضافة إلى مثال الآلوسي ومسعود البرزاني وأشتي حُرامي، وإلى حد ما أياد جمال الدين.

ولا يقتصر ذلك على العراق بل يشمل أيضاً العنصريين في الغرب الذين يثيرون الناس ضد المسلمين والعرب، فهؤلاء لديهم ارتباطات واضحة بإسرائيل أو الولايات المتحدة مثل خيرت ويلدرز وجماعة فورتان السابقة كلهم والنائبة السابقة أيان هرسي علي، كأمثلة من هولندا.

هذا لا يعني ان ليس هناك من هذه النماذج خارج أصدقاء أميركا ولا ان كل أصدقاء أميركا صلفين، لكن الميل في هذا الإتجاه واضح، وهو ما يوحي بوجود تدريب خاص أو على الأقل توصيات خاصة بهذا الأمر. لقد راقبت هؤلاء في هولندا ولاحظت أنهم كانوا يتطورون بسرعة في نقطتين: الكفاءة في الكلام والوقاحة المتزايدة!

وانتبهت أيضاً بشكل خاص إلى التغير الذي مرّ على برزان التكريتي عندما كان في السجن قبل إعدامه. فقد كان قبل قصة "فحوص السرطان في الخارج" الذي تم ترتيبها له بشكل مريب، كان رجلاً محطماً يتوسل ويتباكى، ويكتب رسائل الترحم إلى الرئيس ورئيس الوزراء. وبعد بضعة أسابيع حين عاد إلى السجن، فإذا

به كالوحش الهائج! لكنه يبدو لي كمن بالغ في تنفيذ ما قيل له، فبدا تمثيله للشجاعة واضح التزييف.[١]

من الواضح بالنسبة لي أن هناك توصية أمريكية لأتباعها باتباع "الوقاحة". لكن لماذا وكيف يستفيدون من ذلك؟ إنهم يحاولون بهذه الطريقة إثارة الخوف في المقابل. وحين يصيبك الخوف، تشعر بالضيق، وترغب في التخلص من هذا الشعور والقلق الذي يسببه. المقابل الذي زرع فيك هذا الخوف يعلم هذا جيداً ويعلم ما تشعر به، وسيفاوضك بشكل غير مباشر على منحك هذه الراحة مقابل شيء ما يريده منك.

بشكل عام، عندما لا يكون لدى المقابل في المفاوضات ما يعطيه لك مقابل ما يريد أخذه منك، فأنه يبحث لك عن ما يبتزك به، كأن يكون قد سجل لك فلماً في موقف فاضح، أو وجد وثيقة تدينك. إنه يبحث لك عن حاجة عنده ليجعلها ورقة ضغط.

الخوف والحاجة إلى الإطمئنان تلعب نفس الدور كورقة ضغط في المفاوضات. ان لم يجد المفاوض ورقة يمكنه ان يعطيك إياها أو يضغط عليك بها، تمثل حاجة لك عنده، فأنه سيحاول خلق تلك الحاجة فيك مثل زرع الخوف والقلق في نفسك. خوف وقلق يكون مفتاحهما في يده. فعندما يهدد علاوي أو "يحذر" من الإرهاب الذي سيلف العراق ان لم يتم تنصيبه رئيساً لحكومة من عصبته، فإنه يبث الخوف والقلق في المقابل الذي سيفهم ان مفتاح هذا الخوف في يد علاوي. وبدون ان يشعر المقابل، فأنه سيميل إلى الموافقة على شروط لم يكن سيوافق عليها بدون ذلك الخوف. فهو يحسب لا شعورياً بأن تخلصه من الخوف والقلق مكسب مهم إضافي له يحسب في الصفقة.

وحين تريد كسب مفاوضات مع من يمثل شعباً او شريحة كبيرة من الشعب، فعليك أيضاً بشكل غير مباشر ان "تفاوض الشعب" بنفس الطريقة. ان تجد له حاجة عندك تبتزه بها. ويؤكد جومسكي ان الولايات المتحدة ابتزت شعوب أوروبا الغربية باشتراطها التخلي عن ممثليها اليساريين والشيوعيين مقابل الطعام، بعد الحرب العالمية الثانية. لقد كانت الغالبية الساحقة من المقاومة للنازية من هؤلاء الشيوعيين واليساريين، وكانوا لذلك يتمتعون بشعبية كبيرة، بل أنهم شكلوا نوعاً من الحكومات قبل ان تصل القوات الأمريكية المحررة، كما حدث في شمال إيطاليا. لكن أميركا

كانت الدولة الكبرى الوحيدة التي لم تتضرر في الحرب إقتصادياً، وكانت تملك الطعام والمال وكانت أوروبا تتضور جوعاً. فكان الجوع ورقة ابتزاز للشعوب لتتخلص من يسارييها وحتى وطنييها الذين لم تثق بهم اميركا. وبنفس الطريقة، وكما ذكرنا في مقالات سابقة، دفعت اميركا بشعب نيكاراغوا إلى التصويت للمرشح المفضل أمريكياً، منافس الساندينستا التي كانت تحظى بالدعم الشعبي، مقابل وعد بتخليص نيكاراغوا من الجوع الذي أنهكها وإرهاب الكونترا الذي كانت تغذيه أميركا حتى بالسلاح كما كشفت ذلك فضيحة ''إيران كونترا''.

تصوري ان الأمريكان بتجاربهم ومراقبتهم قد توصلوا إلى ان ''السفيهه خاتون الشارع'' كما اكتشف أجدادنا منذ القديم. لذا يجب عدم ترك ''الشارع'' لهم، ويجب عدم التردد في الرد عليهم بنفس القوة أو أقوى، فالشارع يراقب ويقيس وهوبحاجة إلى ان يطمئن بأن الأخيار أيضاً أقوياء.

ما العمل؟ ان كان مرفوضاً أو غير مستحب تقليد ما يقومون هؤلاء به، أو كان من غير الممكن مجارات السفهاء في ملعبهم الذي يجيدون اللعب به، فعلى الأقل يجب أولاً ان نحرص على ان لا نسمح له بابتزازنا، ان نراقب أنفسنا وتأثرها بهذا الأسلوب، وأن نراقب أيضاً تأثر الجمهور به في الشارع.

كانت عصبة العراقية تستغل الوقت بأن تشعل الفزع لدى الناس والمنافسين لها، بالتهديد بالحرب الأهلية والتخلي عن العملية السياسية واللجوء إلى الدول العربية (وكل التي التجأوا إليها ليست سوى إمتدادات أمريكية وإسرائيلية)، والتهديد بالنزول إلى الشارع وفرض إعادة الإنتخابات. وحين كانت الحكومة تتهمهم بتدويل القرار العراقي كان ظافر العاني ''يفتخر'' باللجوء إلى الخارج في البداية، لكنه علم ان الشارع العراقي ممتعض من ذلك فتراجع هو والهاشمي وبقية الشلة وصاورا يتحدثون عن تحركاتهم بأنها ''من أجل النصيحة'' في تمثيلية صريحة الكذب.

وما أثار غضب العراقية وأميركا بشكل إضافي هو إصرار هيئة المساءلة على تقديم المزيد من الأدلة على شمول المزيد من المنتمين إلى العراقية (وغيرها) بالإنتماء إلى البعث و تأييده، مما يعني بوضوح ان العراقية ليست سوى مؤامرة لإعادة البعث، تقودها الولايات المتحدة. وبالفعل أزدادت التهديدات وارتفع مستوى

الإرهاب الكلامي بعد ذلك كثيراً.

وفي هذه الأثناء كشف علي اللامي المدير التنفيذي لهيئة المساءلة والعدالة عن تحذيرات وصلته بمخططات أمريكية لقتله، رافضاً إياها وقائلاً أنها لن تؤثر على عمله إطلاقاً.[٢] (وبالفعل تم اغتياله فيما بعد! (٢,١)) والغريب ان بعض أعضاء العراقية سارع إلى رفض هذا التصريح والسخرية منه، بالدفاع عن موقف اميركا، وكأنهم هم المتهمين! وسواء كانت هذه التهديدات جادة، أم المقصود منها إثارة الذعر فقط، فلا شك أنها أثارته بالفعل، وأسهمت في تهيئة "ورقة الخوف" للمفاوضات. فكل شخص معني بالتهديد، لكن ليس كل شخص سيقف بصلابة اللامي.

الحكومة أيضاً لم تفلت من تأثير الخوف، فلمّح الدباغ بأن الحكومة غير راضية على عمل هيئة المساءلة والعدالة لكنها "لاتملك الصلاحية القانونية" للطعن بقراراتها. فرد عليه فلاح حسن شنشل رئيس اللجنة مستغرباً وقال ان جميع القرارات كانت تصل إلى مكتب رئيس الوزراء، وأن عمل الهيئة هو كشف وتدقيق المعلومات وإصدار قرارات يمكن الطعن بها أمام القضاء بالأدلة المعاكسة.[٣]

من الواضح ان موقف الحكومة المعبر عنه من قبل الدباغ يوضع في خانة الإرهاق الحكومي الذي سببه الخوف والقلق والرغبة بحل المشكلة بأي شكل، وهي الحالة المطلوب إيصال المقابل إليها كهدف أساسي لهذه الأساليب.

ويبدو ان هناك تنسيقاً لزيادة الضغط على الحكومة ورفع درجة حرارة الترهيب فإذا بالكويت ومصر تثيران موضوع ديون على العراق، وتحصل الكويت على ٣٠ مليار، وتطالب مصر بـ ٥، ٥ مليار وتحجز الطائرة المؤجرة للعراق في لندن! ومن جهة أخرى قررت الهيئة القضائية الانتخابية ايقاف المرافعة الخاصة بالمرشحين المشمولين باجراءات المساءلة والعدالة وتاجيل النظر فيها، مما يعني تأخرها إلى ما بعد دخولهم البرلمان[٤] وما يمثل ذلك من صعوبات أضافية جمة في تنفيذ الحكم ان صدر ضد من فاز منهم بأصوات كافية. كل هذا كان يوحي للمواطن والحكومة والسياسيين بأن عاصفة من المشاكل التي لا أول لها ولا آخر، قادمة في الطريق.

من جهة أخرى لاحظت تزايداً كبيراً في الهجمات الفيروسية على مواقع

الإنترنت التي تنشر الأخبار والمواقف المضادة للعراقية ولعل أكثرها تعرضاً للهجمات كان موقع ”عراق القانون“ الذي مازال مغلقاً حتى لحظة كتابتي هذه المقالة.[٥]

ويبدو ان المزورين للإنتخابات أعتبروا ان المقابل طبخ جيداً من خلال تلك المؤشرات، ومن خلال معلومات التجسس على التلفونات وغيرها، وأنه لن يعترض حتى لو لم يقدم له شيء غير إزاحة القلق عنه، فانطلق الحيدري بعملية إعادة العد، بشكل مثير للسخرية! وقد اعتراض الدكتور الشهرستاني عليها، فقال في مؤتمر صحفي ”ان مفوضية الإنتخابات قررت في اجراءاتها باعادة عملية العد والفرز عدم مطابقة الاستمارات في صناديق الاقتراع مع سجل الناخبين، الأمر الذي نعتبره مفاجئ لنا ولأسباب نجهلها حيث من المفروض ان تقوم المفوضية بمطابقة سجل الناخبين والتواقيع لكل ناخب مع استمارات الناخبين في صناديق الاقتراع ثم احتساب الأصوات في كل محطة“

وتحججت المفوضية على ما يبدو بصيغة تم ترهيمها خلال فترة التأخير التي قدمها لها الحيدري، فقالت ”بأنها لا تستطيع ان تدقق في التواقيع لان ذلك موضوع جنائي“ لكن الشهرستاني أشار ”طلبنا كان واضحا وحسب القنوات القانونية بان تلجأ مفوضية الانتخابات الى مطابقة استمارات الناخبين في صناديق الاقتراع مع سجل الناخبين وعدم اعتماد استمارات (٥٠١) و (٥٠٢) القديمة“ وأغرب من كل ذلك ان المفوضية رفضت السماح لممثلي دولة القانون دخول قاعة العد، بعد تأخير المفوضية إصدار هوياتهم!! وقد قدمت دولة القانون شكوى قضائية.[٦]

هذه الخطوة من المفوضية، (وهي مدعومة بالتأكيد) لا تعني سوى التحدي للمواجهة، وهي كالقول: ”لن تراقبوا العد، وافعلوا ما تقدرون عليه“! وطبعاً سارعت كل من السفارة الأمريكية وممثل الأمم المتحدة بإمتداح عملية إعادة العد هذه وطالبت بقبول نتائجها!![٧]

لايمكننا فهم كيف يمكن ان تقبل الحكومة والشهرستاني بذلك، إلا بالنظر إلى الموضوع من زاوية ورقة الضغط المتمثلة بإثارة القلق والخوف، وسعي المقابل للتنازل مقابل زوال هذا الخوف.

كيف ستنتهي الأمور؟ لا أحد يعلم، لكني أتصور ان الوضع وصل مرحلة حاسمة وأنه لم يعد هناك ذرة شك ممكنة في ان المفوضية، والحيدري بالذات، والسفارة الأمريكية والأمم المتحدة والعراقية متورطون بمؤامرة تزوير كبيرة الحجم بشكل يستحيل تغطيته أو حتى كشف جزء منه.

ان الأمور تتجه إلى مواجهة ستكون حاسمة بين المزورين وبين من يطالب بالتحقيق في التزوير. لقد كشفت الأوراق بشكل لم يعد ممكناُ إخفاؤه، ويعلم أعضاء العراقية بأنهم فقدوا مصداقيتهم تماماً وأنها فرصتهم الأخيرة للإستفادة من الغليان والخوف الذي أثاروه في العراق الآن قبل ان يهدأ. وهذا يتركهم بلا خط رجعة، فيندفعوا إلى المزيد من المواجهة المتخبطة غالباً، وتفوح من تصريحاتها العجيبة رائحة الخوف الشديد والإستعداد للمجابهة مثل تصريح أحد قياديي العراقية (فتاح الشيخ) بأن ”المالكي اصبح خطرا على العملية السياسية“ مضيفاً التهديد العجيب: ”اذا وجدنا أي تلاعب حتى وان كان صغيرا في عمليات إعادة العد والفرز حتى وان كانت ورقة واحدة سندعو الأمم المتحدة الى التدخل وتشكيل حكومة مؤقتة واعادة الانتخابات في مدينة بغداد“! [٨]

من له ان يهدد بهذا الشكل حول ورقة واحدة قد يجد فيها خطأً، وكأن إعادة العد جريمة ارتكبت بحقه؟ إنها ورقة التفاوض والإبتزاز الأمريكية : الوقاحة!

مما لاشك فيه ان نتيجة هذه المواجهة ستعتمد إلى حد كبير على الطريقة التي ستتلقى بها كتلة دولة القانون عمليات الإرهاب الموجهة ضدها وضد جمهورها، وأيضاً الطريقة التي سيتلقى بها جمهور دولة القانون هذا الإرهاب، وإن كان سيفضل الإذعان أم ان ذلك الإرهاب سيثير فيه روح المجابهة بشكل أكبر. الأيام القادمة حاسمة، وكالعادة نتوقع ان يعمل الحيدري على توفيرالوقت الكافي للقرار الأمريكي لكي يستوي قبل ان يكمل العد. الأيام القادمة ستكون حاسمة في معركة أميركا لإعادة البعث إلى السلطة في العراق، للحصول على حكومة ”نوري سعيد“ جديدة [٩] تجدد بقاء قواتها إلى الأبد، أو تبقي سلطتها على البلاد من خلال قوات أقل وحكومة عميلة، بكل ما في ذلك من نتائج.

(بالفعل أذعن المعترضون لشروط العد المجحف، وقبلت النتائج، ونجحت

ورقة الضغط التفاوضي هذه "الصلافة، أو الوقاحة" في إثبات تأثيرها)

(١) http://www.youtube.com/watch?v=-OhbBMkn1Co

(٢) http://irq4all.com/ShowNews.php?id=17141

(٢,١) استشهاد علي فيصل اللامي مسؤول هيئة المساءلة والعدالة في شارع القناة
http://burathanews.com/news/126039.html

(٣) http://www.baghdadtimes.net/Arabic/index.php?sid=60579

(٤) http://www.alsumarianews.com/ar/1/6145/news-details-.html

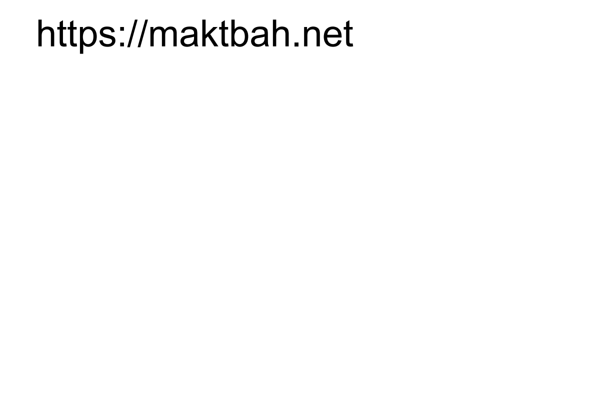
(٥) http://qanon302.com

(٦) http://al-iraqnews.net/new/political-news/7335.html

(٧) http://www.uragency.net/index.php?aa=news&id22=6943

(٨) http://raya.com/site/topics/article.asp?cu_no=2&item_no=528237&version=1&template_id=22&parent_id=21

(٩) http://www.irqnta.com/news/2010/05/03/2010-05-03-10.htm



سر متعة الحكومة في تجاوز البرلمان ونتائجها

(كتبت في ١٥ حزيران ٢٠٠٨)

لمواجهة ميل السلطة إلى التوسع، اخترعت الديمقراطية أدوات دستورية وبرلمانية لمنع تحولها إلى سلطة دكتاتورية. العراق ينسى دروس التأريخ البشري ويسير أول خطواته في طريق خطير، بتجاوزات المالكي وإهمال البرلمان.

كل سلطة تنحو نحو التضخم، لذلك فليس غريباً على الحكومة ان تحاول التوسع. ولايقتصر هذا المنحى على حكومة المالكي، بل هي كما يعلمنا تاريخ السياسة، صفة عامة لجميع الحكومات من جميع الأنواع في جميع انحاء العالم. لهذا السبب بالذات أوجدت الديمقراطية البرلمان وأعطت له صلاحية وواجب مراقبة سلطة الحكومة وحفظها ضمن الحجم الأمين لكي لا تتحول إلى دكتاتورية تبتلع الجميع.

يبدو ان المالكي تعود على عذوبة إهمال الصلاحيات الدستورية للبرلمان العراقي. فبعد تجاوزه في التجديدات المتتالية للقوات المتعددة الجنسية ونجاحه بإهمال احتجاجات بعددها، جرب المالكي توجيه صفعة إختبارية للبرلمان بتمديد حالة الطوارئ بنفسه و "لوحده" كما يحب ان يكرر.

حتى الآن يبدو ان أكثرية البرلمانيين مستعدة للتغاضي عن تجاوز البرلمان والدستور ان كان التجاوز يناسبهم، وفي كل مرة يتم تجاوز جديد فإن الجهة المتضررة من ذلك التجاوز ستجد التجاوزات القادمة التي تمس الآخرين اكثر قبولاً، بل ستجد فيها إنتقاماً من الكتل الباقية التي صمتت عندما كان التجاوز يمس تلك الكتلة لصالح الباقين كما حدث للصدريين حين ضربهم "الفارس" بعد ان مدد الطوارئ "لوحده" وقرر "لوحده" وضرب "لوحده".

''القوانين تصمت عندما يقعقع السلاح'' كما تخبرنا حكمة شيشرو، ويصعب الإنصات إلى همس الحِكم، فتخطو البلاد نحو الخطر. لقد تعلم رئيس الوزراء للتو ان بإمكانه تجاهل القانون عندما يتعلق الأمر بشنه حرباً وليس هناك ما يضمن ان رئيس الوزراء هذا أو من سيأتي بعده لن يفعل ذلك ويكرره متى ما احتاج، حتى يتم إيقافه عند حده بواسطة برلمان قادر على استعادة صلاحياته، بل ليس من المستبعد ان يتم إشعال مثل هذه ''الصولات'' كلما احتاج رئيس حكومة إلى تعطيل الدستور بقانون الطوارئ وهو الخطر الأشد على البلاد والديمقراطية حين يتحول الدستور (من أجل التخلص من ضغطه) إلى حافز لاختلاق الحاكم للحروب والإضطرابات بدلاً من أن يكون مانعاً لها.

لم يحتج على ''الفارس الصائل'' سوى من داستهم حوافر خيله، أما الباقون فلزموا الصمت سعداء بضرب خصومهم ومنافسيهم، حتى لو كانت حجارتهم تنهال أيضاً على البرلمان والدستور ودولة القانون وتصيبها بجراح خطيرة. وحتى احتجاج من داسهم ''الفارس'' لايمكن تفسيره بحب الدستور واحترامه ما دام هناك دافع آخر له، فقد كانوا يدافعون عن أنفسهم، ولن نعرف مدى احترامهم للدستور حتى يدافعوا عنه في قضية لامصلحة لهم فيها سوى ما يصيبهم من مصلحة عامة في دولة دستورية. إنها حكمة الثور الأسود حين قال ''أكلت يوم أكل الثور الأبيض''. قصة رووها لنا عندما كنا أطفالاً، لكن البعض مازال بحاجة إلى ان يقصها عليه احد ما على ما يبدو.

لكن ان كانت الحروب وضجيجها وإرهابها قادرة على تعطيل الدستور وإهمال البرلمان فالحكومة العراقية قد تجرأت على تجاوز البرلمان حتى في ظروف الهدوء والسلام، فقد تم تجاهل الحكومة للبرلمان لفرض أجندتها الإقتصادية أيضاً، وفي العلاقات الدولية السلمية. فعلت الحكومة ذلك مع المحتل في موضوع ''معاهدة الصداقة الإستراتيجية'' التي تجري مفاوضاتها بإهمال تام للبرلمان حتى الآن، وبضغوط لم تعرفها أية ''صداقة'' في التأريخ.

الحكومة تكرر ذلك التجاهل للبرلمان ولمصلحة العراق حتى في التفاوض مع دول عربية صغيرة جارة! فقبل أيام زار المالكي الأردن ليعقد اتفاقية نفطية جديدة

ليست سوى حلقة أخرى في سلسلة الإتفاقيات النفطية ''غير المفهومة'' مع حكومة الأردن [١]، وهنا أيضاً تم الأمر بدون استشارة البرلمان في مسألة من اختصاصه.

سلسلة الإتفاقيات مع الأردن غير مفهومة لأسباب عديدة كتبتها في مقالة أخرى[٢] لكن يكفي ان نقول هنا ان العلاقة السياسية بين الدولتين تجعل تلك الإتفاقيات تبدو أشبه ما تكون بحالة ابتزاز منها إلى المساعدة، فهي مساعدة تتجه بعكس قوانين التاريخ والمنطق: من دولة وشعب اضعف وأفقر، إلى حكومة دولة أقوى وأغنى. إنها تقدم النفط مدعوماً للأجنبي الأغنى، في حين تجد إشكالاً في دعم اسعاره لصالح مواطنيها وتتردد في توفير الكميات اللازمة منه لمولدات الكهرباء التي تعاني منها البلاد شحة لاتعانيها الأردن ولا أية دولة في العالم. لكن لعل الأشد غرابة هو ان هذه المساعدة ربما تمثل الحالة الوحيدة في التاريخ حيث ''تساعد'' دولة ما، دولة دائنة لها، ودون ان يؤثر ذلك على قيمة الديون!! اليس المنطق ان ينتهي حاتم الطائي من ديونه قبل ان يستعرض كرمه؟

ويبدو ان سلسلة العلاقات المريبة بدأت تثير بعض النواب فاعترضوا عليها مطالبين بعرض الموضوع على مجلس النواب العراقي لدراسته. لكن الحكومة تصرّ على إبقاء الإتفاقيات في الظلام وهذا ما يؤكد الريبة ويزيد إصرارنا على معرفة خفاياها.

الأمور المريبة لاتحتاج الى الظلام فقط وإنما إلى المراوغة. الناطق الرسمي في وزارة النفط عصام جهاد قال لـ ''نيوزماتيك'' ان ''الاتفاق يتضمن بيع النفط العراقي إلى الأردن، بأسعار تقل عن الأسعار العالمية للنفط بنسب بسيطة، من خلال عدم احتساب أجور الحماية الأمنية، وأجور النقل للشاحنات التي تنقل النفط إلى الأردن''، مؤكدا ان ''هذه الاتفاقية حكومية وان الحكومة العراقية هي الجهة المسؤولة عن تنفيذها''[٣].

إنها مراوغة غير بريئة، فالفارق هو ١٨ دولارا للبرميل الواحد في حالة احتساب النقل و ٢٢ دولار في حالة عدم احتسابه أي ان النقل محسوب خارج الإتفاقية، كما ان ''أجور الحماية الأمنية'' لايمكن ان تكون غير محسوبة لأنها مشكلة عراقية وليست مشكلة الزبون سواء كان أردنياً أو غيره، فلا يعقل ان يدفع زبائن

العراق مبالغ إضافية لشراء نفط العراق لأنه بحاجة إلى الحماية الأمنية، لا أحد يدفع ذلك، فكيف ''أعفي'' الأردن منها دون غيره؟

الحجج الأخرى لتبرير العلاقة غير الطبيعية مع الأردن ليست بأفضل من حكايات عصام جهاد. إحدى هذه الحجج هي ''دعم اللاجئين العراقيين في الأردن''، أي ان الأردن يحتفظ بهؤلاء كرهينة يحصل بهم على شروط في اتفاقيات اقتصادية، ومع ذلك فليست هناك اية علاقة مفهومة بين هذه المساعدة باللاجئين، لامن حيث الكم ولا من حيث المدة الزمنية ولا من حيث الشروط، ولا احد يعلم كم يستفيد اللاجؤون العراقيون من تلك العلاقة. وإن قلنا أنها تعويض الأردن عن خسائره التي يتحملها من أجل اللاجئين، فهي مردودة أيضاً لعدة أسباب، فالأردن قد أثرى من اللاجئين العراقيين، فبينهم مئات الآلاف من اللصوص الذين سرقوا الجمل بما حمل وذهبوا إلى الأردن، وهنا يحسب اللاجئين الفقراء فقط. وثانياً هناك دول أخرى فيها أضعاف عدد اللاجئين العراقيين دون ان تحظى بأية معاملة مماثلة. وثالثها ان العراق يدفع عن لاجئيه بالفعل تعويضاً مالياً مباشراً للأردن. ولو ان الحكومة قدمت للأردن مبالغ تمثل ما يصرف مجاناً على اللاجئين من خدمات لما اعترض أحد، فلم هذه ''التعويضات'' الملتوية ولم لايعوض الآخرون بنفس الطريقة؟

ومن الحجج الأخرى التي تساق في الموضوع ان الأردن هو منفذ العراق في استيراد وتصدير حاجاته، ولم أسمع بدولة تعوض أخرى عن مثل هذا، فالدولة ''المعبر'' هي المستفيد الأساسي من ذلك وتتسابق الدول لتشجيع استعمال أراضيها وموانئها وخدماتها من قبل الآخرين لتحصل على الضرائب والترانزيت وتشغيل المرافق والناس، فلماذا يجب ان ندفع للأردن بدلاً عن هذا؟ هل هو ابتزاز آخر من الحكومة الأردنية؟ لم لا تجرب منافذ أخرى مثل سورية وتركيا؟ كذلك يدفع العراق ما يقارب الـ ٥٠ مليون دولار شهرياً كاستحقاقات الى الجانب الاردني نتيجة عقد المؤتمرات وتكاليف الايفادات الرسمية العراقية وتكاليف الاقامة المؤقته والدائمة واستحقاقات اخرى.(٥)

هل تعامل الأردن العراق بأفضل مما يعامله الآخرون لتبرير هذا التفضيل من الجانب العراقي؟ قال خبر من صحيفة ''العرب اليوم'': ''ان الجانب العراقي

طلب من الأردن شطب الديون المستحقة، أسوة بالمجتمع الدولي". أي ان المسؤولين العراقيين يعتبرون ان الحكومة الأردنية تعامل بلادهم بأسوأ حتى من بقية "المجتمع الدولي"! ليس ذلك غريباً فقد وصل الأمر ان يتم احتجاز برلمانيين في مطار الأردن وأن يتم طرح هذه المشكلة في مجلس النواب العراقي(٤) وإلى دعوة منظمات شعبية إلى مقاطعة البضاعة الاردنية لسوء معاملة العراقيين في مطار عمان(٥).

ما الذي يدفع الساسة العراقيين إلى التبرع بأموال شعبهم، إلى حكومة بهذه "الشعبية" السيئة في بلادهم ولم تقف يوماً موقفاً مشرفاً معهم أو معه؟ وما الذي يدفعهم إلى الإصطدام مع ممثلي الشعب من أجل ذلك وتحمل الريبة المصاحبة لكل قضية تجري في الظلام؟ ما الذي يجبر عصام جهاد على هذا التبرع بالمراوغة المحرجة المفضوحة؟ لماذا تضع الحكومة نفسها في هذا الموقف المريب من شعبها ولماذا تلجأ إلى الألعاب اللفظية لتجنب إطلاع ممثليه على ما يجري الإتفاق عليه، فتسمي معاهدة "إعلان مبادئ" ويسمي عصام جهاد اتفاقية اقتصادية دولية "إتفاقية حكومية" ليبرر منع البرلمان من مناقشتها؟ ما الذي يجبر البرلمانيين العراقيين على التغاضي عن صلاحياتهم وإغماض اعينهم عن أمور مريبة سيتحملون مستقبلاً مسؤولية السكوت عنها؟

لايملك المتابع إلا ان يستنتج ان الحكومة وعصام جهاد والبرلمانيين مجبرون على هذه المواقف لسبب ما لا علم لنا به، وهذا ما يثير القلق حقاً وليس المبالغ نفسها. أستمع وأنا اكتب الآن تقريراً عن ان الأردن هي الدولة العربية الأولى في استيراد البضاعة الإسرائيلية، وأنها ممر لتلك البضاعة إلى دول أخرى مثل العراق، هل يكون السر هناك؟ أرجو تزويدي بأي سبب آخر مقنع، يبين لي لماذا يعامل الأردن بشكل أفضل من غيره، لأتخلى عن "نظرية المؤامرة" هذه والتي تؤيدها أيضاً مقالتي الأخرى المذكورة أعلاه(٢).

في كل الأحوال، ومهما كان تفسير العلاقة الغريبة مع الأردن فإن منع البرلمان من رؤية ومناقشة ما فيها مسألة خطيرة، وكذلك كل قضية يتم إبعادها عن نظر البرلمان بتغيير اسمها أو بالكذب أو بالعمل في السر. إنه ثقب كبير في "الديمقراطية" المثقبة في العراق، وإن مرر هذا الثقب اليوم "معاهدة" و "إتفاقية

اقتصادية" وكلف العراق بضعة ملايين دولار في العام فلا يعلم أحد ما الذي سيمرره هذا الثقب المتزايد حجماً، ثقب تجاهل البرلمان من قبل الحكومة وتساهل البرلمان في ذلك.

الوعي بأهمية حماية سلطة الدستور والأخلاق اللازمة لضبط النفس والخجل مما هو مسيء إلى المبادئ والمجتمع تلعب دورها الهام في مصير ديمقراطية البلاد، إضافة إلى قوة القانون، فالقانون لايستطيع ان يسد كل الثغرات و "الخجل قد يمنع البعض من فعلٍ لا يمنعه القانون"، كما يقول سينيكا. لكن الخجل كثيرا ما ينخفض في البعض، وخاصة السياسيين إلى درجة تسمح له بالتلاعب حتى في "ما يمنعه القانون". في "إعلان النوايا" تعلم المالكي من الأمريكان انه ليس بحاجة إلى أكثر من تسمية الأشياء بغير أسمائها ليفلت من شبكة القانون والدستور والصلاحيات وكل شيء "مزعج" وللإدارات الأمريكية خبرة طويلة في هذا مع برلماناتهم. وهاهو المالكي يكرر نجاحه فيذهب الى طهران ويوقع اتفاقية دفاعية، بعد أن اعطاها إسماً مناسباً، ليوجه صفعة أضافية للبرلمان ويسجل "نصراً" جديداً على الدستور!

في كل مرة يتم تجاوز الدستور بنجاح، ينحدر احترامه وقدسيته خطوة نحو الأسفل. وفي كل مرة يصيب هذا التجاوز للقانون، كتلة ما، فيصمت الباقون مغتبطين بمكسبهم غير الشرعي، لكن صمتهم يدق مسماراً أخر في نعش الديمقراطية ويترك في ذاكرة الخاسر شقاً ومرارة من صمت رفاقه على جراحه، فـ "في النهاية لن تبقى في ذاكرتنا كلمات اعدائنا، وإنما صمت اصدقائنا" كما قال مارتن لوثر كنك.

رغم اعتزازي بالعديد من أعضاء هذا البرلمان والذي يبدو أنهم يشكلون أغلبية تمكنت من الصمود بوجه قانون النفط والمعاهده حتى الآن، لكنني لا استطيع اخفاء قلقي من استمرار هذا الحال ونتيجته. فلقد كثرت التجاوزات على البرلمان حتى صار تكرار الحديث عنها مملاً، لكننا مازلنا نأمل منه ان يرينا أنه قادر على ان يدافع عن حقوقنا بشجاعة، فمازلنا نراه العقبة الرئيسية أمام الإنهيارات المخططة للبلاد، لذا لن نرتاح ولن نطمئن إلى مستقبل البلاد حتى نراه قادراً على الدفاع عن نفسه وحقه وصلاحياته الدستورية بقوة.

لانستطيع ان نقول ان المالكي والبرلمان حولا الحكم في العراق بتجاوزات

الأول وإهمال الثاني إلى دكتاتورية، لكنهما بلا شك قد قاما بالخطوة الأولى في هذا الإتجاه، وإن لم يكملاه فقد عبدا الطريق المؤدي إليها لمن يليهما في الحكم. ربما يتمكن المالكي من التحجج في إعلان الطوارئ بـ "الإرهاب" لكن ماذا عن التنصل من الدستور بحيل لفظية من خلال إطلاق تسميات مغالطة على المعاهدات؟ وما هي حجته في تكرار الحيلة لتوقيع اتفاقيات تجارية مع الأردن؟

الم يكن أجدر بالمالكي ان يستشير البرلمان حتى حينما يتيح له الدستور ان لايفعل، ليرفع قيمة الدستور والبرلمان والديمقراطية واحترامها لدى المواطنين ويزيد من ثقة الشعب واعتداده بنفسه وحكومته ويثبت سيرة حسنة وقياساً حضارياً لمن سيتبعه من الحكام، بدلاً من إشاعة الغموض والشك وتثبيت فكرة شرعية إحتيال السياسة والساسة في أذهان الناس وهي تتعرف على ذلك الكائن الجديد: الديمقراطية؟ إلى أين تقود بلادك يا مالكي ومن أجل من؟ وما سبب صمتك الخائف المخيف أيها البرلمان؟

(١) الجزية السرية ١- العجائب السبعة للعلاقة العراقية الأردنية

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=119902

العلاقة المخجلة للحكومة العراقية بالحكومة الأردنية

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=120128

العراق والأردن - ديون غريبة ومفاوضات مريبة

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=120246

(٢) إكشفوا اين اختفت المنحة النفطية الكويتية للأردن قبل توقيع المنحة العراقية ومد انابيب النفط

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=120437

(٣) "وزارة النفط تعلن عن تجهيز الأردن بـ١٠ الاف برميل من النفط يوميا"

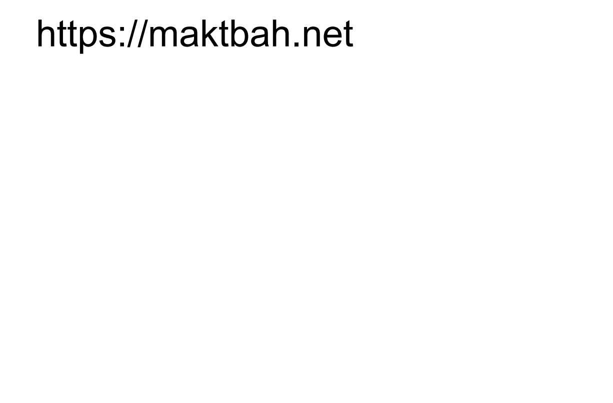
http://www.yanabeealiraq.com/news_folder/n16060805.htm

(٤) مجلس النواب يقرأ رسالة النائبة عامرة البلداوي بشأن احتجازها في مطار عمان

http://www.aswataliraq.info/look/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=4&NrArticle=81492&NrIssue=1&NrSection=1

(٥) الدعوة الى مقاطعة البضاعة الاردنية لسوء معاملة العراقيين في مطار عمان

http://www.nahrain.com/news.php?readmore=13459



الجزء الثالث: ساسة العراق والتملق للمحتل

تمهيد

ظاهرة التملق السياسي ليست مقتصرة بالتأكيد على العراق ولا على البلدان المحتلة، لكن مما لا شك فيه أن لتلك البلدان وللعراق بشكل خاص نصيباً اكبر من معدل الآخرين، ولولا ذلك ما تمكن آفي دختر أن يفتخر بأن ما حققته الموساد في العراق كان فوق التقديرات والتوقعات.

القصة التي رواها حسن العلوي حول تجمع عدد من الساسة العراقيين في باب مكتب بريمر رغم الحر الشديد فقط من أجل تحيته وهو يخرج، ليست بعيدة عن وصف الواقع، حتى وإن كانت قصة خيالية أو مبالغ بها فالرجل ذاته كذاب كبير ومتملق كبير وهو بالتأكيد ليس مختلفاً عمن وصفهم. فقد كان واضحاً للساسة العراقيين أن بيع الكرامة من أولى شروط الصعود إلى المناصب العالية تحت الإحتلال، وكانت المنافسة على ذلك شديدة، فلا مفر من تدني سعر تلك السلعة إلى أدنى حد يمكن تخيله.

لقد هيأت فترة الدكتاتورية الطويلة، الشعب العراقي وبشكل خاص نشطائه وساسته اخلاقياً لتملق من يمتلك السلطة وبشكل خاص من يستطيع أن يمنح السلطة. إن الأمثلة التي أقدمها هنا محدودة جداً، ولا يجوز أن تؤخذ هذه المقالات على أن الهدف من إعادة نشرها هنا هو التأشير من جديد على هذه الشخصيات بالذات كشخصيات متملقة لأن في هذا ظلم كبير في توزيع هذه التهمة على مستحقيها، وإنما هي كنماذج تنويرية للقارئ. إن عدد المقالات هنا محدود لأني لم أركز بشكل كبير حول الموضوع في مقالاتي لكني أعتبر أضافة هذه المقالات تكملة مفيدة لإعطاء صورة عن الوضع العراقي وتحليل الأسباب التي أدت إلى ما وصلت إليه الأمور من أنهيار في هذا البلد.

بشكل عام نستطيع القول أن الضغوط والإغراءات كانت فوق القدرات الأخلاقية لمعظم الساسة العراقيين، وتم تهميش من كان كذلك، وإبعاده عن مركز

التأثير، كما فعلوا مع الجعفري عام ٢٠٠٦.

في مقالتي "لذة الحلول المسمومة" (أيار ٢٠٠٦) كتبت عن الوضع المتردي للإحساس العام بالكرامة في العراق من قبل السياسيين والجو العام في البلاد، وقبولهم بوصاية أمريكية إلى درجة مثيرة للخجل، وتقبلهم لحلول سيئة اسميتها "مسمومة" لما فيها من بذرة ارتماء في أحضان المحتل والتخلي التام عن المسؤولية والمزيد من التنازل عن السيادة واستقلالية القرار العراقي، خاصة بعد نجاح الأمريكان وتوابعهم في إزالة الجعفري من الحكم، بعد أشهر من انتخابه من قبل مجلس النواب. ومن نتائج ذلك الإرتماء، تجاهل كل الدلائل على العلاقة واضحة الدلائل بين الإرهاب والإحتلال الأمريكي والتعاون بينهما، كما بين عدد من الساسة المشار إليهم في المقالة.

وكشفت في مقالتي الأخرى "هل وعدوه برئاسة حكومة بعثية مقابل تمديد المعاهدة؟" (٢٠١٠) الهدف المفضوح من زيارة طارق الهاشمي لأميركا بدعوة من بايدن وما عاد به من اجندة اميركية مفضوحة لم يستطع الصبر لإخفائها ولو لحين، خاصة وأنه قد "حظي" بمقابلة أوباما ومناقشة بعض الملفات معه كما قال. فتحدث الهاشمي بلهجة تجهد لإخفاء ما وراءها من اجندة امريكية لتمديد بقاء القوات الأمريكية في العراق حيث تحدث عن "جدولة" انسحاب القوات وقال: "نحن نؤيد انسحابا عاجلا من العراق، ولكن يجب أن يكون انسحابا مسؤولا وبشكل جيد، إذ لا نريد أن نترَك بفراغ أمني...يجب أن تنظر إلى التحديات الأمنية ويجب أن نستعين بأصدقائنا."

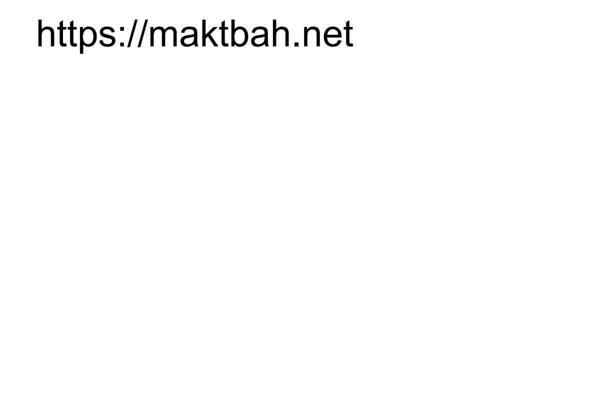
وسبق أن عرضت الموقف الفاضح لأخلاقية عادل عبد المهدي في مقالة سابقة "متى يعترض عادل عبد المهدي ومتى يقبل؟" (٢٠٠٨)، وكيف أنه اعترض قانون المحافظات بعد التصويت عليه في البرلمان ضمن حزمة قوانين، ورفض أية وساطة وبرهن أن القانون يحتوي إشكالات تجعله غير دستوري في رأيه لأنه يحد من صلاحيات المحافظات والأقاليم. لكنه تنازل عن اعتراضه فجأة وبدون اية شروط. اما السبب فكان طلب ديك تشيني من عادل عبد المهدي أن يترك القانون يمر!

ولكن مما لا شك فيه أن أخطر أنواع التملق الذي مارسه ساسة العراق للمحتل الأمريكي هو ذلك الذي قام به أياد علاوي. ففي مقالتي "دور علاوي في فقدان سيادة العراق على العمليات العسكرية ووجوده تحت الفصل السابع" (٢٠٠٨) حيث لفت الإنتباه إلى أن علاوي قام بإجهاض محاولة فرنسية ألمانية صينية في مجلس الأمن لإعطاء حق فيتو للحكومة العراقية لكي تكون العمليات العسكرية تحت سيطرتها، وكان ذلك كفيلاً بإعطاء الحكومة العراقية فسحة للتنفس وبعض الأوراق للتعامل مع الإحتلال لولا قيام هذا الرجل بذلك العمل الخسيس بكل ما في الكلمة من معنى، والذي لا يهدف إلا إلى إبقاء الحكومة العراقية تحت الضغط الأمريكي المباشر ورفع الغطاء الأممي عنها لتكون تحت رحمته، ليصبح في وضع أقوى لفرض شروطه وتحديد مستقبل البلاد.

كتبت حينها: "

لاشك ان الشعب العراقي انقذ نفسه من تهلكة كبيرة حين افشل انتخاب قائمة علاوي "العراقية" التي يرأسها من انتخبته اميركا في الحكومة الأولى ليمثلها في العراق وليس ليمثل العراق امامها، لكن "التهلكات" الجديدة القادمة كثيرة ومازال على الشعب ان يقرر قرارات صعبة فعلاً."

وقد أثبتت السنوات التالية صحة توقعي.



لذة الحلول المسمومة

(كتبت في ٢٠٠٦.٠٥.١٤)

فوجئت قبل ايام بخبر يقول ان "القوات العراقية لن تداهم مساجد بغداد او حسينياتها بعد اليوم بدون حضور ومشاركة قوات اميركية". الخبر جاء على لسان اللواء مهدي مصبح قائد قوات المغاوير في اجتماع مع مجموعة من رؤساء العشائر وائمة المساجد في بغداد عقد في مقر لواء "الرافدين" التابع لوزارة الداخلية في بغداد الجديدة.

الإتفاق على مايبدوا كان موجهاً لحل مشكلة عدم تمكن الناس من معرفة قوات الأمن الحكومية من تلك المزيفة التي ترتدي ملابس الشرطة. والفكرة كما قال اللواء هي انه "في حال حصول عملية مداهمة دون وجود قوات اميركية فأن ذلك يعني ان هذه القوات غير رسمية وهي عصابات تنتحل صفة القوات الامنية ويجب مواجهتها من قبل حراس المسجد".

يضع مثل هذا الخبر المرء في حيرة من امره! كيف يمكن ان تكون هوية القوات الأجنبية هي هوية الثقة بالقوات العراقية؟ صحيح ان الوضع في العراق يصرخ طالباً اي حل ممكن وبسرعة لكن مثل هذا الحل يثير تساؤلات لابد ان تكون عبرت في ذهن كل عراقي قرأ الخبر او سمعه. فمن ناحية تسعى الحكومة العراقية جاهدة وبضغط من الشارع الى استلام الملف الأمني والسجون من القوات الأمريكية، وتسعى الى دفع تلك القوات الى خارج المدن، فكيف يتناسب ذلك مع هذا التراجع بالنسبة للناس التي تنتظر علامات قرب استعادة سيادتها على بلدها؟

قد يقول المرأ اننا لم نعرف حلاً اخر لتمييز الإرهابيين عن الشرطة. حسناً استمعوا الى هذا الحل: ان يعين رقم هاتف مركزي في وزارة الداخلية يمكن

الإتصال به فور وصول قوات شرطة الى مسجد ما (ولا ادري لماذا حددت المساجد والحسينيات وحدها في هذا الإجراء) للتأكد من شخصية تلك القوات، وعلى تلك القوات ان تعطي الفرصة لمثل ذلك الإتصال وإلا كانت قوات ارهابية يجب مقاومتها!

بل ان هذا الحل يمكن تطويره لتعيين اشخاص في كل حي يقوم بالإتصال بالوزارة حال تواجد سيارة شرطة في المنطقة، خاصة في الأوقات التي يزيد فيها احتمال الهجمات الإرهابية، وبهذه الطريقة تكتشف المجموعات المزورة لدوريات الشرطة بشكل مبكر وقبل ان تصل هدفها.

لعل لهذا الحل نقاط ضعفه، ولكن الحل الأمريكي له ضعفه هو الآخر. فمن المعقول ان يثير دخول القوات الأمريكية المساجد حفيضة الناس، كما ان تزوير ملابسهم او الإستيلاء على بعضها، ثم التحدث بالإنكليزية ليس امراً مستحيلاً. إضافة الى ذلك فأن وجود القوات الأمريكية المكروهة بشكل متزايد من الناس، والتي يطلبها الكثير من العراقيين ثأرات لأهلهم، قد يجعل من تلك الدوريات المشتركة هدفاً اكثر اغراءً من الدوريات العراقية البحتة.

ثم ان مثل هذا الإجراء يعني ان اية مداهمة يجب ان تنسق بين القوتين، مما يعني تأخيراً كبيراً في تنفيذها، ويزيد من فرص وصول اخبارها الى المستهدفين لتجنبها او الأستعداد لها.

ومن ناحية ثانية فكيف ستثق القوات الأمريكية بأن الآمر لن يكون فخاً، وان بعض الشرطة الذين يرون في القوات الأمريكية قوات احتلال عدو، لن يبلغ المقاومة، للإستعداد ونصب كمين لها؟

وأهم من هذا وذاك ان مثل هذا الإجراء يمنح القوات الأمريكية فيتو لمنع القوات العراقية من مداهمة اي مسجد او حسينية. وإذا اتفقنا ان القوات الآمريكية والبريطانية لم تعد مصدر ثقة على الإطلاق في موضوع الإرهاب وهي في أقل التقديرات، متهمة من المتهمين به، فهذا يعني انها اصبحت قادرة على حماية مواقع الأرهاب التابعة لها حال اكتشافها او الشك بها من قبل الشرطة العراقية.

منذ بدء الأرهاب لم يثق العراقيون تماماً بالمحتلين وعلاقتهم به ولكن الشكوك

تصاعدت بشكل كبير جداً بعد حادثة الجنديين البريطانيين في البصرة الّذين القي القبض عليهما وهما يحملان جهاز تفجير عن بعد، فقتلا شرطيين وهربا، ثم اخترقت الدبابات البريطانية السجن لتحريرهما، وكل ذلك يؤكد القلق الشديد من قبل الجيش البريطاني ليس على حياة هؤلاء البريطانيين، لأن تلك التصرفات وضعتهما في خطر شديد، بل ما يمكن ان يكشف عنه التحقيق المحتمل معهما.

ثم جاءت حادثة حسينية المصطفى في حي اور في بغداد، والتي اوقف الجعفري محادثات تشكيل الحكومة لحين التحقيق بها، وزادت الشكوك. كذلك اثرت في مقالة اخرى التساؤل اثر تفجير في كراج النهظة، حيث لم يكن من الممكن للمفجر نفسه ان يعرف انتماءات ضحاياه.

وإن كان الجعفري قد اخفى نتائج التحقيق في حادثة حسينية حي اور او اوقفه، فأن سياسيين اخرين قد اشتكوا صراحة من عرقلة القوات الأمريكية لعمل الحكومة في محاربة الإرهاب. فمؤخراً أكد صباح الساعدي، عضو اللجنة السياسية في "الائتلاف العراقي الموحد" لـ "الحياة" مسؤولية القوات الاميركية عن «الاخفاقات والمشاكل التي رافقت اداء وزارة الداخلية في المرحلة الماضية».

وقال فلاح شنيشل، عضو الكتلة الصدرية ان الادارة الاميركية حرصت على زرع وزارتي الداخلية والدفاع بالمستشارين الاميركيين طيلة الفترة الماضية، للحد من صلاحيات القادة الأمنيين العراقيين، مطالباً بـ "تحجيم هؤلاء المستشارين".

والحقيقة أن قبول مثل هذا الإجراء تنازل كبير عن السيادة، من ضمن تنازلات أخرى كثيرة. مثال اخر على تلك التنازلات قبول العراق بل وترحيبه على لسان رئيس الوزراء السابق – الجعفري بالمحادثات التي كانت تجريها اميركا مع قوات المقاومة.

والحقيقة ان الموقف بائس من الجانبين – الحكومة والمقاومة – فكان اجدر بالمقاومة ان تتحدث مع الحكومة، إن كان لها أن تتحدث مع أحد، وليس الأمريكان الذين تعتبر المقاومة تعامل الحكومة معهم سبباً لإعتبارها حكومة عملاء. ومن ناحية الحكومة كان عليها ان تصرّ على ان تفهم المقاومة ان المفاوضات يجب ان تمر من طريقها وان لا سبيل لتجاهلها مهما كان الثمن.

ليس الأمريكان وحدهم من تحدث الى المقاومة فقد اعترف السفير البريطاني مؤخراً وليام باتي بوجود حوار مع بعض الفصائل السنية المسلحة لإقناعها بترك السلاح واللجوء إلى العمل السياسي.

إن الحكومة بتصرفاتها تلك تلغي دورها وثقة الناس بها تماماً كممثلة لهم. وبتأثير مماثل، واهم من كل ذلك ان الحكومة كان يجب ان تتجنب حرب القوات الأمريكية على المدن بأي ثمن، لأن مثل تلك الحروب، والتي لابد ان يكون معظم ضحاياها من المدنيين، خطوات كبيرة في انهاء علاقة تلك الحكومة وغيرها بالناس والصاقها بالمحتل بدلاً من ذلك، وتسجيل أحقاد وكراهية واحتقار ضدها من قبل فئات كبيرة من الشعب، ولن يسهل مسحها.

هذه الحلول السهلة، حلول مسمومة، مثلها مثل العديد من القرارات الإستسلامية التي تضحي بالمزيد من السيادة ومن استقلالية القرار العراقي وتدفع بالحكومة وسمعتها الى الحضيض. وليس هناك سبيل للحكومة الا بالحرص على سمعتها منعاً لتكاثر المعادين لها حتى تستفحل الحالة وتستعصي على الحل.

لم نر مثل ذلك الحرص على تجنب مثل تلك الحملات العسكرية، ولم نر ضغطاً من اية حكومة عراقية على القوات الأمريكية لتجنب قتل الناس بلا مناسبة عن طريق الخطأ او القتل المقصود، اضافة الى التعذيب والإنتهاكات المتكررة. لم يكلف اي من السياسيين العراقيين الكبار نفسه لحماية سمعته وسمعة حكومته ولحماية الأبرياء من العراقيين، بل ان الرئيس العراقي كان يعطي انطباعاً بشكل مستمر على انه حريص على علاقته بالأمريكان اكثر من الشعب العراقي وحتى الكردي.

ولا يقتصر ذلك على رئيس الجمهورية بل يشمل جميع المسؤولين بدرجة او بأخرى. لقد كانت فترات الإنتخابات وتشكيل الحكومات وما تزال، فترات مكثفة الفضائح من التدخل السافر للسفير الأمريكي في كل شأن من شؤونها. فلم يعترض من السياسيين العراقيين الا القليل على ذلك، ولم يتحسب السفير في تصريحاته لحماية سمعه هؤلاء الغافلين الذين يضعون مستقبلهم بين يديه.

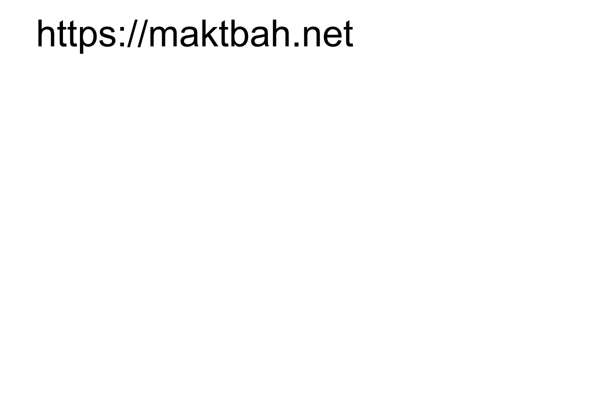
تظهر بين الحين والآخر بعض احتجاجات خجولة على التدخل الأمريكي، كان

اخرها ما اشار اليه علي الدباغ، نائب الامين العام لحزب «الفضيلة» من ضرورة ان يتمتع العراق بسيادة كاملة غير منقوصة وقال «ان التدخل الاميركي واملاءاته بتوزير شخص ورفض آخر يجعلان بلدنا تابعاً ويخدشان شعورنا الوطني». وكل ذلك يجري بتضليل شديد، ففي الوقت التي تجري كل تلك الإنتهاكات للسيادة العراقية، دعت الحكومة الاميركية قبل بضعة اسابيع على لسان المتحدث باسم الخارجية الاميركية شون ماكورماك الدول المجاورة للعراق الى احترام سيادته!

اليكم هذه القصة من احد المواقع العراقية:

"يروي الكاتب حسن العلوي انه رافق الصحافي والاذاعي الامريكي بوب برايلي مدير اذاعة (صوت امريكا) الاسبق من الكويت الى بغداد بعد تعيين بريمر حاكماً مدنياً للعراق بثلاثة ايام، وعندما توجه الاثنان الى القصر الجمهوري مقر بريمر لاحظ العلوي ان عشرات من قادة الاحزاب والجماعات السياسية يقفون في المدخل المؤدي الي مكتب بريمر وهم يتصببون عرقاً من شدة الحر لان التيار الكهربائي كان مقطوعاً عن القصر ويقول انه سأل بعضهم، ماذا تفعلون.. ولماذا انتم تقفون هنا؟ رد واحد منهم بهمس، سيخرج المستر بريمر من مكتبه، وفهم الصحافي الامريكي ابعاد هذا الموقف المتخاذل وقال للعلوي مشيراً الى الواقفين في الطابور والمتأهبين لاداء التحية على بريمر عند خروجه الميمون ومروره أمامهم، هؤلاء سيحكمون العراق مبروك عليكم.. دعنا نغادر المكان. ويضيف العلوي، انه ابلغ برايلي وهما يخرجان من باحة القصر، لقد جئت الى هذ المكان عشرات المرات في السابق عندما كان احمد حسن البكر رئيساً للجمهورية فلم اجد مرة واحدة هذه الاستعداد العالي والحذر المبالغ فيه من قبل حاشية القصر من موظفين ومرافقين وجنود حراسة، وضحك برايلي وتمتم بكلمات فهم العلوي منها، ان بريمر سيىء ولكن من يحتفي به بهذه الطريقة أسوأ منه".

إن قبول ان تحكم تحت ظل الإحتلال مقامرة كبيرة على المرء، ان اراد الدخول بها أملاً في تحقيق مصلحة الوطن، ان يتحسب لها جيداً وان يعي مخاطرها وان يعلم انه يمكن ان يصبح اداة للإساءة الى الوطن بدلا من خدمته، ولذا فعليه ان يعلم مسبقا متى عليه ان ينسحب ان لم يجد فرصة لفرض الحد الأدنى من البرنامج الوطني الذي يراه.



هل وعدوه برئاسة حكومة بعثية مقابل تمديد المعاهدة؟

(كتبت في ٦ كانون الأول ٢٠١٠)

فور عودته من زيارته المثيرة للتساؤل إلى واشنطن، قال طارق الهاشمي جواباً على سؤال لـ "الشرق الأوسط" [١] عن السبب وراء تلك الزيارة:

"هي زيارة تلبية لدعوة نائب الرئيس جو بايدن، وقد ناقشنا ملفات عدة مع الرئيس أوباما ونائب الرئيس ووزيرة الخارجية ووزير الدفاع وعدد من السيناتورات".

تصوروا، نائب رئيس عراقي، يستقبله ليس فقط الرئيس أوباما، الذي أغضب رؤساء دول الإتحاد الأوروبي، لأنه اعتذر لانشغاله هذه الأيام حتى عن حضور مؤتمر مقرر معهم، وإنما أيضا معه، نائب الرئيس ووزيرة الخارجية والدفاع، وايضاً عدد من اليسناتورات! وهذا بعد زيارة لنائب الرئيس الأمريكي وجولته النشطة على كل شخصية مهمة، عدا نشاط السفير غير المعتاد! أكل هذا من أجل حق ترشيح بضعة نفرات تريد إعادة حزبٍ، إدعى الأمريكان أنهم خاضوا الحرب وتكبدوا الاف القتلى وكبدوا العراقيين أكثر من مليون قتيل، من أجل إزالته من السلطة في العراق؟ لنكمل ما قاله طارق في مقابلته الصحفية....

"لقد بحثنا ملفات كثيرة ورغبة الإدارة الأميركية في تحويل التركيز من الجانب العسكري إلى الجانب المدني وجدولة انسحاب القوات الأميركية من العراق وتأهيل القوات العراقية والنظر إلى المستقبل".

"جدولة" و "تأهيل" و "النظر إلى المستقبل"؟ هل يعقل ان يناقش الأمريكان

هذه المسائل غير المستعجلة، ومع كل هذا الجمع، مع طارق الهاشمي؟ ولوحده وليس مع فريق متكامل من الدفاع والداخلية والخارجية وربما رئيس الحكومة؟ ولماذا يفعلون ذلك والعراق يوشك ان يقوم بانتخابات ليس معلوماً ان كان الهاشمي سيفوز فيها بمنصب حكومي، أو سيكون في المعارضة فلا يكون هناك أهمية له، أو حتى ربما لا يفوز بشيء؟ لماذا لم ينتظروا النتائج ليتحدثوا مع الشخص الأكيد على الأقل؟ لنكمل مع طارق في نفس جملة حديثه....

"نحن نؤيد انسحابا عاجلا من العراق، ولكن يجب ان يكون انسحابا مسؤولا وبشكل جيد، إذ لا نريد ان نترَك بفراغ أمني، إذ يبدو ان التحدي الأمني حتى هذه اللحظة يتجاوز إمكانية الأجهزة الأمنية العراقية. اتفاقية سحب القوات تلزم الولايات المتحدة بسحب قواتها بنهاية عام ٢٠١١، ولكن الولايات المتحدة مع التعاون مع الحكومة العراقية. يجب ان تنظر إلى التحديات الأمنية ويجب ان نستعين بأصدقائنا".

هل أصبح كل شيء واضحاً الآن؟ : ننصبك على رأس حكومة بعثية، بشرط ان تطلب عدم تنفيذ الإنسحاب! وماذا عن كل تلك التأكيدات عن الرغبة الأمريكية بالإنسحاب؟ إنها خير مقدمة لإقناع الناس بأن الحكومة العراقية هي التي أرادت ذلك، وأن الحكومة الأمريكية "وافقت" نزولاً عند رغبتها، ولم تضغط عليها أو تفرض شيئاً. لقد جرى الإتفاق على التفاصيل واتخاذ الإحتياطات اللازمة وحساب الإحتمالات، وهذا يفسر كل هذه الحفاوة والإهتمام وكثرة المستقبلين، وهناك سبعة ملايين استمارة اقتراع اضافية مطبوعة وجاهزة للإستعمال![٢]

(١) http://aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11392&article=555954&feature

(٢) http://www.alrafidayn.com/2009-05-26-22-07-53/9360-2010-02-04-11-12-12.html

متى يعترض عادل عبد المهدي ومتى يقبل؟

(كتبت في ٢٠ آذار ٢٠٠٨)

حين اعترض عادل عبد المهدي على قانون المحافظات، مستلاً إياه من مجموعة القوانين التي تم الإتفاق بين الكتل على تمريرها بحزمة واحدة في البرلمان، فهم الجميع إنها كانت حركة التفاف على اتفاق بين المجلس الأعلى والصدريين على اساس تمرير القوانين الثلاثة كحزمة واحدة [١] في ما اسموه "العرس البرلماني" واسميتها "حفلة اغتصاب جماعية"[٢]. ورغم ان العملية كانت منخفضة المستوى من الناحية الأخلاقية، لكنها من الناحية التقنية كانت على مستوى رفيع. فحين راجعت اعتراضات عادل عبد المهدي تبين لي انه قد تم خداع الصدريين بطريقة يصعب الإعتراض عليها ومستوفية لكل الشروط القانونية للإعتراض.

معظم الإعتراضات جاءت بشكل اضافات "ضرورية" الى نقاط القانون لتثبت سلطة دساتير المحافظات على الدستور العراقي، مستفيداً من نقطة ثبتها الدستور العراقي على نفسه. النقطة الإنتحارية للدستور واللغم المؤجل الذي يهدد البلاد بتفجيرها الى قطع صغيرة متناثرة، والتي ثبتت بضغط من الأكراد على ما يبدو لتطمين قلقهم الشديد على سيادتهم واستقلالهم. وقتها، وبعد ان راجعت ما كتب عادل عبد المهدي ولم اجد فيه خللاً يمكن للمرء أن يعترض عليه، شرعت بكتابة مقالة بعنوان "عادل مهدي يثبت استحالة مشروع فدرالية العراق". فبتقديري، ان الدستور تضمن نقاطاً غير معقولة من اجل ارضاء حكومة اقليم كردستان، يدفع ثمنها الآن بسخاء، (أثبت الزمن تلك النقطة بشكل كبير وأن ساسة كردستان كانوا يتلقون تعليماتهم من السفير كالبريث لإفساد الدستور – صائب خليل ٢٠١٤) لكنه حينما سيضطر الى ان يكرر كرمه لباقي المحافظات فسيكون انتحاره واضحاً لا

شك فيه، ولذلك فأن بقاء العراق كدولة، مرهون بتنازل الجنوب والوسط عن تلك "الحقوق"، وهذا موضوع الصراع بين من يصّر على اقليم الجنوب، بقيادة الحكيم و "عديه" من جهة، وبين الصدريين والباقين المعارضين لهذا المشروع والذين يعتمد عليهم بقاء العراق كدولة قادرة على الحياة من الجهة الأخرى.

الصدريون، بعد اكتشاف خديعة المجلس الأعلى، هددوا بتنظيم الإضرابات. ونظرا لسعة شعبيتهم فيفترض ان تخشى اطراف الحكومة ذلك التهديد، ولنفس السبب فإن الصدريين حريصين على موعد محدد للإنتخابات بينما يحرص المجلس الأعلى على دفعها ابعد ما يمكن. لكن هذا التهديد بالإضراب لم ينجح في الغاء إعتراضات عادل عبد المهدي، واشار سياسيون اخرون الى انها اعتراضات منطقية ودستورية، وبالفعل كان عبد المهدي يبين ان القانون مخالف للدستور حين يعطي حكومة المركز صلاحيات، تحتاجها لسياسة البلد، لكنها مخالفة للدستور(!)، وهذا هو المهم!

دهشت اليوم وانا اقرأ عنوان خبر في جريدة الزمان عن "تصديق الرئاسة العراقية على قانون المحافظات"![٣] فمن ناحية اولى سعدت بتأجيل انفجار اللغم الدستوري الكردستاني، ومن ناحية استغربت هذا التراجع المفاجئ والشامل. الخبر كله مثير لشهية التعليق، لذا دعونا نقرأه بروية. يقول الخبر:

"كشف القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان لـ "الزمان" عن ان مسعود البارزاني رئيس الاقليم الكردي تلقي دعوة من نائب الرئيس الامريكي ديك تشيني لزيارة واشنطن خلال فترة قصيرة لاستكمال مباحثات خاصة بين الجانب الكردي والجانب الامريكي حول ضمانات يطلبها الكرد من واشنطن قبل موافقتهم على دعم اقرار قانون النفط في البرلمان".

ألا يعني هذا بشكل مباشر ان قانون النفط، قانون امريكي؟

لنستمر: "وقال عثمان ان ابرز المطالب هي ضمان عدم الاعتداء من قبل اي دولة خارجية على الاقليم قاصداً تركيا وايران وعدم السكوت الامريكي كما حدث في الشهر الاخير أمام اجتياح تركيا لشمال الاقليم الكردي الي جانب تنفيذ المادة ١٤٠ حول كركوك. واكد عثمان ان هذه الضمانات يجب ان تكون جزءاً من اتفاق

الصداقة مع الولايات المتحدة".

ألا يعني هذا ان الأكراد "يشترطون" على الأمريكان "التدخل في الشؤون الداخلية" للعراق، لكي يوافقوا على معاهدة "الصداقة" التي طالما أكد زيباري اشتراطه (المستحيل) لـ "عدم تدخل اميركا في شؤون العراق الداخلية"؟ لاحظوا كذلك ان عبارة "عدم السكوت الأمريكي" عبارة ظالمة للأمريكان، لأنهم لم "يسكتوا" حين دخلت تركيا، بل ساعدوا في الدخول! لكن ليست كل الحقائق مدعوة لحضور محادثات تسبق مفاوضات "شاقة". الأمريكان قالوا "نعم" لكنهم "لن يمسوا علاقتهم الستراتيجية بتركيا" ولا ادري كيف....وسنرى.

لايجب ان يتوهم احد ان الأكراد وحدهم الذين يفعلون ذلك، فلا شك عندي ان كل طرف، خاصة الأطراف الصديقة لأميركا تتسابق في وضع شروطها للتوقيع، ولن تجد الكثير من الشروط العراقية بينها، انما "شروط كتلية" تماماً كما حدث الأمر مع الدستور. لقد كتبت ايضاً عن "ملاحظات" طارق الهاشمي على "إعلان النوايا" وبينت انها ضغط من اجل تدخل اميركي لضمان مصالح كتلته (بعد ان زوقها بعبارات مضحكة عن حق العراق بالإتفاق مع دول اخرى)، وتوقعت على اساس ذلك ان الباقين لن يكونوا اكثر شرفاً، وسيقدمون مطالبهم وستقدم اميركا بالمقابل مطالبها. وبما ان الكتل كثيرة فسيكون لدى اميركا فرصة ممتازة لتقديم مطالب كثيرة وتثير مسابقة التنازلات بينها. وبما ان الكتل اثبتت في اكثر من مرة انها تعتبر العراق موضوع نهيبة، فلن تعترض الكتل على الشروط الأمريكية. لن تعترض اية كلتة على الشروط التي ستضعها اميركا مقابل طلبات الكتل الأخرى، فما يهمها ان تتوصل هي الى اقناع اميركا بشروطها، وسيتم التفاهم بين الكتل على التساهل امام طلبات اميركا. اقوى دليل على هذه الروحية في موقف الكتل هو طريقة إمرار حزمة القوانين الثلاثية في البرلمان، حيث مررت قوانين سيحكم عليها التأريخ بشكل قاس جداً، فلم يكن لأي كتلة اعتراض على ما تريد غيرها، وإن كان غير معقول، شرط ان تقبل هذه، شروط الكتلة بالمقابل. إذن وجب ان نتوقع اتفاقية أسوأ من الدستور الملغوم للبلاد. ومما لاشك فيه ان بعض المطالب الأمريكية ستكون محرجة للجماعة لذا سيقترحون بنفسهم ان تكون سرّية وربما ستكون هناك فروق في الترجمة بين اللغتين وبلا شك ستكون هناك نقاط سنكتشف فيما بعد، انها

منحت للإحتلال اكثر مما يفهم من قراءتها البسيطة.

من الأمور التي مرت مرور الكرام على الناس والصحافة والأحزاب تصريح التيار الصدري (فلاح شنشل) على اثر "إعلان المبادئ" فقال بأن الوثيقة التي اعلنها المالكي «تختلف عن نص الوثيقة التي تمت مناقشتها امام المجلس السياسي للامن الوطني قبل ايام»، مشيراً الى ان «الاتفاق لم يحدد جدولا زمنياً للاحتلال ولم يحدد مطلبنا بأن تكون القيادة والسيطرة بقيادة الحكومة العراقية». واعتبر ذلك «خرقا للاتفاق والمبادئ التي اتفقنا عليها في المجلس السياسي».![٤] وهو ما يبشر بألاعيب واسرار كثيرة قادمة، ويخبرنا ايضاً ان الكتل الأخرى (عدا الصدريين) مستعدة للصمت عن هذا التلاعب، وطبعاً فلن تتم دعوة المشاغبين للمشاركة في فريق المفاوضات.

نعود الى عادل عبد المهدي وتراجعه السلس، وعبد المهدي مشهور بـ "تحويلاته السلسة" خلال كل حياته، فنقرأ السبب في تراجعه في نفس الخبر:

"وحول سبب تراجع هيأة الرئاسة عن اعتراضاتها على قانون المحافظات قال عثمان لـ "الزمان" ان نائب الرئيس عادل عبدالمهدي قد اكد ان احد اهداف زيارة تشيني هو الاقناع بقانون المحافظات. واكد عثمان ان عبدالمهدي قد تراجع عن اعتراضاته على القانون مما ساعد على تمريره".

ألا تثير صراحة عثمان الأحترام؟ انها صراحة تفضح صاحبه بلا تردد! لكن عادل ليس اقل فضائحية او صراحة ان شئت، فهو الذي "اكد ان احد اهداف زيارة تشيني هو الاقناع بقانون المحافظات" ولم يقل عثمان شيئاً سوى نقل قوله! هؤلاء السادة يقولون لنا دون خجل او تردد ان اعتراضاتهم وتراجعاتهم تأتي من اميركا مباشرة! أبشروا ايها العراقيون بمفاوضات "شاقة" لن يسمح لأميركا فيها بالتدخل في شؤونكم الداخلية!

لكن ما شأن تشيني بقانون المحافظات؟؟؟ لنحاول ان نحزر: التيار الصدري هدد بالإعتصامات، والحكومة واميركا تريد فترة هدوء يمكن فيها توقيع شروط "صعبة"، وهذه الإعتصامات والإضرابات يمكن ان تكون نواة يلتف حولها الشعب العراقي الرافض بقوة للمعاهدة، ولذا ربما يحدث ما "لاتحمد عقباه" وتجهض

المعاهدة كما حدث لقانون النفط، ولذا جاء تشيني وقال لعبد المهدي ان يترك اعتراضه فلم يقل هذا له "أف"!

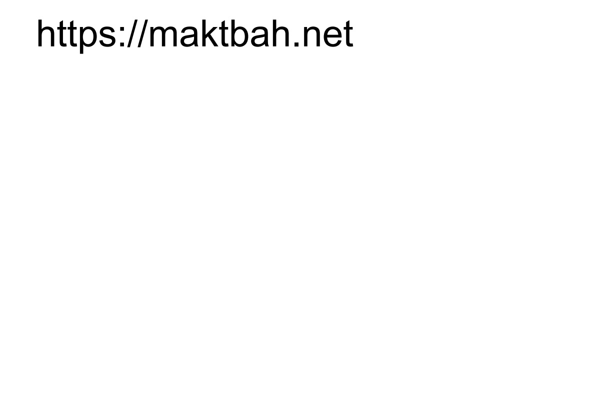
ومخالفات القانون للدستور يا عادل؟؟ ألم تؤكد مراراً على ان فيه نقاطاً مخالفة للدستور فكيف وافقت عليه؟ صدق من قال: "اللي اختشوا ماتو"!

(١) http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=126813

(٢) http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=125366

(٣) http://www.azzaman.com/index.asp?fname=2008\03\03-19\999.htm&storytitle

(٤) http://www.daralhayat.com/arab_news/levant_news/11-2007/Item-20071127-82812dab-c0a8-10ed-00c1-a41e51a70774/story.html



دور علاوي في فقدان سيادة العراق على العمليات العسكرية ووجوده تحت الفصل السابع

(كتبت في ١٨- آذار ٢٠٠٨)

لم يلق ما كتبته بيداء كريم في جريدة الصباح[١] من كلام خطير، الإهتمام اللازم ومر دون ملاحظة احد ودون ان يثير اية ردود فعل! كتبت بيداء تحت عنوان: "برلمانيون:البقاء تحت خيمة البند السابع إنقاص لسيادة البلد"، مقالاً تحدثت فيه عن القرار ١٥٤٦ الخاص بعملية تسليم السيادة الى العراقيين، والذي تم تعديله اربعة مرات. والظاهر ان سبب الإشكال هو ان جهات في مجلس الأمن هي فرنسا والمانيا والصين كانت تصر على وضع حق فيتو للحكومة العراقية لرفض العمليات العسكرية في العراق متى شاءت تلك الحكومة، فتقول بيداء: "ومن المضحك المبكي ان (فرنسا والمانيا والصين) هي من تدافع عن الحقوق الوطنية العراقية وليس العراقيين"(هكذا وردت في النص).

فكيف تخلصت اميركا من هذه الأزمة؟ تشرح السيدة بيداء في نفس المقال ان الحكومة العراقية عارضت الفيتو الذي طلبته لها هذه الدول و: "إلا ان الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة (أياد علاوي) قد طالبت ان تكون هناك قوة (متعددة الجنسية) وبقيادة الولايات المتحدة الاميركية ومن دون (فيتو) بل تحت صيغة التعاون والمشاورة"!!

من المناسب ان نذكر ان المالكي طلب في رسالته الأخيرة لتجديد ولاية القوات الأمريكية، طلب من مجلس الأمن نوع من الفيتو للحكومة العراقية على العمليات العسكرية للقوات المتعددة، لكن مثل هذا النص لم يرد في قرار المجلس!

لقد تغير الحال، ففي ذلك الوقت لم يكن ساركوزي في فرنسا ولا ميركل في المانيا ولا بان كي مون سكرتيراً للأمم المتحدة. البعض كان شريفاً حينها، أو يدافع عن مصالح بلاده، لذا عرضوا بأنفسهم حينها ان يمنحوا العراق فرصة للإفلات من بين مخالب أميركا التي يعرفونها جيداً، لكن اميركا كانت قد وضعت علاوي على رئاسة الحكومة العراقية، ومن الواضح انها احسنت الإختيار!

فعلاوي وحكومته اثبتا انهما في صف واحد مع اميركا ضد الشعب العراقي وضد المدافعين عن الشعب العراقي في العالم أيضاً. ومن الواضح ان اميركا كانت تخطط منذ ذلك الحين لإتفاقية لخنق العراق بعد انتهاء فترة ولايتها عليه والصادرة من الأمم المتحدة، وتعلم انه من الأفضل ان يكون هذا البلد مكبلاً قدر الأمكان ومحطماً قدر الإمكان ومخترقاً قدر الإمكان حين التوقيع. لذا لم يكن غريباً ان تكون الحكومة التي أرادتها يرأسها علاوي، ابعد عن الشعب العراقي من حكومات فرنسا والمانيا والصين، فمنع المخرج الذي ارادته هذه الدول للعراق. لذلك نتساءل مع السيدة بيداء كريم: "من أعطى حيزاً كبيراً للقوات متعددة الجنسية بالدخول في كل صغيرة وكبيرة داخل العراق بحجة بسط الأمن ومطاردة ما يسمى بالإرهاب؟"

هل تغير السياسيون الآن واختلفوا عن علاوي؟ هل يجلسون مع الامريكان للمفاوضة "الشاقة" لمصلحة العراق ام يديرون الدسائس لإيقاع البلد بالمأزق تلو المأزق؟ لاشك ان الشعب العراقي انقذ نفسه من تهلكة كبيرة حين افشل انتخاب قائمة علاوي "العراقية" التي يرأسها من انتخبته اميركا في الحكومة الأولى ليمثلها في العراق وليس ليمثل العراق امامها، لكن "التهلكات" الجديدة القادمة كثيرة ومازال على الشعب ان يقرر قرارات صعبة فعلاً.

لاحظوا مثلاً ان السيد وزير الخارجية، والذي سيقود المفاوضات "الشاقة" مع المالكي، قد تصرف بنفس روح تصرف علاوي في ابقاء العراق تحت الفصل السابع الذي يتشكى ويتولول منه، حين احتج على تقدم احد الساسة العرب الى مجلس الأمن طالباً إخراج العراق من الفصل السابع، واعتبر زيباري تلك اهانة للعراق، وقال لـ "PUKmedia" ان ذلك العربي: "تناسى ان في العراق خبراء وقانونيين وفنيين ومختصين وعلماء وفي ذلك مسائل مهينة ترتكب. وممكن ايجاد

حلول داخلية لحل اية مشكلة عبر التحاور العراقي". اي انه يطلب منه عدم مساعدة العراق، بل ان يترك ذلك للعراقيين ليحلوه، وهو بالضبط المعنى الذي قاله علاوي للدول الثلاثة التي ارادت للعراق حق فيتو على تصرف القوات الأمريكية!!(٢). هو ايضاً نفس موقف الوزير الكردستاني هورامي حين الغى حقولاً نفطية كاملة ليتيح للشركات "إعادة اكتشافها" وبيعها للعراق – عفواً لكردستان...إنها جميعاً تصب في الحرص على سلب "بلادهم" اوراق ضغطها لتليينها وتكبيلها بأكثر مما هي لينة ومكبلة، تحضيراً لأية مفاوضات او مواجهات مع أميركا وشركاتها. أترك لكم تسمية امثال هؤلاء بما ترونه مناسباً.

لكن لنعد الى مقال بيداء فما زال فيه المزيد من الأمور الدسمة، فكتبت نقلاً عن النائب الكردستاني محمود عثمان: "كان من المفروض على الحكومة العراقية التي تشكلت برئاسة اياد علاوي بعد بريمر مباشرة ان يطالبوا باخراج العراق من البند السابع". و "ان رسالة من اياد علاوي وكولن باول الى مجلس الأمن الدولي كتبوا فيها ان هذه المسألة سوف تحل فيما بينهم فلا داعي لتدخل مجلس الأمن وهذا خطأ فادح". وعبارة "خطأ فادح"، كما نعلم في السياسة، إسم دبلوماسي للجرائم بحق البلدان!

إن صدق ما ذكره عثمان بشكل مباشر وغير مباشر فأن علاوي لم يكتف بتركة وزرارة نهبت العراق وبـ ٢٠٠٠ ضابط صدامي اعيدوا الى مواقعهم في وزارة الداخلية، وسلسلة الفضائح الأخرى، انما كان ايضاً السبب المباشر في بقاء حرية الأمريكان في حركتهم العسكرية وقتل من يشاؤون في البلاد دون رقيب عراقي، وفي بقاء العراق تحت الفصل السابع!!

إذا صدقنا وزير الخارجية هوشيار زيباري فإننا "سندخل في مفاوضات مصيرية وتفصيلية ودقيقة وقانونية حول الاتفاقية بعيدة المدى مع الولايات المتحدة. ينبغي استجماع كل قوانا وطاقاتنا حتى نحصل على أفضل نتيجة". و "الموضوع مهم ومصيري، كما نعرف".

و "كل قوانا وطاقاتنا" تترجم في المفاوضات الى "كل اوراق الضغط" التي لصالحنا والتخلص من التي ضدنا. وهذا كله يعني ان علاوي مسؤول عن تسليم

اقوى ورقة ضغط على العراق إلى الأمريكان وبلا مقابل وبالتقصد، وانه بالتالي سيكلف العراق كثيراً في "موضوع مهم ومصيري"!

لكي نتعرف على اثر هدية علاوي هذه على بلاده بحرمانها من الخروج من الفصل السابع في مرحلة مصيرية، لنسأل السياسيين العراقيين انفسهم:

محمود عثمان: "ان العراق إذا لم ترفع عنه الوصاية من البند السابع للجمعية العامة للامم المتحدة لن يكون متمتعاً بالسيادة بشكل كامل".

عباس البياتي (الائتلاف): ينبغي اتخاذ ثلاث خطوات اولها: التمديد لمرة واحدة للقرار ١٥٤٦ بعد الاستماع الى رأي وزير الخارجية والقيادات العليا في البلد والخطوة الثانية الخروج من احكام الفصل السابع الذي يسلب العراقيين سيادتهم".

هوشيار زيباري (الخارجية): "إن الحكومة والوزارة وضعتا مسألة تمديد بقاء القوات المتعددة الجنسيات لعام اخر تمهيدا للخروج من البند السابع ضمن اولوياتهما....رسالة رئيس الوزراء نوري المالكي الى رئيس مجلس الامن الدولي... ستحتوي على طلب صريح وواضح برغبة الحكومة في تمديد اخير للمتعددة الجنسيات وانها ستدخل في مفاوضات مباشرة مع الولايات المتحدة للخروج من طائلة البند السابع عبر توقيع اتفاقية استراتيجية طويلة الامد....إن المفاوضات بين الجانبين العراقي والاميركي ستبدأ مطلع الشهر المقبل وستكون شاقة وصعبة"

ليلى الخفاجي (الإئتلاف): "قضية إخراج العراق من طائلة البند السابع قضية تبناها الائتلاف الموحد منذ البداية، وهو يرى ان الاتفاق مع واشنطن التي تتزعم القوات متعددة الجنسيات، مهم جدا لاخراج البلاد من وصاية الامم المتحدة، واعطاءه الحق في اقامة شراكة الند للند مع جميع دول العالم".

الشيخ جلال الدين الصغير: «إنّ هناك ضرورة لعقد اتفاقات أمنية، لأنّ نهاية السنة ستحمل نهاية الوجود الأجنبي حسب البند السابع للأمم المتحدة، وبذلك لا بدّ من علاجات».

قاسم داوود (الائتلاف العراقي) : "ان الاتفاقية تغطي عدة جوانب سياسية واقتصادية وأمنية وتمهد لتحقيق شيء مهم ألا وهو الحصول على السيادة الكاملة،

كون العراق مازال تحت وصاية مجلس الأمن الدولي ومنذ عام ٩٠، أما الآن فهناك تفاهم بين العراق والولايات المتحدة للعمل على تحرير العراق من هذه الوصايا"

عز الدين الدولة(التوافق): "ان نتحمل مسؤولياتنا بشجاعة وان نعمل على طرح هذه المسألة على الطاولة بغية الخروج من المأزق وانقاذ العراق من خيمة الفصل السابع للأمم المتحدة التي لاتزال البلاد محكومة بمبادئها"

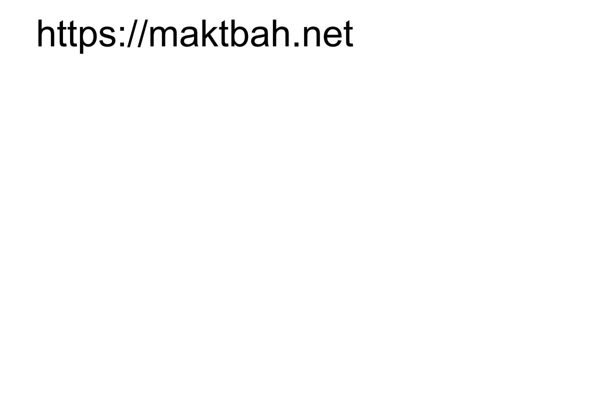
عدنان الدليمي: "أن هذا البند يمثل تعهد الولايات المتحدة لمساعدة العراق داخل أروقة مجلس الأمن الدولي لإخراجه من مأزق البند السابع".

أي اننا يجب ان نشكر الولايات المتحدة ونتحلى بالشجاعة اللازمة لندفع لها الثمن الباهظ تخليصنا مما تعاون علاوي على الصاقه بنا من مأزق!!

من سيحاسب المسؤول عن كل هذا؟ وما هي عقوبة من يضع بلاده في مأزق؟ الم يكن هو نفس الشخص الذي تظاهر يوماً بانتقاد اميركا على مواقفها واعلن تحفظه على قانون النفط، فهل يقلق شخص من موقف دولة ولايقلق من إطلاق يدها في بلاده؟ لاغرابة في هذا التصرف ممن لايجد صعوبة في دفع المال لجهات اجنبية لتشويه سمعة خصم له من اجل الحصول على منصبه، إنما اجد غرابة في من مازال متردداً معه، ولايجد ما ينتقده فيه سوى انه "متفرد في قراره". أستغرب ان تكون سمعة البعض النظيفة بهذا الرخص، فلا يقلقهم ان يضعوها في وعاء مكشوف منذ يومه الأول، تفوح منه كل هذه الروائح!

(١) http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=53756
http://pukmedia.com/index.php?option=com_content&task=view&id=9184&Itemid=25

(٢) مقالة اخرى للكتاتب عن المعاهدة وتحتوي على روابط الى بقية مقالاته عن الموضوع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=128131



متابعات في الوضع العراقي الراهن

(كتبت في ٢٠٠٦-٠٤-٢٧)

ما زال تعبير "الإستحقاق الوطني" يستعمل بحرية وكثافة من قبل السياسيين العراقيين من جميع الكتل والإتجاهات بلا استثناء، فمن لم يحصل على أية أصوات ثقة من الشعب بحث عن "كلاو" ليفرض نفسه فاخترع هذا التعبير، وجعل هناك "استحقاق انتخابي" و "إستحقاق وطني"! من يخبرني كيف نعرف "الإستحقاق الوطني" بكلمات واضحة دون تخريب معنى الإنتخابات وبالتالي الديمقراطية؟

في ديمقراطيتنا، يشارك الأمريكان في تشكيل الحكومة الجديدة بنشاط ملحوظ وصريح: فهم من جهة يفاوضون المقاومة من اجل مشاركتها في السلطة. وان لم نرد ان نتهم الأمريكان بالخيانة لوطنهم فيفترض انهم يفاوضون بإتجاه المصالح الأمريكية التي لا تتفق بالضرورة مع العراقية. لكن ذلك لايبدوا مقلقاً للساسة العراقيين الجدد.

ومن جهة اخرى "يطالب" السفير الاميركي لـ "مرشحيه" (ومن خلال الضغط والمفاوضات، تماما كما تطالب الكتل السياسية العراقية) بكل من وزارة الدفاع (حاجم الحسني من القائمة العراقية) و وزارة الداخلية (احمد الجلبي أو قاسم داود) . يتم ذلك دون سرية او حرج، لا على من يطرحهم السفير مرشحين عنه، ولا لباقي السياسيين الذين يبدوا لي انهم صاروا منومين مغناطيسياً فلا يرون ضيراً او غرابةً في مثل هذا الموقف المهين، ولا يحتاجون الى تناوله في الغرف الخلفية حفضاً لبعض ماء الوجه.

موقف السفير مفهوم: فمن الطبيعي انه كلما تعود السياسيون العراقيون قلة ماء الوجه سهل التعامل معهم، لذا فأن طرح مثل تلك الترشيحات بصراحة له

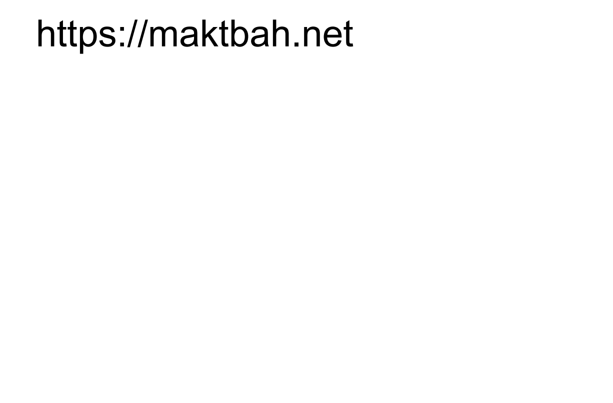
مكاسب متعددة. فإضافة الى وضع الشخص المناسب للسفير في المكان المناسب للسفير، لرئاسة اخطر الوزارات، يتم بناء تراث سياسي خال من الحياء والكلفة بين السفير والسياسيين العراقيين، ويتم تعويد الأذن العراقية على سماع هذه الأنغام المهينة فلا تعود تتحسس لها مستقبلاً. أما حجج الإختيار الأمريكي فتعّودنا أن نختار لأسباب بلهاء: "كونهم شخصيات مستقلة وليس لديها ميليشيات". ! إن كان التمثيل الجيد لناخبيه، ودفاعه الدقيق والمخلص عن مصالحهم هو المقياس لجودة السياسي في النظام الديمقراطي، فأن الأفضل من بين جميع المشاركين في مفاوضات الحكم العراقية بعد الإنتخابات هو بلا اي شك.. .....خليل زاد..سعادة السفير الأمريكي! إنه الوحيد في العراق، الذي يمثل مصالح ناخبيه بإخلاص!

رايس هي الأخرى ادمنت التتمتع بهذا الدور فأكثرت زياراتها الى العراق حيث لها السلطة العليا، وهي "تطالب" بـ "ضمان" الا تؤثر النزعات الطائفية على اختيار الزعماء العراقيين لوزير الداخلية والوزراء الاخرين. من اين لرايس ان تضع شروطاً وتطالب بضمانات، حتى وان كانت ايجابية؟

ولنعد إلى الموضوع الأول، لنسأل:الأمريكان: هل هم استحقاق انتخابي ام وطني؟

الفصل الثالث

الصداقة أو "الذئب بجلد خروف"



تمهيد

سعى الإحتلال الأمريكي للعراق كأي احتلال آخر إلى تكبيل ضحيته بمعاهدات تؤمن له السيطرة عليها في حالة تغير الأوضاع وإبداء الضحية الرغبة في الإفلات من قبضة الممسك بها، ومن الطبيعي أن لا تسمى تلك المعاهدات بأسمائها الحقيقية المعبرة، بل بأسماء تختار بشكل مدروس لإبعاد محتواها قدر الإمكان عن المواطن الضحية لتضليله لأطول فترة ممكنة عن هدفها وحتى تستقر وتثبت جذورها في الفساد في كل مؤسسات الدولة والمجتمع ويعود اكتشاف الحقيقة غير مجد، ومن هنا كانت "معاهدة الصداقة" والتي كتبت عنها عدداً كبيراً من المقالات التي ربما تنشر مستقبلاً في كتاب خاص يؤرخ تلك الفترة من العراق ومواقف الساسة والكتاب والمثقفين من تلك المعاهدة.

ولفرض تلك "الصداقة" شنت حملة شرسة لإسكات كل من يعترض، ومهاجمته بتهم جاهزة بالبعث! رغم أن الشعب رأى من الذي يقف مع البعث، حين ذهب السفير الأمريكي ليضغط على المؤسسات الدستورية العراقية من اجل تأمين مشاركة البعثيين الممنوعين من المشاركة في الإنتخابات! ولم تدعم أميركا أية قائمة عراقية بقدر ما دعمت قائمة اياد علاوي الذي اختارته رئيساً للحكومة الأولى التي شكلتها، وهي القائمة التي تضم اكثر البعثيين عدداً وعدوانية.

إن الهدف الأمريكي الحقيقي من العلاقة مع العراق هو ما عبر عنه أوباما في مؤتمره المشترك مع رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي حين قال عبارة صحيحة ضمن الكثير من الكذب الإعلامي: "سوف نجعل الظروف انسب للشركات للتصدير."، فذلك هو الهدف الأسمى لكل احتلال منذ بدأت الرأسمالية بل وقبل ذلك

ايضاً، ولم يكن في أمثلة التاريخ إلا النادر الذي جعلته الصدفة في صالح الضحية التي وضع لها هذا الهدف، والتاريخ حافل عدا ذلك بالمآسي التي تسبب بها.

لم يكن الشعب غافلاً عن ذلك، وفاجأ الإحتلال والحكومة المتذللة له بالرفض الذي اضطرهما لتبديل إسم المعاهدة عام ٢٠٠٨ عدة مرات من "الصداقة" إلى "إتفاقية سحب القوات" مروراً بعدد من الأسماء الوسطية والتي تبين نهايتها موقف الشعب الحقيقي من تلك العلاقة وقوة الرفض التي اضطر الإحتلال وتوابعه إلى هذا التراجع التكتيكي المخادع بالأسماء. لم يكن الأمر سهلاً على هؤلاء أن يفرضوا كلمة "صداقة" على شعب يريد ٨٢٪ منه "بشدة" خروجهم، ويؤيد ٤٥٪ منه حتى قتلهم، حسبما تبين الإحصائات الأمريكية نفسها.

ومع ذلك فأن ما تم فرضه على الشعب العراقي في النهاية يعتبر إنجازاً كبيراً للسياسة الأمريكية ووصمة عار في جبين من تصدى لقيادة الشعب العراقي في تلك الفترة.

في مقالتي "مركز النهرين لتخريج العملاء وقادة المؤامرات يفتتح في بغداد" (٢٠١٢) بينت ما تعني مثل تلك المراكز الأمريكية في العالم، والتي يمكن أن نتفهم وجودها في دول فقيرة، إلا أن المركز كان يكلف ١٥ مليون دولار فقط ممولة من قبل السفارة الأميركية ويفترض به أنه يهدف إلى "وضع منهاج للتطوير المهني والدراسات الإستراتيجية لكبار المسؤولين في العراق". في مختلف "العلوم"، والسؤال الذي يتبادر للذهن: أما كان بإمكان الحكومة لبلد لا يعرف كيف يصرف موارده كل عام، أن يخصص ١٥ مليون دولار ليضمن أن يتم تدريس قادته بشكل يخدم مصلحة البلد وبدون تأثير خارجي؟

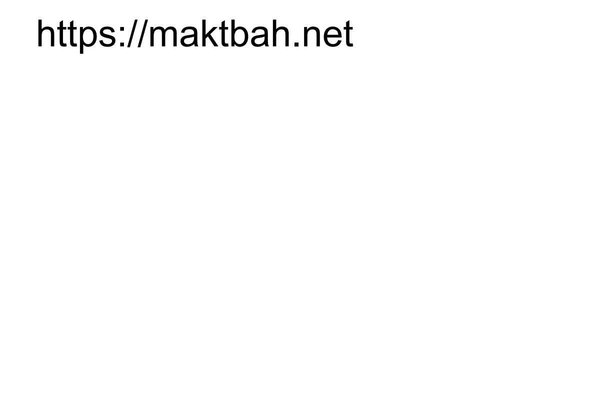
أشرت في المقالة إلى "مدرسة الأمريكان" سيئة الصيت وجئت بأرقام عن جرائم خريجيها وإثارتهم الإنقلابات على الحكومات الديمقراطية في بلدانهم، والتي لا يتوقع أن يختلف خريجو هذا المعهد الأمريكي كثيراً عنها، فما هو المبرر لقبول مثل تلك العطية الخطيرة سوى الإذعان وعدم الجرأة على قول "لا"؟

إن مثل هذه المعاهد تضمن أن التبعية العراقية لأميركا لن تنتهي في المستقبل، بل ستزداد عمقاً ورسوخاً، ويكون قلعها أكثر صعوبة وكلفة، وهذا بالضبط ما يريده

الأمريكان، وليس "الصداقة" أبداً.

وفي مقالة "مؤتمر واشنطن و الدولة التي نريد" (٢٠١١) ناقشت حديث اوباما في المؤتمر المشترك مع المالكي في واشنطن وبينت مدى التضليل في كل عبارة من عباراته بمقارنتها بحقيقة الموقف الأمريكي من العراق، والتي تكاد تكون المعاكس تماماً لكل ما قال أوباما، فكتبت مثلاً أن "تعميق تكامل العراق في الإقتصاد العالمي" .. يعني بالضبط وضع العراق في مصيدة مالية مصرفية يمكن امتصاص ثرواته من خلالها بشكل هادئ، أو بشكل حاد في "الأزمات" التي تخلقها المصارف." كذلك وضعت علامات الإستفهام على أية ادعاءات بمصالح مشتركة أو "تحديات مشتركة" كما عبر أوباما، وبينت أن التركيز الحقيقي هو في تحويل العراق إلى بئر أمريكية للنفط، يتم شفط كل ما فيه ليترك بعدها كما تترك البئر الجافة.

وفي مقالتي الساخرة "السفارة كتعبير عن الصداقة" (٢٠٠٩) نبهت إلى أن شكل وحجم ومحتوى السفارة الأمريكية تعبر عن حقيقة مستقبل العلاقة العدائية بين البلدين، ضمن تخطيطات أميركا لأجندتها في العراق وما تتوقعه من موقف الشعب العراقي منها، وأن ما قاله المتحدث باسم البيت الأبيض لتبرير حجم السفارة بالقول: "إنه دلالة على طبيعة العمل الذي يواجه الولايات المتحدة هنا".!



مركز النهرين لتخريج العملاء وقادة المؤامرات يفتتح في بغداد

(كتبت في 29 حزيران 2012)

أعلنت السفارة الأميركية(١) في بغداد، أن مركز النهرين للدراسات الستراتيجية الذي تم افتتاحه بالعاصمة وفقاً لاتفاقية الإطار الإستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة، سيقوم بمهمة "تيسير الحوار الإقليمي، مؤكدة أنه يمثل الأساس لتعزيز الشراكة بين العراق والدول الأخرى‘‘.

وأضافت السفارة ان ’’المركز يضم جامعة الدفاع الوطني العراقية وكلية الدفاع الوطني والكلية الحربية العراقية ومعهد اللغات العراقي‘‘، مؤكدة أنه ’’سوف يقوم بمهمة تيسير الحوار الإقليمي كما يمثل أساساً تبنى عليه دعائم الشراكة بين العراق والدول الأخرى في شتى أنحاء المنطقة’’.

ولفتت السفارة إلى أنه ’’تم استكمال كافة المرافق الخاصة بمجمع المركز والتي بلغت تكلفة إنشائها خمسة عشر مليون دولار ممولة من قبل السفارة الأميركية في مدة زمنية بلغت العامين‘‘، معتبرة ان المركز ’’يعكس مدى التزام العراق نحو وضع منهاج للتطوير المهني والدراسات الإستراتيجية لكبار المسؤولين في العراق’’.

وكشفت السفارة ان ’’كبار القادة العراقيين سيتلقون دراساتهم في مجالات مثل الدفاع والأقتصادات والعلاقات المدنية العسكرية والقيادة والإدارة فضلاً عن الموضوعات المتعلقة بالأمن الإقليمي وتخطيط الموارد الإستراتيجية’’، مشيرة إلى ان ’’افتتاح المركز يعكس مدى التعاون القائم بين الولايات المتحدة والعراق ضمن اتفاقية الإطار الإستراتيجي بغية تعزيز الأمن والاستقرار في العراق‘‘.

إذن سيكون لدينا بعد بضع سنين، عدد كبير من ''الخبراء'' ليس فقط في الجيش و ''الأمن الإقليمي''، ولكن أيضاً سيعلموننا كيف ''نخطط مواردنا الإستراتيجية'' ويقدمون لنا الأساس الذي نقيم عليه ''دعائم الشراكة'' بيننا وبين ''الدول الأخرى في شتى أنحاء المنطقة''.

تبدو الأمور "وردية" ولكنها تثير في الذاكرة مشاعر مختلفة. ''مركز النهرين'' يذكرني بـ ''مدرسة الأمريكان'' التي كانت تخرج الخبرات العسكرية والأمنية لدول أميركا الوسطى والجنوبية، والتي قيل ان ''جميع'' (أكرر ''جميع'') دكتاتوريات دول أميركا الجنوبية والوسطى كانوا من خريجيها، إضافة إلى تخريجها عدد كبير من المجرمين الأقل شأناً، والذين كانوا ينظمون عمليات الإرهاب في تلك الدول.

''التخلص من شخص ما، أمر سهل، أما تحطيم أمال الشعوب فتحتاج جهوداً أكبر. لكنك تستطيع الثقة بأن البعض سيتبرع بالقيام بالعمل القذر مقابل المال او الجاه او السلطة....أما عندما تفشل الطرق الإعتيادية فيمكن الإعتماد على مدرسة ألأمريكتين''. هكذا يبتدئ و. ي. كتمان مقالته عن ''مدرسة الأمريكيتين (-SOA School-of-the-Americas)''[٢]، وأنقل لكم المزيد من مقالتي التي كتبتها عن المدرسة عام ٢٠٠٦:

أسست ''مدرسة الأمريكتين'' في بنما عام ١٩٤٦، (أي بعد عام واحد فقط على انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقبل عام من مشروع مارشال، وهو ما يعكس أولويات الإدارة الأمريكية في حينها!) ثم تم نقل المدرسة إلى ''حصن بينينج'' في الولايات المتحدة بعد عامين، عندما طردها الرئيس البنمي يورغ ايلويكا ووصفها بأنها ''أكبر قاعدة لإثارة القلاقل في أميركا اللاتينية''. منذ تأسيسها تخرج منها ما يزيد على ٦٠ الف عسكري من أميركا اللاتينية (احصاء ١٩٩٥). حاول عدد كبير من الناشطين فضح وإغلاق تلك المدرسة، وكذلك العديد من السياسيين الأمريكان مثل النائب الديمقراطي جوزيف كندي، الذي قال إن ''خريجيها يشملون دكتاتوريي أميركا اللاتينية وجنود متورطين في جرائم كبرى ضد حقوق الإنسان''... وقال ''إنها تكلفنا ملايين الدولارات وتربط إسمنا بالمتسلطين ومضطهدي شعوبهم''. لكن أميركا كان لديها ما هو أهم من سمعتها، فاستمرت المدرسة تحت أسماء أخرى

رغم كل المعارضة والإحتجاجات والفضائح. للمزيد من المعلومات عنها يرجى مراجعة الهامش، وكذلك رابط المقالة فيه.[٣]

هل يخطط الأمريكان للعراقيين شيئاً أفضل مما خططوا للأمريكيين اللاتينيين؟ إذا كان هذا ما قدمه الأمريكان لدول أمريكا اللاتينية التي يسمونها ''حديقتهم الخلفية التي لم تزعج أحداً'' فما الذي يدربونه لخزان الـ ١١٪ من نفط العالم، وتحت التأثير الإسرائيلي المتزايد؟ أترك الجواب لكم، بعد ان أذكركم بأن أول سفير أختاره الأمريكان للعراق - ''جون نيغروبونتي''، كان سفيراً لأميركا في الهندوراس في ثمانينات ريكان الإرهابية وكان على ما اشارت الكثير من المصادر، يدير الإرهاب في أميركا اللاتينية من سفارته هناك.

أنظر مقالتي عنه: ''**نيغروبونتي: السجل الخطير لسعادة السفير**''[٤]

أصدقاء أميركا، وحتى الذين يسبحون بحمدها ليل نهار ويخشون على خدش شعورها حتى من إسم إتفاقية غير لطيف، لا ينكرون أنها دولة تعمل لمصالحها مثل غيرها من الدول، فلماذا تدفع ١٥ مليون دولار لتدريب كوادرنا؟ أترك لهم ولكم الجواب على ذلك، ولكني أعود فأتساءل: ١٥ مليون فقط؟ ما قيمتها بالنسبة لبلد مستعد ان يضحي بالمليارات بلا سؤال؟ ولماذا لا يبني مثل هذا المركز بدل واحد من ''المولات الحديثة'' التي يقوم بإنجازها، ويكون لديه مركز لتخريج خبراء عراقيين بعيداً عن تأثير أية قوة أجنبية، يثق بهم ويعملون من أجله، ويختارهم بنفسه على أساس الكفاءة وليس اي معيار آخر مشبوه؟ ويتم اختيار مدرسيه ومحاضريه بإرادة عراقية يمكنها ان تستثني أي وجه مشكوك بأمره أو له تاريخ صهيوني أو لصوصي أو معاد للعراق وأصدقائه؟

هؤلاء الذين يقدسون أميركا يعترفون أيضاً بأنها جاءت بالبعث إلى العراق ثلاث مرات، (بعد فشل محاولتهم الرابعة في الإنتخابات الأخيرة) ولم يأتوا بأي شريف له في يوم من الايام، بل لم يفعلوا ذلك لأي بلد، فما نوع ''القادة'' الذين ستعدهم أميركا لنا هذه المرة؟ هل كان على نبي هذه الأمة ان يقول ان ''المؤمن لا يلدغ من جحر أربعة مرات''؟

أمس كتبت عن الوزير الذي ''أقيل على خلفية اتهامات بالفساد'' (رعد شلال

العاني)، وأشرت أنه استعاد ٥٠ مليون دولار من قيمة صيانة معدات محطة توليد كهرباء واحدة فقط، كان الوزير الذي قبله قد تعاقد عليها، بمجرد مساءلته الشركة عن سبب غلاء عرضها. لم تكن هذه الـ ٥٠ مليون بالحسبان...خذوها وأبنوا بها ثلاث مراكز عراقية مثل ''النهرين''، وتبقى ٥ ملايين للرشاوي والفساد. أو خذوا ما حاول نفس الوزير توفيره في مشروع واحد حين شكك بإله ''الإستثمار'' المقدس ووفر للعراق ١٢ مليار دولار. بدل من إعادة هذا ''الإستحمار'' كما تفعلون الآن، خذوها وأبنوا ٨٠٠ ''نهرين'' عراقي لا تحوم حولها وحول خريجيها الشبهات! لماذا نخاطر بقيادة العراق ومستقبله من أجل ١٥ مليون دولار؟

ومن هي برأيكم ''الدول الأخرى في شتى أنحاء المنطقة'' التي سيساعدنا خريجونا من مركز النهرين على التعامل وإقامة العلاقات معها؟ إحزروا؟! مصر الثورة؟ سوريا؟ إيران؟..لا! وهل يحتاج العراق إلى خبراء تدرسهم أميركا لمثل هذه العلاقات؟ هؤلاء الخبراء سيركزون على ''المهمات الصعبة'' للعلاقات! مدرسي المركز سوف يعلمونهم أفضل الطرق لإقناع الناس بتلك ''العلاقات''.

بعد بضع سنوات، وحين تكمل ''القاعدة''(!) إغتيال بقية العلماء العراقيين والطيارين الذين تدربوا على طائرات روسية وفرنسية (منافسة للأمريكية)، وكذلك كبار الضباط السابقين الذين لم يتعاونوا مع المحتل، والإقتصاديين الذين ''يشركون'' بحرية السوق ويشككون بقداسته، ان لم تكن قد أكملت اغتيالهم بعد، سوف يكون لدينا جيش صغير بديل من خريجي مركز النهرين و غيره من الدورات الأمريكية، ليحلوا محلهم. هؤلاء سيتولون إدارة ''الخزان الذي يحتوي على ١١٪ من نفط العالم''، كما قال الشهرستاني تواً، لأن أهل هذا الخزان ارادوا توفير ١٥ مليون دولار!

في زيارته لأميركا، ولتبرير خطط الحكومة باقتراض ٧٠ مليار دولار إضافية من أجل خطط متطرفة وغير مدروسة لإستخراج النفط بأقصى طاقة ممكنة، قال المالكي: وما قيمة الـ ٧٠ مليار دولار بالنسبة لبلد مثل العراق؟ إذن ما قيمة ١٥ مليون دولار لهذا البلد ليضع نفسه غداً تحت قيادة خريجي معهد مشبوه، يديره أمثال بايدن الذين يفاخرون بصهيونيتهم، او مجهولون من جيكيا التي تعتبر نفسها ولاية من ولايات إسرائيل، بل وربما محاضرين من إسرائيل نفسها؟ وهل هناك خط فاصل

بين إسرائيل وأميركا؟

الخطوة التالية لن تكون صعبة، وربما بدأ العمل بها منذ زمن: إفشال الحكومة العراقية المنتخبة، وإحباط المشاريع الإقتصادية وإستمرار إشاعة الفساد، تليه حملة إعلامية قوية من الحرة والصباح والبغدادية والفيحاء والحوار المتمدن وبقية الشلة، عن ضرورة ''تعيين المسؤولين على أسس مهنية'' والتسبيح بحمد ''المسؤول المستقل'' عن تأثير الأحزاب والكتل السياسية، وضرورة ''إقامة حكومة تكنوقراط''.

ومن سيكون لدى العراق من ''التكنوقراط''؟ ليس سوى الذين تخرجوا تواً من مركز النهرين في انتظار ان يطهى المواطن جيداً ويصبح جاهزاً لتسليمهم قيادته في كل شؤون البلاد، وسيشكلون عصابة تقودها قيادة موحدة من مركز قيادة عمليات السي آي أي في بغداد والمسمى ''سفارة''، والتي تحتفظ بملف عن كل عراقي، وستقوم بتنسيق عمل هذه العصابة لإستبعاد وطرد أي عنصر دخيل في أي موقع مهم في العراق، بالتهديد والرشاوي والفضائح التي تعتمد على معلوماتهم تلك، حتى تستتب كل الأمور لهم وعندها لن يكون هناك شيء يمكن عمله حتى لو أكتشفت الحقيقة..... كل هذا بـ ١٥ مليون؟ ما أرخصنا!

كبار قادتنا، سيكونون إذن من خريجي المركز الأمريكي، ''النهرين''، الذي يقول الخبر أنه - ''يعكس التزام العراق بـ''....(لنكملها نحن).''. البقاء تابعاً لأميركا حتى بعد خروج قواتها وإلى ان يكتب الله أمراً كان مفعولا! ''

(١) http://www.akhbaar.org/home/2012/06/131920.html

(٢) School of the Americas:POLITICS OF ASSASSINATION:

The Bloody Legacy of the US Army School of the Americas

By W. E. Gutman http://www.pangaea.org/street_children/latin/soa.htm

(٣) معلومات ومصادر أخرى:

أ: هذا الموقع يقدم قوائم بأسماء الخريجين سيئي السمعة في كل بلد من بلدان أميركا اللاتينية بقائمة منفصلة:

http://www.soaw.org/article.php?id=205&cat=63

ب: عدد خريجي مدرسة الأمريكتين حسب جنسياتهم:

(Countries / Graduates (since 1946

Argentina / 931

Bolivia / 4,049
Brazil / 355
Chile / 2,405
Colombia / 8,679
Costa Rica / 2,376
Dominican Republic / 2,330
Ecuador / 2,356
El Salvador / 6,776
Guatemala / 1,676
Honduras / 3,691
Nicaragua / 4,693
Panama / 4,235
Paraguay / 1,084
Peru / 3,997
Uruguay / 931
Venezuela / 3,250

ج: أشهر الجرائم التي قام أو شارك بها خريجو مدرسة الأمريكتين:
إغتيال القس روميرو: تم التعرف على ٣ ضباط – ٢ منهم من خريجي مدرسة الأمريكان
إغتيال ٥ راهبات أمريكيات: تم التعرف على ٥ ضباط – ٣ منهم من خريجي مدرسة الأمريكان
إغتيال قادة عماليين: تم التعرف على ٣ ضباط – ثلاثتهم من خريجي مدرسة الأمريكان
مذبحة الجنكيلو: تم التعرف على ٣ ضباط – ٢ منهم من خريجي مدرسة الأمريكان
مذبحة المازاتو: تم التعرف على ١٢ ضابط – ١٠ منهم من خريجي مدرسة الأمريكان
إغتيال صحفي هولندي: تم التعرف على ضابط واحد – وكان من خريجي مدرسة الأمريكان
مذبحة لاهوجاس: تم التعرف على ٦ ضباط – ٣ منهم من خريجي مدرسة الأمريكان
مذبحة سان سيباستيان: تم التعرف على ٧ ضباط – ٦ منهم من خريجي مدرسة الأمريكان
مذبحة اليسوعيين: تم التعرف على ٢٦ ضابط – ١٩ منهم من خريجي مدرسة الأمريكان
للمزيد أنظر: صائب خليل: مدرسة الأمريكتين- قصة معمل لتفريخ الدكتاتوريات والسفاحين
http://www.al-nnas.com/ARTICLE/SKHalil/26usa.htm

(٤) صائب خليل - **نيغروبونتي: السجل الخطير لسعادة السفير**
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=20653

مؤتمر واشنطن و الدولة التي نريد

(كتبت في ١٥ كانون الأول ٢٠١١)

في المؤتمر المشترك بين المالكي وأوباما[1]، بدا الحديث ودياً جميلاً، لكن كان هناك الكثير بين السطور، مما يثير قلق المواطن العراقي على ما ينتظر وطنه وما يأمله من مستقبل له. دعونا نناقش الخطاب نقطة نقطة.

تحدث اوباما عن سرعة النمو في العراق، وقال أنه "في طريقه ليصبح في مقدمة (منتجي) النفط".

والحقيقة ان العراق لا يجب ان يريد ان يكون "في مقدمة منتجي النفط" بل ان يكون له إقتصاد متوازن، يستخرج نفطه ("يستخرج" هي الكلمة الصحيحة، فليس هناك أي "إنتاج" في الحقيقة) بالدرجة التي يحتاجها لبناء عقلاني لإقتصاده وتطوير شعبه، وليس ان يكون مثالاً آخر للنماذج الخليجية التي أهدرت ثرواتها في شراء الأسلحة وبناء أعلى العمارات، ودعم الأزمات المالية للبنوك الأمريكية والبريطانية، وبقيت متخلفة العلم والثقافة كما كانت منذ عقود وهاهو نفطها يوشك على الإنتهاء ولم تكد تتقدم خطوة في سلم الحضارة. فكثرة "إنتاج" النفط بلا تخطيط وتحديد ليست تطوراً بل بلاهة وتبديد ثروة البلاد وخيانة للأجيال القادمة. اننا نرى بوضوح أن من يقف في الصف الأول من منتجي النفط، دول لا تستحق التقليد.

وذكر أوباما ان "العراق يقيم علاقات إقتصادية وتجارية جديدة مع جيرانه".

لكن الحقيقة ان ليس هناك تأثير للولايات المتحدة سوى قطع العلاقات الإقتصادية بين العراق وجيرانه، وقد بدأتها بإيران، التي تضغط أميركا من أجل ان يشاركها العراق حصارها الظالم عليها. فبعد إقالة الوزير (رعد شلال) الذي كشف

تحكم بنك جي بي موركان بقرارات العراق الإقتصادية ودعا إلى علاقة إقتصادية قوية مع إيران، وقال ان العراق بحاجة إلى تعاون إيران في قطاع الكهرباء والتي كانت تبيعه المحطات والغاز والمواد الإحتياطية بنصف سعر الغرب، ألغيت العقود مع إيران وأعيدت العقود الإستغلالية مع الشركات الغربية. وكما أخبرنا الوزير ”الفاسد بلا دليل“، لم يسمح بنك جي بي موركان للعراق حتى بدفع ديونه مما اشتراه من إيران من كهرباء وغيرها، والآن يتظاهر أوباما بتشجيع العراق على علاقات إقتصادية مع جيرانه! بل لا يستبعد ان يتم الضغط على العراق، سواء بواسطة جي بي مورغان أو غيره لقطع العلاقات مع سوريا، وأية دولة لا ترتاح لها أميركا، وبالفعل عبرت بعض الشخصيات البرلمانية عن قلقها من هذا الأمر. ما تريده أميركا هو ان لا تبقى من علاقات ”الجيران“ إلا العلاقات الإبتزازية لأصدقاء أميركا، مثل علاقتنا النفطية المشبوهة بالأردن، وعلاقة التوتر مع حكومات الكويت والسعودية- الأمريكيتان بامتياز، إضافة إلى العلاقات الأخرى التي نعرف طموح أميركا بها.

أوباما: ”ستكون (علاقتنا) مثل العلاقات الحميمة التي لدينا مع الشعوب الأخرى ذات السيادة“.

إن استثنينا إسرائيل، فليس للولايات المتحدة علاقة ”حميمة“ مع أية شعوب، وإنما مع حكومات فقط. فالشعوب عموماً لا تحب أميركا وسياساتها ولا تريد علاقة معها وتثبت الإحصاءات سنة تلو سنة ان موقف الشعوب من أميركا موقف سلبي، وأنها تعتبرها الخطر الأكبر على إستقلال قرارها وسيادتها، وبالذات في البلدان التي تواجدت فيها قوات أميركية. وفي معظم الأحيان تجد تلك الشعوب ان حكوماتها تبتعد عن مصالحها حين تتعامل مع أميركا وإسرائيل، وبالتأكيد العراق ليس استثناءاً.

وإن كانت الولايات المتحدة قد فشلت في غرس قواعدها العسكرية ثابتة في العراق واكتفت بمركز تجسس عالمي أسمته ”سفارة“ فان دولاً أخرى فشلت في زحزحة تلك القواعد، وأدت مجرد محاولاتها للتخلص من التأثير الأمريكي إلى إسقاط حكومات منتخبة حتى في دول متقدمة كما في استراليا ١٩٧٢، واستقالة حكومات اخرى أنتخبت على أساس شعار إزالة القواعد الأمريكية كما في حكومة اليابان السابقة، فعن اي علاقات مع شعوب يتحدث أوباما؟ هل أن تلك الحكومات

قادرة على إقناع شعوبها بها أصلاً؟ الم تصل خيبة أمل الناس بأوباما نفسه حدها الأقصى، وكذلك هبط من سبقه إلى أدنى من ٢٠٪؟

أشار أوباما إلى ان العراقيين يبحثون عن ..''دولة للمواطنين وليس للطوائف''، وقال ''لذلك فنحن نتشارك لتقوية المؤسسات التي تعتمد عليها الديمقراطية العراقية.. إنتخابات حرة..''.

معظم الأحيان تجد تلك الشعوب أن حكوماتها تبتعد عن مصالحها حين تتعامل مع أميركا وإسرائيل. ومعروف لدى العراقيين ان المشاريع الأمريكية للعراق كانت مشاريع تقسيمية بامتياز وتهدف بالذات إلى "دولة الطوائف"، والإعلام العراقي الذي بناه الإحتلال ويموله مازال يبث سمومه لتفريق الناس، وآخر خبر كان عن شكوى محافظ كربلاء وتهديده قناة الحرة الأمريكية بالملاحقة القضائية لأنها اختلقت الأخبار عن الخلاف بين كتلتي أمل الرافدين ودولة القانون وإنها تضع صيغة الأخبار بما يلائم تلك الأجندات[٢]. وهاهو أبرز المرشحين للرئاسة الأميركية نيوت غينغريتش يصرح قبل أيام بمثل هذه الروح العدائية للعراقيين، ان الفلسطينيين ''شعب مختلق''[٣]

فهل هناك دولة أخرى تقودها مثل تلك النماذج النازية الشديدة الإحتقار لشعوب الدول العربية بالذات؟ هل توجد أمة أخرى يكون أهم مواضيع مرشحيها للرئاسة ما يقدمونه من دعم للنازية الإسرائيلية المحتقرة للعرب والإسلام؟ ولا يستبعد ان يجد العراقيون أنفسهم وفق المعاهدة تحت رحمة إدارات برئاسة مثل هذه النماذج، وقد استلمت مقدراتهم الأمنية والعسكرية والإقتصادية، فما العمل عندذاك؟ وحتى لو بقي الديمقراطيون، فهل تدل مشاريع بايدن، عراف المعاهدة، إلا على أنه يعتبر الشعب العراقي أيضاً ''مختلقاً'' من أجزاء يسعى إلى إعادة تقسيمها؟

أما المؤسسات الديمقراطية، فقد رأينا نوع العلاقة التي تريدها أميركا معها، حين أرسلت السفير ليضغط على تلك المؤسسات من اجل إبقاء البعثيين الممنوعين من المشاركة في الإنتخابات، وعن الإنتخابات الحرة. ورغم ذلك تشتد اليوم مع المعاهدة حملة شرسة لإسكات كل من يعترض، فتخرج له كالدبابير أصوات محمومة ليتهمونه بأنه مع البعث!! وقد علق أحد الكتاب على الوضع قائلاً: ما أشبه

اليوم بذلك اليوم الذي هتف فيه البعض: ''والما يصفق عفلقي'' ثم صار ''الما يصفق فارسي'' وهاهو من لا يصفق لمشاريع المالكي الأمريكية ''عفلقي'' من جديد، رغم كل الحقائق التي تدين أميركا وتؤكد علاقتها الوطيدة بالبعث! ولقد رأينا فضيحة استلام الجيش الأمريكي لصناديق الإقتراع سراً من المفوضية الفاسدة، ورأينا رئيس برلماننا يقطع البث عن الناس لكي لا تفتضح أميركا، فهي عنده أهم ما يجب حمايته، ليس على حساب وطنه فقط، بل حتى على حساب سمعته، وكل ذلك من اجل إيصال قائمة علاوي التي تضم اكثر البعثيين عدوانية ووقاحة، ورغم ذلك فمن لا يصفق لهؤلاء فهو المتهم بالبعث!

أوباما: ''سوف نجعل الظروف انسب للشركات للتصدير والإبتكار''.

صدق أوباما هنا..ظروف أنسب للشركات لتنهب البلد وتسحق فقراءه وتتلف بيئته، كما تدل كل تجارب الدول التي دخلتها تلك الشركات، خاصة ان لم تكن فيها بنية تحتية سياسية وإرادة حكومية كافية لمنعها من ذلك.

أوباما: ''سنقدم خبرتنا في مجال الزراعة والرعاية الصحية... ولتعميق تكامل العراق في الإقتصاد العالمي''.

في حقيقة الأمر، خبرة الزراعة هي أعطاء شركات تطوير النباتات المحورة جينياً، إحتكار النباتات الزراعية عملياً. ويمكننا ان ندرس ما حدث لفلاحي الهند من ويلات زادت من نسبة إنتحارهم بشكل كبير من جراء ذلك، لنعرف ما ينتظرنا من ذلك. أما في الصحة فهو يريد ان يأتي بتلك الشركات الوحشية التي حاربته طويلاً هو بالذات كما حاربت كلينتون قبله، من أجل منع تقديم التأمين الصحي لشعبه، ونجحت في إبقاء الشعب الأمريكي، الشعب الغربي الوحيد الذي لا يتمتع بتأمين صحي لعقود طويلة! وأما عن ''تعميق تكامل العراق في الإقتصاد العالمي'' فهو يعني بالضبط وضع العراق في مصيدة مالية مصرفية يمكن امتصاص ثرواته من خلالها بشكل هادئ، أو بشكل حاد في ''الأزمات'' التي تخلقها المصارف.

لقد بينت ''الأزمة المالية'' (وهي ليست أزمة، وإنما سرقة بنوك أمريكية للمال العالمي) ان تأثر الدول وخسائرها جراءها كان يتناسب طردياً مع درجة ''تكامل تلك الدولة في الإقتصاد العالمي''. وفي منطقتنا كانت الإمارات، لهذا السبب بالذات،

المتضرر الأكبر، وكادت تدخل في مرحلة خطرة على وجودها وسيادتها من جراء ذلك.

أوباما: ''نحن نستقبل المزيد من الطلاب و ''قادة المستقبل'' للدراسة وتكوين الصداقات''.

إنه يقصد بـ ''قادة المستقبل''، اللصوص المهندمون من رجال الأعمال واصحاب الشركات والإستثمارات كتلك التي تكلف العراق ١٢ مليار دولار بدلاً من ٨٨٠ مليون دولار في قطاع الكهرباء. إنها الطبقة الجديدة التي تسعى اميركا لتشكيلها في العراق بنشاط محموم، فهي تعلم من خبراتها السابقة ان مصالحها ومصالح تلك الطبقة الطفيلية تسير في خط واحد، وأنها ستجد في تلك الطبقة النصير الأكثر إخلاصاً، حينما يعي الشعب ما تكلفه علاقته بأمريكا ويسعى لتحديدها والسيطرة على مؤسساته بنفسه. وسيسعى الأمريكان إلى تسليم أمور العراق الحقيقية بيد ''قادة المستقبل'' هؤلاء، وخاصة من يبرهن أنه الأكثر إخلاصاً لأميركا.

أوباما: ''نظراً للتحديات المشتركة التي تواجهنا في منطقة سريعة التغيرات... إتفقنا على تكوين قناة اتصال رسمية جديدة بين مستشارينا الأمنيين''.

أية ''تحديات مشتركة''؟ من يخدع نفسه بتخيل ''تحديات مشتركة'' بين العراق وأميركا؟ أية أهداف مشتركة لدى العراق وأميركا في المنطقة أو في أي مكان في العالم؟ ألـ ''مستشارون الأمنيون'' سيكونون أداة أميركا للسيطرة على العراق وشعبه. وسيجمعون كل المعلومات عن كل فرد من افراد الشعب، وبصمة اصابعه ورسم حدقة عينه وخارطة كروموسوماته، لتكون تحت تصرف السي آي أي والموساد، مثلما هي إتصالاته التلفونية الآن. إنهم يفعلون ذلك مع شعبهم وشعوب دول أوروبا ''الصديقة''، فيتجسسون عليها لأنهم يعتبرون شعبهم وبقية الشعوب، الخطر الأكبر عليهم. هذه هي الحقيقة ولا توجد أية ''تحديات مشتركة'' بيننا وبينهم مثلما لا توجد بينهم وبين أي شعب من الشعوب. التحدي الوحيد أمامنا، كما هو أمام بقية الشعوب، هو في الإفلات منهم!

أوباما: ''عدد لا يحصى من العراقيين الذين قدموا أرواحهم، ... وحوالي ٤٥٠٠ امريكي قتلوا''.

الصحيح ان يقول: ’’عدد لم يحص‘‘، وليس ’’لا يحصى‘‘ لان اميركا كما يعلم المتابعون، منعت الإستمرار في إحصاء الضحايا العراقيين منذ السنين الأولى للغزو، فعددهم لا يهم أميركا، ولا يجلب سوى السمعة السيئة للإحتلال.

وإن كان أوباما قد بدا فخوراً في المؤتمر، باعتباره يجلب صيداً ثميناً للشركات التي تقرر فرصه الإنتخابية، فأن الأمر كان أعقد بالنسبة للمالكي. إنه يعلم ان أغلبية كبيرة في العراق تمكنت من فرض سحب القوات، ولا تثق بالأمريكان، و ان لا مصلحة للعراق في علاقة ’’الشراكة‘‘ القوية التي يقوم بتوريطه بها....

المالكي: ’’لم يكن احد يتخيل أننا سنتمكن من هزيمة القاعدة‘‘

’’القاعدة‘‘، هزمها جيش المهدي لوحده يوماً، فاضطرت أميركا لتحويل ما بقي منها إلى ’’صحوات‘‘، فكيف لا يتخيل أحد ان تتمكن دولة من هزيمتها؟ لا أرى هذا التضخيم إلا محاولة لتبرير السماح للولايات المتحدة بإدارة الشؤون الأمنية في البلاد تحت شعار التعاون ضد عدو مشترك، ولو وهمي.

وأشار المالكي إلى مجالات التعاون المختلفة، بضمنها ’’الجوانب التربوية‘‘

ولا نفهم لماذا يريد المالكي من الحكومة الأمريكية التعاون في المجال التربوي؟ أية تربية مميزة إيجابية قدمت الحكومات الأمريكية لشعبها لنريد نقل ’’خبرتها‘‘ إلى العراق؟ فوارقه الطبقية القصوى أم جهله بالعالم أم الإنحطاط المعروف في التعليم الحكومي (عدا مؤسسات الأثرياء) قياساً ببقية الغرب. هل نريد ان نقلد التربية التي أنتجت الرقم القياسي لعدد ونسبة السجناء في العالم؟ أم ان الأمر يتعلق بإزالة كل ما يفضح إسرائيل من كتب التاريخ؟

قال المالكي أنه بحث تفاصيل تنفيذ الإتفاقية في لجنة مشتركة عليا تحت رئاسة السيد بايدن ورئاسته شخصياً.

ولا ندري أولاً لماذا يساوي رئيس الحكومة العراقية نفسه بنائب رئيس، حتى ولو من الناحية الشكلية، واهم من ذلك ألم يجد هؤلاء ’’الأصدقاء‘‘ لرئاسة تلك اللجنة، شخصاً أنسب من الرجل الذي يفتخر بصهيونيته، والمعروف في العراق بمشاريعه التقسيمية المتتالية؟ لماذا لم يطلب المالكي وجهاً أقل قبحاً بالنسبة للعراقيين من وجه

بايدن؟ لقد علمته التجربة المرة، ان مثل تلك الطلبات لا ينظر إليها برضى من أميركا، فعندما طلب من بوش تغيير قائد القوات العسكرية الأمريكية في العراق لأنه ”لا يستطيع التفاهم معه“، طلب منه بوش ”أن يهدأ“!، وهكذا يتعامل الأمريكان مع ”أصدقاءهم“- بشكل متكافئ!

قال المالكي أنه ”يشعر بالحاجة إلى التعاون السياسي أيضاً... خاصة في القضايا المشتركة والأمور التي تهمنا كطرفين“

ما هي القضايا التي تتفق فيها سياسة العراق مع سياسة الولايات المتحدة لكي يتعاونا سياسياً؟ أولويات الولايات المتحدة، وأوباما بالذات معروفة هي حماية اعتداءات إسرائيل وتمكينها من تنفيذ توسعها المستمر بلا خشية من عقاب دولي. وكان قد ”تنازل“ لإسرائيل عن القدس، كأنه ورثها من أبيه، ووضعت أميركا دون غيرها الفيتو على إقامة الدولة الفلسطينية وانسحبت من اليونسكو وسحبت أموالها لأن هذه الأخيرة اعترفت بفلسطين. وعدا هذا تسعى الولايات المتحدة إلى إشعال الإضطرابات في المنطقة بمحاولات إسقاط حكومتي إيران وسوريا وجلب حكومتين عميلتين لها مكانهما، فاي من هذه الأهداف يشترك العراق في موقفه مع أميركا فيها ليتعاون معها في إنجازها؟

قال المالكي ان ”العراق بحاجة إلى الشركات الأمريكية لاستغلال العراق لثرواته بالشكل الأمثل. ... ونأمل ان يكون للشركات الأمريكية الدور الأكبر لتضخيم ثروتنا في مجال النفط والغاز وغيرها“.

لماذا يتكلم المالكي عن الأمر وكأنه يطلب قروضاً من أميركا؟ في العادة، رئيس الدولة صاحبة الشركات هو الذي ”يأمل“ ان تحصل شركات دولته دوراً أكبر، وليس العكس. ولم يخبرنا السيد المالكي ما هي ميزات الشركات الأميركية لكي يأمل ان يكون لها الدور الأكبر لتضخيم ثروتنا في مجال النفط والغاز.

ولكن قبل ذلك ما هو في راي الحكومة العراقية، ”الإستغلال الأمثل لثروات البلد“ وما هي الخبرة التي جعلتها ترى الشركات الأمريكية أنسب من غيرها لتنفيذه؟

لننظر إلى خارطة الإستكشافات النفطية التي تقدمها الشركات الغربية (التي

تمتلك أميركا معظم حصصها) في العراق والدول المجاورة، لنفهم رؤيتها للعراق. إننا نجد أمثلة كثيرة تثير الريبة، ولعل أوضحها، حسب ما أشار خبير النفط العراقي فؤاد الأمير وآخرين، ان الشركات تعمل بنشاط كبير على الجانب الآخر من الحدود العراقية في دول الجوار، وتكاد لا تقترب من الحدود من داخل العراق، إلا عند الحدود الإيرانية. أي ان الشركات تريد ان تعطي كل النفط في الحقول الحدودية المشتركة، إلى الدول الأخرى غير العراق، لأنها تعتبرها تابعة لها بشكل أكبر مما هو العراق.

ولننظر إلى "الإستغلال الأمثل" بالنسبة للشركات الأمريكية كما طبقته في منطقتها الحرة، كردستان، – حقول منتجة تحول إلى مناطق استكشافية وعقود مشاركة إنتاج وتعاقدات سرية لا تعرض حتى على برلمان كردستان. هذا ما نعرفه عن تجربة العراق مع الشركات الأمريكية، فهل هذا هو "الإستغلال الأمثل" لثروة البلاد كما يرى المالكي؟ أم هو ما جاء في عقود الجولة الرابعة من إجبار الحكومة على إبقاء معدل استخراج النفط بأقصى طاقته ودفع غرامة ان لم تفعل؟ هل تصرفات شركة أكسون موبيل وعقودها غير الشرعية في كردستان، ما يشجع المالكي للقول أنه يأمل ان تلعب الشركات الأمريكية الدور الأكبر في استغلال ثروة العراق؟ لقد نجح الشهرستاني في ردع تلك الكارثة التي حاقت بكردستان، حتى الآن، عن بقية البلاد، فهل المالكي بصدد تعميم الكارثة على العراق؟

النقطة الوحيدة التي رأيت المالكي كرئيس مستقل يتكلم فيها بمصداقية، حين تكلم عن سوريا. تلك النقطة تعطي الأمل بأن الرجل يمكن ان يقول "لا" احياناً ان اقتنع بها. ولأن البلدين تصرفا هنا بمواقف تعبر بصدق عن مصالحهما التي لا تلتقي في تقديرنا إلا ما ندر، نجد ان كل منها قد وجه إهانة واضحة إلى الآخر، ربما دون ان يشعرا. أقول لكم كيف.

حاول أوباما تسمية خلافه مع المالكي بـ "الإختلافات التكتيكية" ثم قال: "أنا متأكد ان السيد المالكي قرر كما تقتضي مصلحة بلاده وليس على أساس ما تريده منه إيران".

وفي الجملة إفتراض ضمني ان رئيس وزراء العراق قد يعمل على اساس

"ما تريده منه إيران"! وهي جملة مهينة في كل الإعتبارات. تخيلوا لو ان المالكي أجابه، ولو غمزاً: "وأنا متأكد ان السيد أوباما يعمل كما تقتضي مصلحة شعبه وليس كما تريده إسرائيل ان يفعل"! ألم تكن الدنيا ستقوم ولا تقعد مع أميركا؟ لكنها بقيت "قاعدة" ولم "تقم" مع العراق.

لم يفعل المالكي ذلك للاسف لكنه وجه إهانة أخرى أكبر إلى أوباما دون ان ينتبه – على ما أفترض - حين قال:

"نحن لسنا ضد تطلعات الشعب السوري لكن ليس من حقي ان اطلب من رئيس التنحي. .. لا نريد ان نمارس هذا الدور وأن نعطي لأنفسنا هذا الحق..".

وهذا لا يختلف عن القول لأوباما أنه ليس من حقك ان تفعل ذلك و أنك تمارس دوراً تعطي فيه لنفسك الحق بما لا حق لك به- التدخل في شؤون الدول الأخرى!

وكذلك عن سبب رفض أسلوب الحصار قال المالكي : "لأننا عانينا من الحصار والتدخلات العسكرية فإننا لا نشجع الحصار، لأنه يجهد الشعب ولا يجهد الحكومة". وهو بهذا يتهم الولايات المتحدة ويشير إلى ما فعلته بالعراق، ويذكرنا بالنصف مليون طفل، التي كانت ثمناً مقبولاً للسياسة الأمريكية، كما قالت مادلين أولبرايت، وما تفعله حتى اليوم بدول أخرى مثل كوبا وإيران وسوريا وكل دولة تخرج عن طوعها. إن مناقشة القضية السورية كان الجزء الوحيد الحقيقي، والذي كشف حقيقة التناقض بين مصالح الولايات المتحدة والعراق.

وإحتار أوباما في جواب سؤال عن عدد منتسبي السفارة الذي يبلغ ١٥ الف وفيما إذا تمت مناقشة تخفيض هذا العدد باعتباره يثير إشكالات لدى الناس في العراق. وبعد ان أبدى أوباما تفهمه لمشاعر العراقيين قال أنها الحاجة لحماية الدبلوماسيين والمدنيين. في الوقت الذي يعلم الجميع فيه أن هذا كذب وأن هذا الرقم الكبير بسبب عدد هؤلاء "الدبلوماسيين" و "المدنيين" الذين لا يعلم احد ماذا يفعلون، وليس بسبب حمايتهم فقط. وقارن أوباما البعثة الأمريكية بتلك التي في الدول الكبيرة المهمة، وهنا كان يكذب بوضوح أيضاً، فليس العراق دولة كبيرة، وأعداد سفارته في العراق لا تقارن بسفارته في أكبر دولة في العالم، بأي شكل من الأشكال.

يذكر العراقيون ان معاهدة ٢٠٠٨، سميت في البداية بمعاهدة الصداقة، وبعد أحتجاجات شعبية عراقية شديدة، تحول إسمها مرات عديدة ليستقر على الإسم المتواضع الخجول: ''إتفاقية سحب القوات'' وهو ما اعتبره أحد الكتاب المؤيدين لبقاء القوات بشدة، (عبد الخالق حسين) إسماً ''مهيناً''، لكنه كان يتجاهل أن هذا الإسم كان ضرورياً لإقناع العراقيين بأن المقصود هو طرد الأمريكيين وليس إبقاءهم. واليوم يحاول السيد المالكي وأوباما تسويق علاقة ''صداقة'' من خلال أختراع ''مصالح مشتركة'' و ''إهتمامات مشتركة'' و ''القاعدة'' و ''الجوانب التربوية'' و ''تضخيم الإقتصاد'' وكلها عبارات لا يستطيع أحد ألبرهنة على ان اي منها يمتلك اية مصداقية. ولهذا تقوم حملة نشطة لدعم إعلامي للمالكي وإسكات الأصوات المعترضة على الإتفاقية لكي لا تواجه هذه ما واجهته إتفاقية ''الصداقة'' السابقة.

والحقيقة ان على المالكي ان لا ينزعج من الأصوات المعارضة، فالإستسلام شبه التام لإرادة أية دولة أخرى، سوف لا يستدعي إلا تمادي تلك الدولة في الضغط عليه لكي يستسلم أكثر، ولدينا في السادات وحسني مبارك وعباس خير أدلة. ولن تنفع العبارات المراوغة لإخفاء ذلك الإستسلام. وكلما استسلم أكثر وخسر شعبتيه، وجد نفسه تحت رحمتهم وضغطوا عليه أكثر، وهكذا في سلسلة من الضغط والتنازل لا تنتهي سوى بالكوارث له ولدولته.

أتمنى ان يعي المالكي وحزب الدعوة والإئتلاف، تلك الحقيقة، ويضعوا حدوداً واضحة للعلاقة قبل فوات الأوان، وأن يتدربوا على قول ''لا'' واضحة عندما يتطلب الأمر، وأن يجعلوا الناس تشعر أنهم قادرين على قولها بالفعل وليس لأغراض إعلامية. فالشعب الذي اعترض بشدة على الإتفاقية السابقة، والذي منع تمديدها رغم ضغط أميركا، مازال يقف موقف الريبة من هذه الدولة، وسوف يخسره المالكي ان فهم الشعب أنه أعطى الأمريكان كل شيء مقابل إخلاء قواعدهم.

كخاتمة نقول أنه صحيح ان تسويق ''صداقة'' أمريكا بدون جيوشها وعصابات ''بلاك ووتر'' على أرض العراق، أقل صعوبة، لكن أميركا ما تزال تتبع سياسة شديدة العدائية للشعوب العربية وللعراق بالذات، ولم تقدم اية بادرة حسن نية طيلة السنوات الثمان الماضية من سيطرتها على البلد، ولم تكسب سوى كره الشعب

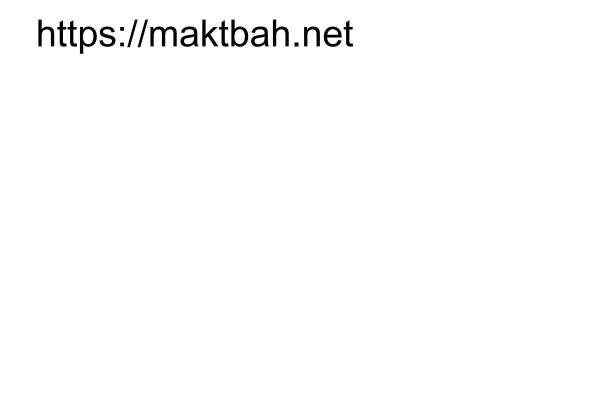
العراقي، ولا يوجد ما يبرر التفاؤل بأن الحال سيتغير نحو الأفضل. هذا إضافة إلى حماسها لسياسة رأسمالية متطرفة القسوة على الفقراء، بعيدة عن حاجة الشعب العراقي. أميركا لم تقدم اي مؤشر يدعو للثقة، والمالكي يبدو مندفعاً، ولا يضع أية حدود أو شروط لتلك العلاقة الخطيرة على مستقبل العراق، والتي تهدد بتحويله إلى إمارة خليجية ذليلة، تفتخر بتطور أسلحتها التي تشتريها وارتفاع فنادقها، وتعطيها الأولوية على مدارس فقرائها التي مازالت من الطين والصفيح.

إننا لا نريد دولة مثل هذه! نريد دولة حقيقية تعتني بشعبها ومستقبله ولا تتصرف بصبيانية وكأنها في مسابقة جينيس للأرقام القياسية. نريد دولة لا تشتري الطائرات الحربية كلما بقي لها بعض المال الذي يمكن به ان تؤسس شيئاً لأجيالها، دولة لا تحتاج لأخذ إذن من بنك أجنبي لشراء شيء من اية دولة تريد، ولا تقدم معلومات مواطنيها لدول أجنبية، خصوصاً تلك التي لا يثق بها مواطنوها، ولاتتحجج بالقاعدة والخرافات من أجل ذلك. نريد دولة يمكن ان يفتخر بها مواطنها لإهتمامها بمصالحه المباشرة وليس تكنولوجيا النانو للتجسس، فهل تستطيع إرساء أساس تلك الدولة ايها السيد المالكي؟ عندذاك سنضعك في قلوبنا و فوق رؤوسنا!

(١) http://www.whitehouse.gov/photos-and-video/video/2011/12/12/president-obama-s-press-conference-prime-minister-maliki#transcript

(٢) http://qanon302.net/news/news.php?action=view&id=10380

(٣) http://www.alalam.ir/news/891124



السفارة كتعبير عن الصداقة

(كتبت في ١١ كانون الثاني ٢٠٠٩)

قال الرئيس طالباني في حفل إفتتاح ''السفارة'' الأمريكية ''ان هذه البناية ليست مجمعا للسفارة فقط بل رمزا للصداقة العميقة بين شعبي العراق وامريكا''.

لطالما تساءلت مثل بقية العراقيين: لماذا هذا الحجم الهائل؟ يريد الطالباني أن يقنعنا أنه يعبّر عن مقدار الحب الذي يكنوه لنا!! إنهم يحبوننا إذن اكثر بكثير من حبهم لإسرائيل؟ ومن حبهم لبريطانيا و...كل دول العالم؟ إن عمق صداقتهم لنا يعادل ستة مرات بقدر عمق صداقتهم لكل الأمم متحدةً!

كم ظلمناهم هؤلاء الأمريكان إذن وأسأنا الظن ببلاك ووتر وأبو غريب وحديثة والرمادي والفلوجة ووو...! إنهم يحبونا رغم اننا ضربنا رئيسهم بحذاء منتظر، ونحبهم رغم احتفالنا بحذاء منتظر؟ هل هناك برهان أكبر من هذا على ان الحب أعمى...؟

يصطاد جنودهم مواطنونا وهم يصرخون بهستيريا: ''واو...إنها كحفلة صيد الديكة!!'' ورغم ذلك نحبهم!!!

٨٢٪ منا يريد ''بشدة'' خروجهم، ويؤيد ٤٥٪ منا قتلهم[١]، ورغم ذلك يحبوننا؟ قادر على كل شيء قدير...!

لم يكن هناك إذن ضرورة لتهديدنا وجعل المالكي يهددنا لكي نقبل صداقتهم! ما كان الداعي لتخويفنا بسلب أموالنا وإرهابنا بالإرهاب وإرعابنا بإيران وترويعنا بالقراصنة لكي نوقّع؟

إنها فكرة رائعة على كل حال. رمز ينتصب في وسط بغداد ليذكرك بـ

''الصداقة'' الكبرى أينما ذهبت. أينما كنت تسوق سيارتك في مركز بغداد سترى ''الصداقة'' شامخة، مما سيجعل من التجول في بغداد شفاء للقلب ينظفه من الكراهية والأحقاد وقد يأتي بعض السواح للإستشفاء (لكن يجب ان تنتبه جيداً ان لا تقترب من ''الصداقة'' أكثر من اللازم، فكما تعلم فأن ''من الحب ما قتل''!).

وحين تصل إلى بغداد بالطائرة فأن ستلاحظ بلا شك من السماء ''صداقة'' رمادية كبيرة، أكبر من مساحة دولة الفاتيكان، تبرك على قلب بغداد، عفواً تستقر في قلب بغداد!

خرتيت كونكريتي هائل له ألف عين وألف أذن ومسلح من اقدامه إلى أذنيه ويبلغ سمك جلده ١٥ قدماً من الكونكريت المسلح وترتفع على جوانبه وعلى مسافات متقاربة أبراج مراقبة، يحتلها قناصة مشاة البحرية، وتتولى مسؤولية الدفاع عنه قوة خاصة يبلغ قوامها ١٠٠٠ عنصر أمني، ولا تزيد مساحة النوافذ على ١٥٪ من مساحة الجدران لكي تكون منيعة من قذائف الهاون! ذلك هو صديقنا الجديد!

المتحدث باسم البيت الأبيض Justin Higgins يعلق على حجم السفارة والعدد الكبير للموظفين بالقول: ''إنه دلالة على طبيعة العمل الذي يواجه الولايات المتحدة هنا''.!!

كلفة الخرتيت الدال على ''طبيعة العمل الذي يواجه الولايات المتحدة'' في العراق قاربت ثلاثة أرباع المليار دولار وإبقاؤه على قيد الحياة سيكلف مليارا في العام، ويقول مجلس الشيوخ ان كلفته كانت بسبب صعوبة إقناع الدبلوماسيين الأمريكان بالقدوم إلى بغداد! لا غرابة ان لايفهم الدبلوماسيون معنى الصداقة! لسنا وحدنا إذن من يعجز عن فهم هذا التعبير الكبير عنها، فحتى معلق ''فوكس نيوز'' أصيب بالهذيان على ما يبدو وقال: بأن هذا ''الحجم الضخم ربما يؤشر انقطاعا عن واقع الحال على الارض في العراق''.

يبدو أن فوكس نيوز التجارية لا علاقة لها بالفن ولاتفهم المغزى من نصب ''الصداقة'' هذا، فهو يجمع المدرسة السريالية وأدب ما بعد الحداثة ومسرح اللامعقول في أعجوبة فنية واحدة!

أحشاء الخرتيت مجهزة بكل ما يحتاج سكانه: عمارات تضم ٦١٩ شقة ومراكز استجمام ودار تجميل وصالة للرشاقة ومسبح وناديا فاخراً، محطة إطفاء، مدارس، محطة توليد طاقة، محطة مياه شرب، محطة صرف صحي، محطة اتصالات هاتفية خارجية مستقلة: كل شيء من أجل أن لا يحتاج سكان الخرتيت .. الذين سيصل عددهم الى بضعة آلاف، إلى أي تعامل مع الناس خارجه، والذين يكنون لهم تلك الصداقة العميقة!

نحن طبعاً لن نسألهم عما يفعل هؤلاء، فنحن مشهورون بثقتنا بأصدقائنا حتى لو تجسسوا علينا او أساءوا إلينا. إننا نعاتبهم احياناً كما فعل محمود عثمان حين قال ''أن العراق وأمريكا ترتبطان بعلاقات جيدة لا حاجة الى تجسس بعضهما على البعض''. ونحن نجد ان السيد عثمان محق في ذلك فقد يسيء البعض فهم دوافع التجسس كما أساء علي الدباغ فهمها حين قال بأنها ''تعكس انعدام الثقة'' في المؤسسات الأمريكية التي ''تستخدم للتجسس على أصدقائها وأعدائها بالطريقة نفسها''.

وقد أشارت صحيفة لوس أنجلس تايمز إلى هذا التشابه بالمعاملة حين نقلت عن مسؤولين عسكريين امريكيين ان الولايات المتحدة تتجسس على الجيش العراقي، وأن اقمار تجسس استخدمت في تعقب حركة القوات العراقية، وانها ''عمدت الى استخدام اقمار تجسس مخصصة في العادة لرصد الاعداء، في مراقبة تحركات الجيش العراقي''. وقال جون بايك، مدير موقع الامن العام، وهو موقع الكتروني متخصص بالاستخبارات والقضايا العسكرية، ''اعتقد ان ليس لدينا ثقة تامة في تسلسل قيادتهم، او في رغبتهم بابلاغنا ما سيقومون به''

السفير كروكر قال في افتتاح السفارة ''تطور العراق الجديد يأخذ وقت عمل طويل جدا، لذا نحن في حاجة الى البقاء'' البقاء؟؟؟ إنها كلمة تثير القشعريرة لدى العراقيين...لكننا سنتعلم ان نتقبلها بسهولة مع الوقت!

علينا أيضاً ان نتعود حسد الحساد على نملك ولا يملكون، خاصة وأننا ''شعوب حسودة'' كما شرح لنا شاكر النابلسي يوماً قبل أن يرحم الله العالم منه[٢]. وصف مهندس معماري اعمته الغيرة، رمز صداقتنا بأنه: ''عبوس، أشبه بثكنة، لا روح فيه، أعمى لا يرى أحوال الناس من حوله، أصم لا يسمع نداءات العالم، خالٍ من

أدنى مراعاة للذوق العام، وهو أكثر قبحاً من الهندسة المعمارية للنظم الشمولية، ويختصر بذلك مكانة أمريكا في النفوس. ويضيف: هذه ليست هندسة معمارية، إنها إهانة لعمارة مدينة تزخر بالحضارة، إنه وحش''. وقال ديبلوماسي غربي لايقدر الفن أيضاً: ''هذا ليس مكان للدبلوماسية''. وقال عنه ''ربيع الحافظ'' من قهره وغله: ''هو بنظامه الهندسي وتحصيناته يعلن بأعلى صوت: هنا ميدان معركة مستمرة، هو كالجندي الذي لا يضع عن رأسه القبعة الفولاذية الثقيلة لأن معركته لم تنتهِ''..

وكتبت صحيفة ''ذي اوستراليان The Australian '' الأسترالية التي لا تفهم في رموز الصداقة بأن ''سفارة واشنطن العملاقة ستبقى رمزا فاعلا لسلطة الولايات المتحدة في العراق''. وقالت ان ''الحصن الأمريكي في بغداد سفارة للعزلة وليست للتواصل''.

ويمكنكم استفشاف الغيض في أقوال جين لوفلر في تلك المجلة:

- مبنى السفارة الأمريكية الجديد في بغداد لا يعكس أية ثقة بالعراقيين ولا أي أمل بمستقبلهم..

- السفارة الأمريكية بعزلتها واستحكاماتها تشبه القلاع الصليبية وتمثل تحولاً كبيراً في مفهوم الدبلوماسية..

''على الأرض التي كانت في الماضي متنزها عاماً، يرتفع بناء مجمع محصن هائل الحجم. هذا البناء المحاط بالجدران المنيعة والمعزول تماما عن بقية أجزاء العاصمة بغداد، يبدو شبيها بالقلاع الصليبية''

''لن يجد الأمريكيون الذين يعيشون في المجمع سببا يحملهم على مغادرته، ....إلا ان فكرة وجود سفارة بهذا الاتساع وبهذه التكلفة وعلى هذا القدر من الانعزال عن الأحداث الجارية وراء جدرانها ليست بالضرورة مدعاة للتباهي أو الاحتفاء. فالسفارات، من وجهة النظر التقليدية على الأقل، تصمم في الأساس لتوسيع التعامل مع أوساط البلد الذي تقام فيه، ويقوم الدبلوماسيون بزيارة مكاتب موظفي حكومة ذلك البلد، والتسوق في أسواقه المحلية، وإرسال بدلاتهم إلى المصابغ المجاورة، وإقامة العلاقات الاجتماعية مع وجهاء البلد والاختلاط بجمهوره، فالدبلوماسية ليست

من بين الأعمال التي يمكن ان تدار بأجهزة التحريك عن بعد، ولا بد من ممارسة الاحتكاك المباشر لبناء الثقة بالولايات المتحدة وتشجيع القيم الديمقراطية، وإلا، أمكن الاستغناء عن المقرات الدبلوماسية الأمريكية التي يزيد عددها على ٢٥٠ في جميع أنحاء العالم".

إنه نفس الرأي الذي يحمله ستيف كاشيت، نائب رئيس رابطة الخدمة الخارجية في أميركا ولا داعي لتكراره.

ونقرأ في مكان آخر: "وبالاستناد إلى التصميم الإنشائي للسفارة، يبدو ان المخططين يفكرون بالشروط الملائمة لثغر متقدم على الحدود أكثر من تفكيرهم بمبنى مرتبط بالبيئة التي تحيطه".

ويقول ادوارد بيك، السفير الأمريكي السابق في العراق، ان "السفارة ستضم ألف شخص معزولين خلف أكياس الرمل، ولا أدري كيف يمكنك ان تمارس الدبلوماسية بهذه الطريقة".

كذلك تكتب «واشنطن بوست» ان "مجرد ذكر اسم السفارة الاميركية في بغداد، بات يثير غضب لورانس ايغلبريغر؛ فقد قال معلقا حول حجم سفارة الولايات المتحدة في العاصمة العراقية ان العدد الكبير من العاملين لا يساعد على سهولة العمل، ويرى ان هذا العدد الضخم من العاملين في السفارة غير مفيد. وأضاف قائلا انه من واقع خبرته الطويلة في العمل في وزارة الخارجية الاميركية، انه من الصعوبة بمكان إدارة سفارة بهذا الحجم. ويرى ايغلبريغر ان الولايات المتحدة تنفق أموالا على شيء من دون تقدير للفائدة المرجوة".

لكن احكام إيغلبريغر تبدو "متسرعة"، فهو يفترض أنه يعرف ماهو "العمل" المقرر لهذه "السفارة" و يفترض بذلك أنه يعرف ما هي "الفائدة المرجوة" وهو أمر مشكوك به!

بعد الهجمات المتكررة على سفاراتهم في نهاية القرن الماضي ووزارة الخارجية الأمريكية تنشط في استبدال مباني سفاراتها المصممة لتلعب دوراً "ثقافياً"، ، والتي تعتبرها "مكشوفة" وعندما كانت السفارات الأمريكية مفتوحة الأبواب بمبان

مصممة حسب ما تطلق عليه ’’تصميم السفارات القياسي‘‘، وقد استبدلت بنايات ١٤ سفارة في العام الماضي وحده، ولديها خطط لبناء ٧٦ سفارة أخرى وسوف تكون النتيجة تغييراً جذرياً في المشهد الدبلوماسي ليس في بغداد فحسب إنما في العديد من العواصم الأخرى.

إذن ستنتشر في كل عواصم العالم خراتيت ’’الصدقات الأمريكية الضخمة‘‘، لكن من المؤكد ان أي خرتيت لن يصل إلى حجم خرتيت عاصمة الرشيد لأعوام طويلة قادمة، فصداقتنا عميقة روتها الدماء والدموع والألام، وسفارة أميركا في بغداد، حتى ان لم تكن مناسبة ’’كسفارة‘‘ حسب راي البعض، لكنها بلا شك تخدم غرضاً أخر وتعبر عنه خير تعبير، وهو ’’الصداقة‘‘؟!

(١) http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_٤٣٦٨٠٠٠/٤٣٦٨١٨٦.stm

(٢) الأستاذ شاكر النابلسي ونظرية الحسد في تفسير التأريخ

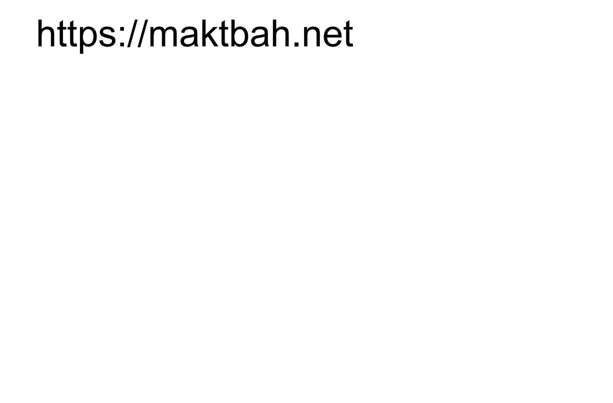
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=١٤٤٣٩٧

حجم السفارة الأميركية ببغداد يثير جدلا في واشنطن

http://www.alwatanvoice.com/arabic/content-77321.html

الفصل الرابع

الضغط الأمريكي لإعادة البعث إلى السلطة



تمهيد

تبحث أميركا في أي بلد وجدت نفسها فيه، عن أشد الناس حثالة وانحطاطاً، ممن يتوفر فيه ما يكفي من الذكاء والتعليم ليقوم بحكمه لحسابها. ومن أجل تحقيق وضع ذلك الشخص على رأس السلطة وحمايته ليقوم بمهمته، فإنها تلجأ إلى أساليب مختلفة لابتزاز الشعب الذي سيرفض ما اختارته له أميركا، ومنها تزوير الإنتخابات الذي برهنته الأحداث التي سترد في بعض مقالاتي التالية، وكذلك عملاؤها الموثوقون الذين يسيطرون على قيادة كردستان. وقد تضطر أميركا إلى خيارات وسطية حين لا تجد الفرصة الكافية للسافل الذي تفضله، لكنها تبقى تسعى من أجل إيصاله أو أمثاله إلى الحكم، ولن تقبل الحلول الوسطية بشكل نهائي ابداً.

ومن الأدوات التي تجدها أميركا في يديها اليوم الأمم المتحدة ومجلس الأمن، في وضع دولي تم ابتزازه بشكل غير مسبوق ليتبع إرادتها خاضعاً أو مرشواً، فلم يسبق أن وصل بين كل المتخاذلين الذين شغلوا منصب الأمين العالم للأمم المتحدة من يتصرف وكأنه يعمل في الخارجية الأمريكية مثل بان كي مون، إلا في حالات نادرة ربما وضعت لبعض التشويش على الصورة المخجلة. وتحول ميثاق الأمم المتحدة من ورقة عمل من أجل حماية السلم العالمي وحقوق الإنسان، إلى أداة للضغط على الشعوب من أجل إخضاعها للشركات الكبرى وعملائها.

وجدت أميركا نفسها في سلطة تامة على المؤسسة الأمنية والعسكرية في العراق المحتل، الذي حلت أجهزته السابقة، وصار القرار خاضعاً لها تماماً، فهي التي تقبل وهي التي تدرب وهي التي تقتل إن افلت الأمر من يدها ودخل شريف على الخط، كما حدث للواء مبدر الدليمي الذي قتل بطريقة لا يمكن أن تكون إلا من قبل

القوات الأمريكية كما أوضحت في مقالة لي.

ووجدت أميركا أيضاً جيشاً من الفاسدين ومن المدربين على الخضوع وحتى على الوحشية والتعذيب، والمتمثلين في نسبة عالية من بقايا البعث، الذين هرب لها ملفاتهم حلفاؤها وعملاؤها في قيادة كردستان وهي ملفات كافية غالباً لإبتزاز حتى من قد يرفض منهم العمل مع القوات الأميكية في مهمات غير شريفة. وقد أوكل إلى عميل إسرائيل العلني مثال الآلوسي مهمة "إعادة تأهيل البعث" ولا يصعب أن نقرأها : تجنيد البعث لحساب إسرائيل. لذلك كله رأت أميركا أن إعادة بقايا البعث، من أمثال أياد علاوي الملطخة يده بالقتل وربما التعذيب حسب بعض الشهود، إلى السلطة في العراق مع من تجده من أخلاق البعث في الفترة الصدامية خاصة، من أهم استراتيجاتها، ووجدت في الإرهاب وسيلتها المفضلة المجربة من قبلها في العديد من الدول التي وقعت تحت تأثيرها المدمر، خاصة في أميركا الجنوبية والوسطى، والتي أحرقها الإرهاب المدعوم والمنظم أمريكيا في عقد الثمانينات الأسود.

في مقالتي "أميركا تريد إعادة البعث للعراق بواسطة الفصل السابع!" (٢٠١٢) شرحت كيف استخدمت اميركا ورقة الفصل السابع للضغط على العراق من أجل إعادة البعث إليه عنوة، ومن أجل الضغط عليه لإقرار القوانين الإقتصادية التي تلائمها.

وفي مقالي الآخر شرحت "السيناريو المتوقع لإعادة الأمريكان للبعث إلى السلطة في العراق" (٢٠٠٩) حيث ربطت الموضوع بتجارب أخرى للشعوب في التعامل مع ضغوطات أميركا مثل الشعب الهولندي الذي أجبر على خيارات يرفضها تماماً ومنها تجهيز الناتو بقوات لأفغانستان. وبينت أن الأمريكان طالما أرادوا إعادة الفاشست إلى السلطة في البلدان التي حرروها، حسب ادعائهم، من نفس الفاشست، وأنهم إن لم يجدوا ما يكفي من رجال العصابات لحكم البلاد لصالحهم فأنهم يسعون إلى تدريب البعض للإنقلابات.

وفي الجزء الثاني (بعنوان "كيف سيحاول الأمريكان إعادة البعث إلى السلطة ٢\٣") أشير إلى اجتماع الأمريكان بالقادة البعثيين في تركيا رغم توسلات رئيس الحكومة المالكي بالكف عن ذلك، ثم تراجعت جميع الأطراف بعد فشل المحاولة.

وأكد كل من علي الأديب وأحمد الجلبي السعي الأمريكي لإعادة البعث للسلطة، كما يؤكده إصرارها على البعثي الأمني السابق أياد علاوي.

في الجزء الأخير من السلسلة ("أميركا تريد إعادة البعث؟ من يقول هذا الكلام؟") بحثنا الوسائل المتبعة من قبل الإدارة الأمريكية لتهيئة الجو لإعادة البعث، من بث الرعب في المجتمع العراقي، وتصوير البعث بشكل كاذب كشيء كبير ومخيف، والعمل على دفع السلطة إلى الإنحدار الشديد من أجل تشجيع الناس على قبول البديل الكريه، بل وحتى الضغط على البعثيين بالتعاون مع بعض الجهات البرلمانية لدفعهم إلى الإنظمام الى البرنامج الأمريكي.

وفي مقالة من جزئين (٢٠٠٧) حول نفس الموضوع، كان الجزء الأول ("الجزء ١ ـ قصة مدينتين مع "الحرس القومي": سوابق امريكية في إعادة الجلادين الى السلطة") شرحت العلاقة بين الضغوط التي مارستها أميركا على الحكومة العراقية لقبول إعادة ضباط الأمن والمخابرات ليحكموا الشعب، حسب تعبير حوزة النجف. وقد جئت بأمثلة مفصلة عن ممارسات أمريكية سابقة في إيران (الإنقلاب على مصدق) وفي أميركا الجنوبية، والمقارنة بينها وبين العراق.

وفي "الجزء الثاني ـ قصة مدينتين و"الحرس القومي": سوابق امريكية في إعادة الجلادين الى السلطة"، تستمر المقارنة:

فبينما كان العراقيون عند سقوط الدكتاتور يرقصون سعداء بممارسة حريتهم في الكلام وتشكيل الإحزاب وشراء مستقبلات الفضائيات وايضاً النهب، كانت الإدارة الأمريكية تعين الإرهابي الأكثر شهرة لديها في اميركا الوسطى كأول سفير لها في العراق ليأخذ وقته في الإتصال ببقايا الأمن الصدامي وترتيب المكان للمستقبل الذي رآه العراق خلال السنوات التالية ويرى تتويج نتائجه اليوم ....هذا الضغط للمصالحة والعفو العام لهما نظيريهما في الثمانينات التي جعلتها ادارة ريكان رهيبة لأميركا الوسطى كما للعراق. ونجد مثالاً على هذا الضغط في مقابلة لـ "آرياس" رئيس الهندوراس، بؤرة انطلاق إرهاب سفارة نيكروبونتي، لنيويورك تايمز حين قال:"لايمكن ان نتوقع من هندوراس ان تغلق معسكرات كونترا وتمنع التموين الجوي السري إذا لم يتفاوض ثوار ساندينستا على وقف لإطلاق النار مع رجال

الكونترا ولم يصدروا عفواً عاماً".

مثلها نقرأ من عمان - إن وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ومصر قرروا، خلال مباحثات منتجع (شرم الشيخ) المصري قبل يومين، رفض التعاون مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي. تضامناً مع جبهة التوافق!

وفي مقالتي "المستحيلات الأمريكية الغريبة ومؤامرات فرض حكومة تمدد المعاهدة على الشعب العراقي (٢٠١٠) تجد ملخصاً للمحاولات الأمريكية لتزوير الإنتخابات التي جرت عام ٢٠١٠ بحماس غير معتاد لأهمية الحكومة القادمة بالنسبة للإتفاقية المنتظرة لتمديد بقاء القوات الأمريكية والعلاقة بين البلدين.

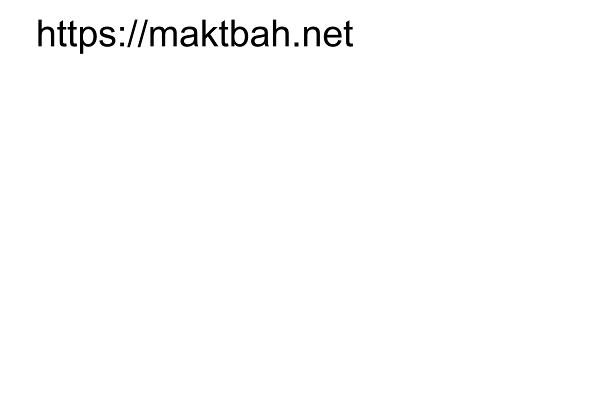
لم يكن الأمر سهلاً لأنه كان يصطدم مباشرة مع مصالح كتل سياسية كبيرة ولم يكن سهلاً هنا تقاسم الكعكة والتضحية بالعراق كما في الحالات الأخرى.

كتبت في تلك المقالة: "السفارة تتصرف بهستيرية غير معتادة في محاولة السيطرة على السلطة في البلاد...الإتفاق المباشر مع بقايا حزب البعث، وأجرت معهم أتصالات ومفاوضات عديدة، كان الأكثر افتضاحاً منها ما جرى في اسطنبول. وحين اعترض المالكي واحتج بأن هذا الموقف غير سليم وتدخل في شؤون البلاد، وتوسل قائلاً أن الأمريكان يجب أن لا يتعاملوا مع من تلطخت يده بدم جنودهم، قالوا له بصراحة، بأنهم مسؤولون، وتحت بنود الإتفاقية التي وقعها، عن الأمن في العراق وعن إنجاح العملية السياسية!!

ومن المحتمل تماماً أن الإدارة الأمريكية فكرت في حينها جدياً في إحداث انقلاب عسكري لإسقاط المالكي كحل أخير، فقد امتلأ الإعلام العراقي الموجه أمريكياً، بأخبار "عن مصادر مجهولة" تنسب إلى رئيس الوزراء تصريحات لم يقلها، وتثير الإحساس بأن الرجل يريد أن يقوم بانقلاب عسكري إن لم يكن الفائز في الإنتخابات. ومن الواضح أن تلك التصريحات المزورة تصلح حجة للإنقلاب عليه وتدبير قصة على أنه قام بانقلاب وأن القوات الأمريكية القت القبض على المتآمرين وأعادت الديمقراطية إلى البلاد، وسلمت علاوي إدارة الحكومة المؤقتة.

وفي المقالتين الأخيرتين من هذا الفصل نشرح السعي الأمريكي لحقن العملاء

في "حكومات الإنقاذ" من الناحية التاريخية في دول العالم الأخرى، وتشابهها الشديد مع حالة العراق، ثم عن علاقة تلك الخطة بالأجندة الإسرائيلية في العراق. وقد كتبت تلك المقالتين بعد إحتلال فرق الإرهاب الإسرائيلية المسماة "داعش" لمدينة الموصل.



الجهود الأمريكية لتزوير الإنتخابات العراقية – مراجعة لأرشيف ثري

(كتبت في ١٥ مايس ٢٠١٤)

المقالة التالية كانت ضمن مقالات عديدة كتبتها قبل أربع سنوات لفضح تزوير الإنتخابات السابقة. وهاقد جرت الإنتخابات الحالية وأشرفت عليها نفس الهياكل الفاسدة التي وضعتها الولايات المتحدة خصيصاً لهذا الغرض، واستعملت نفس الحاسبات ونفس هياكل الإتصالات المشبوهة التي ارتبطت بشركة "ناشطة" التي تعود إلى منظمة مجاهدي خلق كما كشفنا حينها، ويقوم بالعد نفس البرنامج الذي كتبته شركة غير معروفة في الإمارات العربية المتحدة (وكر الموساد) وهو ما لا يمكن ان يقبله أي بلد يحترم نفسه والذي يعني أن هذه الشركة ومن يقفُ خلفها هو من يقرر الأصوات ومدى التزوير بشكل مباشر ومدروس.

وقد أضيفت إلى تلك الإمكانيات الإلكترونية للتزوير، البطاقة الذكية، والتي هُلِّل لها على أنها ستمنع أي تزوير، وفي الحقيقة ان أي عنصر إلكتروني يتم إدخاله في الإنتخابات هو مصدر تزوير على نطاق واسع كما بينا في مقالات سابقة في حينها وأشرنا إلى حقيقة أن برلمان هولندا قد منع استعمال الحاسبات في الانتخابات بعد أن فشل الخبراء الهولنديون في إيجاد أية طريقة لمنع اختراقها وتزوير نتائجها، في الوقت الذي كانت تصر فيه مفوضية الإنتخابات بقيادة المحتال السابق فرج الحيدري على أن "الحاسبات لا تتحيز "!

لم نتابع الإنتخابات ومحاولات تزويرها هذا العام ليس لأنها تبدو أمينة بل العكس، كل شيء يؤكد أنها ستكون مزورة أكثر من أية انتخابات سابقة، إنما هو

اليأس من الوصول إلى أية نتيجة، فمحاولاتنا السابقة لم تغير أي شيء، وإن كانت قد فضحت تلك المؤامرات بشكل كبير، لمن يريد أن يعرف الحقيقة.

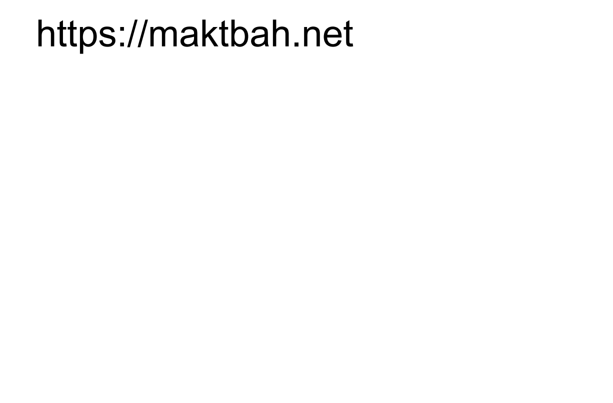
هذه المقالة كتبت ضمن تلك المحاولات وفيها مراجعة عامة لما حدث في تلك الأثناء، وقد تكون مفيدة كمراجعة أرشيفية للمواطن العراقي للإطلاع على تاريخ التزوير لإرادته، الذي مازال قائماً على قدم وساق، بل ويتطور في أساليبه. ونلاحظ في الخاتمة أني اتخذت نفس الموقف الذي اتخذه اليوم من المالكي رغم كل مساوئ حكمه، ففي الإنتخابات السابقة كانت عمليّات التزوير الأمريكية ضده، وفي الإنتخابات الحالية كان الآخرون كلهم أكثر سوءاً منه ومن مجموعته، برغم الخطايا الكثيرة التي يرزح تحتها. أكرر هنا آسفاً أن الشعب هو المسؤول عن هذه الحالة المؤسفة في فراغ الساحة السياسية من أية جهة يمكن أن يُعَوَّلُ عليها، وكانت مسؤولية الشعب قد تمثلت بعدم سعيهِ حتّى هذه اللحظة، لحظة الإنتخابات، إلى معرفة "أوادمه"، فقبل مثلاً بلا احتجاج، بأنْ يكون التصويت سريًّا في البرلمان، ولم تحاسب أية جهة من الجهات الشعبية، ممثليها في البرلمان على مواقفهم ولم تزعجهم بأية اسئلة عنها، بل اكتفى الجميع بالنقد العام للبرلمان كله، وهذا هو خير ما يتمنى المفسدون و المُرتَشون الذين يملأون مقاعده. إن مسؤولية هذا الخلل الهائل يقع على عاتق المثقفين العراقيين الذين تخلوا عن مهمتهم في إرشاد الشعب بأمانة إلى ما يحاك ضده، واكتفوا دوماً بنقد الطرف المقابل.

وفي ذهني في هذه اللحظة اسماء مثقفين شرفاء حقاً، لم يستطيعوا تجاوز طائفيتهم أوتحيزاتهم القومية أو الفكرية، ورضوا في أفضل الأوضاع بعينٍ عوراء، أنْ يقتصر النقد على الخصوم، فضاعت الأمور وضاع العراق، ومازال في طريق الضياع، ولا يبدو أن هناك ما يدعو للتفاؤل بتغيير إيجابي بل العكس، مادام تجاهل خطايا وأخطاء كلّ لجماعته مستمراً، ومادام الصالح العام ضائعاً، ومادام التصويت السري لا يثير الإهتمام والتمييز بين الشرف واللصوصية ليس أمراً مبدئياً، بل ورقة ضغط انتخابية لدى الجميع، ترفع في وجه المنافسين فقط.

هذه المقالة أدناه لا تمثل إلا جزءاً بسيطاً من أرشيف التزوير في الإنتخابات العراقية وهي واحدة من مقالات عديدة كتبتها في الموضوع في تلك السنوات، إضافة

إلى رسم العديد من الكاريكاتيرات. وأنا أنظر إليها فضلاً عن المعلومات التي فيها، كجهد يبين تراجع الأمل عندما نقارن بين الأمس واليوم. فرغم كل فضائح الأمس فقد كان هناك أمل وكان هناك جهد لفضح تلك الفضائح، أما اليوم فيخيم الصمت وفحيح الأكاذيب والتهم التي تهدف إلى النيل من المنافس فقط، وأصبحت الحقيقة العدو الأكبر للجميع، إلا إذا كانت عاهرة يمكن استخدامها كورقة ضغط. وصار قبول العملاء الصريحين لأشد أعداء الشعب وحشية أمراً شائعاً والكتابة ضده تثير الإستهجان والإنزعاج والتوبيخ أحياناً. إن من فشل في مهمته ليس فقط خليط الساسة العراقيين، بل ايضاً مثقفيهم الذين فشلوا حتى في تسليط الضغط اللازم لاحترام الحقيقة ولو بالحد الأدنى، واكتفوا بنقد "الآخر"حيث تكون فعالية جهودهم في حدها الأدنى، حتى إن اخلصوا للحقيقة فيما يكتبون.

إن مثل هذا الحال يشيرنا إلى المستقبل الذي يفترض أن نتوقعه لهذه البلاد، وهي تسير في طريقها للتحول إلى وكر آخر لاستخراج وتبذير النفط وانتاج الإرهاب لحساب أعدائها وأعداء البشرية، اسوة ببقية دول الخليج التي ابتليت قبلنا بما ابتلينا به اليوم وسارت على هذا الدرب لتتحول إلى زومبيات تتنفس في انتظار انتهاء نفطها لتحتضر، والمخطط لنا أسوأ بكثير من تلك الدول.



المستحيلات الأمريكية الغريبة ومؤامرات فرض حكومة تمدد المعاهدة على الشعب العراقي

(كتبت في ٢٧ آذار ٢٠١٠)

يواجه العراق قمة المؤامرة للإجهاز على الديمقراطية المترنحة التي يأمل الشعب ان يجعلها تقف على قدميها. وكعادتها، فأن أجندة الجهات المتنفذة في الولايات المتحدة بالنسبة للدولة التي تحتلها (العراق) كانت تقتضي تقويض الديمقراطية وتحطيمها، دون أن تدفنها.

إنها حالة التناقض التي طالما واجهتها تلك الجهات، فهي لا تجد مناصاً من الاستفادة من الخدمات التي يقدمها لها الشكل الديمقراطي لتبرير الغزو والاحتفاظ بجلد الخروف الذي يُسهِّل المؤامرات وخداع الشعوب، سواء في بلادها أم في الدول التي تسيطر عليها. تلك الشعوب التي تشخصها تلك الجهات بحق، باعتبارها العدو الأشد عداء وخطراً عليها، لذا كان عليها في كل مرة أن تجد الطرق التي تحفظ لها الشكل الديمقراطي من أجل التلفزيون، على أن يكون المحتوى يمثل أضعف وأكثر حالات الديمقراطية شللاً.

عندما تفلت الأمور، وينتخب الشعب ديمقراطية سليمة يصعب تشويهها، فإنها تعامل كما عوملت انتخابات فلسطين: إعادة التزام ودعم الجهات المهزومة ومحاصرة الديمقراطية ومنعها من أية إمكانية للحركة.

ولا يقتصر الأمر على العرب كما قد يتوهم البعض، بل يشمل هذا التأثير السيء لأميركا كل دول العالم. فقبل بضع سنوات، كانت أميركا تخرب الحكومة المنتخبة ديمقراطيًّا في أوكرانيا، بتنظيم شديد الكفاءة لـ "الثورة البرتقالية" لـ "يوشنكو" والتي

أسقطت النظام المنتخب. وقد لعبت المنظمات الأمريكية والأموال دوراً حاسماً في تنظيم التظاهرات وسقوط الحكومة المنتخبة التي لم تعجب أميركا.

لكن لم تمض أشهر قليلة حتى أدرك الأوكرانيون بأي فخ أسقطوا أنفسهم. لكن لم يكن لديهم أي مجال سوى إنتظار الإنتخابات التالية. وفي هذه الأثناء، لعبت الحكومة الأوكرانية الجديدة، الدور الموكل إليها من الولايات المتحدة في عرقلة تدفق الغاز الروسي الذي يمر من خلال أراضيها إلى أوروبا الغربية، خدمة للأجندة الأمريكية القاضية بوضع أكبر العراقيل الممكنة بين روسيا وأوروبا الغربية، بغض النظر عن المصالح الأوكرانية التي كانت المتضرر الأكبر من الأمر. قبل أسابيع قليلة، سقطت الحكومة المدعومة من أميركا برغم كل الدعم المستمر، وأعاد الشعب الأوكراني انتخاب نفس الحكومة التي تظاهر ضدها بعنف وحماس قبل بضع سنوات!

(ونحن اليوم نعلم بعودة ظهور المؤامرة المستمرة التي مزقت أوكرانيا هذه المرة وفصلت عنها جزءاً أساسياً وقد تفصل أجزاء أخرى – صائب خليل، مايس ٢٠١٤)

وقبل أيام (من تاريخ كتابة المقالة ٢٠١٠) كان هناك مؤتمر دولي لدعم حكومة مولدوفا الليبرالية الجديدة. وقصتها تكرار لقصة أوكرانيا، فقد تم إسقاط الحكومة الشيوعية المنتخبة وأجبروها على إعادة الانتخابات لتفوز الحكومة الحالية "الليبرالية". واليوم حصلت هذه الحكومة على حوالي ٣ مليارات من الدعم، وهو كم هائل بالنسبة لدولة يبلغ سكانها ٣ ملايين نسمة فقط، من أجل رشوة الشعب لتغيير خياراته.

وأمس تم إعلان نتائج الانتخابات العراقية ورفض إعادة العد، بالرغم من أنه لا يوجد في اعتقادي شخص واحد في العراق غير متأكد تماماً من أنّ تزويراً شاملاً للإنتخابات قد جرى لصالح إعادة علاوي إلى السلطة، وهو الرجل الذي فرضه الأمريكان في أول حكومة عراقية نصبوها بعد احتلالهم البلاد. أقول لا يوجد عراقي ليس متأكداً تماماً من هذا التزوير، بالرغم من ان هناك عدداً كبيراً من السعداء بهذا التزوير، برغم ما يعني ذلك من اخطار على بلادهم للأسف.

لم يكن هذا التزوير إلا القمة الأكثر وقاحة ووضوحاً في سلسلة من التزويرات

للديمقراطية العراقية وللإرادة الشعبية. وقد سبقتها بعض أعمال التزوير الأقل صلافة، وتمثلت بإجبار الجهات الفائزة على إقامة ''حكومة وحدة وطنية'' لتشمل من ترغب أميركا في حقنهم في الحكومة من أجل تأمين شلل تلك الحكومة، وخاصة في المجال الأمني والقرار السياسي، فابتكروا مجلس الرئاسة المختص بوضع الفيتو على أي قرار للبرلمان أو الحكومة. ولا يشمل ذلك القرارات التي لا تناسب الولايات المتحدة فقط، بل أي قرار يسهم في تحريك البلاد وإعطاء الحكومة شكلاً فعالاً. وقد عانى العراق من سنوات تلك الحكومة المشلولة أشد العناء. كذلك تمكن الأمريكان دائماً من ان يضعوا على رأس البرلمان، ''حصاناً'' ما يمرر ما يريدون ويعرقل ما لا يريدون ويجعل من البرلمان مسخرة للعراقيين، فيدفعهم لعدم الثقة بديمقراطيتهم ويجعلهم أكثر استعداداً للتخلي عنها وعن الأمل بها كهيكل حقيقي تصدر من خلاله القرارات السياسية المسيرة للبلاد، وقبول شكلها الذي تريد أميركا فرضه والتعود عليه كحقيقة واقعة. فبرغم كل جهود الإفساد الهائلة، بقي البرلمان، من بين السلطات الأخرى، أقرب الجهات إلى إرادة الشعب وأكثرها مقاومة لإرادة المحتل، برغم العديد من الهزائم، ولذلك كان لا بد من السعي لإفساده بشكل أكبر.

إلا ان المؤامرات لم تنجح دائماً، برغم دقة تخطيطها ورغم دعمها بإمكانات تجسسية وابتزازية وإرهابية ومالية هائلة. وحينما أتحدث هنا عن الولايات المتحدة، فإني أقصد هنا، العصابات التي ترسلها لنا الإدارة الأمريكية وجهاتها الأمنية والعسكرية، وليس الشعب الأمريكي. أقصد بهم السفير الأمريكي والقوى التي تعمل سراً تحت أمرة السي آي أي وبقية الجهات الأمنية السرية، هؤلاء الذين يضعون لأنفسهم كهدف أسمى، خلق ديمقراطية مشلولة وقبيحة وغير موثوق بها من قبل الشعب''. الولايات المتحدة'' مستعجلة جداً هذه المرة في الوصول إلى نتيجة حاسمة لصالحها، ليس فقط لأن ما يجري الآن يمثل حجر الأساس للشكل السياسي للعراق لزمن طويل فقط، وإنما أيضاً لأن الحكومة القادمة ستقرر موضوع سحب القوات، وهو ما يثير الرعب في تلك الجهات على ما يبدو. ومن أجل ضرورات إعلامية وسياسية مفهومة، فقد أكدت تلك السلطات مراراً وتكراراً، بأنها لا تنوي إطلاقاً تأجيل ذلك الإنسحاب. إلا أنّ النوايا لا يصعب معرفتها، فتلك السلطات التي كانت مصرة على توقيع معاهدات سرية (إن أمكن) لبقاء قواتها في العراق قبل سنتين،

ووصل الأمر إلى تهديدها للشعب، وقتل أحد ممثليه في البرلمان، وكان من أشد معارضي الإتفاق، والابتزاز والتضليل الذي حدث أثناء توقيع تلك المعاهدة وتمويه اسمها وتجزئتها إلى جزأين ليمكن إخفاء الجزء الأخطر، وإعطائها اسماً يزيف حقيقتها لتصويرها وكأنها اتفاقية تهدف إلى ''سحب القوات'' بينما كانت تهدف إلى إبقاء القوات أطول فترة ممكنة يتيحها الواقع السياسي في البلاد...الخ. كل هذا يبرهن بلا شك بأنّ الولايات المتحدة تعتبر بقاءها في العراق مسألة حياة أو موت لمشروعها الإستعماري النفطي في البلاد.

لقد فشل ممثل الولايات المتحدة في المفاوضات، السيد هوشيار زيباري، في فرض اتفاقية طويلة الأمد على العراق، ووصل التوتر حداً حرجاً للغاية، فاكتفى الأمريكان بما يمكن ان يحصلوا عليه: تمديد بقاء لسنتين، مؤملين أنهم سوف يتمكنون من فرض الحكومة العراقية التي سيتم معها التفاوض حول مسألة الإنسحاب عندما يحين موعدها.

ومن الواضح ان الأمريكان ليسوا سعداء جداً برئيس الوزراء الحالي، نوري المالكي، برغم أنه قدم لهم للأسف الكثير من التنازلات ودعم موقفهم في نهاية الأمر في توقيع الإتفاقية. لكنهم على ما يبدو قرأوا ان الرجل لن يمدد لهم الإتفاقية، برغم أنه قال إنَّه سيفعل إنْ كان الوضع الأمني يتطلب ذلك، وهو تصريح أحمق لا يمثل سوى دعوة للإرهاب الأمريكي أن يزيد نشاطه.

لذلك كله صارت السفارة تتصرف بهستيرية غير معتادة في محاولة السيطرة على السلطة في البلاد. محاولاتها الأولى كانت من خلال محاولات اتّصال مباشر مع بقايا حزب البعث، وأجرت معهم اتّصالات ومفاوضات عديدة كان البعض منها علنياً، وكان الأكثر افتضاحاً منها ما جرى في اسطنبول. وحين اعترض المالكي واحتج بأن هذا الموقف غير سليم وتدخل في شؤون البلاد، وتوسل قائلاً إنَّ الأمريكان يجب ان لا يتعاملوا مع من تلطخت يده بدم جنودهم، قالوا له بصراحة، بأنهم مسؤولون، وتحت بنود الإتفاقية التي وقعها، عن الأمن في العراق وعن إنجاح العملية السياسية!!

لكن المالكي، والذي كان قد أصدر تصريحات أرعبت ناخبيه والشعب العراقي عموماً حول التصالح مع البعث، عاد يرفض إشراك البعث في السلطة بقوة وشدة،

بعد أن لمس ردود فعل الشارع العراقي على ذلك. السفارة الأمريكية أيضاً، لمست صعوبة تمرير محاولتها من هذه النقطة، فتراجعت بشكل مثير للسخرية، ليس عن مشروعها فقط، بل ادعت أنها لا تريد عودة البعث وأنها تعتبرهم إرهابيين، الخ. وكررت تلك المواقف كثيراً في الإعلام، لغسل الصورة التي أخذت عن موقف أميركا لدى الشعب العراقي.

إنتظرت الإدارة الأمريكية فرصة أفضل لإختراق الحكومة وفرض البعث عليها. وقامت بهجومها الثاني في محاولة فرض صالح المطلك وجماعته برغم وجود نص دستوري يمنع ذلك، وبرغم ادعاء الإدارة الأمريكية والسفارة أنها لا ترغب في عودة البعث. وألقت السفارة بثقلها في تلك المحاولة بشكل غير معهود. وحين لم تجد طريقة لفرض قبول عملائها من بقايا البعث والصداميين الذين وجدوا فيها سيداً جديداً، وفشلت في فرض إصدار قرار بالسماح لهم بالمشاركة لشدة وضوح التهم الموجهة لهم، ولشدة صراحة نص الدستور، ولشدة التوتر الشعبي المضاد لمثل هذه الحركة، اجتمعت السفارة وابتزت اللجنة القضائية لهيئة المساءلة وأجبرتها على عدم اتخاذ قرار بمنع صالح المطلك ورفاقه من المشاركة في الإنتخابات.

لكن المالكي وحكومته وقفا لأول مرة في التاريخ بشكل علني وواضح بالضد من الإرادة الأمريكية لأنها كانت تقف تماماً بالضد من مصالحهم، ولعبت هيئة المساءلة أيضاً دوراً حاسماً في إصراراها على موقفها، وهو ما لم تعهده الولايات المتحدة في أية جهة عراقية في الماضي. إستطاعت هذه الجهات العراقية أن تفرض تطبيق الدستور، وتراجعت الهيئة القضائية عما تحججت به سابقاً من ''صعوبات'' وضيق وقت في إصدار القرارات، وتبين أن تلك القرارات لم تكن ''مستحيلة '' كما تم تصويرها بضغط الأمريكان.

في هذه الأثناء، فضح الأمريكان خططهم وفضح الهاشمي نفسه حين قام بزيارة للولايات المتحدة قابل فيها عدداً كبيراً من المسؤولين الكبار، بينهم أوباما وكلنتون، وحين عاد سارع بالتصريح، وبدون مناسبة، بأنه من الضروري إعادة النظر بموضوع الإنسحاب الأمريكي العسكري وموعده!!إنّ إفلات مثل هذه التصريحات المتسرعة يجب أن تعتبر نعمة للشعوب يمكن أن تستنتج من خلالها ما

يحاك لها في الظلام!

لكن مرة أخرى يفشل الأمريكان ويضطرون إلى انتظار فرصة أخرى لفرض البعث وعلاوي. وكانت الانتخابات، وربما اعتبرها الأمريكان الفرصة الأخيرة، فألقوا ثانية بثقلهم الإعلامي والتقني والتجسسي والمالي وكل عملائهم من الدول العربية في سبيل إنجاح فريقهم الإنتخابي. ولم يكتف هؤلاء بإرسال فرق من آلاف خبراء الانتخابات تعمل لحساب الجهات المحسوبة عليهم بلا مقابل، أحدهم كان مدير حملة أوباما نفسه، لم يكتفوا بذلك، ولا بكل التركيز الإعلامي لوسائل الإعلام العراقية والعربية التي تحت تصرفهم، بل قام أياد علاوي بزيارة سريعة للملكة العربية السعودية وتفاوض من بين من تفاوض معهم وتفاهم، مع المخابرات السعودية – وكر التآمر الأمريكي الأكبر في البلاد العربية.

وفي هذه الأثناء كان الجهاز السري للولايات المتحدة يعد العدة مع مفوضية الإنتخابات وممثل الأمم المتحدة، وكلاهما عمل كموظفين لدى السفارة الأمريكية وبشكل يثير تقزز أي أنسان له بعض احترام لنفسه. وكانت الإستعدادات تجري لتزوير الإنتخابات بأشكال متعددة، ومراحل مختلفة، فالمحاولة يجب أن لاتفشل هذه المرة وبأي ثمن. تم شراء عدد هائل من البطاقات الإحتياطية، بلغ ٧ ملايين بطاقة، فضلاً عن طبع عدد كامل من لهم حق الإقتراع، أي بتوقع أنْ يتم الإنتخاب بنسبة ١٠٠٪، فضلاً عن تلك البطاقات الإحتياطية التي تبلغ ٣٥٪ من عدد الناخبين والمخالفة للمقاييس الدولية التي تشترط أنْ لايزيد ذلك عن ١٠٪. أي أنّ نسبة البطاقات المطبوعة كانت تساوي ١٣٥٪ من عدد الناخبين الكلي. وإن حسبنا أنّ نسبة المشاركة كانت أقل من ٦٥٪ (إن صدقنا كل الأرقام) فإنّ عدد البطاقات المتوفرة للمفوضية كان أكثر من ضعف عدد المشاركين في الانتخابات!

ثم بدأت الانتخابات، ومارست الكتل الكبرى كلها، كل ما أوتيت من قدرة لتحصيل أكبر عدد ممكن من الأصوات، سواء بطرق شرعية أم غير شرعية. إفتضحت رشاوى قدمت للمواطنين من جهات مختلفة، ووصلني أنّ طائرات سمتية كانت تلقي بمنشورات تهديدية للناس أنْ لا تنتخب ”العراقية“ أو ”التيار الصدري“، وهو ما أشار إليه أياد علاوي محتجاً. ومُنِع ممثلو الكيانات الصغيرة من دخول

المراكز الإنتخابية كما أشار إلى ذلك الحزب الشيوعي العراقي ''قائمة اتحاد الشعب'' في الوقت الذي كان فيه ممثلو الكيانات الكبيرة يسرحون ويمرحون في تلك المراكز. وهُدِّدَ ممثلو الكيانات الصغيرة واضطروا إلى الهرب من بعض المراكز لتُنهَب أصواتهم. لم يكن هناك الكثير من الشرفاء في هذه الانتخابات للأسف، بل يمكننا القول إنهم كانوا نادرين!

لكن الضربة الأكثر قذارة كانت تنتظر الجمهور العراقي لدى المفوضية وأثناء عدها للأصوات. بدأ الأمر بهجوم إعلامي ترهيبي من جانب القائمة العراقية متمثلاً بأياد علاوي والنجيفي وبقية الشلة. وصاروا يهددون ويتوعدون في حالة تزوير الإنتخابات، مما دفع بالجهات الأخرى إلى أنْ تؤكد أنّ الانتخابات جرت وأن العد يجري بشكل سليم ومضمون، وهو ما كان يهدف إليه أعضاء العراقية المتظاهرون بالغضب من التزوير ضدهم للتغطية على تزويرهم. وفي هذه الأثناء كانت المفوضية بالتعاون مع فريق من الأمم المتحدة، وباستخدام شركة ترتبط بأشخاص ذوي علاقة بمنظمة مجاهدي خلق يدخلون النتائج إلى حاسبات لا يدري أحد سوى الله و ''الراسخين في العلم'' ما يدور في داخلها، ولا يعلم أحد أي برنامج يسيرها. واستمر العد، وإذا بالمفوضية المشبوهة تكرر فضيحتها السابقة وتمتد عملية العد طويلاً طويلاً، كما لا تمتد أية انتخابات أخرى في العالم. ويتم إعلان النتائج الجزئية بين فترة وأخرى، وفي هذه الأثناء كانت أجهزة التجسس تجس النبض العراقي في الشارع ولدى الأحزاب لتحاول ان تحسب الدرجة الأمثل الممكنة في التزوير دون إثارة فضيحة ورد فعل، وانتظار الإعلان عنه إلى التوقيت المناسب للمواجهة النهائية.

في هذه الأثناء أثرنا الإنتباه إلى خطورة استخدام الحاسبات في العد، وكنا قد فعلنا ذلك سابقاً في مرات عديدة، لكن تزامن تلك المقالة هذه المرة، مع قلق كتل كبيرة من التزوير، كان له الأثر في جعل تلك المقالة تنتشر بشكل كبير، وتثير الوعي لتلك المشكلة. وبالفعل جاءت ردود الفعل رائعة تطالب بالتحقيق والعد اليدوي، وأسهم في نشر الوعي بهذا الخطر، من أصدقاء لنا لهم التقدير منا.

أحد هؤلاء الأصدقاء خاطر مخاطرة كبيرة بأن أوصل لنا معلومات عن الشركة

المالكة للحاسبات التي استخدمتها المفوضية، وعن ارتباطها بمنظمة مجاهدي خلق. كذلك بينت تلك المصادر أنّ الشركة تستخدم الأقمار الصناعية لتوصيل مراكز المفوضية ببعضها، وهو ما يعني أنّ جميع المعلومات يمكن التجسس عليها، بل وأيضاً تغييرها من بعيد بواسطة الإشارات اللاسلكية. وأثارت تلك المعلومات ضجة كبيرة، وسارعت جهات أخرى إلى كشف معلومات إضافية وبأن هذه الشركة تجهز مؤسسات خطيرة مثل وزارة الدفاع، بأجهزة الحاسبات والاتصالات.

موقع شركة ‘‘ناشطة‘‘ سارع إلى إنكار علاقتها بتزوير الأصوات، وأنكر دقة بعض المعلومات معترفاً بجزء منها، وأنكر علاقتها بأي حزب سياسي. وقد وصلني المزيد من المعلومات عن الشركة سوف أنشرها في مقالة مستقلة(أنظر المقالات التالية في الكتاب: ‘‘ شركة حاسبات واتصالات مفوضية الإنتخابات مملوكة لمنظمة مجاهدي خلق وتدار من معسكر أشرف!‘‘، ‘‘معلومات جديدة هامة عن شركة حاسبات المفوضية، ‘‘ناشطة‘‘، ‘‘ شركة ‘‘ناشطة‘‘ تتهم صائب خليل بالتجاوز وتهدد بالملاحقة وصائب يرد)".

الشكوك التي أثارتها ظروف العد وتصريحات وتصرفات المفوضية، ارتفعت إلى حد مقلق، مما حدا بكتلة ‘‘دولة القانون‘‘، إحدى أكبر الكتل الإنتخابية، ان لم تكن أكبرها، إلى المطالبة بإعادة العد يدوياً، وهو مطلب اعتيادي طبيعي لا يمكن رفضه. وقدمت الكتلة أسبابها الموثقة، فرد فرج الحيدري رئيس المفوضية المستقلة للانتخابات، إنّ إعادة العد أمر مستحيل!! ولعله أول رئيس جهة مسؤولة عن إنتخابات يجرؤ على الإدلاء بمثل هذا التصريح العجيب!

هذا ‘‘ المستحيل‘‘ الغريب، يذكرنا بـ ‘‘المستحيل‘‘ الغريب الآخر الذي تعذرت به اللجنة القضائية الخاصة بهيئة المساءلة والعدالة، عندما قالت بعد إجتماعات مع موظفي السفارة الأمريكية بأنه ‘‘يستحيل‘‘ إنجاز كل تلك القضايا ضمن الوقت المتبقي، وبالتالي امتنعت أول الأمر عن إصدار قرار، مثلما امتنع فرج الحيدري عن إعادة العد! فكل ما يقف بوجه الأجندة الأمريكية ‘‘مستحيل‘‘، مهما كان بسيطاً واعتيادياً!

إزداد قلق الناس، وإزداد الإصرار على طلب إعادة العد. طالب بأن تتقدم

الجهات الطالبة للعد "ببراهين دامغة" على التزوير، وهو طلب غريب آخر، ففي العادة لا تحتاج إلا إلى أدلة تثير الشكوك لكي تقوم بإعادة العد، والذي ينتظر منه هو أنْ يقدم "البراهين الدامغة" في النهاية، ولو كانت هناك "براهين دامغة" مسبقاً فلا حاجة لإعادة العد، بل يجب محاكمة المفوضية عليها مباشرة. ومع ذلك، فالمزورون لم يحسنوا عملهم، فوفروا للمعترضين "أدلة دامغة" بالفعل. وقدم هؤلاء أدلتهم، ولكن دون جدوى. إحتج الحيدري :"كيف لا تثقون بالحاسبة، وهي حيادية؟ " وفي هذه اللحظة لم يعد لدي أي شك في أنّ الرجل كذاب يخفي غشاً كبيراً ويعمل جاهداً على تجنب فضحه بأي ثمن.

طالب الحيدري بأن يكون العد محدوداً، فاستجاب المعارضون وطلبوا إعادة العد في مراكز معينة في بغداد وديالى....وفجأة يحسم فرج الحيدري الموضوع، ويقرر أن يعلن النتائج في اليوم التالي، وبالفعل أعلن النتائج التي وضعت القائمة المفضلة أمريكياً، على الموقع الأول، وبدون إعادة عد!!

في هذه الأثناء امتلأ الإعلام العراقي بأخبار "عن مصادر مجهولة" تنسب إلى رئيس الوزراء تصريحات لم يقلها، وتثير الإحساس بأن الرجل يريد أنْ يقوم بانقلاب عسكري إنْ لم يكن الفائز في الانتخابات. وساندت وسائل الإعلام الأمريكية بعض تلك الإدعاءات، ولكن بعبارات لا تحملها مسؤولية محددة. وصار إعلام الخارج ينقل عن الداخل وبالعكس، تلك الأخبار، ليوحي بأن لها مصداقية إضافية. وهذه الطريقة معروفة لدى متابعي إعلام الـ سي آي أي، وكثيراً ما استعملت لبث الأكاذيب وإسقاط الحكومات غير المناسبة، خاصة في أميركا الجنوبية وأوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وكما يشرح "وليم بلوم" ذلك بتفصيل في كتابه الرائع "قتل الأمل".

بدا ان المؤامرة تضيق الخناق على الشعب العراقي لفرض الحكومة التي سترضى بتمديد المعاهدة أو توقع جديدة أسوأ منها. وبدا أنّ أجهزة الشعب الديمقراطية قد أصابها الشلل: ليس هناك على ما يبدو طريقة لإلزام عملية إعادة العد، ليس هناك طريقة للإعتراض الفعال، مهما قدمت من دلائل. وسائل الإعلام تعمل بنشاط على تثبيت النتيجة المعترض عليها وفرض الأمر الواقع!

لكن الأمر لم ينته بعد. فما زال المفضل الأمريكي أياد علاوي يواجه ثلاثة

إشكالات على الأقل، وهي أنْ يكسب معركة الطعن التي قدمها المالكي بالنتائج، وثانياً مشكلة التفسير الذي قدمته المحكمة العليا قبل ظهور النتائج، لتفسير عبارة "الكتلة الأكثر عدداً" بأنها تعني الكتلة الأكبر التي تنتج بعد تصفية التحالفات بعد الإنتخابات، والمشكلة الثالثة هي مشكلة جنسية والدته الأجنبية، والنص الدستوري الصريح الذي يمنع أياد من تسنم منصب رئاسة الحكومة أو الدولة.

بالنسبة للنقطة الأولى، لا أحد يعلم حتى هذه اللحظة إنْ كانت الهيئة القضائية في المفوضية لم يتم رشوتها هي الأخرى، واحتمال بقائها نظيفة قد يكون تفاؤلاً ضعيف القوة. كما أنّ أياداً سيحاول بلا شك، إن لم تبق سوى هذه المشكلة بينه وبين الوزارة، أنْ يزور أوراقاً ستقول بأن أمه تجنست عراقية، وقد بدأت المحاولات الإعلامية تهيئ الناس لقبول مثل هذا التزوير فعلاً. ويبقى أنْ ينجح المالكي في تكوين التحالف اللازم ليكون الأكبر. ويحتاج المالكي إلى ١٦٣ صوتاً لذلك. ويملك هو و والائتلاف الوطني ١٥٩ صوتاً، مما يعني أنه سيحتاج أربعة أصوات إضافية فقط. لذلك فإنّ موقف الائتلاف حاسم في الموضوع.

المؤشرات الأولى للاتّفاق مع الائتلاف متضاربة، فمكونات الائتلاف بدأت تثير الإشكالات والتاريخ القديم للمالكي معها. وهي محقة تماماً فيما تقول، فالمالكي لم يكن أبداً شريكاً أميناً، على الأقل بالنسبة للتيار الصدري. كما أنّ علاقته بالمجلس الأعلى لم تكن ممتازة.

إلا أنّ الموقف الشديد الحرج والخطورة يفترض أنّ على جميع الجهات أنْ تعمل على إفشال هذا التزوير الأمريكي الخطر للانتخابات، فإن تم تمرير المؤامرة، فلن يكون هناك أي أمل في أية ديمقراطية فيما بعد. الجميع سيعتبر نفسه بعد ذلك مخولاً بأي تزوير يتمكن من القيام به، والشعب نفسه لن يعتبر التزوير جريمة بعد ذلك. كذلك فإنّ الإحساس بالظلم سيثير الكثير من المشاكل والعنف وعواقب لا يعلمها إلا الله.

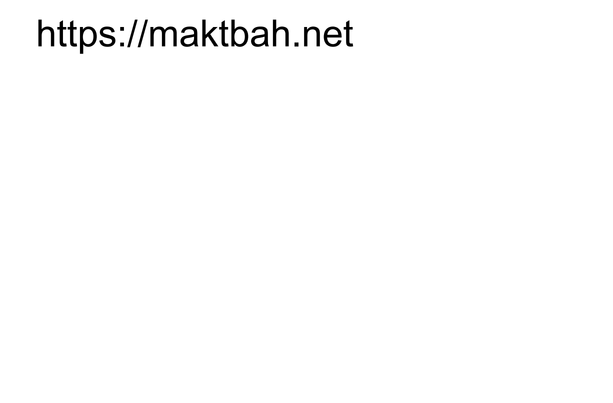
لقد رفع مؤيدو العراقية لحظة إعلان فوزها أعلاماً عراقية قديمة، أو ما يسمى بأعلام البعث، ويمكنكم أنْ تتصوروا ما يمكن أنْ يعني ذلك بالنسبة للجهات الأخرى. إنه تهديد بمواجهة دموية كبيرة لا يمكن التكهن بحدودها، حتى إن التزمت الكتل

بالقانون ورضيت بالنتيجة.

لذلك أدعو الجميع إلى نسيان إشكالاتهم، وهم محقون بها تماماً، وكثيراً ما كتبت أنا عن تلك المظالم، إلا أنّ الاحتلال تمكن من توجيه تلك الإشكالات لكي تخدم خياره لمستقبل العراق، فلا تدعوا المؤامرة تمر!

دعوتي أيضاً تتوجه إلى مكونات العراقية، وناخبيها، فالغضب المبرر تماماً والإساءات التي قامت بها الحكومة تفسر وتبرر وتشرعن هذا الغضب والرغبة في الإنتقام، وأنا أيضاً كتبت كثيراً عن ذلك ووجهت اللوم والإتهامات الكثيرة لحكومة المالكي في مقالات سابقة حول قضايا كثيرة وكبيرة الأهمية. لكن لا مفر من الوعي بأن هذا الغضب الشرعي جرى توجيهه نحو خيار أمريكي لا علاقة له بأسباب الغضب، ولا يهمه هذا الغضب، بل يهدف إلى مؤامرة أمريكية خطيرة للغاية على البلاد.

ولا أستثني من دعوتي إلى تجاوز المؤامرة، الجهات الكردية المختلفة، برغم انشغالها الشديد بمحاولة الاستفادة من الظرف الحرج لتحقيق مكاسبها القومية. إلا أنّ تدمير العراق بهذا الشكل لن يكون فيه كاسبون، وأملي أنْ يتم التوازن بين تلك المكاسب الممكنة وبين درء الخطر عن العراق، وسيحسب التاريخ لكل موقفه في اللحظات الحاسمة، وقد تكون هذه أشدها وآخرها لهذه المرحلة!



أميركا تريد إعادة البعث للعراق بواسطة الفصل السابع!

(كتبت في ٧ نيسان ٢٠١٢)

مازالت الولايات المتحدة منذ احتلالها للعراق مستمرة في جهودها المستميتة الساعية لإعادة حزب البعث إلى الحكم، ولا يمكن فهم تصريحات سفير الولايات المتحدة الأمريكية جيمس جيفري في مؤتمره الصحفي الذي عقده في محافظة البصرة(١)، ودمجه الحديث عن ضغوط أمريكية لـ ״مساعدة״ العراق في الخروج من الفصل السابع مع ضغوط تمارسها ״لحل الأزمة السياسية الداخلية״، إلا بأنه تهديد شبه مباشر باستمرار استعمال ورقة الفصل السابع للضغط على العراق من أجل الهدف الأمريكي المتمثل في إعادة البعث إليه عنوة.

وقال جيفري ״إن الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دوراً كبيراً في العراق لحث الكتل السياسية من أجل التوصل لاتفاق مشترك قد يضمن حالة من التوافق السياسي״، مشيراً ״إلى أنّ بلاده ترى أنّ الحل يكمن في تقديم التنازلات واللجوء إلى الحوار المشترك لحل الأزمة العالقة״.(*)

الحقيقة أنّ تلك الجهود لم تتوقف لحظة واحدة منذ تواجدها على الأرض العراقية، متمثلة أولاً بإصرارها على فرض أياد علاوي رئيساً للحكومة الأولى التي عينتها قبل الإنتخابات، ومشروعه الواضح في إعادة بقايا ضباط الأمن الصداميين دون غيرهم إلى السلطة. ثم بلغت تلك الجهود قمتها حين تدخلت السفارة الأمريكية بشكل مباشر وعلني في الضغط على الهيئات التشريعية والقضائية تحضيراً لانتخابات ٢٠١٠، لفرض قبول عدد من الشخصيات التي تم إبعادها من المشاركة بواسطة قوانين المساءلة والعدالة، والتي وصل الأمر فيها أنْ تهدد الحكومة العراقية السفير الأمريكي بالطرد من العراق، وهي سابقة لم تحدث سوى مرة واحدة (تلك المرة

فقط) في تاريخ العلاقات العراقية الأمريكية، برغم كثرة الشكاوى الحكومية السابقة، من كثرة التدخلات الأمريكية السابقة في شؤون الحكومة. وبعد الانتخابات قامت أميركا بعمليات تزوير الإنتخابات كما تشير العديد من مقالاتنا، وما فضحته النائب حنان الفتلاوي من استلام الجيش الأمريكي صناديق الإقتراع سراً من المفوضية العامة للإنتخابات، وتم ذلك أثناء المحاسبة البرلمانية للمفوضية، والتي حضر فيها أياد علاوي إلى البرلمان لأول مرة ليقود الدفاع عن المفوضية التي بينت النائب الفتلاوي أيضاً أنها منخورة بالفساد، ومخترقة بالإرهاب إلى أعلى المستويات.

وكدليل مخيف آخر لعمق الاختراق الأمريكي للنظام السياسي العراقي، قيام أسامة النجيفي، رئيس البرلمان والقيادي في القائمة العراقية، حينها بحجب التسجيل التلفزيوني للجلسة لحظة إشارة النائب الفتلاوي إلى تسليم المفوضية لصناديق الاقتراع للجيش الأمريكي، دون حجبه بقية الفضائح التي طالت المفوضية، وهو ما يشير بشكل واضح إلى أن هدف النجيفي كان حماية الجانب الأمريكي وليس المفوضية.

ويأتي هذا الضغط الأمريكي الجديد لفرض إعادة البعث إلى السلطة في العراق، بالإستعانة حتى بمجلس الأمن والفصل السابع، ضمن حملة شعواء ضد الحكومة تقودها الكتلة الكردستانية لفرض شروط الشركات النفطية الأمريكية في العراق وعقودها المجحفة التي وقعتها مع الحكم اللصوصي الإقطاعي في الإقليم. ويعتبر ما يجري في العراق مِنْ صراع، لحظة تاريخية أخرى تعبر فيها تلك الشركات عن سياستها العدائية لأي شعب تتواجد على أرضه، وعلى قدرتها الكبيرة في توظيف سياسيين كثيرين في البلاد من أجل خيانة شعبهم وتمشية القرارات التي تناسبها، كما تبرهن على اختراقها لقوى ومؤسسات أخرى لتضمن مساندتها أو تحييدها في ذلك الصراع. وما استمرار الصراع بشأن عقود شركة أكسون موبيل الأمريكية والحكومة العراقية إلا أوضح مثال على قوة وإصرار تلك الشركات على نهب النفط العراقي ووفقاً لشروط مماثلة لتلك التي قبل بها عملاؤها في كردستان.

ولا تسيطر الشركات الأمريكية على حكومة كردستان وحدها، وإنما تخضع برلمانها لإرادتها أيضاً، فلا يجرؤ هذا على أنْ يطالب ويجبر الحكومة على عرض

العقود النفطية السرية المشبوهة مع تلك الشركات عليه. وهي تجد من أعضاء كردستان في البرلمان العراقي ومعظم أعضاء القائمة العراقية، مقاعد أمريكية – إسرائيلية ثابتة في البرلمان العراقي، لم يسبق لها أنْ رفضت أي مشروع أمريكي في العراق، إلا حينما لا تجد أي أمل لتمريره، فلا تجد مبرراً لفضح نفسها بذلك الرفض. ومن خلال سلطتها على كردستان تسيطر هذه الشركات والإدارة الأمريكية بدرجة أو بأخرى على قرارات الخارجية العراقية، فضلاً عن تأثيرها في قمة القرار العسكري العراقي. وكذلك يجد خندق الشركات الأمريكية في أعضاء العراقية سنداً أساسياً، دون إنكار اختراقات كبيرة للغاية في بقية الكتل السياسية على وجه العموم.

وتمكنت الشركات من وضع عملائها هؤلاء في لجنة النفط والطاقة والثروات الطبيعية في مجلس النواب، من خلال رئيسها من القائمة العراقية وأعضاء من التحالف الكردستاني، والتي تقف تماماً في حقيقة الأمر في خندق الشركات الأمريكية والحكومة الكردستانية، وتقدم مشاريع القوانين النفطية التي تسعى الشركات إلى فرضها والتي تمكنت من فرضها على كردستان. ويمكن لمن يريد أنْ يراجع مقالات ودراسات عديدة حول الموضوع للأستاذ فؤاد الأمير وكاتب هذه السطور والعديد غيرهما.

ويستعر اليوم صراع شديد بين جبهة الشركات، بكل أدواتها الكردستانية و كتلة ''العراقية'' من جهة، وجبهة حكومية غير واضحة المعالم، رمزها الوحيد الصريح الذي قبل أنْ يتلقى الضربات دون أنْ يخفي رأسه أو يترك الباب مفتوحاً للتراجعات كرئيس الوزراء أو بقية أعضاء الحكومة، هو حسين الشهرستاني، والذي يركز بطبيعة الحال أفراد تلك الجبهة هجومهم عليه بكل ما لديهم من أدوات، نظيفة وغير نظيفة.

وفي خبر غريب من نوعه يظهر علينا شخص باسم ''أبو عبد الله المحمداوي'' يأمر الكرد بالخروج من كافة محافظات العراق، ويعطيهم مهلة لذلك! إنّ مثل هذه الحركات التي لا يمكن أنْ تكون جدية، يمكن أنْ تخدم، بمساعدة الأذرع الأمريكية كورقة ضغط وحجة لإبقاء العراق تحت الفصل السابع، وإجباره على التنازل وقبول شروط الشركات النفطية الأمريكية، مقابل إخراجه منه، أو بالأحرى مقابل ''وعد''

بإخراجه منه.

ولا مفر من أنْ يحتار العراقي متسائلاً: من الذي يبقيه ضمن الفصل السابع؟ وكيف تحول ميثاق الأمم المتحدة من ورقة عمل من أجل حماية السلم العالمي وحقوق الإنسان، إلى أداة للضغط على الشعوب من أجل إخضاعها للشركات الكبرى وعملائها؟

أما بالنسبة للسؤال الأول، فمن يستطيع أنْ يبقي العراق أو يخرجه من الفصل السابع هم أعضاء مجلس الأمن، فمن منهم يعترض على إخراج ضحايا صدام، من نير قرار تم إقراره لإخراج صدام من بلاد احتلّها ؟ من يمكن ان يكون بهذه الدرجة العلنية من النفاق أمام العالم؟

لو سألنا هذه السؤال لما وجدنا جواباً محدداً. فالكويت غير قادرة على إبقاء العراق أو أخراجه من القرار، والوحيدون القادرون حقاً على الاعتراض على إخراج العراق هم الأعضاء الدّائميّون، أصحاب "حق" الفيتو في المجلس. فمن منهم يعترض حقاً على إخراج العراق؟ فرنسا؟ بريطانيا؟ أم روسيا أم الصين؟ أم أميركا التي أكد سياسيوها على العكس من ذلك، بل على جهودهم لـ "مساعدة" العراق للخروج من الفصل السابع؟ أميركا تريد "مساعدتنا" منذ سنين، فإن كانت الكويت غير قادرة على منعها حتى لو أرادت، فمن الذي يمنعها ويقف بوجه رغبتها بمساعدتنا إلى هذا الحد؟

إننا لن نعرف الجواب، ولن نتمكن أنْ نعرف من يستمر بخنقنا، لأن هناك من نجح في منع الدعوة للتصويت على مثل هذا القرار. فوزير "خارجيتنا" الذي برهن خلال المعاهدة الإستراتيجية وسواها أنه ليس سوى موظف صغير في السفارة الأمريكية، لم يكتف بالإمتناع عن طلب مثل ذلك التصويت لنفهم منه أين نقف، بل وقف بصراحة بوجه محاولة عربية لدعوة المجلس لإخراج العراق من ذلك القرار، مثلما منع العميل أياد علاوي المجلس من تخفيف الشروط العسكرية على العراق عندما ذهب إليه مع كولن باول طالباً منه أنْ يترك أمر الشعب العراقي بين أميركا والحكومة العراقية (يعني هو)، أي أن يترك أمر الشعب العراقي بين أميركا وعملائها، فكان له ما طلب. وهكذا صمد هذا القرار الذي لم يعد سوى أداة دنيئة بيد

الشركات الأمريكية والحكومة الأمريكية الخاضعة لها مع جيش عملائها لإبتزاز الشعب العراقي الذي قالوا أنهم جاءوا لتحريره وتسليمه قرارات بلاده من خلال الديمقراطية.

ويأتي تصريح السفير الأميريكي الأخير أعلاه، اعترافاً بالضغوط الأمريكية لإعادة إدخال البعث المتمثل بالقائمة العراقية إلى مركز القرار العراقي، ويأتي تلميحه إلى ‘‘مساعدة‘‘ العراق للخروج من الفصل السابع تهديداً يكاد يكون مباشراً باللغة الدبلوماسية بضرورة الانصياع لرغباته في تسليم الأمور لعملائه، وتذكيراً للحكومة العراقية بأنها مازالت تحت رحمته...وستبقى!

لقد استمعنا كثيراً إلى الساسة الأميركان يعدون العراقيين بإخراجهم من الفصل السابع، فكل زيارة لكل مسؤول أمريكي للعراق أو عراقي لأميركا كانت الدنيا تمطر وعوداً بلا خجل من ‘‘مساعدة‘‘ العراق للخروج من ذلك الفصل، حتى أني أشعر أنّ أي عراقي يستمع مجدداً إلى تلك الوعود الأمريكية دون ان تراوده رغبة شديدة في البصاق على من يكرر الخدعة بوجهه، إنسان يعاني من مشكلة!

إننا في الوقت الذي رفضنا فيه السياسة النفطية المتهورة لزيادة "الإنتاج النفطي" (إقرأ التبديد) بلا حدود الذي يتبناه الشهرستاني، وفي الوقت الذي نشارك فيه بقية الجهات السياسية القلق من تزايد تركيز السلطة لدى رئيس الوزراء وما يعنيه ذلك من نتائج قد تكون خطيرة على مستقبل العراق، فإننا نجد أنّ الجانب المعارض يجر الأمور نحو الطرف الآخر تماماً ويسعى إلى سياسة تنتهي بتحطيم العراق وقدراته النفطية، لذا فإننا نقف في هذا الصراع بكل قوة مع الحكومة برغم ملاحظاتنا السابقة عليها، ونجد من واجب كل المخلصين ان يقفوا بوضوح، ضد هذه المؤامرة الأمريكية الإسرائيلية بأدواتها الكردستانية و ‘‘العراقية‘‘ وغيرها، لإفشالها كما أفشلوا غيرها.

على الحكومة العراقية أنْ تهب إلى المبادرة، وأن يعلن رئيس الحكومة بصراحة وقوفه بقوة مع موقف الشهرستاني، ولا يتركه وحيداً في المواجهة، ليترك لنفسه حرية التراجع في اللحظة المناسبة له، والتضحية بالرجل إنْ وجد الحديدة ساخنة عليه. على الحكومة العراقية أنْ تتوحد في موقفها وبوضوح، وأن تشعر

أكسون موبايل والشركات والحكومة الأمريكية بأنها تخاطر بوجودها في العراق إنْ هي أصرت على السيطرة على ثروته بعقود لصوصية كتلك التي تمكنت من فرضها في كردستان، وعلى سياسته من خلال فرض عملائها على السلطة بحجة الفصل السابع أو غيره.

لو استمعت الحكومة إلى نصيحة الأستاذ فؤاد الأمير لأستغلت الفرصة لإلغاء اتفاقاتها مع شركة موبايل فوراً، والعدول عن سياسة أقصى استخراج ممكن للنفط، والتي تهدد بتبديد ثروة العراق بلا تخطيط، وتحطيم الأوبك. وإن لم تستطع الحكومة أنْ تمثل مصلحة الشعب العراقي في هذه القضية بهذه القوة، فعلى الأقل أنْ تصارح الشعب بما يحدث وأن تدعوه لدعمها بعد أنْ تحدد له من هم أعداؤهُ ومن هم أصدقاؤهُ وأن تحدد أهدافاً مقبولة وواضحة بشأن مستقبله السياسي وسياستها الإقتصادية والنفطية، وأن تفكر بطريقة لإبعاد سلطة الشركات عن الخارجية العراقية ودعوة مجلس الأمن للتصويت على الفصل السابع ليفهم العراقي من هم أصدقاؤهُ ومن هم أعداؤهُ، ومن هم الذين يسعون "لمساعدته" على الخروج من ذلك الفصل السابع!

(١) http://qanon302.net/news/news.php?action=view&id=14836

السيناريو المتوقع لإعادة الأمريكان للبعث إلى السلطة في العراق

(كتبت في ٢٨ تشرين الأول ٢٠٠٩)

قبل سنة من الآن، ومع بواكير شتاء ٢٠٠٨، أي قبل توقيع المالكي للمعاهدة الأمريكية بشهرين، كان كل شيء يبدو مطمئناً بعد هدوء عاصفة التهديد والوعيد وأخبار الرشاوى والضغوط الهائلة التي مارسها ''أصدقاؤنا الجدد'' على ممثلي الشعب العراقي، وساد جو غريب حيث بدا أنّ المشروع آيل إلى الفشل، وأن السياسيين والبرلمانيين العراقيين الذين كانوا مستعدين للتوقيع، قد خشوا العاقبة، وصار كل منهم يزايد على الآخر في وضع الشروط لقبوله لها، من شفافية وعلنية وضرورة مناقشتها شعبياً وبتأنٍ، إلى إبداء الإعتراضات على نقاط ''غير مرضية فيها''....

لكن الهدوء لا يبعث على الإطمئنان دائماً، وحينها كتبت مقالة بعنوان ''سيناريو التراجع الإنهياري المحتمل لمعارضي المعاهدة ''[1] وذكرت في مقالتي التحذيرية كما يشي عنوانها، مثالاً لمشروع أمريكي في هولندا يدعو إلى زيادة القوّات الأمريكية في أفغانستان. المشروع يتشابه مع مشروع المعاهدة في بضع نقاط مهمة وهي كون المشروع مع أميركا التي لا يثق بها العراقيون ولا الهولنديون، طبيعته العسكرية، رفض شعب البلاد للمشروع، إصرار أمريكي على تنفيذه، حكومة تريد الخضوع للضغط الأمريكي الشديد، لكنها خائفة من عقاب شعبها لها في الإنتخابات القادمة.

وأمام هذا الوضع الشديد التوتر أعلن حزب الـ (VVD) لدهشة الشعب الهولندي الشديدة، أنه لن يوافق على إرسال القوات الهولندية دون تحقيق في أمر

المهمة التي ستقوم بها ودون ضمانات محددة وواضحة لسلامة هذه القوات وطبيعة عملها، وأن عهد ”الموافقة الإوتوماتيكية“ لهذا الحزب على المشاريع الأمريكية قد ولى!! وسبب الدهشة هو أنه لم يسبق لهذا الحزب الليبرالي الذي أسسه كبار أصحاب الشركات لمجابهة المد اليساري في هولندا سابقاً، أنْ وقف ضد أي مشروع أمريكي، لا عملياً ولا إعلامياً وكان سباقاً إلى الدعم ”ظالماً أو مظلوماً“. إشتركت الحكومة الهولندية اليمينية في هذا الخطاب ذي الشكل ”المستقل" عن التبعية، وبدا ان هناك حركة ”مناقشة“ فعلية و ”ضغط“ على أمريكا لتقدم ضمانات وتوضيحات، وبدا ان المشروع ينهار، وأن الجهة المؤيدة لأميركا إنضمت إلى المعارضين واستبشر الناس خيراً.

جاءت ”الضمانات“ مصحوبة بتهريج إعلامي كبير، وقدمت إلى رؤساء الأحزاب في ندوة خاصة لشرحها. لم يكن هناك أي تغيير أو ضمانات أو توضيحات تستحق العناء، ومورس ”الإرهاب الأدبي“ في الندوة إنّهم لإضطهاد أي اعتراض، وخرج الحزب الليبرالي يهلل لها وقالوا إنّهم ”صاروا مطمئنين“ الآن على جنودهم ....وكذلك فعل رئيس الحكومة وحزبه الديمقراطي المسيحي ومعظم الأحزاب، إلا أنّ حزباً واحداً مشاركاً في الحكومة قال إنّه غير مقتنع وأصر على ذلك...لا أطيلها عليكم، الإتفاقية وقعت، بعد تفليش الحكومة التي تم التضحية بها من أجل الإتفاقية، أما حزب (D٦٦) الذي تجرأ ولم يقتنع فقد ثارت عليه عاصفة إعلامية وسياسية قضت عليه، وتمكن بعض قيادته بالكاد من إنقاذه من عملية حله!

وكانت المقدمات في ذلك الشتاء في العراق مشابهة تماماً لمقدمات مشروع قوات أروزكان الهولندية، فتراجع المالكي عن تردده، وكان مسرفاً في عبارات الرفض، وكذلك فعل بقية الحكومة ومعظم الأحزاب. وحتى القيادة الكردية التي لم تتردد في الدفاع عن أي مشروع أمريكي حتى ذلك اليوم، قد بدأت تغير لهجتها بشكل يبعث على الريبة، فتحدث محمود عثمان عن اعتراضات، وقال مسعود البرزاني ”أن صيغة الإتفاقية الحالية ليست مطلوبة تماماً “، وكأنه ليس موافقاً أوتوماتيكياًعلى كل قرار أمريكي، وكان علي الدباغ يحتج بشدة على التصريحات و الاتهامات و التهديدات التي ساقها الأميرال مولن للساسة العراقيين بالرشاوى، وقال إنّه ”لا يجب أنْ تفرض طريقة قسرية على حرية اختيارهم، كما أنّه من غير المناسب التخاطب

مع العراقيين بهذه الطريقة"......

لكن برغم العنف الظاهري للرفض، فقد كان بالإمكان استشفاف التحضير للهجمة المرتدة القادمة. فقد كانت الأسباب المقدمة للرفض لا تستند على موقف مبدئي، بل مواقف "تحتفظ بمرونتها" للتراجع، كمن يترك الطريق مفتوحاً للهرب في اللحظة المناسبة. فتحدث المجلس الأعلى عن طريق جلال الدين الصغير عن استعداده للقبول في حالة وجود إجماع! (أي، إنْ لم تتركونا وحدنا نتحمل عار مسؤولية الموقف، فسنوافق)، أما النائب محمد الجبوري من "الحوار الوطني" فقد ضرب مثلاً في التخلف العقلي للنائب العراقي حين قال إنّهم يرفضونها لأن الحكومة تقبلها وهم "معارضة"، لذا لا بد أن يرفضوها!! وكان هم النائبة أزهار السامرائي من التوافق ان يقسّم الأمريكان في الإتفاقية السلطة لتضمن "التوازن السياسي" (إقرأ: التوازن الطائفي)، وحتى أياد علاوي قال إنّه يرفضها وقدم اسباباً محددة لذلك (أنظر مقالتي أعلاه)، وذهب في هذه الأعجوبة إلى حد المطالبة بإطلاع دول الجوار عليها!

لاحظنا أنّ أياً من السادة المعترضين الجدد، لم يطرح أية أسباب قوية لموقفه، يمكن أن تعيق تراجعه، وهي كثيرة مثل عدم وجود طريقة لإجبار الولايات المتحدة على تنفيذ أي من نصوص المعاهدة مستقبلاً.

لقد حذرت من سيناريو يبدأ بـ "تراجع" أمريكي لا قيمة عملية له، مصحوب بقصف إعلامي وإرهابي للمعارضين، وعندها تطلق الإشارة وتعود كل موجة الرافضين الجدد إلى تأييد المعاهدة، بشكل صدمة توحي للمعارضين أنّ المعركة حسمت ضدهم، فينهار البعض الأضعف ثم غيره وهكذا... واختتمت مقالتي بالعبارة التالية: "إنه مجرد سيناريو، لكنه يستحق الوقوف عنده والاستعداد له، فليس للأمريكان ومؤيديهم الكثير من الخيارات الأخرى!" وبقية القصة تعرفونها كلكم...فقد تحققت نبوءتي التي كتبتها في المقالة للأسف، وتكرر في العراق نفس سيناريو التمثيلية التي استخدمت لخداع وبلف الشعب الهولندي وسلب قراره. وبالفعل وقعت المعاهدة، بطريقة مشبوهة، بالإرهاب وبدون قانون معاهدات وبدون عرض نصها الرسمي لا على الناس ولا على البرلمان ولا

حتى على الكونغرس الأمريكي ووقعها زيباري قبل أنْ يقول البرلمان كلمته...ولم يفتح فمه أي من السادة الذين كانوا يتظاهرون بالاعتراض، وهكذا حدث انهيار سريع ومفاجئ حتى لمن أراد بالفعل الرفض فقبل مستسلماً (عدا الصدريين وبضعة نوّاب متفرقين لهم الشرف في ذلك)!

وبعد دخول العراق في دهاليز الأمريكان من خلال تهديدات المالكي الصلفة لشعبه، وتخويف وزير دفاعه للناس من "القراصنة" دخل العراق الدهاليز التي لا يعلم إلا الله ما نتيجتها، فكان سهلاً على المحتالين أنْ يكرروا بوقاحة أكبر ويوقعوا معاهدة أخرى مع البريطانيين لم يكن لها أي سبب أو مبرر أو معنى، ولا حتى حجة سخيفة كحجج المعاهدة الاولى، وكذلك وقعت اتفاقيات مع العصابة الدولية الكبرى المسماة "حلف الناتو "الذي وضع وصياً له على كل من رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية وآخر لمجلس الأمن القومي.

كل هؤلاء ليحمونا، ... ورغم ذلك غلبتهم "القاعدة"!

والآن أمام الأمريكان في برنامجهم مهمة إعادة البعث إلى السلطة في العراق، وهي العملية التي طالما كرروها في إعادة الفاشست إلى سلطة البلاد التي يحررونها عادة، كما حدث تكراراً بعد الحرب العالمية الثانية، ووصف جومسكي ذلك في عدة كتب فضلاً عنْ آخرين مثل وليام بلوم في "قتل الأمل". فالفاشست هم الضمان الأكيد لاستمرار سلطة الأمريكان على البلاد وبأقل كلفة، كما تخبرهم تجاربهم العتيدة في اميركا الجنوبية مثلاً. هناك كانوا يبحثون عن حثالات الشعوب ليقوموا بتدريبها وإعدادها للقيام بالإنقلابات العسكرية في مدرسة خاصة سميت "مدرسة الأمريكتين "[٢] وكان آخر نشاطات خريجيها من السفاحين الانقلاب الأخير في هندوراس، وهو ما يعلم العراقيون أنه ليس سوى تكرار لقصة البعث واستلامه السلطة بعد اغتيال عبد الكريم قاسم، وكما كان تكراراً لقصة سوموزا وغيره. ومثلما تخلصوا من سوموزا بعد عشرين عاماً من الدكتاتورية الرهيبة حين صار عبئاً عليهم[٣]، وقرروا أنّ خير ما يناسبهم هو إعادة "السوموزية دون سوموزا " إلى نيكاراغوا، فغرقت لثلاثة وعشرين عاماً أخرى في الظلام والدم، واستخدم فيها شعب نيكاراغوا حطباً لحروب أميركا في المنطقة، وها هم اليوم يعملون على إعادة "الصدامية بدون صدام " إلى

العراق بعد عشرين عاماً من حكم صدامهم المظلمة واستخدامهم الشعب العراقي في مشاريعهم الحربية ضد جيرانه.

ما هي مؤشرات بداية ذلك السيناريو؟ وهل سيختلف كثيراً أو قليلاً عن سيناريو توقيع المعاهدة وسيناريو القوات الهولندية في أفغانستان؟ هل الانفجارات الدموية الأخيرة جزء من هذا السيناريو؟ في الحلقة الثانية من هذه المقالة سنتطرق إلى تلك المؤشرات ونتحدث ببعض التفاصيل، أما الآن فليس لدي سوى أنْ أكرر جملتي التي اختتمت بها مقالتي عن توقعاتي لسيناريو المعاهدة، راجياً من كل قلبي أنْ لا تتحقق هذه المرة:

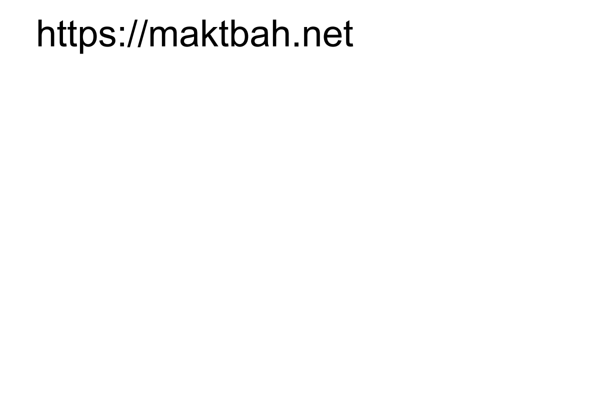
"إنه مجرد سيناريو، لكنه يستحق الوقوف عنده والاستعداد له!"

(١) http://al-nnas.com/ARTICLE/SKHalil/27usa.htm

(٢) http://www.albadeal.com/modules.php?name=News&file=article&sid=6016

(٣) http://www.doroob.com/?p=20611

(*)ملاحظة: نشر موقع "البينة "مقالاً مزوراً باسمي تحت عنوان "الولاء الوطني المفقود" ولم يتم رفعه أو تقديم توضيح برغم كتابتي مرتين إلى الموقع المذكور منبهاً للخطأ وراجياً اتخاذ الإجراء المناسب.



كيف سيحاول الأمريكان إعادة البعث إلى السلطة ٢\٣

(كتبت في ٤ تشرين الثاني ٢٠٠٩)

في الحلقة الأولى من هذه المقالة[١] (أنظر المقالة السابقة : ''السيناريو المتوقع لإعادة الأمريكان للبعث إلى السلطة في العراق'' اعلاه) كتبت مقارنة بين الأسلوب الذي اتبعه الأمريكان في فرض المعاهدة على العراقيين وفرض إرسال الجنود الهولنديين إلى أفغانستان قبل بضع سنين والأسلوب المتوقع لتحقيق هدفهم التالي في إعادة البعث إلى السلطة في العراق. وبينت أن الأمريكان طالما أرادوا إعادة الفاشست إلى السلطة في البلدان التي حرروها، حسب ادعائهم، من نفس الفاشست، وأنهم إن لم يجدوا ما يكفي من رجال العصابات لحكم البلاد لصالحهم فأنهم يسعون إلى تدريب البعض وإعدادهم في مدرسة خاصة سميت ''مدرسة الأمريكتين'' [٢] ليصبحوا قادرين على القيام بالإنقلابات العسكرية على السلطة التي لا تعجبهم والتي غالباً ماتكون منتخبة من الشعب بشكل ديمقراطي. فمنذ مكيافللي يعرف جميع الدارسين بأن خير من يخدم المحتل هم بقايا السلطة السابقة الذين فقدوا كل شيء والمستعدون لعمل كل شيء لإستعادة بعض قيمتهم وإثبات ولائهم، ولذا فليس غريباً من أن يسعى الأمريكان لإعادة الصداميين إلى السلطة ولو ''بدون صدام'' تماماً كما سعوا لإعادة ''السوموزية بدون سوموزا''[٣] إلى نيكاراغوا في الماضي.

وبينت أيضاً أن الأسلوب الذي تم اتباعه في هولندا للضغط عليها في موضوع جنودها في أفغانستان، وفي ضغطها في العراق لتمرير المعاهدة، كان يتكون من خطوتين، الأولى إعطاء انطباع بأن الجهة المقابلة (المضغوط عليها) تراجعت عن قبولها، وأن هذا المشروع مرفوض فعلاً، وفي الخطوة التالية يقدم الجانب الأمريكي ''تنازلاً'' تافهاً، يعطي إشارة الإنطلاق لكل الجماعات التي مثلت دور التراجع، ليقوم

الجميع بهجوم ''تسونامي'' إعلامي وسياسي مفاده ان المشروع بشكله الجديد مقبول وأنه يلبي شروط المعترضين. إنه أشبه بمن يريد تحطيم الباب المغلق من خلال العودة إلى الخلف ليكسب باندفاعه زخماً يكفي لتحطيم ذلك الباب.

في هذا الجزء من المقالة سوف نتطرق إلى بعض تفاصيل السيناريو المتوقع لإعادة البعث الى السلطة من قبل الأمريكان، ومتابعة مؤشراته واختلافه وتشابهه مع أسلوبهم في فرض المعاهدة على شعب كاره لها.

السيناريوهات والسيناريوهات البديلة

لا يستطيع حتى المخططون الأمريكان بكل ما لديهم من إمكانيات هائلة تتعدى حدود تصورنا أن يخططوا لكل التفاصيل منذ البداية بشكل نهائي، فهناك دائماً عوامل غير محسوبة أو ردود فعل غير متوقعة، لذا تجد التردد والتراجع والتناقض موجوداً وأحياناً بصورة فاضحة، لكن هذا أمر طبيعي لمخططي ومنفذي المشاريع الكبيرة كالمعاهدة وإعادة البعث. كمثال على ذلك في المعاهدة، كثرة الأسماء التي أطلقت عليها، فقد انتقلت من ''معاهدة صداقة طويلة الأمد'' إلى ''معاهدة سحب القوات'' مارة بعدد من الأسماء البينية. ومن الواضح أن هذا الإنتقال يشرح الاكتشاف المتدرج الذي واجهه الأمريكان، بأن طموحاتهم في إقناع العراقيين بأن هناك ''صداقة'' كانت في غير محلها، كما أن ''طول الأمد'' كان عاملاً مخيفاً للعراقيين غير المرحبين بتلك العلاقة، فتم استبدال الأسماء بما يوحي بأنها ''شر لا بد منه'' وأنه ''لن يطول''.

وفي مشروع إعادة البعث كلنا يذكر أن المالكي كان قد أعلن نياته في ''المصالحة'' مع البعث، لكن مكتبه عاد و ''أصدر توضيحاً''[٤] لموقفه، من أجل ''طمأنة الشعب''، أشار إلى أن الدستور يمنع هذا الحزب من المشاركة، و أن ''هذا الحزب الذي يتحمل كامل المسؤولية عن معاناة الشعب العراقي والاوضاع الانسانية والسياسية والامنية والاقتصادية، لايمكن أن يكون حزباً وطنياً أو ملتزماً بالدستور، و أن كل من يفكر بالحوار معه ناهيكم عن السماح له بالعودة للعمل السياسي يرتكب مخالفة دستورية صريحة''.

ولا يستطيع المالكي أن يقنع الناس بأنه يفزع من ''المخالفة الدستورية الصريحة'' بعد تمديده لقوانين الطوارئ مرتين بشكل غير دستوري ومخالفات

دستورية عديدة أخرى. لذا فمن المشكوك به أن يصدق الكثيرين مثل هذا التأويل. ولا كذلك تصريحات رئيس الوزراء نفسه لاحقاً والتي حذر فيها من تغلغل البعث إلى مجلس النواب واصفاً إياه بالجرثومة ومذكراً بجرائمهم، ومشيراً إلى ”سقوط سيادة العراق على أيديهم“ برغم توقيعه معاهدات متتالية مع الأمريكان والبريطانيين والناتو، أسقطت السيادة لزمن سيطول.

ولم يكن انقلاب الأمريكان واستبدالهم للسيناريو الأول بالسيناريو البديل أقل وضوحاً من انقلاب المالكي، بل أكثر وقاحةً. فقبل فترة وجيزة اجتمعوا مع البعث في تركيا، (ولم ينكروا ذلك، ولا أنكرته الحكومة التركية، بل اعترف به الأمريكان في البداية قائلين إنهم أبلغوا الحكومة العراقية بتلك الاجتماعات!)، وحينها كان المالكي قد تراجع (صحح) موقفه، فتوسل بهم أن لا يعيدوا البعث واحتجت الحكومة العراقية، فكان الرد الأمريكي حازماً حاسماً في الوقوف مع البعث بالضد من الحكومة كما ورد ذلك على لسان عادل البرواري، النائب عن التحالف الكردستاني، والذي قال إن الحكومة العراقية تلقت جوابا من قبل السفارة الأميركية حول استفساراتها التي تقدمت بها بشأن ما تم خلال اللقاء الذي تم في تركيا.، وإن الجواب الأميركي أشار إلى أن الولايات المتحدة ما زالت هي المسؤولة عن السياسية الخارجية والداخلية للعراق من خلال سعيها إلى إنجاح العملية الديمقراطية في العراق، وأن ما حصل كان ضمن مشروع المصالحة الوطنية في البلاد، لكن دون تهميش دور الحكومة العراقية، لاحظوا : ”دون تهميش للحكومة العراقية!! أليست هذه العبارة بحد ذاتها تهميشاً شديد للحكومة العراقية؟ (٥)

لكن قبل شهر (من كتابة المقالة) تبين للأمريكان على ما يبدو أن الضغط على المالكي ليس السيناريو المناسب، ربما لأنهم وجدوا أن الرفض أكبر من قدرة المالكي على تجاهله، فإنقلب الموقف الأمريكي إلى السيناريو ب، والذي كان مناقضاً تماماً للسيناريو أ، فأنكر السفير الأمريكي في العراق أي رغبة أمريكية لإعادة البعث، وقال ”لماذا يريد أي شخص ان يعود حزب البعث الذي كان مسؤولاً عن التدمير في هذا البلد عبر هذه السنوات، (....) من الذي يقول هذا الكلام ويزعم أن الولايات المتحدة تريد عودة الحزب، لأني اعرف واقول لك ليس لدينا اية مصلحة في هذا على الاطلاق، هذه المقولات خاطئة كلياً“. وأكمل أنه ليس لأميركا مصلحة بالعمل ضد

حكومة العراق.[٦] وقد أشرت إلى هذا الانقلاب في مقالة سابقة لي بعنوان: أميركا تريد إعادة البعث؟ من يقول هذا الكلام؟ (٦ب) (أنظر المقالة التالية).

الأديب والجلبي: الأمريكان أرادوا إعادة البعث الى السلطة

كذلك سلط الدكتور علي الأديب، النائب في البرلمان والقيادي في حزب الدعوة، الكثير من الضوء على ما جرى بين البعث والأمريكان والحكومة العراقية قائلاً إن ما أرسلته الحكومة الأمريكية إلى الحكومة العراقية حول اجتماعات تركيا كان يختلف كثيراً عن الحقيقة التي تسربت، ''مما دعا إلى احتجاج الحكومة العراقية على الطرفين''. فقد ''تبين أن هناك مطالب بإعادة عدد من العسكريين و التخلي عن العديد من الإجراءات التي تم اتخاذها، و إلى حد التنصل عن الدستور العراقي الذي تم تشريعه من خلال توافق وطني. وهي مطالب من وجهة نظر الحكومة العراقية و أطراف العملية السياسية لا يمكن القبول بها، حيث أن هناك مجموعة من القوانين و الإجراءات التي لا يمكن التخلي عنها. ووصل الأمر بالمجتمعين المطالبة بحل الحكومة العراقية و إقامة حكومة طوارئ لمدة سنتين. و بحسب علمنا أن هناك اجتماعات أخرى عقدت في عواصم أخرى مثل عمان و لندن، بحضور ممثلين عن دول عربية، و مشاركة عناصر تمثل عزة الدوري و حارث الضاري. و نحن نعتقد أن مثل هذه التحركات بدون علم الحكومة العراقية، وتعد تدخلاً في الشأن العراقي الداخلي و تؤثر سلباً على العملية السياسية الجارية''.

وأشار الأديب إلى أن هذا هو نهج بايدن، متسائلاً، ''هؤلاء يرتكبون جرائم جماعية و هم خارج السلطة، والسؤال هو ما الذي سيرتكبونه في حالة عودتهم للمشاركة في السلطة، حيث يستخدمون أدواتها لتحقيق مخططاتهم، كما هو الأمر بالنسبة لتفجيرات الأربعاء الدامي؟''[٧]

أدعت الإدارة الأميركية أنها كانت قد أبلغت العراق مسبقاً عن المؤتمر، والحقيقة أن ما أبلغته واشنطن لم يكن ينقل حقيقة ما جرى فعلاً في اسطنبول. وكان التصور لدى الجانب العراقي أن التحرك الأميركي مشابه لما جرى مع الصحوات في العمل على إقناعهم في الانخراط بما يضمن أمن العراقيين جميعاً، و كذلك تليين مواقف أطراف أخرى بشأن التوقف عن القيام بعمليات مسلحة. لكن الوثيقة التي

تسربت عن الاجتماع تبين (حسب الأديب) أنه كانت هناك مطالب أمريكية بإعادة عدد من العسكريين والتخلي عن العديد من الإجراءات التي تم اتخاذها، و إلى حد التنصل عن الدستور العراقي الذي تم تشريعه من خلال توافق وطني. و هي مطالب من وجهة نظر الحكومة العراقية و أطراف العملية السياسية لا يمكن القبول بها... الخ.

ولا يختلف ٤رأي الجلبي بهذه اللقاءات بين البعث وأميركا فقال: ’’الأميركان اعترفوا بهذا الأمر وهو بعلم الحكومة العراقية أو بعض الأطراف في الحكومة‘‘. أما هدفهم فيتمثل في ’’أن.الأميركيين يعتبرون إعادة حزب البعث للوضع السياسي العراقي أمر يعيد العراق إلى منظومة الأمن العربي التي يدعمونها وإسرائيل جزء منها‘‘.(٨)

الفرق بين سيناريو المعاهدة وإعادة البعث

المقارنة بين السيناريو المتوقع لفرض البعث على العراقيين وفرض المعاهدة عليهم تستوجب بعض الملاحظات حول فروق هامة. أول تلك الفروق هو أن المعاهدة كانت لحظة حدية. وبرغم أنه يمكن دعمها تدريجياً، إلا أنها في النهاية يجب أن تقرر بالقبول أو الرفض. أما إعادة البعث للسلطة، وخاصة السلطة الأمنية، وهي هدف أميركا وأداتها الرئيسة أياد علاوي، فليس لها مثل ذلك الحد، ويمكن أن تدفع تدريجياً وتتقدم دون تلاحظ بشكل واضح، وهذه نقطة تسهل الأمر وتؤثر على السيناريو المختار.

وبالمقابل فإن الخوف من البعث متأصل في أذهان العراقيين شعباً وساسة بشكل اكبر كثيراً من المعاهدة مع الأمريكان، مع أن هذه الأخيرة لا تقل خطراً في تقديري، وإنها تستجلب ’’كل الشرور‘‘ من بعث وفساد وإرهاب وسرقة موارد، إلا أن من لم يقرأ تاريخ أميركا الحديث لا يجد الكثير مما يخافه منها. لذا من المتوقع أن تكون مقاومة إعادة البعث الصريحة أشد، وتغطي أطيافاً أوسع. كما أن أبواق أميركا المعتادة التي طبلت للمعاهدة ستجد حرجاً أكبر في التطبيل لهذا المشروع الجديد، خاصة وأنها جميعاً وبلا استثناء كانت تقدم المعاهدة كبديل لابد منه للخلاص من خطر عودة البعث! هذا الخوف المنتشر من البعث (وأقصد دائماً بكلمة ’’البعث‘‘

هو ما وصل إليه البعث العراقي في نهاية عهد صدام من تحول إلى عصابة مافيا غرضها الوحيد هو حماية رئيس العصابة) لم تقدره الولايات المتحدة حق قدره، فاضطرت لتغيير السيناريو وقام سفيرها بتمثيليته الهزلية أعلاه.

لذلك كله فمن المتوقع أن الأسلوب الذي سيتبع هو الأسلوب التدريجي والضغط المستمر وتغيير الأسماء ... الخ، وبرغم كل ذلك فستبقى العديد من الصعوبات أمام المشروع. لكن هذه الصعوبات لا تعني استحالة النجاح، فأميركا لديها أوراق كثيرة لم تلعبها. ويبدو أنها قررت أن تعمل على خطين: الاستمرار في حقن الأمن بالبعثيين الموالين لها بلا ضجيج، وتصعيد الإرهاب بشكل غير مسبوق، وكاف لإثارة صدمة رعب لدى الشعب العراقي والساسة العراقيين، مما يجعلهم جاهزين لقبول حلول مرة، وهذا يفسر الانفجارات الهائلة الأخيرة والتي لا يستطيع في تقديري غير المسيطرين الأشد على خيوط الأمن من تنفيذها دون أن يخشوا الافتضاح – الأمريكان.

أما بالنسبة للحقن التدريجي للبعث في الأمن فأمر معروف تماماً وكثرت التصريحات بشأنه فلم يعد هناك عراقي يجهله. هذا الحقن بدأ منذ تولي أياد علاوي للسلطة حين كانت هوايته المفضلة البحث عن ''البعثيين الذين لم ير أحد أيديهم تتلطخ بالدماء''(ولهم رغبة شديدة في العودة إلى ممارسة مهنتهم في الأجهزة الأمنية!)، فحقن الأجهزة بآلاف الضباط. والحقيقة ليس هناك شرط ان يكون الشخص بعثياً، فالإحتلال سيرحب بأي شلاتي يتطوع لخدمته، لكن كون الشخص بعثياً أيضاً يضيف بعض الفوائد التي سنأتي على ذكرها في الجزء القادم من المقالة.

الملاحظ أن زرع البعثيين في الأمن استمر في حكومة المالكي بشكل متزايد، بضغوط أمريكية مباشرة أو غير مباشرة (غالباً بحجة المصالحة، والتي لا تتم إلا من خلال وضع البعثيين في الأمن، لأنهم لا يتصالحون كما يبدو في مكان آخر)، وكثرت شكاوى الناس والسياسيين وقلقهم من التطور الخطير مثل قول النائب الصدري أحمد المسعودي أن الجانب الامريكي مارس ضغوطاً على الحكومة لاعادة عدد من الشخصيات البعثية الى مراكزها وهذا ما تجلى خلال وجود عدد من البعثيين في مكتب رئيس الوزراء إضافة الى عودة عناصر من فدائيي صدام في وزارة الداخلية، محذراً من نتائج ذلك ومطالباً بخروج القوات الامريكية باسرع وقت من العراق.

[٩] وكذلك اتهم النائب عن الائتلاف العراقي الموحد جلال الدين الصغير حكومة المالكي بأنها أعادت عدداً كبيراً من البعثيين الى السلطة وبشكل هائل لم تفعله أي حكومة اخرى. [١٠] وكتب د. أكرم مطلك أن التقرير الأمني المقدم للبرلمان العراقي كشف بأنه يوجد حوالي أكثر من ألفين واربعمائة ضابط أمن من الأجهزة الأمنية الصدامية السابقة تعمل في الوزارة (الداخلية) موزعين مابين فدائيي صدام وأجهزة الأمن الخاص والأمن العامة وأعضاء الفرق". وأضاف: "هذه الأعداد الكبيرة من ضباط الأمن الصدامي السابقين كفيلة بجعل كل ايام الأسبوع دامية وأنهم يخططون لأبعد من ذلك"[١١]

ويرى أحمد الجلبي رئيس «هيئة اجتثاث البعث» بأن الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة والأوضاع الأمنية أعادت البعثيين إلى مواقع أمنية مهمة في البلاد وأن ٤٠ مقعداً ستكون لهم في الانتخابات المقبلة، وأن هذا الإختراق "حدث بشكل واسع بعد عام ٢٠٠٧ بسبب الوضع الأمني والضغط الأميركي مما جعل الحكومة العراقية تستعين ببعثيين من أعضاء فرق وقيادات وضعتهم في مراكز أمنية مهمة من دون العودة للهيئة، والوزارات عينت الكثيرين من دون استشارتنا، ونحن اكتشفنا الأمر بشكل عرضي".[٨]

كذلك حذر المالكي في مهرجان في بغداد من تسلل حزب البعث المنحل للبرلمان المقبل، مطالباً مفوضية الانتخابات بتدقيق سجلات المرشحين.

تشابه:نفس المحتوى لكن بمسمى جديد

برغم الفروق أعلاه فإن بعض التكتيكات المستعملة في فرض المعاهدة ستكون مفيدة أيضاً في فرض البعث، وأشهرها التلاعب بالتسميات. والحقيقة أن المرء يستغرب من إصرار البعث على الاحتفاظ باسمه الملوث في ذاكرة العراقيين، بغض النظر عن هدفه النهائي. وفي تقديري أنه إن كانت هناك خطة لتسجيل اختراق كبير للبعث للسلطة فسيكون من خلال التخلي عن السم، ومن ثم التهليل لهذا التغيير وكأنه الأمر "الحاسم" والشرط المنتظر، تماماً كخدعة "معاهدة سحب القوات" والتي جعلت حكومة المالكي الناس، في حيلة غير مسبوقة، تتظاهر تحت شعاراتها متصورة أنها تتظاهر من أجل إخراج الأمريكان! ربما أراد الأمريكان ترك هذه

النقطة حتى يحين وقتها المناسب الذي يمكنهم من التهليل لها والاستفادة منها لخلق تسونامي موافقات، خاصة إن تم طبخ السياسيين والشعب بحيث يجعلوهم يبحثون عن حل ولوكان وهميًّا عن الإرهاب.

من ناحية أخرى فإن "طلائع" البعث تستخدم فعلاً المسميات "المموهة للاختراق بصمت، حتى يحين موعد الاختراق بضوضاء عالية. فكما يرى النائب عن الائتلاف الموحد سامي العسكري أن تشكيل الحركة الوطنية العراقية يمهد لعودة البعثيين، وأن"الطريقة التي طرحت بها، حتى الكلمات التي ألقيت والأناشيد التي تليت تذكرنا بالحقبة البعثية، وكأن البعثيين عادوا ولكن من خلال أياد علاوي وصالح المطلك بمسمى جديد".

وبرغم أن عضو "الحركة الوطنية العراقية" حيدر الملا أبدى استغرابه من الاتهامات الموجهة للحركة بالتمهيد لإعادة البعثيين للحكم، إلا أنه لم ينكر سعي الحركة إلى ضم الشخصيات البعثية، قائلاً: "إن قوانين الإقصاء والاجتثاث استهدفت العمق العراقي ولم تكن الغاية منها سوى تنفيذ أجندات إقليمية على الساحة العراقية"! (١٢)

إذن فعملية إعادة الأمريكان للبعث إلى السيطرة على أجهزة الأمن العراقية عملية نشطة مستمرة جرت بشكل خفي غالباً وعلني أحياناً، واستخدمت فيها حتى الآن أساليب مشابهة وأخرى مخالفة للحيل التي استعملت لتمرير الإتفاقية الأمريكية، ووصلت مرحلة في غاية الخطورة. كل هذا جرى بدون اعتراض من المالكي، ولا أحد يعلم إن كان اعتراضه الأخير حقيقياً أم جزءاً من تمثيلية أمريكية اضطرت إلى سيناريو بديل بعد أن تفاجأت بشدة رفض الناس للمشروع الأمريكي الجديد. فليس لرئيس وزراء ينتهك الدستور أكثر من مرة في تمديد حالة الطوارئ وغيرها، وغيرها كثير من الأكاذيب والحيل في توقيع المعاهدات المشبوهة بطرق مشبوهة، ليس لمثل هذا الشخص ثقة إطلاقاً، ومن لايجد صعوبة في تمثيل دور الأب الحنون على السجين أمام الناس في الوقت الذي كان فيه هذا الأخير يتعرض للتعذيب بالكهرباء، لن يجد صعوبة في تمثيل الرفض والاستنكار لما يكون قد وافق عليه.

في الجزء التالي سنرى الوسائل المتبعة من قبل الإدارة الأمريكية لتهيئة الجو

لإعادة البعث، من بث الرعب في المجتمع العراقي، وتصوير البعث بشكل كاذب كشيء كبير ومخيف، والعمل على دفع السلطة إلى الانحدار الشديد من أجل تشجيع الناس على قبول البديل الكريه، بل وحتى الضغط على البعثيين بالتعاون مع بعض الجهات البرلمانية لدفعهم إلى الإنضمام الى البرنامج الأمريكي.

(١) http://al-nnas.com/ARTICLE/SKHalil/29bth.htm

(٢) http://www.albadeal.com/modules.php?name=News&file=article&sid=6016

(٣) http://www.doroob.com/?p=20611

(٤) http://www.yanabeealiraq.com/news_folder/n20030904.htm

(٥) http://www.kurdistan-times.com/content/view/13685/86/

(٦) http://www.iraqoftomorrow.org/index.php?news=70953

(٦ب) http://www.yanabeealiraq.com/articles/saeb-khalil250809.htm

(٧) http://almalafpress.net/index.php?d=168&id=92481

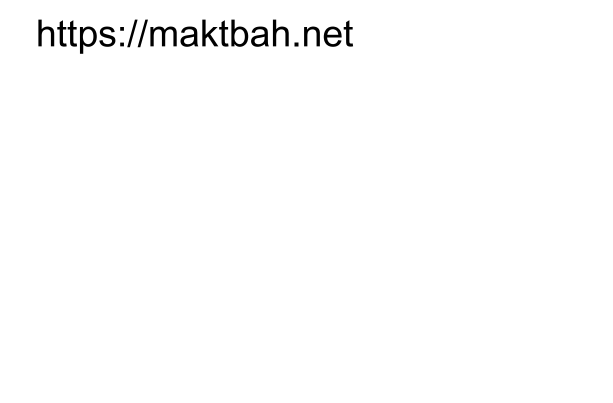
(٨) http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11286&article=541131

(٩) http://www.khabaar.com/news.php?action=view&id=5088

(١٠) http://www.yanabeealiraq.com/news_folder/n21100917.htm

(١١) http://www.iraqoftomorrow.org/iraqiat/73451.html

(١٢) http://www.bahzani.net/services/forum/showthread.php?t=42100



أميركا تريد إعادة البعث؟ من يقول هذا الكلام؟

(كتبت في ٢٥ آب ٢٠٠٩)

أنكر السفير الأمريكي لدى العراق كريس هيل ان أميركا تسعى إلى عودة للبعث إلى العراق، وقال ''اولاً وقبل كل شي، اود ان اكون واضحاً، ليس لدينا أية مصلحة بأي شكل في عودة حزب البعث'' لأنه معارض للدستور العراقي، و ''معارض للمنطق''. وتابع باستغراب ''لماذا يريد أي شخص ان يعود حزب البعث الذي كان مسؤولا عن التدمير في هذا البلد عبر هذه السنوات، (....) من الذي يقول هذا الكلام ويزعم ان الولايات المتحدة تريد عودة الحزب، لأني اعرف واقول لك ليس لدينا اية مصلحة في هذا على الاطلاق، هذه المقولات خاطئة كلياً''. وأكمل أنه ليس لأميركا مصلحة بالعمل ضد حكومة العراق.[١]

إذا كانت براعة الدبلوماسي تقاس بوقاحته فأن مستقبلاً باهراً ينتظر هذا السفير....

أن الذي ''يقول هذا الكلام'' يا سعادة السفير ليس فقط الصحف العالمية[٢] التي تحدثت عن ''تواطؤ البعثيين والأميركان والبريطانيين للعودة للحكم ''ومحاولات'' التوصل الى تفاهمات لترتيب وضع قانوني وامني في العراق، يسمح بان يقوم حزب البعث العراقي بدور سياسي وعسكري وامني في مستقبل العراق القريب''.!

و ''الذي يقول هذا الكلام'' يا سعادة السفير هم من بقي ممن يسمون أنفسهم بلا خجل ''بعثيين'' رغم الأثر المؤلم لتلك الكلمة على العراقيين، فقدمت الجزيرة المسخ ''علي الجبوري'' وتحدث بلهجة البعث الصدامي وقال أنهم اتفقوا معكم، ولم تكذِّبوا الخبر، بل جاءت ردود فعلكم مؤيدة ومقلقة للعراقيين الذين لم يعد لديهم أي شك في المخطط، فتساءلوا ليس عن رغبة أمريكا في عودة البعث، بل ان كانت ستتمكن من

ان تجبر الحكومة على إرجاع البعث.(٣)

و ''الذي يقوله'' أيضاً هو ردود أفعالكم الواضحة والمباشرة ومن خلال إجابة حكومتكم على استفسارات الحكومة العراقية المرعوبة عن تحركاتكم في تركيا، وتوسلات رئيس الوزراء المالكي بعدم التفاوض مع البعث مذكراً إياكم بأن البعث قتل أمريكان أيضاً، حين أجبتم بكل صفاقة، وبشكل رسمي بـ ''أن الولايات المتحدة ما زالت هي المسؤولة عن السياسية الخارجية والداخلية للعراق من خلال سعيها إلى إنجاح العملية الديمقراطية في العراق''!! (٤) .

والحقيقة ان تصريح السفير بالتبرؤ من البعث، رغم غرابته المثيرة للشك في نواياه، قد يلقى الراحة ليس فقط في آذان العراقيين الذين علمتهم التجربة ان محررهم من الدكتاتورية لايتورع عن القيام بأي شيء يراه في مصلحته، وإنما أيضاً ''أصدقاء'' أميركا، والذين أحرجهم الموقف الأمريكي المصر على إعادة البعث بشكل غير اعتيادي، وكانوا قد استعملوا البعث قبل أشهر فقط كـ ''سعلوة'' لتبرير الإحتلال، ووجهوا سفينتهم الإعلامية الهائلة لإرهاب الشعب العراقي ودفعه إلى قبول المعاهدة مع المحتل والتي ستحميه من تلك السعلوة.

لكن الإحراج ضريبة قديمة وثابتة يدفعها كل من قرر ان ''يكون صديقاً'' لأميركا، (أو أية دولة طامحة إلى الإستعمار) وعليه ان يستعد لذلك ويتدرب ليكون له ''وجه نعال'' كما يقول العراقيون. فمثلاً لم يجد الأمريكان لتنظيم ''المصالحة'' و ''لم شمل العراق''، سوى السيد ''بايدن'' الكريه شعبياً في العراق، والذي يعرف بأنه صاحب مشروع تقسيم العراق الى ثلاث ولايات عندما كان رئيساً للجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس. والذي يذكرنا بإحراج آخر تورط به أصدقاء أميركا في العراق ممن سارع إلى التعبير عن دواخله الحقيقية وأيد التقسيم (ساسة كردستان)، فواجه عاصفة شعبية مخيفة، فراح يلملم كلماته ويلعن ''تلك الصداقة'' المكلفة في سره.

وحين أرادت أميركا ان ''تعيد بناء العراق'' لم تجد له كأول سفير لها سوى ''جون نيغروبونتي'' المعروف عالمياً بأنه عراب الإرهاب في أميركا الجنوبية، والذي تجد الإدارات الأمريكية صعوبة في تعيينه بأي منصب دون التعرض

لتظاهرات احتجاج تذكرها بماضيه الإجرامي. للأسف لم يحتج أحد في العراق لهذا التعيين الإجرامي الذي دفع العراق ثمنه غالياً ومازال، رغم تحذيرنا المبكر منه[٥]

لا أتصور ان هناك الكثير من العراقيين الحائرين في الموقف الأمريكي، فقد صار لديهم من التجارب ما يكفي.

قبل سنتين أثيرت نفس التساؤلات حول محاولة أميركا إعادة البعث إلى السلطة، وحينها لجأ أصدقاء أميركا إلى الحديث عن ”ضغوط“ الدول العربية عليها (على أميركا)، لتفسير هذه الرغبة الشاذة، لدولة ”الديمقراطية والحرية“ فكتبت رداً: ”ان القارئ لتأريخ اميركا مع الشعوب التي احتلتها في الماضي يعرف انه لاحاجة للبحث عن ”ضغط“ على اميركا لتفسير تصرفها وكأنها لايمكن ان تفعل ذلك بنفسها، فلطالما اعادت اميركا الفاشت الى البلدان التي ”حررتها“، سواء بعد إزالة إحتلال اخر كما حدث في عدة دول بعد الحرب الثانية او بعد ازالة دكتاتور كانت غالباً هي التي اتت به في الماضي، فتزيحه وتبقي نفس شخوص نظامه، فهم الأقدر على تهيئة البلاد لشركاتها وعلى محاربة خصومها“.

فإضافة إلى إعادة الشاه بعد القضاء على حكومة مصدق البرلمانية في إيران، فأننا ننقل عن مسؤولين أمريكان في حكومة كارتر الحرص على الإحتفاظ بالحرس القومي لسوموزا بعد إزالة الأخير، ولكن – ”بشرط معين يُطلب دائماً وهو ان يظل حرسه القومي كما هو، وهذا الحرس هو الذي كان يهاجم المواطنين“بوحشية تحتفظ بها الأمم عادة لأعدائها“، كما وصفها البعض.

وحين فشلت محاولات اميركا الأولى في إعادة الحرس القومي الى السلطة، قام ضباط منهم بالإجتماع بعضو كونغرس(!) وبعقد اجتماع لتهيئة الخطط للإطاحة برجال ساندينستا، وارسل نظام العسكر التابع لأميركا في الأرجنتين مستشارين لتدريب افراد سابقين من الحرس القومي في هندوراس من اجل الهجوم على نيكاراغوا (وهو الهجوم الذي تم بالفعل بعد سنة)، وانكرت الحكومة الأمريكية علمها بالأمر، وهو ما لم يصدقه إلا القليل.[٦]

كذلك لو راجعنا السياسيين العراقيين الذين لا تخفي أميركا تفضيلهم، لوجدنا أنهم الأكثر حماساً لعودة البعث. وخير مثال على ذلك السيد أياد علاوي، الذي

اختارته الولايات المتحدة، وفرضته على مجلس الحكم بشكل غير قابل للتفاوض، كأول رئيس حكومة عراقية. ثم حاول الأمريكان من طرق عديدة فرضه ثانية، من خلال كشف فضائح خصومه أو افتعال فضائح لهم. إضافة إلى تأجير أياد علاوي شركة لوبي "على علاقة وثيقة بالإدارة الأمريكية" حينها، وكذلك علاقة وثيقة بالمخابرات الأمريكية، كما أكد تقرير في برنامج Brian Ross على شبكة ABC.

ولفت التقرير الانتباه إلى ان وكالة المخابرات الأمريكية نشرت تقريرا حول فشل رئيس الوزراء العراقى نورى المالكى فى حل المشكلات إلى تواجه الشعب العراقى، فى نفس اليوم الذى تعاقد فيه علاوى مع شركة اللوبى! فضلا عن التصريحات التى أطلقها أحد العاملين السابقين فى المخابرات الأمريكية والخبير فى شئون الشرق الأوسط والتى أكد فيها ان المخابرات الأمريكية تدعم علاوى منذ سنوات". (٧)

وفي مكان آخر نقرأ: "حصل أياد علاوي في محاولته للعودة رئيسا للوزراء في العراق على تأييد جهة غير متوقعة هي حزب البعث. فقد أخبر الناطق في المنفى بإسم قيادة حزب صدام حسين السابق مجلة التايم بأن علاوي "هو أحسن شخص في هذا الوقت يمكن ان يسلم مهمة حكم العراق" وأضاف بأنه يأمل أن علاوي سيفتح الطريق أمام حزب البعث "للعودة إلى الحياة السياسية في العراق حيث يجب ان يكون". وقال الناطق المعروف بإسم أبو حلا بأن البعث بقيادة عزت الدوري نائب صدام سيكون "أكثر من راغب بالعمل مع علاوي لأننا ننظر إليه كشخص قومي ووطني عراقي وليس قائدا طائفيا".وقال أبو حلا بأن قيادة البعث إجتمعت بعلاوي عدة مرات وإنه كان "منفتح التفكير ومعتدل"."(٨) فهل هذا الإتفاق المشترك بين الأمريكان والبعث على علاوي، مجرد صدفة؟

ولم يجد علاوي ما يشكر الرئيس الطالباني عليه سوى موقفه من البعثيين حيث سارع يبعث اليه ببرقية تقدير يعرب فيها عن اشد امتنانه على "موقف آخر جريء و مشرف لفخامتكم فيما يتعلق بعدم تصديقكم حكم الاعدام الصادر بحق سلطان هاشم وزير الدفاع في عهد الدكتاتور صدام". ويقول ايضاً: "و نرى اننا في مفترق طريق يتعين ان يحدد اما ان يأخذ بنظر الاعتبار محاسبة و معاقبة المجرمين

والعفو عن غيرهم و اما الاستمرار بمعاقبة المجرمين والابرياء على حد سواء".

وفي هذا الكلام يفضح علاوي نفسه. فمن الثابت ان سلطان هاشم قد أُدين كمجرم من قبل محكمة يعترف علاوي بها، وان الرئيس تدخل لتخفيف عقوبة هذا المجرم والتي استحقها حسب القانون، وهذا ما يشرح لنا حقيقة من يدافع عنهم علاوي من "البعثيين الذين لم تثبت عليهم جريمة"!! الحقيقة أنه لا يهمه ولا يهم الأمريكان، من البعثيين سوى من تلطخت ايديهم بالجرائم، فالمطلوب للمهمة القادمة مجرمين فقط!

وكان لموقف علاوي من البعث إحراج لزملائه في التحالف، فقال مفيد الجزائري ٢١ – ٩: "نحن لم نكن نعرف بموضوع الوساطة التي قام بها الدكتور اياد علاوي بين عزة الدوري والامريكان بل عرفناها من خلال وسائل الاعلام شأننا بذلك شأن جميع المواطنين". (٩)

لقد حاول علاوي التغطية على نقص شعبيته واستحالة وصوله للحكم عن طريق الإنتخاب، ولذلك لجأ إلى الأمريكان وإلى التآمر..وهي موهبة بعثية بامتياز، وتدريب أمريكي قديم!

ربما يذكر البعض نشر صحيفة واشنطن بوست مقالا لأياد علاوي بعنوان "خطة للعراق" دعا فيه الإدارة الأميركية إلى التعجيل في إجراء تغيير في رئاسة الحكومة العراقية المتمثلة في رئيس الوزراء نوري المالكي. وحينها أعلنت "جبهة الحوار" ان "أكثر من (١٠٠) شخصية عراقية بينهم نواب من مختلف الكتل البرلمانية وشخصيات عراقية متميزة بينهم نخبة من شيوخ عشائر وشخصيات كردية عراقية" طالبت بأن يصبح علاوي رئيساً للحكومة! هذه المجموعة (التي لم يعلن عن اسمائها لحد الآن حسب علمي) ارادت علاوي كـ "بديل وطني وديمقراطي". ولعل هذه اغرب مطالبة ديمقراطية في التاريخ، خاصة ان علمنا ان الرسالة التي وجهها هؤلاء لم تقدم الى البرلمان او الشارع العراقي بل الى الرئيس بوش! ومضى بيانها قائلا "إن الشعب العراقي يتطلع إلى ان تساعده الولايات المتحدة، في هذا المنعطف المصيري، في اقامة حكومة ديمقراطية"!! (١٠)

أن التآمر مع اجنبي لقلب نظام الحكم المنتخب جريمة كبرى وتآمراً على

الشعب نفسه، لكن الصلافة تستطيع أن تدعو ذلك ''إقامة حكومة ديمقراطية''!

لم يتوقف علاوي يوماً في الدعوة لعودة البعث، وخاصة إلى المناصب الأمنية، وهو يتحدث اليوم عن ضرورة التغلب على ''فوبيا البعث'' ! فالخوف من البعث لديه، لا مبرر له، وليس سوى مرض أو ''إرباك''، كما يقول.[١١]

ان علاوي كان ومايزال يحاول ان يسوق نفسه كمفاوض بين الحكومة والبعث، والحقيقة أنه يمثل البعث نفسه ولا يفاوضه، تماماً كما يمثل زيباري الحكومة الامريكية في نفس الوقت الذي يدعي فيه مفاوضتها. لذلك فأن الرغبة الأمريكية في تثبيت علاوي لرئاسة الحكومة هي ذات الرغبة في إعادة البعثيين، وخاصة من تثق بقدرتهم منهم على القسوة اللازمة لإخضاع الشعب لمشيئتها، ولعلاوي مواهب في ذلك. فمن المعروف أنه كان يعمل مع صدام في منظمة حنين، وهو متهم من قبل جهات عديدة بأنه كان مسؤولاً عن إغتيالات البعث في أوروبا، كما اتهم من جهات ذات قيمة بأنه قتل ستة أشخاص في العامرية بعد الإحتلال، إضافة إلى تهم إجرامية أخرى عديدة وجهتها إليه الحكومة العراقية نفسها، لكن محاكمة علاوي أو التحقيق معه تبقى خطاً أحمر لايمكن ان يسمح الأمريكان به. إنه البعثي الأثمن بالنسبة لها، والباب الذي تأمل ان يستعيد البعث الحكم من خلاله.

أميركا عازمة على إعادة البعث، إنما وجدت ان الوقت لم يحن بعد فتراجعت مؤقتاً، كما فعل المالكي الذي قرأ الموقف بشكل صحيح قبلها فأنكر كلاماً له بهذا المعنى، ولذلك أيضاً تراجع السفير بشكل أحرج أصدقاء أميركا المساكين.

إني اتفهم حالهم التي لا تسر صديق، "اصدقاء أميركا" هؤلاء، ولا شك عندي ان لسان حالهم يقول: ''أما كان بالإمكان ان تأخذوا هذا الموقف قبل الآن وتوفروا علينا الإحراج..''، ذلك ان البعض منهم كان قد بدأ فعلاً العملية الشاقة لتحويل سير دفة السفينة الإعلامية الهائلة التي كانت تسوّق شعار ان ''حزب البعث مازال مرعباً وخطيراً وعلينا ان نخاف منه، والتذكير بماضيه والإصرار على أننا لا نستطيع مواجهته بدون الحماية الأمريكية''، إلى شعار ضرورة ''عدم التطير'' من مفاوضات أميركا مع البعث! (د. عبد الخالق حسين)[١٢]

أود أخيراً ان أنبه هؤلاء ''الأصدقاء'' بأن الجبوري قال بان الأمريكان كانوا

يسمونهم بالارهابيين والمجرمين وأنهم بعد الاتفاق فأن اميركا ستسميهم بـ "المقاومة المشروعة" فليستعد "الأصدقاء" لتغيير التسميات! كيف سيدير هؤلاء "الأصدقاء" دفة سفينتهم الإعلامية مع هذا الصديق المتعب؟ ما أدراهم ان أميركا ليست لديها مفاجآت جديدة مزعجة؟ كان الله في عونهم في أيام رمضان الساخنة هذه...

(١) http://www.iraqoftomorrow.org/index.php?news=70953

(٢) http://www.aljewar.org/news-12452.aspx

(٣) http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166362

(٤) http://www.kurdistan-times.com/content/view/13685/86/

(٥) نيغروبونتي:ارهابي خطر يجب طرده فورا
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=21758

(٦) http://www.alnoor.se/article.asp?id=10057

(٧) http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=759

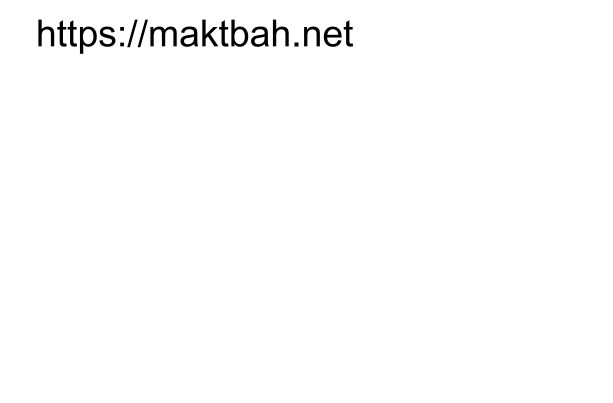
(٨) http://www.sotaliraq.com/articles-iraq.php?id=61067

(٩) http://www.doroob.com/?p=21234

(١٠) http://www.doroob.com/?p=21234

(١١) http://www.marafea.org/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=22694

(١٢) http://www.yanabeealiraq.com/articles/saib-khalil080809.htm



قصة مدينتين و "الحرس القومي": سوابق امريكية في إعادة الجلادين الى السلطة ـج١

(كتبت في ٢٠٠٧/٩/١)

على اثر قرارات "المصالحة" المثيرة للقلق، قال احمد الجلبي رئيس هيئة اجتثاث البعث، إن اميركا تعمل على إعادة حزب البعث الى السلطة بضغط من دول عربية "كبرى"، معبراً عن قلقه الشديد من ذلك. ويفهم من هذا أن أميركا تضغط على الحكومة العراقية لإعادة البعث، وذلك استجابة لضغط تلك الدول العربية.

من ناحية اولى، فأن لبحث الجلبي عن "الضاغط" على الحكومة لإعادة البعث، له ما يبرره. فليس هناك ادنى شك ان الدافع وراء قرار الحكومة لم يكن رغبة ناخبيها ولا بقية ابناء الشعب ولا رغبتها نفسها، فهي اول من يعرض نفسه لخطر الذبح بمعنى الكلمة بمثل هذا القرار. لكن من ناحية ثانية، هل نحن بحاجة أيضا للبحث عن "ضاغط" على أميركا لتفسير موقفها من هذا الأمر، وهل يمكن فعلاً الضغط على أميركا، ومن قبل دول ذيلية لا تملك إرادتها للدفاع عن نفسها، أم أن أميركا يمكن أن تفعل ذلك بكل إرادتها وبحرية عن أي ضغط؟

موقف حوزة النجف من القرار، وهي جهة لاتريد الحكومة ان تغضبها او تفقد ثقتها، عبر عنه السيد ابراهيم الاعرجي قائلاً: "ان هذا القرار هو وصمة عار في جبين من يدعي انه يمثل معاناة هذا الشعب وانه يدافع عن حقوقه، ان هذا القرار، هو رضوخ لضغوط اميركية وبريطانية، ورضوخ لارادة دول وفي مقدمتها السعودية، وبموجبه سيرجع ضباط الأمن والمخابرات ليحكموا هذا الشعب، وهذه المرة بغطاء قوى تدعي انها تمثل ارادة الشعب العراقي"!!

وأيده الشيخ عبد الامير الخفاجي: ''ان هذا القرار هو اعلان عن يوم اسود في تاريخ العراق، يبرئ فيه القتلة، ويعاد بهم الى مناصبهم ليمارسوا الإرهاب مع الشعب من جديد في ظل حملة مسعورة ضد المخلصين من ابناء هذا الشعب الذين يقتلون ويعتقلون يوميا على يد قوات الاحتلال بمسمع ومرأى من الحكومة''.

وتحدث الشيخ ضرار الأسدي قائلا انه لابد من الاعترف بأن ''البعثيين لم يستسلموا، بل قاتلوا هذا الشعب من خلال عملياتهم الإرهابية بتمويل سعودي وإماراتي ودعم أردني''.

وأضاف ''هذا القرار هو رضوخ بكل وضوح وجلاء الى الوصاية الأميركية، حيث طالب كبار المسؤولين في واشنطن بقبول تغيير قانون اجتثاث البعث والسماح للالاف من البعثيين للعودة الى المخابرات والأمن والجيش والشرطة والخارجية وبقية الوزارات، ليكونوا أداة تنفذ رغبات وسياسات أميركا في العراق مستقبلا. وامام هذا الطلب الذي اعلنه المسؤولون الاميركيون ومطالبتهم صراحة باقرار قانون النفط وقانون اعادة البعثيين، رضخ ممثلو الشيعة في الحزبين المجلس والدعوة ووقعوا مع الاكراد وجبهة التوافق على هذا الاتفاق الذي هو اعلان صريح عن قبول المشروعات الاميركية المعدة للعراق والتي تمهد لمرحلة ماقبل انسحاب القوات الاميركية، ولتضمن واشنطن وجود قوى فاعلة في العراق في مجال الأمن والسياسة والاقتصاد تنفذ الرغبات الاميركية''. (إنتهى اقتباس الأسدي).

وسواء شارك المراقب التشاؤم والإحساس بالهزيمة الذي عبرت عنه حوزة النجف ام لا فلا اظن ان احداً يعتبر ان قرار الحكومة كان انتصاراً لإرادتها كما تحاول ان تعرضه، بل استسلاماً للضغط والإرهاب المسلطين عليها من قبل "أصدقائها" الأمريكان.

ولتبيان مدى خطورة الوضع، بين الجلبي ان مجموع البعثيين في العراق كان مليون و٢٩٩ الف منهم ٣٨ الفا اعضاء فرق فما فوق وهؤلاء خضعوا للاجتثاث..... بقي منهم ١٥ الفا وهؤلاء لم يطلبوا تقاعدا او استثناءا من الإجتثاث وهم الان اما في خارج العراق او يقاتلون مع المسلحين. واوضح ان عدد الشيعة الذين كانوا منتسبين الى حزب البعث اكثر من عدد السنة وانهم في جنوب العراق يتعرضون لعمليات

اغتيال بين فترة واخرى.

النقطة الأخرى الهامة التي اثارها الجلبي ايضاً حين تساءل عن ”كيفية حسم قضايا أكثر من ١٨ ألف شخص شملوا بالاجتثاث، خلال ستين يوما طبقا لما تسرب من اتفاق الكتل، في المحاكم العراقية المنهكة والمشغولة بكم هائل من الموقوفين ضمن سجون الولايات المتحدة والحكومة العراقية“ خاصة وان القرار الخطير سوف ينقل ”العاملين في الأجهزة الأمنية السابقة كأعضاء الأمن الخاص والعام والمخابرات وفدائيي صدام، الى تشكيلات الشرطة والجيش بنفس رتبهم العسكرية“. بالطبع سيعجز القضاء عن متابعة التهم ويضطر لتبرئتهم منها بالجملة دون تحقيق، وهو ما يفسر السعادة الغامرة التي علت وجوه شلة التوافق. سعادة الذئب وقد رأى فريسته المرعوبة تحاصر نفسها بحماقاتها وجبن موقفها. من الصعب تخيل كارثة تصيب العراق بعد كل هذه التضحيات اكبر من هذه.

قلنا أن الجلبي محق في بحثه عن ”الضاغط“ لكن دفعه الى ”دولة عربية“ ليس إلا مجاملة لأميركا، المرشح الواضح والصريح للقيام بهذا الضغط، واظن ان هذه النظرية – نظرية الدولة العربية المسؤولة – تناسب الأمريكان وستأخذ مجراها في الإعلام، حتى في الخندق المضاد للإتفاقية. وقد يكون هدف مبدعيها تبرئة اميركا من دورها في اي قرار لايتمتع بالشعبية بين العراقيين والقاء تبعات مواقفها المعادية للشعب العراقي على أية جهة أخرى، خاصة ذيولها العرب، كالعادة عندما يتوقع المرء تبعات كارثية. ليس هذا دفاعاً عن تلك الدولة او الدول العربية ”الكبرى“، ولا توجد لدى العرب دول كبرى على حد علمي إلا في عدد السكان والفقر والفساد، لكن حكام العرب الذيليين أتفه من ان يحمّلوا مسؤولية اي قرار، رغم أنهم يجب أن يحاسبوا بشدة على خضوعهم، إن كان لشعبهم أن يحاسبهم. فهذه الحكومات، كأية بغال، تحمل ما يلقى على ظهورها من مسؤوليات القرارات المخزية ونتائجها المخيفة دون احتجاج، لكن طموح البغال لا يتعدى تأمين علفها سلامتها وهي اعجز حتى من ان تدافع عن نفسها ان احتاجت، دع عنك مضايقة الذئب والضغط عليه في شأن التصرف بفريسته.

إن القارئ لتأريخ اميركا مع الشعوب التي احتلتها في الماضي لن يكلف نفسه

بالبحث عن مثل هذا "الضاغط"، فلطالما أعادت أميركا الفاشست الى البلدان التي ''حررتها''، سواء بعد ازالة الإحتلال السابق كما حدث في عدة دول بعد الحرب الثانية، او بعد ازالة دكتاتور تكون غالباً هي التي اتت به في الماضي. وفي الأغلب فإنها تعيد نفس شخوص نظامه، فهم الأقدر حسب تجاربها، على تهيئة البلاد لشركاتها وعلى محاربة خصومها، وهي نصيحة ميكافيلية معروفة منذ قرون في السياسة الغربية. وقد اضطرت أميركا احياناً لتخفيف شروطها حين تجد حركة يسارية قوية، شيوعية عادة، تخشى ان تدفع البلاد الى انتخابها ان كانت شروط اميركا قاسية على البلاد أكثر مما يجب، كما حدث في اليابان والمانيا وكوريا الجنوبية او اضطرت على مضض لقبول حكومة وطنية قومية كما حدث في فرنسا لنفس السبب (التهديد الشيوعي)، وهي لا تتورع عن استخدام العنف ان لم يكن منه بد حتى في اوروبا كما حدث في ايطاليا واليونان.

اما في العالم الثالث فكانت القصة تنتهي غالباً بحكومة حثالات دكتاتورية بشعة عنيفة وكوارث لانهاية لها.

فالإحتلال، مثل اي حاكم غير شرعي يطمح الى نهب البلاد، وذكاءه يدفعه للبحث بين الناس عن حثالاتهم. وقد اوصى ميكافيلي الحاكم قبل خمسة قرون أن يضع في الحكم من لايستحقه، فهؤلاء هم من يعلم جيداً ان مصيرهم مرتبط بالحاكم.

''كانت ايران على مسار الديمقراطية في عام ١٩٥٣ حين قام الشعب باختيار رئيس الوزراء محمد مصدق عن طريق برلمان منتخب وكانت له شعبية كبيرة بين الإيرانيين.....أزاحته وكالة المخابرات الأمريكية ونصبت محمد رضا بهلوي رئيسا على عرش طاووس. وأدت سياسته القمعية بعد ٢٥ سنة إلى نشوء ثورة اسلامية''. ''قبل اكثر من قرن بقليل قامت الولايات المتحدة باسقاط حكومات ١٤ دولة في الاقل ابتداء من الحكم الملكي في هاواي سنة ١٨٩٣ . وقامت باستخدام القوة في ١٢ بلداً اخر. فقبل العراق وافغانستان بوقت طويل كان هناك الفلبين وبنما وجنوب فيتنام وتشيلي وغيرها. لم تجلب معظم تلك التدخلات الألم الكبير للبلدان المستهدفة فحسب، وانما اضعفت أمن امريكا على المدى الطويل''. و ''قامت بإسقاط رئيس غواتيمالا اليساري جاكوبو اربنز فارضة نظاما عسكريا فيها تسبب بثلاثين عاما من الحرب

الأهلية التي أودت بحياة مئات الالاف". (نع فـقوتلا :يكيرملاا خيراتلا نم سرد رزنيك نفيتس : :لخدتلا) [1]

الأمثلة كثيرة جداً لكن لعل اكثرها ايحاءً بالنسبة لنا مثال نيكاراغوا. وقد اثار انتباهي بشكل خاص ان العصابات التي دعمتها اميركا وأصرت على تسليمها السلطة في ثمانينات ريكان الرهيبة هناك، كانت تسمى "الحرس القومي" مذكرة بـ "الحرس القومي" للبعث في ١٩٦٣. لقد وضعت أميركا لكل من بغداد و مناغوا تحت ارهاب "الحرس القومي" الخاص بكل منهما، والذي خلقته بنفسها.

فتماماً مثل صدام كان الوحش سوموزا في نيكاراغوا صديقاً لأميركا وظل يتلقى المساعدات الأمريكية بمعدل هو الأعلى في أمريكا اللاتينية – بما في ذلك المساعدات العسكرية، فقد كان سوموزا "حليفاً قيماً"، حسب ما قالت بعثة المساعدات الأمريكية في سنة ٧٧، تماماً كما قال رامزفيلد ونواب الكونغرس عن صدام بعد زيارتهم له قبيل اشعاله الحرب على ايران وبتوصية لا شك بها منهم. وقبل هروب سوموزا بشهرين كانت الولايات المتحدة تدعم طلبه للحصول على قرض بستة وستين مليون دولار من صندوق النقد الدولي في الوقت الذي كان يقصف فيه بيوت الفقراء ويقتل الآلاف من النساء والأطفال بمباركتها.

كان عقد الثمانينات، وبعد سنة من استلام صدام للحكم في البلاد، بداية الكوارث العظمى للعراق كما في العديد من دول أميركا الوسطى والجنوبية، حيث كان الأمريكان يقدمون الدعم لصدام اكثر من اية دولة اخرى خارج نطاق إسرائيل ومصر. وفي الجانب الآخر من العالم كان السفير الأمريكي نيككروبونتي يدير الكوارث الإنسانية في اميركا الوسطى إنطلاقاً من هندوراس، ليأتينا بعد ربع قرن كأول سفير امريكي للعراق! فقد عادت نفس شلة ريكان – بوش الأب الى ادارة البيت الأبيض تحت راية بوش الإبن.

روبرت باستور مدير دائرة شؤون أمريكا اللاتينية والكاريبي في مجلس الأمن القومي في حكومة كارتر اعترف ان احداً لم يفكر في خلع سوموزا الى ان اصبح "شخصاً لا يمكن الدفاع عنه" في مواجهة معارضة داخلية شملت حتى رجال الأعمال المحافظين. عندئذٍ ارادت الولايات المتحدة اخراج سوموزا بسلام ولكن –

والكلام مازال لباستور – بشرط معين ثابت يُطلب دائماً وهو ان يظل حرسه القومي كما هو، وهذا الحرس هو الذي كان يهاجم المواطنين "بوحشية تحتفظ بها الأمم عادة لأعدائها" كما وصفه البعض.

حين ادركت الولايات المتحدة ضرورة التخلي عن سوموزا، حاولت الإحتفاظ بالنظام، وهو ما سمي "السوموزية دون سوموزا". وفي عام ٧٩ كتب السفير لورنس بيزيللو، في برقية الى واشنطن: "ان لدينا إذا احكمنا ترتيباتنا، فرصة تفوق ٥٠٪ للإبقاء على ما يكفي من الحربس القومي للمحافظة على النظام والسيطرة على فروليما (ساندنيستا) بعد استقالة سوموزا". لكن الخطة لاقت صعوبات شديدة، فسمعة "الحرس القومي" كانت (مثل سمعة نظيره العراقي) من السؤ بحيث عارض الأفكار الأمريكية حتى اصدقاءها التقليديون من رجال الأعمال. لذلك قامت اميركا بإدخال هؤلاء الحرس في تنظيم ارهابي تدعمه عسكرياً هو عصابات الكونترا، والتي سمعتم بلا شك بفضيحة دعمها سراً من قبل السي آي أي فيما عرف بفضيحة "إيران كونترا".

في منطقتنا كان البيت الأبيض يجامل صدام حتى قبيل دخول الكويت ويطمئنه الى الموقف الأمريكي بعدم التدخل، والذي انقلب تماماً في اللحظة التي سقط فيها صدام في الفخ ودخل الكويت. بعد ذلك سمح له بإستعمال الهليوكوبترات لقمع انتفاضة الأكراد والجنوب بعد هزيمته في الكويت، حين منعت القوات الأمريكية حصول المنتفضين على الأسلحة العراقية التي كانت في حوزتها، مفضلة الإحتفاظ بـ "سوموزا" وقد كان ذلك ممكناً عام ١٩٩٠، لكنه اصبح غير قابل للدفاع عنه عام ٢٠٠٣، فتم التخلص منه وبدأوا بمحاولة الإبقاء على "الصدامية دون صدام" وهو ما يجري الآن في العراق. إن المالكي ورفاقه لا يمكن أن يحتفظوا بعناصر البعث الصدامي بأنفسهم ولا يمكن ان يأتمونهم على أنفسهم، على الأقل من دافع الحرص على حكمهم وسلامتهم، ولا يمكن أن يقبلوا بذلك إلا تحت الضغط الشديد، والذي لا تستطيع سوى الولايات المتحدة أن تسلطه، ولا مصلحة لأحد غيرها وإسرائيل في مثله.

بين فايرون فيكي مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الدول الأمريكية:

ان الحجج الرئيسية لدعم عصابات الكونترا ”كانت تتلخص بأن حرب استنزاف طويلة ستضعف النظام كثيراً، وتثير اشتداداً جذرياً في القمع إلى حد كبير وتكسب دعماً كافيا من سكان نيكاراغوا المتذمرين بحيث سيطاح بالنظام عاجلاً او آجلاً بثورة شعبية، او بتدمير ذاتي بانقلابات داخلية، او بإنقسامات في الزعامة او بمجرد الإستسلام لإنقاذ ما يمكن للنظام ان ينقذه“.

في هذه الأثناء كانت الفضائع تتزايد وتصل الصحافة مثل قصة عجوز قروية تبلغ الثمانين روت للصحافة ان مهاجمين من رجال كونترا أخرجوا أولادها الثلاثة الكبار سحلاً من بيتهم النائي المنعزل يوم ٢٨ اكتوبر ٨٩ وجزوا رقابهم.

فايرون رأى ان المشكلة ان قوات كونترا رغم الدعم الأمريكي ”لم تتمكن من اجتذاب تأييد سياسي ذي قيمة داخل نيكاراغوا حتى مع وجود تناقص في شعبية ساندينستا“ وهو ما يذكرنا بالضبط بحال اياد علاوي في العراق. فالخوف من تاريخ وعلاقة الكونترا بالحرس القومي السوموزي نفس خوف العراقيين من تاريخ وحاضر وتطلعات علاوي.

وحين قام ضباط من الحرس القومي ومنهم انريكو برموديز (الذي صار قائداً لعصابات الكونترا فيما بعد) بالإجتماع بعضو الكونغرس جون ميرفي، ممثل جماعة الضغط لصالح سوموزا، وبعقد اجتماع لتهيئة الخطط للإطاحة برجال ساندينستا، وارسل نظام العسكر في الأرجنتين مستشارين لتدريب افراد سابقين من الحرس القومي في هندوراس من اجل الهجوم على نيكاراغوا (والذي تم انجازه بعد سنة)، انكرت الحكومة الأمريكية علمها بالأمر، لكن انكار تلك االمناورة المثيرة للشكوك لم يقابل بالتصديق.

في كل هذا نجد نفس بصمات الفاعل في العراق من حرب ارهابية مجهولة واعمال وحشية غير مألوفة في البلاد ورفض الشعب لمرشحي من يقف كبديل امريكي للحكومة. واخيرا ربما لم يصدق الكثير ايضاً انكار طارق الهاشمي انه كان يتآمر على ”حكومته“ حين كشفت شبكة (CBS) الأمريكية عن مساع لكتلة التوافق العراقية لحجب الثقة عن حكومة المالكي في مجلس النواب يوم (١٥) من الشهر تموز الماضي، من خلال مشروع أطلق عليه اسم (مشروع العراق) يطالب بتشكيل

حكومة ”وفق الخبرة“ وليس وفق ”الولاءات الحزبية“، وذكرت الشبكة ان الهاشمي ناقش تفاصيل هذا المشروع مع نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني خلال زيارته الأخيرة إلى بغداد. وقتها قال الهاشمي إنه سيؤيد إقتراحا بحجب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي ”إذا قدم من قبل كتل سياسية أخرى“.

لكن اميركا لا تضع كل بيضها في سلة واحدة فقد ”ركزت شبكة ABC على قيام الإدارة الأمريكية بسحب بساط الدعم الأمريكى من تحت أقدام رئيس الوزراء العراقى نورى المالكى، وبحثها عن قيادة جديدة تستطيع قيادة السفينة العراقية وسط هذه الأمواج العاتية من الاضطرابات وعدم الاستقرار. واعد كل من جاك تابر Jake Tapper وأفرى ميلر Avery Miller تقريرا رصدا فيه المحاولات الدؤوبة التى يقوم بها فى الوقت الحالى كبار مساعدى بوش للإطاحة بنوري المالكي من رئاسة وزراء العراق واستبداله بقيادة أخرى أكثر كفاءة، وأشار التقرير إلى المحاولات التى يقوم بها فى الوقت الحالى المبعوث السابق للرئيس الأمريكى إلى العراق روبرت بلاكويل Robert Blackwill لتنحية نورى المالكى وإعادة رئيس الوزراء السابق أياد علاوى إلى مقعد رئاسة الوزراء مرة أخرى“.

”قدم برنامج Brian Ross على شبكة ABC تقريرا أكد ان الشركة التى تعاقد معها علاوى للترويج له، على علاقة وثيقة بالإدارة الأمريكية الحالية. أما عن علاقة علاوي الوثيقة بالمخابرات الأمريكية، فقد لفت التقرير الانتباه إلى انه فى نفس اليوم الذى تعاقد فيه علاوى مع شركة اللوبى، نشرت وكالة المخابرات الأمريكية تقريرا حول فشل رئيس الوزراء العراقى نورى المالكى فى حل المشكلات التي تواجه الشعب العراقى، فضلا عن التصريحات التى أطلقها أحد العاملين السابقين فى المخابرات الأمريكية والخبير فى شؤون الشرق الأوسط والتى أكد فيها ان المخابرات الأمريكية تدعم علاوى منذ سنوات“! (٢)

و نقرأ الآن: ”حصل أياد علاوي في محاولته للعودة رئيسا للوزراء في العراق على تأييد جهة غير متوقعة هي حزب البعث. فقد أخبر الناطق في المنفى بإسم قيادة حزب صدام حسين السابق مجلة التايم بأن علاوي“ هو أحسن شخص في هذا الوقت يمكن ان يسلّم مهمة حكم العراق“ وأضاف بأنه يأمل أن علاوي سيفتح الطريق أمام

حزب البعث "للعودة إلى الحياة السياسية في العراق حيث يجب ان يكون".

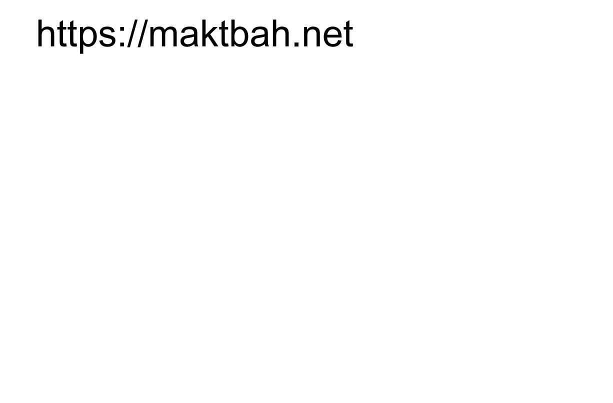
وقال الناطق المعروف بإسم أبو حلا بأن البعث بقيادة عزت الدوري نائب صدام سيكون "أكثر من راغب بالعمل مع علاوي لأننا ننظر إليه كشخص قومي ووطني عراقي وليس قائدا طائفيا". وقال بأن الحزب لم يوافق على كل سياسات علاوي عندما ترأس الحكومة العراقية الأنتقالية عام ٢٠٠٤، ولكن "لا شك لدينا بأنه سيمثل مصالح العراق وليس الشيعة أو السنة أو أي طرف آخر". وقال أبو حلا بأن قيادة البعث إجتمعت بعلاوي عدة مرات وإنه كان "منفتح التفكير ومعتدل".[٣]

إننا نتساءل بإحتجاج عن حق اميركا او غيرها بتغيير رئيس الحكومة العراقية خاصة ان كان منتخباً، لكننا نقول أيضاً انه لاشك ان المالكي صار يعتبر خيبة أمل لعدد كبير من العراقيين بشكل يتزايد كل يوم، لكني لا اظن ان الإدارة الأمريكية تسعى الى إبداله بشخص اقرب الى العراقيين، وبالتالي أبعد عنها، حيث تتعاكس مصالحها مع مصالح العراقيين خاصة في هذه اللحظة فيما يتعلق بالبعث والنفط، انها تريد شخصاً اقرب لها وبالتالي ابعد عن الناس من بعد المالكي عنهم، ولقد كان الأمر هكذا دائماً في قصص صراع الإستعمار والشعوب.

[١] رزنيك نفيتس : :لخدتلا نع فقوتلا :يكيرملاا خيراتلا نم سرد

[2] http://www.almadapaper.com/sub/05-673/p04.htm http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=759

[٣] http://www.sotaliraq.com/articles-iraq.php?id=61067


https://maktbah.net

قصة مدينتين و "الحرس القومي" : سوابق امريكية في إعادة الجلادين الى السلطة- ج٢

(كتبت في ٨/٧/ ٢٠٠٩)

الخطابات الوطنية التي يتلبسها اعضاء جبهتي التوافق والوفاق مثل "رفضهم للإحتلال"، ليست برأيي إلا حيلة انتخابية لكسب أصوات جماهير الرافضين لكل المشاريع الإستعمارية مثل قانون النفط ومشاريع ضم العراق الى الناتو وكل ما تقاعست عنه الحكومة المنتخبة. لكن هؤلاء المواطنين سيكتشفون متأخرين ان "الشلاتي" الذي يتحدث مع النواب والنائبات بالقنادر ويحث حراسه على ضرب زميل له (رئيس مجلس النواب السابق محمود المشهداني)، ان مثل هذا الشخص وكل من تقبل كرامته ان يسير تحت رئاسته، لايمكن ان يقف موقفاً مبدئياً او انسانياً وسنرى انه لن تكلف "الشلاتية" سوى انقلابة سريعة في الموقف آتية حتماً في اللحظة المناسبة، ليعطوا لقيصر ما لقيصر وما لغيره، ويوافقوا على كل ما يريده المحتل وبأكثر من الحكومة الحالية بكثير. لقد تعجل الضاري فراح يغازل الأمريكان بشكل مخز قبل اللحظة المناسبة لإعلان هذا الود فرفضوه.

الاجتماع الخماسي الذي شارك فيه الهاشمي، لم يقتصر على قرارت التنازل لمطالب التوافق بعودة سلطة البعث، بل شمل ايضاً "بالصدفة" تقديم تنازلات ووعود غير مسبوقة للإحتلال من بقاء القوات الأمريكية وقانون النفط بل والإنظمام الى الناتو، وهاهم قادة التوافق كلهم يبدون سعادتهم للنتائج دون ان تزعجهم تلك التراجعات الخطيرة في السيادة التي يتظاهرون بالحمية غيرة عليها. وعلاوي الذي يبدوا انه نذر حياته "للذين اجبروا على الإنتماء لحزب البعث" حسبما يقول، يتناسى

انه انما يتحدث عن ١٥ الف من أعضاء الفرق في الحزب الذين رفضوا التخلي عن الحزب الذي يريد أن يقنعنا أنه "اجبرهم" على الإنظمام اليه، ثم "اجبرهم" على الصعود الى المراتب القيادية لدرجة عضو فرقة او اعلى، وهاهو "يجبرهم" كما يبدو على حمل السلاح للدفاع عن الحزب، صاحب اكبر سجل مخجل في تاريخ العراق.

هاهي الشلة كلها، علاوي والدليمي والمطلك والعليان تذهب الى واشنطن. وعن سر اقتصار الوفد على هذه الشخصيات قال خلف العليان "إن الجهة الداعية تريد الإطلاع على آراء المعارضة في العراق ومطالبها" وأقرب الى التصديق ان "المعارضة" ذاهبة لتلقي اخر التعليمات ولتنسيق جهودها وتوزيع الأدوار لإعادة بعثهم الى السلطة، بعد ان أمّنت اميركا لها السيطرة الأمنية لأجل ذلك.

فبينما كان العراقيون عند سقوط الدكتاتور يرقصون سعداء بممارسة حريتهم في الكلام وتشكيل الإحزاب وشراء مستقبلات الفضائيات وايضاً النهب بإشراف القوات الأمريكية، كانت الإدارة الأمريكية تعين الإرهابي الأكثر شهرة لديها في اميركا الوسطى كأول سفير لها في العراق ليأخذ وقته في الإتصال ببقايا الأمن الصدامي ويقوم بترتيب الأمور للمستقبل الذي رآه العراق خلال السنوات التالية، والذي يرى تتويج نتائجه اليوم حين حانت لحظة الضربة القاضية بعد تدويخ البرلمان والحكومة التي يرأسها رجل يبدو كأنه تحت تأثير مخدر يقفز بين قرار ونقيضه ويدخل مخاطرات لايقوم بها انسان في حالة وعي.

هذا الضغط للمصالحة والعفو العام لهما نظيريهما في الثمانينات التي جعلتها ادارة ريكان سنوات رهيبة لأميركا الوسطى كما للعراق. ونجد مثالاً على هذا الضغط في مقابلة لـ "آرياس" رئيس الهندوراس، بؤرة انطلاق إرهاب سفارة نيكروبونتي، حين قال لنيويورك تايمز: "لايمكن ان نتوقع من هندوراس ان تغلق معسكرات كونترا وتمنع التموين الجوي السري إذا لم يتفاوض ثوار ساندينستا على وقف لإطلاق النار مع رجال الكونترا ولم يصدروا عفواً عاماً".

مثلها نقرأ من عمان (اصوات العراق ٠٢ /٠٨/ ٢٠٠٧) ان وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ومصر قرروا خلال مباحثات منتجع (شرم الشيخ)

المصري قبل يومين، رفض التعاون مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي تضامناً مع جبهة التوافق! ويؤيد الدكتور محمود عثمان هذا التنسيق قائلاً انه يعتقد "أن موقف الكتلة جاء بسبب ضغوطات من دول عربية".

لكن الموقف الموحد للدول العربية ذات الحكومات الأمريكية لايقتصر على "رفض التعاون" بل يتخطى ذلك الى دعم كل من هو ضد الحكومة علناً، ودعم الإرهاب على العراقيين سراً، تماماً مثل اصدقاء اميركا في اميركا الوسطى.

الأمثلة كثيرة على ذلك الدعم للإرهاب ... فقد قدمت الحكومة العراقية الى الإنتربول وثائق تثبت ضلوع بقية عائلة صدام الذين هم في ضيافة الأردن، بتمويل الإرهاب (لم تسفر الشكوى عن شيء)، وهناك اشارات صريحة الى دور دولة خارجية في المؤامرة الخطيرة لتفجير الضريحين الحسيني والعباسي في كربلاء مسترشدة بالنجاح الباهر لنتائج نسف مرقد الإمام العسكري في سامراء(#). ولعل من المناسب هنا ان نشير الى زيارة خليل ابراهيم العزاوي، المستشار السياسي لطارق الهاشمي للقاهرة، حيث قال ان قضية الوفاق الوطني العراقي لا زالت متعثرة ولا تسير بالزخم الذي يتمناه وانها تحتاج لدعم من الأشقاء العرب. وليس هناك من دعم ممكن سوى الضغط والإرهاب والمال.

هذا التسونامي الجارف المفاجئ من الحب الإنساني العابر للقارات لسنة العراق، لم يشمل الدول العربية واميركا فقط بل إجتاح العالم ووصل الى نهاية الأرض الأخرى ايضاً. فهاهو رئيس الوزراء الاسترالي جون هاورد يغرق فيه ويهدد نوري المالكي بضرورة الإسراع في "عملية المصالحة" وإلا واجه انسحابا محتملا للقوات الاسترالية من العراق! لقد رفض بشدة ما اعترف به وزيره عن علاقة بين تواجد قواته ونفط العراق، لكنه لم ينس ان يذكر إنه ينبغي الإسراع باقتسام الثروة النفطية "بين كل قطاعات المجتمع العراقي بما في ذلك السنة الذين يمثلون أقلية". ان حساسية رئيس الوزراء الإسترالي الشديدة للعدالة والديمقراطية بالنسبة الى سنة العراق قد يقابل بالدهشة في بلده حيث يرفض الإستماع حتى الى الأغلبية البالغة ٨٠٪ من ناخبيه والتي تطالبه بسحب القوات الأسترالية من العراق، مفضلاً ارضاء بوش عليها. اما حبه المفرط للعراقيين فقد أثار الإنتباه حوله بشكل اخر قبل

بضع سنين حين ترك لاجئين عراقيين، سنة وشيعة، يموتون على ظهر سفينة تقف عند الشواطئ الأسترالية دون ان يسمح لهم بالنزول على ارض بلاده!

الدعوة الرومانسية للأخوة والتسامح والوفاق المكررة كثيرا على لسان الأمريكان و الجانب الأمريكي من الطيف السياسي العراقي، تكررت هي الأخرى قبل ربع قرن في امريكا الوسطى. استمعوا الى روبرت باستور حين كان يلوم حكومة ساندينستا في نيكاراغوا فيقول : ''إن هؤلاء، بوصفهم خصومهم بأنهم اعداء طبقيون ومرتزقة، يستبعدون حواراً من شأنه ان يتيح لهم التفاوض على مخرج من حربهم ومن محنتهم الوطنية''، و يطالب بانهاء ''ما نشأ من علاقة بين السياسات غير المجدية والإهانات المتعالية'' وهو يؤيد موقف ''المعتدلين الذين يهتمون بالديمقراطية'' وبالذات راميرو غارديان الداعي الى الواقعية بدلاً من ''الفكرة الإستحواذية المتبادلة''.

لا يحتاج المرء إلا الى تحوير قليل في كلام باستور في نيكاراغوا، ليسمع نغمات ذات اللحن المألوف للخطاب الأمريكي في العراق. يجب فقط وضع ''الطائفية'' مكان ''الطبقية'' و ''الإقصاء'' او''الخطوط الحمراء'' بدل ''الفكرة الإستحواذية المتبادلة'' و ربما ''علاوي'' او ''الهاشمي'' او ''المطلك'' محل ''غارديان''، ويمكنك اضافة بعض توابل ''الفئوية'' و ''المصالح الحزبية الضيقة'' لتتمتع بالمقارنة المدهشة.

هناك ايضاً ضغطوا على الحكومة المنتخبة لإدخال ''الشلاتية'' الى داخلها (رغم ان حكومتنا فيها من الشلاتية ما يكفي ويزيد!) لتتحول الى حكومة ''وحدة وطنية'' مشلولة ومتخبطة وعاجزة اكثر مما هي متخبطة وعاجزة، لتدميرها وهزيمتها، وتحطيم ما بقي من فكرة الديمقراطية معها في النهاية.

وفي دليل آخر على دعم أميركا للإرهاب في العراق، قال الجلبي في لقائه الأخير بلندن ان الولايات المتحدة، واعتقادا منها بضرورة خلق توازن مسلح، اقدمت برغم معارضة الحكومة العراقية على تسليح حوالي ١٢الف شخص ينتمون الى العشائر السنية المحيطة بالعاصمة بغداد في مناطق ابو غريب والرضوانية واليوسفية والتاجي .. موضحا انهم يشكلون حاليا ما يصل الى حجم فرقة عسكرية في أي جيش مسلح وان قادة هؤلاء المسلحين هم ضباط من قوات الحرس الجمهوري

في نظام صدام حسين .

فحتى حين لاتشارك اميركا ودولها في المنطقة بالإرهاب بشكل مباشر كطريقة للضغط على الحكومات، فإنها تربي الكلاب المسعورة وتدربها لتضع شروطها على اية حكومة عراقية حالية او قادمة، مهددة بإطلاق تلك الكلاب عليها ان لم تستجب لتلك الشروط. وهو تماماً ما حدث حين سمحت اميركا لصدام في عام ٩٠ من البقاء حاكما على العراق وذبح الشعب الذي دعته للإنتفاض، لكي تهدد به دول الخليج فتقبل الأخيرة ببقاء القوات الأمريكية على اراضيها بشروط غير مسبوقة في التاريخ. ولنتذكر رد الصحفي المخضرم فريد زكريا في نيوزويك على منتقدي بوش الأب الذي قيل عنه أنه "لم يكمل مهمته" بازاحة صدام قائلاً: "لولا وجود تهديد صدام لتمرغت الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط في رمال الصحراء العربية". كان صدام الكلب المسعور الذي فضلت اميركا ان تمسك حبله بدلاً من قتله ولم تمنعه من نهش العراقيين ليتفرغ لإخافة العرب لحسابها بعد ذلك.

الستراتيجية الأمريكية في كل مثل هذه الحالات في مختلف بلدان العالم واضحة وتتكون من جزئين: الجزء الأول أن تضع خطتها لتسلم أشد الحثالات الذين تجدهم في أي بلد، للسلطة فيه، بغض النظر عن موقف الشعب الذي تعلم مسبقاً أنه سيكون واعياً لتناقض مصلحته مع مصلحتها، وبغض النظر عن مواقفها المعلنة وحلفائها وتعهداتها السابقة، وأي اعتبار لأي إحراج تتسبب به تلك الخطة لها أو لحلفائها أو المحسوبين عليها من مختلف الأصناف. الجزء الثاني سوف يعتني بـ "تقليل الخسائر الإعلامية" وتقليل الإحراج للمحسوبين عليها لأقصى حد ممكن. وكجزء من هذه المرحلة الثانية، ستطلق اميركا على شروطها لفرض حثالاتها وإرهابييها، اسماءً حسنى مثل "المصالحة" و "الوحدة الوطنية" بل ستطلق على الكلاب ايضاً اسماء جميلة توحي بالتوافق والإنسجام. الأسماء الجميلة للشروط وللكلاب ستسهل على الحكومة التي تتعرض في هذه الأثناء لأشد أنواع الضغوط والإبتزاز، تبرير تنازلاتها للشروط الأمريكية أمام الشعب، لكن تلك الأسماء لن تمنع الحكومة طبعاً من رؤية الإنياب الأمريكية اللامعة والضرورية لإرهابها وابتزازها. في هذه الأثناء تبدو اميركا وقد امسكت حبل الكلب المرعب، كأنها صاحب الفضل في منع هذه الكلاب من افتراس الناس، وليست صاحب الكلب الذي لولاه لما كان هناك حاجة لمن

يمنعه. وسيقدم ذلك الجو المصداقية للفكرة التي سيشيعها الإعلام المدفوع الأجر، بأن اخراج الجيش الأمريكي من البلد ”قبل استكمال الإستعدادات الأمنية“ سيتسبب في كارثة. وطبعاً ستحرص اميركا على ان تلك ”الإستعدادات الأمنية“ لن تكتمل ابداً. (وهذا ما نراه واضحاً اليوم بعد أكثر من عقد من الإحتلال الأمريكي للبلاد!)

يكتب جومسكي عن اجتماع لرؤساء دول اميركا الوسطى قائلاً: ”في الأيام السابقة لإجتماع الرؤساء شجبت حكومة كريستياني مقترح السلام الذي تقدمت به فروليما (ساندنيستا) لأنه يدعوا الى ازاحة الضباط العسكريين المشتركين في الفضائع الجماعية التي ارتكبت في الثمانينات. اجتمعت القيادة العسكرية بأسرها مع الصحفيين ونعتت الطلب بانه ”خطل وسخيف ومستحيل“.

انه رد الفعل التوأم لرد فعل دول الجوار العراقي المعروفة بذيليتها للإدارة الأمريكية، والرافضة لتسليم المطلوبين للتحقيق من قبل الحكومة العراقية رغم تقديم الدلائل. اما من لم يتمكن من هؤلاء المجرمين من الفرار في الوقت المناسب، فسوف تشمله الحماية الأمريكية او يرحب به ضيفاً عزيزاً محمياً في كردستان وسوف يقدم الإعلام الأمريكي في العراق، طلب الإستدعاء، على أنه طائفي وهو بالتالي ”خطل وسخيف ومستحيل“.

اوجه التشابه تثير الدهشة وتثير ايضاً الشك بقدرات الإبداع الأمريكي الذي يكرر نفسه بكل هذه التفاصيل بعد ربع قرن، لكنك لا تحتاج الى عناء الإبداع حين يتلكأ خصومك عن قراءة التاريخ. اليكم المزيد:

أواخر ٨٩ كان سيزار خويا مارتينيز الهارب من جيش السلفادور المدعوم من اميركا يخبر الصحفيين ومساعدي اعضاء الكونكرس في واشنطن عن اشتراكه في عمليات تعذيب وقتل، تقوم بها مجموعة القوات الخاصة المسماة (GC٢) بعلم اكيد من مستشاريها الأمريكيين الذين ”كانوا يسيطرون على الدائرة“. قال انه شاهد اثنين وسبعين عملية إعدام شارك في ثمانية منها، والتي قامت بها كتائب الموت. وقال ان الضحايا كانوا يضربون اثناء التحقيق حتى يشرفوا على الموت، ثم تجز رقابهم عادة وتلقى جثثهم من مرتفع الى مياه المحيط الهادي.

وإذا استعنا بهذا التشابه بين قصتي العراق ونيكاراغوا فأننا نستنتج للأسف

ان طموحات ’’الحرس القومي‘‘ ومحركيه لاحدود لها وان الابتزازات لن تتوقف مهما قدمت الحكومة من تنازلات. يكتب جومسكي المتابع لتأريخ اميركا الوسطى: ’’استمرت عملية تشديد الخناق على نيكاراغوا عن طريق تصعيد المطالب من قبل رجال كونترا، .....ان كل موافقة حكومية جديدة، تذهب الى ابعد مما تنص عليه الإتفاقات، تؤدي ببساطة الى مطالب جديدة‘‘.

وهو نفس مالاحظه علي آل شفاف في الحالة العراقية حين كتب: ’’تنازل الائتلاف ـ بكرم باذخ ـ لجبهة التوافق عن أصوات ناخبيه المضرجة بالألم والدم، وفعل التحالف مثله. ففتحا بابا واسعا لابتزازات وضغوطات وتهديدات متعددة، قابلتها الحكومة بتنازلات بعددها أو يزيد. فكلما هددت جبهة التوافق بالانسحاب، سارع الأمريكيون ومن خلفهم آل سعود ومن يدور في فلكهم، بالضغط على المالكي والائتلاف والتحالف، من أجل تنفيذ (شروطهم)! ومن ثم تعود جبهة التوافق بسلة من المكاسب السياسية والمادية. وسرعان ما تعاود اللعبة مرة ثانية، وثالثة‘‘

وبالفعل نجد ان هذا ’’الكرم الباذخ‘‘ من التنازلات من قبل الإئتلاف والتحالف قوبل بـ ’’مباركة‘‘ شفوية من التوافق لكنه لن يكافأ بعودة وزرائها الى الحكومة، فهي تريد المزيد. فالتنازل يقرأ سريعاً من قبل ’’الشلايتية‘‘ كعلامة ان الحكومة قد لانت ولذا فهو لايشجع الا الإستفادة من الموقف لإشتراط المزيد من التنازل.

ومادام التشابه بين قصتي بغداد ومناغوا مع الحرس القومي كبير الى هذه الدرجة فلعله من المغري ان ننظر الى ما حدث تاليا في مناغوا لنحاول ان نتوقع ما سيؤول اليه حال العراق، وماهو الغرض النهائي من كل هذا؟

يرى فايرون فيكي مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الدول الأمريكية حول غرض الإدارة الأمريكية الرئيسي من سياستها في نيكاراغوا، أن ’’المفاوضات كانت مشروطة بتسليم قوات ساندنيستا السلطة (الى الكونترا) وفق جدول معين، وهي وان كانت معقولة ومثالية فإنها ليست واقعية ويجب البحث عن بدائل لها‘‘. هذا كلام السياسي الأمريكي وعن ذلك الكلام يقول جومسكي: ’’لاحظ ان من الأمور ’’المعقولة والمثالية‘‘ ان يطلب من حكومة منتخبة ’’تسليم السلطة‘‘ الى قوات تعمل بالنيابة عن الولايات المتحدة والتي ’’لم تتمكن من اجتذاب تأييد سياسي ذي قيمة‘‘ ‘‘.

لم يكتب النجاح لكل الخطط الأمريكية، ولكن صبر الأمريكان طويل، واخيراً جاءت انتخابات ١٩٩٠، التي وصفها جومسكي: ''كانت المقاطعة وغيرها من اجراءات الحرب الإقتصادية والحصار عبارة عن رسالة واضحة للناخبين في نيكاراغوا: إذا اردتم ان يأكل اطفالكم فصوتوا على النحو الذي نأمركم به''.

وكتب راندولف ريان، محرر جريدة البوسطن غلوب: ان واشنطن برفضها اتفاقات ''تيلا'' وإصرارها على إيقاف تسريح ثوار الكونترا، انما كانت ترسل ''رسالة ضمنية ...الى الناخبين في نيكاراغوا: إذا اردتم سلاماً مضموناً فصوتوا للمعارضة ''.

وكتب ميشيل كنزلي: ''ان افقار الشعب في نيكاراغوا كان بالضبط هو القصد من حرب كونترا''.

وتحدثت نيويورك تايمز عن انهيار الإقتصاد وأثره في ابتعاد الطبقة العاملة عن رجال ساندنيستا وتحولهم ضدها، وانهم صاروا يفهمون ان إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة هي مفتاح التغلب على الأزمة الإقتصادية. وفعلاً اعلن البيت الأبيض (بوش الأب) وعداً بإلغاء الحصار التجاري ومساعدة نيكاراغوا في اعادة الإعمار اذا فازت (مرشحة الولايات المتحدة) فيوليتا تشامورو في الانتخابات.

وحتى اليسار الأمريكي شارك في الحفلة، وكان مؤيداً للإبقاء عل حرس سوموزا القومي، فصرح هرتزبرغ انه سيؤيد استمرار الحصار ضد نيكاراغوا إذا ربح رجال ساندينستا الإنتخابات. وكتب اللاهوتي الليبرالي ميغويل كونشا: ''لم يتم الفوز في الإنتخابات في نيكاراغوا إلا بحرب غير انسانية وإجرامية.....هي بلا شك سياسة الإدارة الأمريكية....لقد اثر هذا تأثيراً شديداً في إختيار الأغلبية من شعب نيكاراغوا المستميت في تطلعه الى السلام، وهي مسألة حيوية لشعب جلد جلداً قاسياً بهذه العصا. لشعب كان يرى اطفاله يموتون مدة عشر سنوات بعد انتصار ثوري اعتبر حلاً لمشاكله''.

مجلة تايم اشادت بالطرق التي استخدمت لـ ''تدمير الإقتصاد وشن حرب بالنيابة تكون طويلة وفتاكة إلى ان يقوم الأهالي المنهكون بالإطاحة بالحكومة غير المطلوبة بانفسهم'' وترك الضحية ''في حال من ''جسور مدمرة'' و''محطات طاقة

منسوفة" و"مزارع بوار"... "وبذلك يزود مرشح الولايات المتحدة بقضية رابحة."

كيف ترى ستسير الأمور في العراق؟ هل سيستلم البعث السلطة في الإنتخابات القادمة ام بسيطرته على الأمن ام شيء اخر؟ المخيف ان المتوقع للعراق هو اسوأ مما حدث في نيكاراغوا، فالناس تعرف البعث طويلاً وتعتبرها معركة حياة او موت معه، فهي ما تزال تذكر ما حدث بعد الإنتفاضة، ولن تتردد في استخدام السلاح المتوفر بكثرة في العراق لتصفية ما تستطيع تصفيته من البعثيين قبل ان يستلموا الحكم فلا شيء يدفع المرء الى السلاح اكثر من شعوره ان لاشيء يحميه سواه، ولا احد يستطيع توقع النتائج من مثل هذا الحال وهو ما اشار اليه الجلبي في لقاءه في لندن.

للمزيد حول موضوع المقالة انظر جومسكي "منع الديمقراطية " عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، والذي اعتمدت عليه في المعلومات حول اميركا الوسطى، وكذلك كتابه "٥٠١ عام والغزو مستمر" لدار المدى.

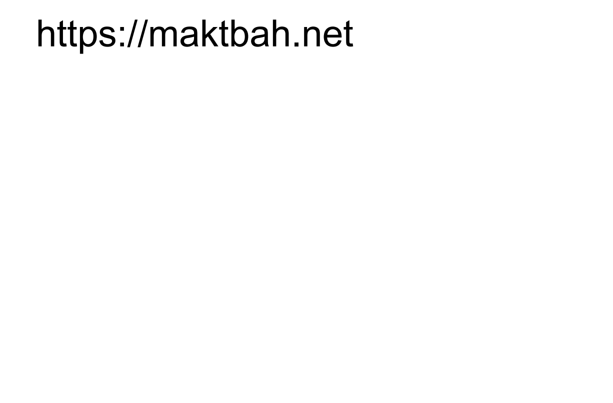
مصادر

http://www.almadapaper.com/sub/05-673/p04.htm

http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=759

http://www.sotaliraq.com/articles-iraq.php?id=61067

http://www.sotaliraq.com/articles-iraq.php?id=61013 (#)



"حكومات الإنقاذ" – تأريخ أمريكي لفرض العملاء على الحكومات المنتخبة

(كتبت في ٢ تموز ٢٠١٤)

موقف الأمريكان من العراق: الحرامي يكولوله بوك

موقف الأمريكان من العراق: الحرامي يكولوله بوك

المثل العراقي القائل: "للحرامي يكولوله بوك ولابو البيت يكولولة دير بالك"، خير ما يشرح الخط العام للسياسة الأمريكية وموقفها من العراق والإرهاب. فهم يدعمون الحرامي بكل طاقاتهم من جهة، ثم من الجهة الأخرى يقولون للعراق "دير بالك" من اجل تبرئة الذمة.. وكذلك من أجل إبقاء العلاقة مع المسروق لغاية دعم الحرامي إن تورط في أزمة، لتتم عملية السطو بشكل مغطى، وبأقل ما يمكن من الضجيج.

أميركا وأنواع الحكومات الثلاثة

إذا ألقينا نظرة سريعة على كتاب "قتل الأمل" لـ "وليام بلوم" الذي يقدم مسحاً شاملاً للتدخل الأمريكي في العالم لما بعد الحرب العالمية الثانية، يمكننا تقسيم حكومات العالم الثالث حسب التعامل الأمريكي معها إلى ثلاث أقسام واضحة، رغم أن مثل هذه التقسيمات اعتباطية الحدود ومختلطة:

النوع الأول : الحكومات العميلة

النوع الأول يمثل الحكومات التي تتبع الأوامر الأمريكية إلى الدرجة التي تسمح لنا باعتبارها حكومات "عميلة" تماما، مثل الحكومات التي مرت على هندوراس

وإيران (الشاه) وكولومبيا والأوروغواي (في الثمانينات) وغيرها، ويتمثل التعامل الأمريكي في هذه الحالة بالدعم الكامل ضد محاولات الشعب الإنقلابية، ومساعدة الإرهاب الحكومي بحماس والتغطية عليه سياسياً برفض أية عقوبات دولية محتملة، وتدريب كوادره على التعذيب وحرب العصابات وتقديم الدعم العسكري السخي والسريع له وتكوين علاقات قوية مع جنرالات الجيش وتأسيس مدارس الإرهاب والتسلط الإقتصادي والسياسي على البلاد، وكذلك الإستفادة منها لتجهيز العصابات لمهاجمة حكومات الدول المجاورة التي قد لا تعدّها أميركا من هذا النوع الأول.

النوع الثاني: الحكومات المعادية

والنوع الثاني هو العكس من الأول العميل، ويتمثل بالحكومات الشعبية التي تجدها أميركا عدوة لها، وكانت سابقاً تتهمها بالشيوعية سواء كانت شيوعية أو غير شيوعية (يشرح البروفسور جومسكي بالأمثلة ان الولايات المتحدة تعتبر أية حكومة تسعى لوضع ثروات البلاد في خدمة شعبها، بأنها شيوعية، وأن تلك السياسة عدوان عليها)، وتتهمها اليوم بالإرهاب مهما كانت سلمية في دفاعها عن حقوقها. وتكون السياسة الأمريكية مع هذه الحكومات محددة بالتخريب وحياكة المؤامرات من خلال سفارتها إن وجدت أو من خلال دول الجوار من النوع الأول، كما يشن عليها الإعلام الأمريكي حملات هائلة وتتعرض للمقاطعات الإقتصادية المؤلمة، وتقوم أميركا بإجبار دول العالم الأخرى على المشاركة في ذلك الحصار بمختلف الطرق بغض النظر عن اقتناع شعوب أو حتى حكومات تلك الدول بذلك. وكثيراً ما يتعرض زعماء تلك الحكومات لأنواع مختلفة من محاولات الإغتيال، ويلعب جيش تلك الدولة غالباً دوراً مهماً في إسقاط الحكومة لحساب السي آي أي، التي تحرص دائماً على إيجاد خطوط علاقات سرية أو علنية مع كبار ضباطه. وقد تعرضت إيران منذ سقوط الشاه وحتى اليوم وخاصة في فترة إبنها الإشتراكي البار الدكتور أحمدي نجاد (راجع مقالاتي حول الدكتور نجاد) وقبلها الدكتور مصدق إلى ضغوط هائلة، وكذلك كان الأمر في فنزويلا والتي انتهت باغتيال بطل الشعب شافيز بالسرطان والمؤامرات المذهلة التي تعرضت لها كوبا منذ عام ١٩٥٩ وحتى اليوم وكذلك الندي في شيلي، وامثلة أخرى لا تعد ولا تحصى.

النوع الثالث: حكومات الوسط

النوع الثالث، هو النوع الوسطي الذي تسعى فيه الحكومة إلى إرضاء أميركا لكنها تريد أن تخدم بلدها أيضاً، سواءاً برغبة الحكومة أو اضطراراً لذلك للحفاظ على سلطتها حين يكون نظام الإنتخابات متبعاً في تلك الدولة. إن تلك الوسطية بين الشعب والمصالح الأمريكية لن ترضي أميركا، فأميركا لا ترضى إلا بحصولها على "كل شيء". وتعمد أميركا في مثل هذه الدول إلى خليط من السياستين أعلاه، من التآمر سراً والتظاهر بالدعم و"الصداقة" علناً، ويكون الهدف دائماً هو الإسقاط المؤجل، فيبدو أن ساسة الولايات المتحدة قد توصلوا إلى أنه لا يمكن الجمع بين مصالح شعوب تلك الدول ومصالح الولايات المتحدة كما يرونها، وأنها في تناقض يؤدي في النهاية إلى غلبة أحدهما. ويتميز تعامل أميركا في التظاهر بالدعم الكامل سياسياً وإعلامياً من الناحية الرسمية، والعمل بالضد من ذلك من الناحية العملية وبجهد لا يقل أحياناً عن جهودها التآمرية لإسقاط الأنظمة التي تراها معادية لمصالحها (نعود للتذكير بالمثل العراقي المذكور في بداية المقالة). هذا الدعم العلني الظاهري يضع صعوبات عملية أمام التآمر العلني والمباشر من قبل أميركا على الحكومة وصعوبة دعم اعدائها علنا، وهو ما يضطر أميركا إلى الإكتفاء بالعمل السري وبالضغط غير المباشر المسلط من خلال ذيولها داخل البلاد وخارجها. مقابل تلك الأفضلية في الدعم الظاهري، يتوجب على رئيس تلك الحكومة أن يستجيب لسلسلة لانهاية لها من الإبتزازات الأمريكية المصممة لتثبيت قبضتها على البلاد وقصقصة أجنحتها وتحديد علاقاتها ضمن الدول الدائرة في الفلك الأمريكي وتقوية الروابط معها. كذلك تفرض الولايات المتحدة على هذه الحكومة سياسة إقتصادية تركز على إثراء الأثرياء وهيمنة القطاع الخاص على اقتصاد الدولة، فخبرتها تؤكد لها أن هؤلاء الأثرياء هم اخلص أصدقائها في نهاية الأمر. ولسوء سمعة أميركا في العادة لدى شعوب العالم فإن الدعم الأمريكي العلني (الظاهري) لأية جهة هو سلاح ذو حدين. حيث يلطخ ذلك الدعم الحكومة بسمعة سيئة ويضعها موضع الشبهة من شعبها. والحقيقة أن أميركا قد تستخدم ذلك عمداً حين تدعي دعم حكومة لا تريدها، والتظاهر بدعم الجهة أو الحكومة التي تريد إسقاطها، فتضرها عملياً وفي نفس الوقت تكون قد برأت ساحتها رسمياً أمام تلك الحكومة، وضمنت بقاءها في الوهم

الضروري لسرعة ونجاح عملية إسقاطها.

مثال: مصر

خير مثال على النوع الأخير موقف أميركا من حكومة مصر – مرسي المنتخب ديمقراطياً، وحكومة الإنقلاب عليه – السيسي، والأخيرة حكومة إسرائيلية خالصة وبدون أية رتوش، ومواقفها أكثر صراحة من مواقف مبارك نفسه في إسرائيليتها وتبنيها المطلق لسياسة السوق الحر والإنفتاح التام ومعاداة الفلسطينيين، ومن المستحيل ان تقف الولايات المتحدة ضد مثل هذه الحكومة، ورغم ذلك فقد ادعت ذلك لغرضين، الأول لكي لا تسبب لنفسها سمعة من يقف مع الحكومات العسكرية الإنقلابية ضد التي أتت بأصوات الناخبين، والثاني أن تبعد عن حكومة السيسي الموالية لها السمعة السيئة التي يراها الشعب في الحكومات العميلة أو الصديقة لأميركا، بينما تقوم هي بدعم السيسي من تحت الطاولة، وتستخدم علاقتها مع الإخوان لإعلام السيسي بآخر تطورات موقفهم ونواياهم ومدى قوتهم.

حكومات الوسط تحفر قبرها بنفسها

إن هدف السياسة الأمريكية النهائي بالنسبة للحكومة الوسطية هو إزاحتها، تماماً مثلما هو هدفها مع الحكومات الصريحة العداء للموقف الأمريكي، إلا أن الأسلوب مختلف فهو أقل علانية وأكثر بطأً. أما سياستها على المدى القصير فتتمثل بابتزاز تلك الحكومة المنتخبة ودفعها إلى تقديم أكبر قدر ممكن من التنازلات وتوقيع الإتفاقات وتحضير الجو في البلاد للحكومة النهائية التي ترتضيها. ومن منافع هذه السياسة أنها تخفف بعض الإحراج عن الحكومة العميلة القادمة (تماماً كما فعلت مع السادات حين وقع ما سهل على عميل اسرائيل المباشر حسني مبارك اتباع سياسة إسرائيلية كاملة دون حرج كبير، باعتبار أنه لم يكن من بدأها)، وتحقق في تلك الأثناء أكبر قدر من المكاسب. وكذلك فإن تلك التنازلات تضعف موقف الحكومة ورئيسها الذي سيفقد بعض شعبيته ويكون الناس مستعدين للتخلي عنه حين يأتي موعد الضربة الأمريكية القاضية لإستبداله بالعميل المباشر الأنسب، وهكذا تسهم تلك الحكومة بحفر قبرها بيدها تحت الضغط الأمريكي.

أهم الطرق لإسقاطها: حقن الحكومة بالعملاء والعفو العام

إن أكثر الأسلحة الأمريكية شيوعاً في دفع الأنظمة الوسطية لحفر قبرها بيدها، هو العمل على حقن الحكومة (المنتخبة) بالعملاء من جهة، ودفعها إلى إصدار عفو عام عن مجرميها من الجهة الأخرى، لكي يعاد استخدامهم ضدها. وهو الأسلوب الذي تمت ممارسته بالضد من المالكي منذ توليه السلطة، ولم يقاوم ذلك كما يبدو لتصوره بأنه سوف يستطيع إقناع أميركا بأنه سيرضيها برعاية مصالحها وتنفيذ مطالبها. وكثيراً ما تكتشف الحكومة الضحية الخدعة، وأن أهداف أميركا أكثر تطرفاً وطموحاً مما تتصور وفوق ما تستطيع تحمله في وضعها الوسطي وظروفها، لكنها تجد نفسها محاصرة ولم يترك أمامها منفذ سوى الإنتحار أو القبول، فتقبل خادعة نفسها بأمل في تغير السياسة الأمريكية، أو حدوث شيء ما. ولقد برهن التاريخ أن هذه الآمال أوهام لا اساس لها، وأن الحكومات الوسطية كانت دائماً الضحايا الأسهل والأكثر ضماناً للسقوط. فتلك العلاقة مع أميركا لم تكسبها أية حظوة، وإنما أضافت أدوات جديدة إلى ترسانة الأدوات التي تسقط بها أميركا الحكومات غير المرغوب بها، من خلال تواجدها في البلاد وسفارتها والإتفاقات والقيود التي تمكنت من وضعها في معصم الحكومة "الصديقة" التي تسير إلى حتفها دون أن تدري. وعلى العكس فقد تمكنت بعض الحكومات النوع الثاني التي رفضت أية علاقة مع أميركا وأغلقت سفارتها، من الصمود أحياناً، رغم الصعوبات، بينما تسقط الحكومات الوسطية دائماً وتسلم السلطة الى حكومة عميلة تمكنت أميركا باستخدام ثقة الحكومة الوسطية واتفاقاتها معها، من تحضيرها ودعمها سراً ثم تنصيبها في اللحظة المناسبة، لتحل محل الحكومة التي عقدت معها "الصداقة"!

خطر الوقوف في الوسط

وفي العراق يعرّض المالكي نفسه إلى خطر كبير بوقوفه في وسط المسافة محاولاً إرضاء كل من الشعب العراقي من جهة وأعدائه الأمريكان والإسرائيليين وذيولهم من جهة أخرى. وأكبر نقطة ضعف دفعت بالمالكي إلى هذا الموقف الحرج، هو كونه أسير إدمانه التام على السلطة واستعداده لركوب كل المخاطر والتضحيات وتصديق كل الأوهام من أجلها، وهو ما يجعل موقفه شديد الضعف ومكشوفاً للإبتزاز. ولم تفوت أميركا أو (ذيلها) كردستان أية فرصة للإستفادة منه، فربحت عشرات المليارات من النفط والكثير من الأراضي التي احتلتها، وكذلك بقية خندق

أميركا وإسرائيل الذين ترك لهم المجال لاختراق العراق إلى أعمق نقطة ممكنة ووضع العملاء في أعلى المناصب العسكرية وفي أهم المراكز الحساسة اقتصادياً وسياسياً. أما الشعب فلم يكسب من هذا الموقف الوسطي إلا الكثير من الضوضاء والشعارات الرنانة مثل "ولي الدم" و "مختار العصر" و "رجل المرحلة". لكن مع ذلك يبقى أهم مكسب تحقق للشعب هو تأخر الإستسلام الرسمي والسريع للمخطط الأمريكي الإسرائيلي للعراق والذي يهدف إلى جعله هراوة أخرى من هراواتها في المنطقة ومركزاً لاستخراج النفط وتخريج الإرهابيين لضرب الشعوب التي لم تسقط تحت مخالبهم بشكل كامل بعد. ولهذا السبب بالذات نعتقد أن أميركا ستعمل كما هو معتاد، على استبدال الحكومة الوسطية المتساهلة بأخرى عميلة لها. لنأخذ مثالا من التاريخ القريب...

نيكاراغوا

في كتابه "قتل الأمل"، يكتب وليام بلوم (ص ٢٩١): في عام ١٩٧٨ وقد اقترب نظام (الدكتاتور الصديق لأميركا في نيكاراغوا) سوموزا من الإنهيار وسقوط السلطة بيد السانديستا اليسارية، أعطى كارتر الإذن لـ "سي آي أي" بتقديم دعم سري للإعلام والنقابات في نيكاراغوا بهدف خلق بديل "معتدل" لحكومة الساندنيستا (نيوزويك -٨ نوفمبر ١٩٨٢). ولنفس الهدف كان فريق من المفاوضين الأمريكان يجتمعون مع منافسين لسوموزا من غير اليساريين. وقال هؤلاء بعد مغادرتهم المفاوضات بأن مفهوم الإدارة الأمريكية لـ "إعتدال" هو "إشراك حزب سوموزا في الحكومة القادمة، وعدم المساس بهيكل السوموزية الفاسدة، وبضمنها "الحرس القومي"، ولكن ضمن شكل معين آخر."

وفي هذه الأثناء كان رئيس القيادة الجنوبية للولايات المتحدة الجنرال ماك اوليفه يخبر سوموزا، بأنه بالرغم من أن أميركا ترى أن لا مفر من أن يترك الحكم، فإن الولايات المتحدة لن تسمح بأية اتفاقية يكون من شأنها تدمير "الحرس القومي" (الذي أسسه بمساعدتها)، بالرغم من السمعة المخيفة السيئة التي يتمتع بها الحرس القومي لدى شعب نيكاراغوا. ونلاحظ هنا مدى الشبه مع حالة العراق حتى بالأسماء المستعملة، مثل "الحرس القومي" الذي قاد الإنقلاب البعثي الدموي على عبد الكريم

قاسم.

وبعد استلام الساندانيستا السلطة بالفوز بالإنتخابات، خول كارتر السي آي أي لتقديم دعم لمنافسيهم. وفي نفس الوقت كانت الولايات المتحدة تضغط على حكومة الساندينيستا لإشراك أشخاص معينين في الحكومة، حسبما كتب ورج بلاك في كتابه: "إنتصار الشعب: ثورة الساندنيستا في نيكاراغوا"- ١٩٨١ ص ١٧٧.

وينقل البروفسور نعوم جومسكي رأي فايرون فيكي مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الدول الأمريكية حول غرض الإدارة الأمريكية الرئيسي من سياستها في نيكاراغوا ومفاوضاتها مع الساندنيستا. قال فيكي أن ''المفاوضات كانت مشروطة بتسليم قوات ساندنيستا السلطة الى الكونترا (المعارضة الإرهابية التي تحظى بالدعم الأمريكي ودول الجوار المحكومة بحكومات عميلة لأميركا مثل الهندوراس) وفق جدول معين، وأن هذه السياسة في التفاوض (والتي فشلت)، "وان كانت معقولة ومثالية فإنها ليست واقعية ويجب البحث عن بدائل لها''. هذا كلام السياسي الأمريكي وعن ذلك الكلام يقول جومسكي: ''لاحظ ان الأمور ''المعقولة والمثالية'' (حسب تصور الإدارة الأمريكية) هي ان يطلب من حكومة منتخبة ''تسليم السلطة'' الى قوات تعمل بالنيابة عن الولايات المتحدة والتي ''لم تتمكن من اجتذاب تأييد سياسي ذي قيمة'' في الإنتخابات!

إننا نجد هذه الصورة مكررة في الكثير من الدول ذات الحكومات "الوسطية"، كما نجدها في العراق اليوم.

لم يكن لنيكاراغوا جار "وهابي"، ولا دول ''سنية'' غنية بالنفط كتلك التي تتآمر مع الإرهاب على العراق، ولم تكن الساندیستا شيعية أو على خلاف مذهبي مع الكونترا، ولم يكن أي من الجهتين مسلماً، ورغم ذلك نجد القصة بحذافيرها تكرر هناك قبل اكثر من ربع قرن من الزمان! فالقضية في العراق إذن ليست في حقيقتها مشكلة طائفية، ولا هو عنف إسلامي ولا تخلف مميز للشعب العراقي كما يجهد الإعلام في محاولة إقناعنا، بل المشكلة هي أنها سياسة أمريكية ثابتة للتعامل مع إرادة أي شعب يحقق ولو شكلاً من الديمقراطية ويأمل بأن يتحكم ببلاده وثرواتها ويحلم بأن توجه تلك الثروات إلى مصالحه يوماً ما...إننا نرى أن ما يجري في

العراق استنساخ لما جرى في نيكاراغوا وغيرها بشكل مثير للدهشة!

إرهاب وضغوط دول الجوار وبقية العملاء

ولا يتقصر التشابه على الضغط الأمريكي المباشر في العراق ونيكاراغوا لحقن الحكومة الوسطية بعملائها، وإصدار العفو العام لإجبارها على حفر قبرها بيدها على الداخل فقط أو الضغط الأمريكي المباشر، بل يتعداه إلى استعمال "دول الجوار" الخاضعة لأميركا، وتكليفها بالأدوارالتخريبية الموجهة ضد بلاد الحكومة الوسطية. أقتبس من مقالتي: "قصة مدينتين و ''الحرس القومي'' : سوابق امريكية في إعادة الجلادين الى السلطة- ج٢" (كتبت في تموز ٢٠٠٩) ما يلي: إن ضغط دول الجوار الموالية لأميركا على العراق للمصالحة و ''العفو العام'' لهما نظيريهما في الثمانينات في أميركا الوسطى، كما في ضغط الهندوراس على حكومة الساندينستا الثورية في نيكاراغوا. وكانت هندوراس المجاورة، مركز الإرهاب الأمريكي في المنطقة، وحاضنة إرهابيي الكونترا التي تنطلق منها إلى نيكاراغوا حيث تقوم بعملياتها. قال آرياس، رئيس هندوراس لنيويورك تايمز: ''لايمكن ان نتوقع من هندوراس ان تغلق معسكرات كونترا وتمنع التموين الجوي السري إذا لم يتفاوض ثوار ساندينستا على وقف لإطلاق النار مع رجال الكونترا ولم يصدروا عفواً عاماً''! فما أشبه اليوم بالبارحة وما أشبه ما أريد لنيكاراغوا بما يراد للعراق. لم يكن صدفة بالتأكيد أن نيكروبونتي، والذي اختارته إدارة بوش كأول سفير للولايات المتحدة في العراق، كان يقود مركز السي آي أي في هندوراس في ذلك الوقت! (ملاحظة لاحقة: عرفنا بعد نشر المقالة أن المالكي وافق بالفعل على إصدار عفو عام، وهو أحد أهم المطالب الأمريكية والجهات السياسية التي تعمل على ابتزاز المالكي في ظرف احتلال "داعش" للموصل.)

ونعود إلى الماضي القريب في منطقتنا، فنقرأ ان وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ومصر قرروا خلال مباحثات منتجع (شرم الشيخ) المصري رفض التعاون مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي تضامناً مع جبهة التوافق!(اصوات العراق ٠٢ /٠٨/ ٢٠٠٧)

وطبعاً، مثل هندوراس، فإن ذلك الموقف الموحد للدول العربية ذات

الحكومات "الصديقة" لأميريكا لايقتصر على ”رفض التعاون“ بل يتخطى ذلك الى دعم الإرهاب ودعم كل من هو ضد الحكومة والقيام بكل تخريب ممكن للبلاد. فقد كانت هناك دلائل صريحة على "دور دولة خارجية في المؤامرة الخطيرة لتفجير الضريحين الحسيني والعباسي في كربلاء" مسترشدة بالنجاح الباهر لنتائج نسف مرقد الإمام العسكري في سامراء. وقد قدمت الحكومة العراقية الى الإنتربول وثائق تثبت ضلوع بقية عائلة صدام الذين هم في ضيافة الأردن، بتمويل الإرهاب. ولم تسفر الشكوى عن شيء، ولا تجرأت الحكومة العراقية على ممارسة أي ضغط يذكر على عملاء أميركا الراعين للإرهاب، بل على العكس تماماً، فبقيت الأردن تحظى بمعاملة خاصة متزايدة الأفضلية من العراق حتى اليوم، في سعي يائس لحكومة المالكي الوسطية لإرضاء أميركا!

ونشير الى زيارة المستشار السياسي لطارق الهاشمي للقاهرة، حين قال ان قضية ”الوفاق الوطني العراقي“ لا زالت متعثرة ولا تسير بالزخم الذي يتمناه وانها تحتاج لدعم من الأشقاء العرب! ولا يختلف ما يأمله المستشار من ”دعم العرب“، عن ما كان الكونترا يأملونه من دعم هندوراس: إختراق الحكومة المنتخبة غصباً، وتحقيق العفو العام، وكل ذلك بإدارة أمريكية لكل المناورات!

ولا تشمل حملة الضغط، عملاء أميركا في المنطقة وحدهم، فقد رأينا رئيس الوزراء الاسترالي جون هاورد المعروف بتبعيته الشديدة للولايات المتحدة، يهدد نوري المالكي بضرورة الإسراع في ”عملية المصالحة“ وإلا واجه انسحابا محتملا للقوات الاسترالية من العراق! والغريب أن ٨٠٪ من شعب هاورد كان يطالبه بسحب تلك القوات دون ان يهتم بذلك، لكنه مستعد لأن يسحبها من أجل خاطر عيون "السنة"!

اما حبه المفرط للعراقيين عامة فقد ظهر على حقيقته قبل بضع سنين حين ترك لاجئين عراقيين، سنة وشيعة، يموتون على ظهر سفينة تقف عند الشواطئ الأسترالية دون ان يسمح لهم بالنزول على ارض بلاده!

ومثّل روبرت باستور موقف الإدارة الأمريكية حين كان يحاول تلميع صفحة عملائهم الإرهابيين فيلوم حكومة ساندينستا في نيكاراغوا بالقول : ”إن هؤلاء،

(الساندنيستيين) بوصفهم خصومهم (الكونترا العميلة) بأنهم اعداء طبقيون ومرتزقة، يستبعدون حواراً من شأنه ان يتيح لهم التفاوض على مخرج من حربهم ومن محنتهم الوطنية". و يطالب بانهاء "ما نشأ من علاقة بين السياسات غير المجدية والإهانات المتعالية" وهو يؤيد موقف "المعتدلين الذين يهتمون بالديمقراطية" وبالذات راميرو غارديان الداعي الى "الواقعية" بدلاً من "الفكرة الإستحواذية المتبادلة"."

إن الكثير من العبارات الرنانة قد ابتكرت للتغطية على الحقائق القبيحة، لكنها تبقى ذات العبارات في كل مكان. فلا يحتاج المرء إلا الى تحوير قليل في كلام باستور في نيكاراغوا، ليسمع نغمات ذات اللحن المألوف لخطاب أياد علاوي، المفضل الأمريكي في العراق. يجب فقط وضع "الطائفية" مكان "الطبقية" و"الإقصاء" او"الخطوط الحمراء" بدل "الفكرة الإستحواذية المتبادلة" و "علاوي" محل "غارديان"، لتتمتع بالمقارنة المدهشة.

ومثل دفاع أميركا ورجلها المفضل أياد علاوي عن بقايا الأمن الصدامي والسعي لحمايتهم والضغط من أجل إعادتهم إلى مناصبهم، وإعفاء من تم القاء القبض عليه متلبساً بجريمة، يكتب جومسكي المتابع لتأريخ اميركا الوسطى عن اجتماع لرؤساء دول اميركا الوسطى قائلاً: "في الأيام السابقة لإجتماع الرؤساء شجبت حكومة كريستياني مقترح السلام الذي تقدمت به فروليما (ساندنيستا) لأنه يدعوا الى ازاحة الضباط العسكريين المشتركين في الفضائع الجماعية التي ارتكبت في الثمانينات. اجتمعت القيادة العسكرية بأسرها مع الصحفيين ونعتت الطلب بانه "خطل وسخيف ومستحيل".

وهي تهم مشابهة لما جابهته حملات اجتثاث أو مساءلة البعث من معارضة حافظت على هجومها مهما تراجعت الحكومة وخففت شروطها.

ومثل ذلك تماماً كان الأمر في نيكوراغوا. فيكتب جومسكي: "استمرت عملية تشديد الخناق على نيكاراغوا عن طريق تصعيد المطالب من قبل رجال كونترا، .....ان كل موافقة حكومية جديدة، تذهب الى ابعد مما تنص عليه الإتفاقات، تؤدي ببساطة الى مطالب جديدة".

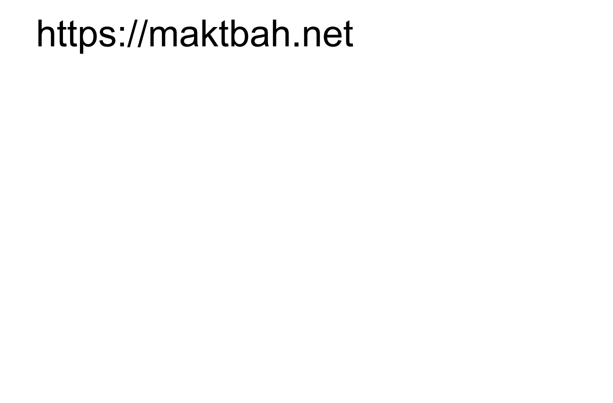
وهو نفس ما عبر عنه علي آل شفاف في الحالة العراقية حين كتب: "تنازل

الائتلاف ـ بكرم باذخ ـ لجبهة التوافق عن أصوات ناخبيه المضرجة بالألم والدم، وفعل التحالف مثله. ففتحا بابا واسعا لابتزازات وضغوطات وتهديدات متعددة، قابلتها الحكومة بتنازلات بعددها أو يزيد. فكلما هددت جبهة التوافق بالانسحاب، سارع الأمريكيون ومن خلفهم آل سعود ومن يدور في فلكهم، بالضغط على المالكي والائتلاف والتحالف، من أجل تنفيذ (شروطهم)! ومن ثم تعود جبهة التوافق بسلة من المكاسب السياسية والمادية. وسرعان ما تعاود اللعبة مرة ثانية، وثالثة"... والكلام مازال لـ آل شفاف.

هذا التصعيد المستمر في المطالب، وعدم الإستجابة إلى أي تطمين، هو أهم علامات الذين يعملون لجهة أخرى، كما كتبنا مرة عن قيادي تظاهرات الغربية الذين رفضوا صراحة التفاوض مع الحكومة، وهو ما يفترض أن يكون الهدف الأعلى لأية تظاهرات. فهم يعملون لأهداف أخرى غير معلنة يحددها أسيادهم، ومهمتهم هي استمرار الضغط والتوتر بغض النظر عن موقف المقابل ومرونته. إنهم ببساطة لا يبحثون عن حل، بل عن مشكلة يمكن إدامتها، في لعبة الضغط الأمريكي على الحكومة المنتخبة وشل قدرتها على الحركة.

اليوم تدور معركة ضغط شديدة بين المالكي والخندق الأمريكي الإسرائيلي الكردستاني (وهناك لاعبون آخرون بلا شك، بموقف حيادي أو رافض للطرفين أو مستفيد) الذي كشّر عن أنيابه للإستفادة من الأزمة الشديدة التي تمر بها البلاد وإجبار الحكومة على تقديم التنازلات وحفر قبرها بيدها، إلا أن هناك علامات صحية على أن الحكومة تدرك المؤامرة هذه المرة، رغم الشكوك بقدرتها وجرأتها على الرد.

تحدثنا في هذا الجزء من المقالة عن مظاهر المؤامرات الأمريكية لحقن الحكومات بعملائها في الثمانينات في نيكاراغوا كمثال، وعن محاولاتها لتكرار ذلك في العراق منذ الإحتلال، وفي الجزء الثاني والأخير (المتمثل بالمقالة التالية) سنناقش الهدف المباشر من تلك العملية ومدى نجاحها، كما سنمر على أخبار المحاولات الحثيثة هذه الأيام لاستغلال الأزمة لحقن مجموعة جديدة من العملاء في الحكومة، وكذلك سننظر في مواقف الحكومة من مؤامرة دفعها لحفر قبرها بيدها، ومدى وعيها ورفضها لها.



"حكومة الإنقاذ" - حلقة في خطة "ينون" الإسرائيلية للعراق

(كتبت في : ٣ تموز ٢٠١٤)

قلنا في الحلقة الأولى من هذه المقالة والتي كانت بعنوان "حكومات الإنقاذ - تأريخ امريكي لفرض العملاء على الحكومات المنتخبة[١] ": إن أكثر الأسلحة الأمريكية شيوعاً في دفع الأنظمة المنتخبة المترددة في دول الضحايا، لحفر قبرها بيدها، هو العمل على حقن الحكومة بالعملاء من جهة، ودفعها إلى إصدار عفو عام عن مجرميها من الجهة الأخرى، لكي يعاد استخدامهم ضد تلك الحكومة ذاتها. وهو الأسلوب الذي تمت ممارسته بالضد من مختلف الدول في العالم وأخذنا أمثلة من أميركا الوسطى وكذلك الحكومة العراقية. وأن الهدف النهائي من ذلك هو إسقاط الحكومة بيد مجموعة من العملاء المباشرين القادرين على سوق البلاد وتحويلها (بالنسبة إلى العراق) إلى بئر للنفط لأميركا وإسرائيل وإلى مركز لتفريخ الإرهابيين الذين ستدربهم إسرائيل وعملاؤها لضرب بقية الشعوب التي مازالت تقاوم. وقلنا ان فرص الدول التي تقاوم الضغط الأمريكي وتتحمل مخاطرته لديها في العادة فرص أكبر للبقاء على قيد الحياة من تلك التي تجامله وتعطيه فرصاً إضافية لتحطيمها، كما يحدث في العراق.

وقد يتساءل المرء، لماذا لا تحاول أميركا رعاية مصالحها بطرق الصداقة السلمية؟ لماذا هذا الحماس الأمريكي الشديد لوضع الحثالات في السلطة في كل مكان في العالم وحقن الحكومة والأمن والجيش بالعملاء، وبالتالي استعداء شعوب تلك الدول والمخاطرة بانقلاب البلاد ضدهم؟ ببساطة لأن الإحصاءات في كل أنحاء

العالم، وخاصة في العالم العربي تؤكد لأميركا أنها وبسبب سياستها العامة، دولة كريهة لا يلتف حولها إلا حكومات بدون رضا شعبها، إلا ربما بلدين أو ثلاثة يكون فيها الشعب مستفز بالعنصرية أو الخوف فيلجأ إليهما طلباً للقوة. تبريرنا هذا يبدو ملتفاً على نفسه، فالشعوب تعادي أميركا لأن أميركا تجلب لها أنظمة الحثالات، وأميركا تجلب الحثالات لأن الشعوب تكرهها! ألا تستطيع أميركا أن تحاول ولو محاولة لإنشاء علاقة صداقة حقيقية مع شعب ما، لا تنوي ابتزازه ولا استخدامه هراوة؟ إنه سؤال وجيه والرد عليه هو أن على أميركا أن تغير مفاهيم أساسية في سياستها العامة وأيديولوجيتها، فبقاء الشعوب الأخرى محطمة من أحد أهم مبادئ الرأسمالية، فلا يمكن للرأسماليات الكبرى أن تسمح (إن استطاعت) بنشوء صناعة قادرة على تصدير صناعتها في كل دولة في العالم، ولا بد أن يكون هناك عدد كاف من الضحايا الذين يرضون بالإكتفاء بتصدير المواد الخام والعيش بفقر. إنها تعتبر موارد كل العالم، مواردها الخاصة (وأقصد هنا اثرياء أميركا والحلقة المحيطة بهم من الساسة وأصحاب السلطة).

وبالنسبة للدول العربية هناك موقف إسرائيل التي لن تسمح بموقف أمريكي إيجابي مع أية دولة عربية (أو إسلامية) والسماح لتلك الدولة ببناء نفسها، حتى إن كان ذلك في مصلحة الرأسمالية الأمريكية.

إذن موقف أميركا من اي من دولنا محدد وثابت ويحتاج إلى معجزة لتغييره، وأنها ترى في الشعب والديمقراطية اعداءها الأساسيين. ولكن من ناحية أخرى فأن من الضروري لتبرير الإحتلالات، أن تدعي أميركا أنها جاءت من أجل الديمقراطية. وإن تحققت ديمقراطية فعلية وجاء ممثلوا الشعب إلى البرلمان فسيكون هو والحكومة عدواً لها وسوف يصعب عقد أية اتفاقات معها. لذا لم يكن من بد سوى أن تسيطر أميركا على الحكومة بطرق أخرى، كتزوير الإنتخابات والإعلام المزيف وغيرها، فإن فشلت في إيصال رجالها إلى رأس السلطة، توجب عليها أن تشل الحكومة البديلة حتى لو كانت حكومة "وسطية" ثم الإنقلاب عليها بطريقة سلمية أو عنيفة. وخير طريق لذلك هو جعلها تحفر قبرها بيديها من خلال إجبارها على إدخال عناصر مدسوسة تعمل لحساب الولايات المتحدة، في كل مرفق مهم ممكن، وخاصة الجيش والأمن والإعلام كما بينا في الحلقة الأولى. وتحقق هذه العناصر لأميركا نجاحات

هائلة وتوفر لها مبالغ كبيرة وتخضع الدولة لسلطتها المتزايدة.

ما الذي يحدث اليوم؟ راجعنا في الحلقة الأولى فترتين سابقتين كانت الأولى في نيكاراغوا في الثمانينات الدموية في أميركا الجنوبية حين كان نيكروبونتي يدير الإرهاب فيها من قاعدته في هندوراس، وفترة الحكم الأولى في العراق، ولاحظنا شدة التشابه بينهما. وليس الأمر صدفة إن علمنا أن نيكروبونتي هو ذات الشخص الذي قدمته أميركا كأول سفير لها في العراق، كما أن العديد من المستشارين الأمريكان الذين أرسلتهم الأدارة الأمريكية للعراق كانوا من الإرهابيين الذين عملوا برفقته في ذلك الوقت، وطوروا معاً تقنيات إخضاع الشعوب والحكومات لـ "العقب الحديدية" الأمريكية!

هذه "الأزمة" والحلول المقترحة لها ليست سوى تكرار للدورة المكونة من ١- إستغلال أزمة لحقن العملاء في الجيش والحكومة ٢- تحقيق الإنتصارات بهم على الشعب العراقي وإحداث أزمة، ثم نعود إلى ١- استغلال الأزمة لفرض العفو عمن امسك بهم، وفرض المزيد من الحقن للعملاء و٢- استخدامهم لإنجاز ضربة أخرى تضع البلاد في أزمة أخرى تحقق المزيد من المكاسب وفرصة جديدة للضغط والعفو عن المجرمين وحقن المزيد من العملاء. وهكذا في دورة مستمرة يتم حفر قبر الحكومة والدولة إلى أن تسقط فريسة لا مقاومة فيها، وتطيع الأوامر في ضخ نفطها لإسرائيل وذيولها وتقديم أبناءها قرابيناً للمنظمات التي تحولهم إلى دواعش مجنونة تضرب بها إسرائيل وأميركا الشعوب التي لم تخضع بعد في المنطقة، أو ربما روسيا أو أي بلد آخر تحتاج ضربه في عملية بناء امبراطوريتها وسيطرتها على العالم.

تسمي أميركا (ويردد عملاؤها وراءها) الحكومات المخترقة التي تهدف إليها بـ "حكومة الوحدة الوطنية" أو "حكومة الشراكة" أو "حكومة إنقاذ" وتقول أن هدفها من ذلك هو دحر الإرهاب - داعش. ويمكننا أن نرى بوضوح زيف هذا الكلام، فكيف يمكن لحكومة إنقاذ" أن تنجز ما لا تقدر عليه حكومة الأغلبية فتدحر داعش؟ من هي الجهة التي تمثل داعش في تشكيلة "حكومة الإنقاذ" والتي ستنسحب داعش عندما تجدها في تلك الجهة في الحكومة؟ لا أحد سيعلن نفسه ممثلاً لداعش طبعاً، لكنه سيصر أن مشاركته في الحكومة ضروري لقهر داعش، وكذلك سيصر على

هذا الأمر، الأمريكان "الحريصين على وحدة البلاد"، دون أن يخبرونا لماذا!

هل سقطت الموصل بالفعل لأن هؤلاء لم يكونوا في الحكومة ولم يكونوا في الجيش؟ كلا لقد سقطت لخيانة عدد من الضباط المعروفين، ومن يريد أن لا يتكرر ذلك عليه أن يقوم بإعدام هؤلاء الضباط، وكل ما عدا هذا الكلام هراء ومحاولة لحماية الخونة. هذا هو الحل المنطقي الذي تقوم به جميع الدول في مثل هذه الحالات، ورغم ذلك لا يتحدث به أحد! ويدور كل الحديث عن "حكومة الإنقاذ" التي "ستنقذ" البلد بطريقة سحرية! الحقيقة أن الحكومة السابقة كانت حكومة شراكة، ورغم ذلك لم تنقذ البلد من داعش، ولم تحم السنة من القهر الذي يشكونه على يد قادة الجيش، وليس هناك أي سبب للإعتقاد أن المشاركة هذه المرة سوف تحميهم منه. فالحقيقة الواضحة أن من دفعت بهم أميركا كممثلين للسنة، لا علاقة لهم بالسنة. من الواضح أن المشكلة في مكان والسعي المحموم لحكومة الشراكة يبحث عن حل لقضية أخرى، ليست قضية تهميش السنة، بل قضية الهيمنة الأميركية الإسرائيلية الكردستانية على البلاد ومصالحه المرتبطة بها، ودفع الحكومة خطوة أخرى لتحفر بيدها القبر الذي ستدفن فيه هي والبلاد كلها، كما كان الأمر مع نيكاراغوا وهايتي وغيرها من البلدان التي تحطمت نهائياً تحت هراوات مثل تلك المؤامرات.

ما يحدث الآن

لننظر إلى أخبار هذه الأيام لنرى كيف تتحقق هذه الدورة وفي أية مرحلة منها نعيش، فنقرأ دعوة النائب محمد الخالدي من كتلة "متحدون" لحل الأزمة السياسية بـ "تشكيل حكومة إنقاذ وطني الخروج من الأزمة". وأن "حكومة الإنقاذ ستكون مؤلفة من ثلاث شخصيات سياسية معروفة مقبولة وكل شخصية ستكون من مكون الشيعي والسني والكردي لحل الأزمة والوضع الأمني والسياسي وما حصل في البلاد". وأوضح الخالدي أن "حكومة إنقاذ وطني ستعمل على إجراء حوارات واتصالات بين القيادات السياسية لتوحيد كلمتهم وموقفهم لحل الأزمة الأمنية ما يحصل في بعض المحافظات وبعدها تشكيل حكومة شراكة وطنية بمشاركة الجميع". [١]

ومن الواضح أن ليس هناك أية علاقة بين هذا الحل وبين أزمة الموصل، فالموصل لم تسقط لنقص في "وحدة الكلمة"، بل بخيانة عسكرية.

وتحدث بيان صادر عن ائتلاف متحدون للاصلاح عن "تطلعات المواطنين في تحقيق الشراكة الحقيقية والتوازن"[٢]. والحقيقة أن المواطنين لا علاقة لهم بكل هذا ولا يصدقون أن احداً يمثلهم أو يسعى لإنصافهم وسماع شكاواهم إلا اللهم لإستخدامها للصعود إلى السلطة.

وكذلك حث البيت الأبيض "زعماء العراق على تنحية الأجندات الطائفية وتحقيق الوحدة الوطنية." [٣]

ولكي نصدق، فعلينا أن ننسى أنه ذات "البيت" الذي قدم مشروع بايدن لتقسيم البلاد طائفيا..

وطالب ائتلاف الوطنية الذي يتزعمه اياد علاوي (الذي يتعامل مع ١٤ جهاز استخبارات أجنبي وتسبب في معظم كوارث العراق الحالي) الكتل السياسية بالذهاب لـ ‘‘حكومة وحدة وطنية‘‘ [٤]

وطالب أياد علاوي بارسال بعثة اممية للعراق للاشراف على انتخابات تجرى خلال عام ونصف بعد تشكيل حكومة إنتقالية لإنقاذ العراق، وأن نبدأ بتحقيق ‘‘مصالحة وطنية ناجزة‘‘ وإقامة ‘‘حكومة شراكة وطنية حقيقية‘‘ [٥]

ورأى ائتلاف العربية بزعامة صالح المطلك ان "دعوة الامريكان للساسة العراقيين بالاتفاق في ما بينهم لتشكيل حكومة وحدة وطنية دليل على دعمها للحكومة المقبلة "(دون أي أثر لخجل!) [٦]

وهدد النائب عن ائتلاف الوطنية العراقي صالح المطلك باللجوء إلى تشكيل حكومة إنقاذ وطني في حال رفض المالكي تقديم استقالته[٧]. ودعا القيادي في الحراك الشعبي الشيخ منير العبيدي الى ابعاد المالكي عن الحكم ثم تشكيل ‘‘حكومة انقاذ وطنية‘‘. [٨]

ضغوط أميركا المباشرة

غالباً ما تترك الولايات المتحدة مهمات الضغط الوسخة لذيولها، لكنها تحتاج أحياناً إلى ممارستها بنفسها. فقال أوباما إن "الشروط التي نرسل على أساسها أي مستشارين تعتمد على رؤيتنا إنه مازال يوجد داخل الجيش وفي الهيكل السياسي

التزام بحكومة عراقية وقوات مسلحة موحدتين وشاملتين". [٩] ودعا بايدن المالكي إلى إشراك "ممثلي مختلف الطوائف العراقية" في الحكومة. [١٠]

ولا يتخلف حتى الضباط الأمريكان في "حرصهم" الشديد على العدالة الطائفية في العراق، فتحدث كل من رئيس اركان الجيوش الاميركية الجنرال الاميركي مارتن دمبسي وقائد القوات الاميركية في العراق الجنرال ديفيد بترايوس، مع الحكومة العراقية بعبارات مماثلة عن "اطياف البلاد".. [١١]

وكاللص الذي يصرخ بإدانته، افاد وزير الخارجية الاميركي جون كيري، ان الولايات المتحدة الاميركية لن تشارك في انتقاء من سيتقلد الحكم في العراق. [١٢]

من جهتها تريد المستشارة الالمانية انجيلا ميركل، "حكومة في العراق تتبنى كل مكونات الشعب". [١٣]

ودعا كل من وزير الخارجية البريطاني ونظيره المصري، الاطراف العراقية إلى "حكومة عراقية شاملة"و "حكومة وحدة وطنية تستطيع ان تواجه هذه التحديات"[١٤]

وذهبت داين فينستاين رئيسة لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ الأمريكي إلى جهة غريبة فدعت القيادة الإيرانية إلى الضغط على المالكي لتوسيع قاعدة حكومته لتضم مزيدا من السنة والكورد! [١٥]

رغم كل ذلك لا يعني أن كل من طالب بحكومة إنقاذ أو وحدة وطنية، هو بالضرورة عضو في تلك المؤامرة، ففي الغالب هناك قلة موجهة مركزياً تنظم الجو الإعلامي والسياسي، وكثرة تتطوع بلا تفكير للتطبيل وترديد ما تقوله تلك القلة. ومن الصعب معرفة هؤلاء من أؤلئك إلا من خلال تاريخهم واستمرارية تطبيلهم للمشاريع الأمريكية وخاصة الإنفصالية ودعمهم لكل ذيولها في كردستان وبغداد، فمن تلك الأبواق تلك التي تطالب بـ "حكومة إنقاذ وطني قوية"[١٦] بينما تقوم أخرى بالترويج لربيب المخابرات الأمريكية وغيرها أياد علاوي وترتفع أخرى باللوم لعدم تمديد الإتفاقية الأمنية مع أميركا وإبقاء قواتها رغم أنها لم تُجد العراقيين نفعاً حينها، بل العكس، حيث هناك مئات المؤشرات على انها كانت تحمي الإرهاب وتدربه، كما

كتبنا عن ذلك كثيراً، حتى أن المالكي لم يتجرأ على أخراج اتهاماته لطارق الهاشمي إلا بعد رحيل تلك القوات!

ما هي الخطة بالضبط؟

في مقالة له بعنوان"تقسيم العراق، كل شيء من أجل إسرائيل"، [١٧] ينقل مايك ويتني عن "ليسندر" (خط التعليقات، - صفحة "قمر ألاباما") أن الفكرة القائلة بـ "أن داعش كانت نتيجة أخطاء امريكية"، لم تعد فكرةً مقبولةً، وأنه من الواضح أنها جزء أساسي من الستراتيجية الأمريكية لتحطيم حلف العراق – إيران – سوريا – حزب الله، وقد لا تنجح هذه الستراتيجية لكنها تبقى استراتيجية أمريكية مقصودة (وليست أخطاءاً).

ويرى ويتني أن أوباما يبتز نوري المالكي بحجبه الدعم العسكري واشتراطه عليه التنازل عن رئاسة الحكومة، أي أن واشنطن متورطة من الناحية العملية في عملية تغيير نظام جديدة في دولة أجنبية، وأن الفرق الوحيد عن العمليات السابقة هي أن أوباما يستخدم جيشاً صغيراً من الإرهابيين "المجاهدين" الذين يقفون على بعد ٨٠ كلم من بغداد ليضع المسدس عند رأس المالكي. ويتساءل الكاتب: "لماذا يكون أوباما شديد الحماس لضرب هؤلاء الإرهابيين في اليمن وباكستان وأفغانستان، ويماطل في ذلك في العراق؟

وينقل ويتني حديث أوباما: "المفتاح (للحل) لكل من سوريا والعراق سيكون من خلال التعامل مع العارضة السورية "المعتدلة" و العمل مع حكومة "شراكة" عراقية، وأن نضع اساساً أكثر كفاءة لمحاربة الإرهاب لتشمل كل الدول في المنطقة".

ويتساءل ويتني: "ماذا يعني هذا باللغة المفهومة؟" إنه يعني: "أما أن تكونوا ضمن الفريق الذي نكونه أو تكونوا خارجه" وفي حالة كونكم "خارج الفريق" فسوف تنظر الولايات المتحدة بعيداً وتتركك بمواجهة الإرهاب (الذي تدعمه وتدربه وتقدم له المعونة اللوجستية)، ليفجر رؤوس جنودكم ويحرق مدنكم حتى الأرض ويحول بلادكم إلى فوضى غير قابلة للحكم. اما إن كنتم ضمن الفريق فسوف تتمتعون بأفضلية "الشراكة" في الدعم الأمريكي ضد تلك المجموعات الإرهابية – أما أن تلعبوا معنا وتطيعوا الأوامر، وعندها لن يتأذى أحد، وإلا فستواجهون النتائج

وحدكم"! هكذا يهدد الرئيس، حكومة منتخبة!

تساءلنا في بداية المقال: لماذا هذا الحماس الأمريكي الشديد لوضع الحثالات في السلطة وحقن الحكومة والأمن والجيش بالعملاء؟ وفسرناه بأن أميركا المدركة لكونها مكروهة من قبل الشعب العراقي وغيره، لا بد أن تبحث عن طريقة أخرى للسيطرة على البلاد، فمن غير الممكن أن ينتخب الشعب حكومة متعاطفة مع أميركا بذاته. لكن هذا ليس السبب الوحيد. لنكمل مقالة مايك ويتني:

يرى ويتني أن ذلك كله لن يكون في صالح الولايات المتحدة وقد ينقلب ضدها، وأن التفسير الوحيد لتصرف أوباما هو اتباعه لخطة إسرائيلية وضعت قبل ثلاث عقود، وكان مبدعها هو "أوديد ينون" الذي اعتبر العراق تهديداً خطيراً لطموحات الهيمنة الإسرائيلية، وكان الحل هو خطته المعنونة: "إستراتيجية عمل لإسرائيل في ثمانينات القرن العشرين"، والتي جاء فيها: "إن العراق الغني بالنفط من جانب والممزق داخلياً من الجانب الآخر، سيكون هدف إسرائيل المضمون النجاح. إن تصفيته أكثر أهمية من سوريا ذاتها. العراق أقوى من سوريا. فعلى المدى القصير فإن قوة العراق هي الخطر الأكبر على إسرائيل. إن حرباً بين العراق وإيران سوف تمزق العراق أشلاءً وتعمل على انهياره في الداخل قبل أن يتمكن حتى من تنظيم الصراع ضدنا على جبهة واسعة. كل مواجهة عربية – عربية ستساعدنا في المدى القصير، وستخدمنا في هدفنا لتقسيم العراق إلى طوائف كما في لبنان وسوريا. إن تقسيم العراق عند الخطوط القومية والدينية كما كان في زمن العثمانيين أمر ممكن. وستكون هناك ثلاثة وربما أكثر من الدويلات حول المدن الرئيسة الثلاثة، بغداد، الموصل والبصرة، وسينفصل الشيعة في الجنوب والسنة والكرد في الشمال. ومن الممكن أن تعمق المواجهة العراقية الإيرانية هذا الإستقطاب".

ويكرر ويتني أن "لا مصلحة لأميركا في هذه الخطة الإسرائيلية. إسرائيل لا تريد عراقاً قادراً على الوقوف على رجليه، وأن لا يظهر كقوة إقليمية"، وهناك طريقة واحدة لتحقيق ذلك: إتباع خطة ‘‘ينون‘‘ لـ "تمزيق العراق عند خطوط التماس القومية والدينية".. أميركا لن تستفيد شيئاً من ذلك. ‘‘كله من أجل إسرائيل!‘‘ هكذا يختتم مايك ويتني مقالته.

ويمكننا أن نرى أن وجود الحثالات في أعلى السلطات الأمنية والعسكرية ضروري للغاية لتحقيق الخطة الإسرائيلية، فمثلما دربت أميركا وإسرائيل داعش والقاعدة وغيرها من المجموعات الإرهابية من اجل هذا اليوم، فقد حقنت الجيش العراقي بالعملاء من البعثيين السابقين الراغبين بسيد جديد، أو المتورطين بجرائم تجعلهم مكشوفين للإبتزاز بمساعدة وثائق النظام التي هربت إلى اميركا وكردستان، وأشرف عميل إسرائيل مثال الآلوسي على "تأهيل البعثيين" من خلال رئاسته لجنة لهذا الغرض. ومن ناحية أخرى تم حقن الجيش بعملاء مهمتهم فقط إثارة السنة في المناطق السنية ضد الشيعة والحكومة من خلال تشجيع إهانتهم وابتزازهم وتهيئتهم لقبول حكم عملاء إسرائيل المسمى "داعش". أما الضربة الرئيسية فيقوم بها من تم فرضهم على الحكومة من قادة الجيش البعثيين والبيشمركة لتضعهم في المناصب الحساسة اللازمة.

أنظروا مثلا إلى تاريخ القواد الثلاثة في الجيش والمسؤولين المباشرين عن الخيانة التي أدت إلى ضياع الموصل والكثير من الضحايا، تجدون أنهم من نوع الضباط البعثيين الكبار الذين بذلت أميركا جهداً هائلاً للضغط على الحكومة لإعادتهم إلى مناصبهم، وعملت من خلال أياد علاوي على حقن الأمن بأمثالهم. ويمكننا أن نفهم أنه لولا ذلك الضغط ونتائجه في حقن الجيش بهؤلاء الضباط، إضافة إلى عدد كبير من ضباط البيشمركه، لما أمكن تنفيذ خطوات خطة "ينون" وتحقيق هذا الإنجاز العظيم لإسرائيل وكردستان، فلا يبقى عجب في قيمة الحثالات العالية بالنسبة لأميركا وإسرائيل ولا غرابة من تعاون كردستان وثقتها بنفسها في كل عدوان تقوم به! إننا لا نعرف حجم الإختراق الإسرائيلي الأمريكي لأجهزة الجيش والأمن ولا شك أنه هائل، فقد لعب المالكي الدور الإنتحاري بعدم التدخل وقبول كل ما تفرضه أميركا، إلا إن كان ذلك يهدد بإزاحته مباشرة. فالمرة الوحيدة في تاريخ المالكي التي وقف فيها ببعض الصلابة بوجه الإرادة الأمريكية، كانت حين بلغ التدخل بالسفير الامريكي في الإنتخابات قبل الأخيرة مبلغاً كبيراً لصالح خصم المالكي (علاوي)، فهددت الحكومة (بشكل غير رسمي) بطرده! يمكن للأمريكان أن يعيثوا بالبلد فساداً كما يشاؤون، بشرط أن يتركوه يحكم. لقد تراجع وتراجع أمام ابتزازاتهم وابتزازات ذيولهم في كردستان والأردن، دون أن يدرك أنه كان في كل خطوة يحفر قبره بيده،

وأن تكشيرات صديقه الصهيوني بايدن، كانت تخفي وراءها الكثير.

ورغم كل ما ذكرته ورغم إني لست من مؤيدي الولاية الثالثة أبداً، لكني أقف بشدة ضد أن تسلم السلطة للتآمر الأمريكي وذيوله في كل الأحوال. فما يخطط للبلاد أكثر فضاعة مما حدث فيها حتى الآن!

رفض التدخل الأمريكي.. صحوة أم ضوضاء أخرى؟

السؤال المهم الآن، ما هو رد فعل الحكومة على اكتشافها للحقيقة وأنها كانت تحفر قبرها بيدها؟ ردود الفعل الأولى تبدو إيجابية حيث يبدو أن هناك "صحوة" وإن متأخرة جداً، وأن الرفض قوي وواضح وصريح. لكنه قد يتحول في أية لحظة إلى ضوضاء لامتصاص التوتر كالعادة. إن مظاهر دفاع الحكومة عن حقها في السلطة نقطة إيجابية.

قال المالكي في كلمته الاسبوعية: ان ״دعوات بعض الاطراف لتشكيل حكومة انقاذ وطني كما يسمونها تمثل انقلابا على الدستور والعملية السياسية، ... فهي بكل بساطة محاولة للمتمردين على الدستور للقضاء على التجربة الديمقراطية ومصادرة آراء الناخبين والالتفاف على الاستحقاقات الدستورية״.[١٨]

وقال النائب امين هادي ان ״دولة القانون ترفض تدخل الولايات المتحدة الامريكية او دولة اخرى في اختيار رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة المقبلة״، مبينا ان ״العراق لديه سلطة تشريعية والكتلة الاكبر في مجلس النواب هي من تقدم مرشح رئاسة الوزراء وتشكيل الحكومة״. وأضاف هادي ان ״الادارة او الكونغرس الامريكي ليس من حقه التدخل في شؤون العراق وفرض رأيه على العراقيين في اختيار رئيس الوزراء״، وأن ״العراقيين يرفضون هذا المنهج ولن يكونوا عبيدا بيد امريكا او دولة اخرى״.[١٩]

وقال عضو مجلس النواب عن ائتلاف دولة القانون محمد سعدون الصيهود : ان حكومة الانقاذ الوطني التي دعا اليها السياسيون الدواعش هي صفحة من صفحات المؤامرة الاقليمية الخبيثة لاعادة العراق الى ما قبل عام ٢٠٠٣ .[٢٠]

عضو ائتلاف دولة القانون النائب إحسان العوادي، عبر عن غضب الحكومة

العراقية وقال أن ’’الموقف الأمريكي غير الواضح من الأزمة الأمنية دليل على تنفيذ مشروع جو بايدن السيء الصيت‘‘، لافتا الى ان ’’هذا المشروع تمت المصادقة عليه في الكونغرس الأمريكي عام ٢٠٠٧، وهي الان بصدد تطبيقه‘‘.

وفي هذه الأثناء يلعب جون كيري في حركاته الدبلوماسية دور المهدئ لكي تكتمل المؤامرة بلا ضجيج.

وقال العوادي إن ’’الحكومة العراقية بصدد إعادة النظر بالاتفاقية الإستراتيجية الموقعة مع الولايات المتحدة فيما اذ بقية الموقف الأمريكي غير واضح اتجاه ما يحصل من تدهور امني الذي يشهده البلاد‘‘، لافتا الى أن ’’الموقف الأمريكي غير الواضح له تداعيات على الجانب العراقي‘‘.

وأضاف أن ’’الموقف الأمريكي منقسم، فموقف الخارجية مختلف تماما عن موقف الرئيس أوباما مما يجعل الموقف قد يتغير بأي لحظة‘‘. [٢١]

إنه يبدو البيان الأكثر غضباً حتى الآن، لكنه يحتوي بعض الأوهام أيضاً، فالموقف الأميركي واضح تماماً، ولا يمكن أن تختلف الخارجية عن موقف الرئيس وهو ذات الموقف الإسرائيلي، ولكن هذا الكلام الدبلوماسي لا طعم له، خاصة وهو يتحدث عن ’’إكمال المؤامرة‘‘ من خلال دور جون كيري ’’المهدئ‘‘.

وقال النائب والقيادي بالائتلاف شاكر الدراجي ’’يتحمل الجانب الأمريكي الوزر الاكبر لما يحصل الآن، لاستمرار دعمه للمعارضة السورية بالأسلحة والمسلحين واستخدامها في العراق فان موقف واشنطن كان غير جدي مع العراق‘‘.

وأضاف الدراجي أن ’’الموقف الأمريكي خجول جدا، وموقف غير شجاع، ولم تتحمل واشنطن مسؤوليتها إزاء الارتباط بين بغداد وواشنطن المتمثلة باتفاقية الإطار الاستراتيجي‘‘، مبينا أن ’’الأمريكان تنصلوا عن مسؤوليتهم والتزاماتهم سواء بالتسليح أو بدعم القوات المسلحة أو ضرب الإرهابيين‘‘.

وأوضح النائب عن دولة القانون أن ’’هذا اعتداء خارجي، وضمن الاتفاقية أن العراق إذا تعرض لاعتداء خارجي، فالأمريكيون ملزمون بالدفاع عن العراق‘‘.

وبحسب الدراجي فإن ’’هذا التردد والتباطؤ مقصود من أجل أن تأخذ داعش

حيزها المخطط له، وشراكة متفقة مع عدد من الأطراف". واعتبر الدراجي أن "حجج رئيس الولايات المتحدة، باراك أوباما، حجج واهية وباردة وغير مقبولة بشأن توجيه ضربات لتنظيمات إرهابية". (٢٢)

ونتساءل حين نقرأ كل هذا: ماذا تريدون أكثر من هذا الذي تعرفونه إذن لتحددوا موقفكم من أميركا؟ .. خلال بضعة ايام حصلتم من الروس على طائرات واسلحة لم تحصلوا على مثلها من هذا "الصديق" رغم كل المعاهدات المحرجة وعشرات المليارت التي دفعت للأسلحة وتلك التي صرفت ليدربوا الجيش (على الخيانة؟). أليس من حقنا بعد ذلك أن نتعجب من الأخبار التي تؤكد وصول خبراء ومستشارين أميركان "لمحاربة داعش"؟ كيف تثقون بهم مرة أخرى؟ كم فرصة تعطى للضحايا لكي تفهم من هو صديقها ومن هو مفترسها، قبل ان يقرأ عليها السلام؟

يكتب علاء اللامي في مقالة له بعنوان "هل يجرؤ المالكي؟ .. نصف الانتصار على داعش في طرد الخبراء الأميركان!"(٢٣): "على المهيمنين على الحكم أن يعلموا أن نصف الانتصار على داعش وحلفائها يكمن في معاقبة إدارة أوباما على تسويفها ومماطلتها في الوفاء بوعودها التسليحية وطرد خبرائها الأمنيين وإلغاء اتفاقية "الإطار الاستراتيجي" فورا ودون إبطاء! فهل يجرؤ المالكي ومن معه على فعل ذلك؟ ... لقد تجرأ جمال عبد الناصر على معاقبة أميركا والغرب في الستينات لأنهم خذلوه ورفضوا تمويل السد العالي فقلب الوضع الجيوسياسي العالمي كله آنذاك رأسا على عقب وتوجه نحو الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقي فكسب الكثير لبلاده وشعبه وجعل الغربيين يعضون أصابع الندم. فهل سيجرأ المالكي على تكرار هذه المأثرة الناصرية لإنقاذ العراق من التقسيم والمذابح الفظيعة ما بعد التقسيم؟"

علاء اللامي ليس متفائلاً كثيراً، ولا أنا. فهل فعلينا ان ننتظر كالمحكوم بالإعدام، تحطيم العراق والتقسيم و "المذابح الفضيعة ما بعد التقسيم" – أم أن هناك بقية كرامة وإنسانية وأمل في بعض الذين مازالوا في الحكم؟

(٠) صائب خليل: حكومات الإنقاذ .. تأريخ امريكي لفرض العملاء على الحكومات المنتخبة http://almothaqaf.com/index.php/qadaya3/881705.html

(١) متحدون تدعو السياسيين لتشكيل حكومة إنقاذ وطني للخروج من الأزمة

http://www.muttahidoon.org/index.php?option=com_content&view=article&id=2980

(٢) بيان صادر عن ائتلاف متحدون للاصلاح

http://www.muttahidoon.org/index.php?option=com_content&view=article&id=3052

(٣) مقاتلة "إف ١٨" الأمريكية تقوم بجولة استطلاعية في الأجواء العراقية

http://www.muttahidoon.org/index.php?option=com_content&view=article&id=2965

(٤) ائتلاف علاوي يطالب المالكي بتقديم استقالته

http://www.muttahidoon.org/index.php?option=com_content&view=article&id=2999

(٥) علاوي يدعو لتشكيل حكومة انقاذ واجراء انتخابات نزيهة

http://web80.login-22.hoststar.ch/haet/motefrqat/4221-2014-06-26-17-05-07.html

(٦) ائتلاف المطلك: دعوة امريكا للمالكي بالتنحي بداية الحل

http://www.muttahidoon.org/index.php?option=com_content&view=article&id=3002

(٧) "المطلك" يهدد بتشكيل حكومة إنقاذ في حال رفض المالكي تقديم استقالته

/http://islamion.com/news/15395

(٨) الشيخ العبيدي يدعو الى ابعاد المالكي وتشكيل حكومة انقاذ وطني

http://www.algharbiyanews.com/?p=30056

(٩) أوباما .. التوترات الطائفية مهدت الطريق أمام الصراع في العراق

http://www.muttahidoon.org/index.php?option=com_content&view=article&id=2985

(١٠) بايدن يدعو قادة العراق إلى الوحدة لمحاربة الإرهاب

http://www.muttahidoon.org/index.php?option=com_content&view=article&id=2964

(١١) واشنطن تؤكد أن تدخلها في العراق ليس لمساعدة المالكي

http://www.muttahidoon.org/index.php?option=com_content&view=article&id=2970

(١٢) كيري يزور بغداد ويقول : واشنطن لن تنتقي قادة العراق

http://www.muttahidoon.org/index.php?option=com_content&view=article&id=3001

(١٣) المانيا تتحدث عن فشل الحكومة العراقية بدمج وجهات النظر وتدعو للضغط عليها

http://www.muttahidoon.org/index.php?option=com_content&view=article&id=3028

(١٤) مبادرات دولية لمساعدة العراق في حل أزمتيه الأمنية والسياسية

http://alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=73732

(١٥) رئيسة لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ الأمريكي تطالب إيران بالضغط على المالكي

http://www.muttahidoon.org/index.php?option=com_content&view=article&id=3053

(١٦) شناشيل. حكومة الإنقاذ .. مشكلة أم حل؟./ عدنان حسين

http://www.yanabe3aliraq.com/index.php/mqalat/18096-2014-06-28-16-34-27

(١٧) Splitting Up Iraq: It's All For Israel

http://www.informationclearinghouse.info/article38876.htm

(١٨) المالكي: حكومة "الإنقاذ" انقلاب على الدستور

http://alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=73547

(١٩) دولة القانون: نرفض تدخل امريكا باختيار رئيس الوزراء ولن نكون عبيدا لواشنطن

http://alakhbaar.org/home/2014/6/170861.html

(٢٠) الصيهود يرفض

http://www.ninanews.com/Arabic/News_Details.asp?ar95_VQ=HFEHJG

(٢١) عزم الحكومة إعادة النظر باتفاقية الإطار الاستراتيجي مع واشنطن

http://www.qanon302.net/news/politics/2014/06/24/22801

(٢٢) ائتلاف المالكي يتهم واشنطن بإدخال 'داعش' للعراق والتنصل عن تنفيذ الاتفاقية الاستراتيجية

http://www.alqalahnews.com/article-81949-2-

(٢٣) هل يجرؤ المالكي؟ .. نصف الانتصار على داعش في طرد الخبراء الأميركان!

http://almothaqaf.com/index.php/qadaya3/881724.html

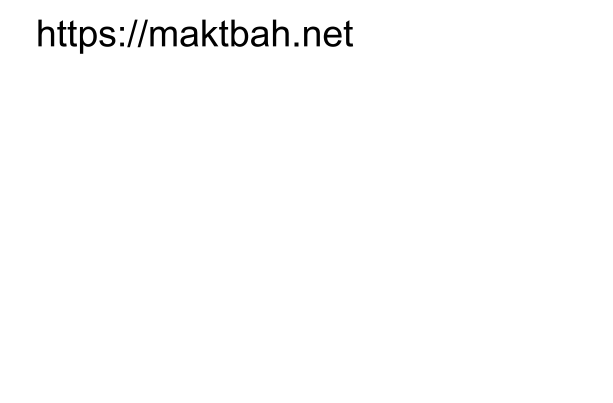
فهرس بالكلمات والمصطلحات الواردة في الكتاب

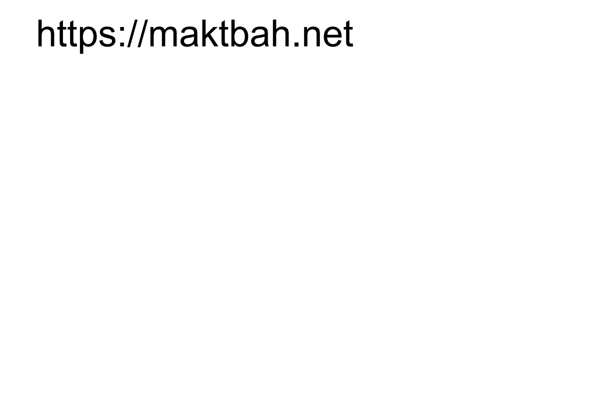
ب

ت

و

ي


https://maktbah.net





تميزت الستراتيجية الأميركية في العراق بمحاصرة خيارات شعبه ومنعه من استخدام ثروته لبناء بلاده. فإضافة إلى تأسيس الإرهاب ودعم الفساد، قام الاحتلال بنصب سلسلة مدروسة من الألغام في الدستور وفي كل المؤسسات التي خلقها بغرض تأمين توجيهها بعد مغادرته، وضمان شل البلاد عن اتخاذ أي قرار مستقل، ولسنوات طويلة قادمة.

من مقدمة المؤلف

صائب خليل قلم عراقي جرئ ومتابع نشيط جدا للقضايا العراقية الساخنة... إنه محلل ومدقق ماهر في أي قضية يتناولها ويعالجها.

د. سيّار الجميل

الكتابة عند صائب هي رحلة البحث عن الحقيقة والذود عنها وإزالة الضباب عن المرايا من خلال إضاءة ما هو معتم في حياة الإنسان العراقي....

الشاعر يحيى السماوي